





الإقتصـــاد الجزئـــي

الأستاذ الدكتور
السيد محمد أحمد السريتي
أستاذ الإقتصاد

الأستاذ الدكتور
أحمد رمضان نعمة الله
أستاذ الإقتصاد المتفرغ

الدكتور
أسامة أحمد الفيل
مدرس الإقتصاد

الدكتور
محمد حسن الشامي
مدرس الإقتصاد

كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية

2019

الفرقـــة الأولـــى

الفصـــل الدراســـي الأول

مقدمة

تذخر المكتبة العربية بالعديد من الكتب التي تناولت مبادئ الاقتصاد الجزئي أو الكلى أو كليهما. وتغطى معظم الكتب الجوانب الرئيسية لعلم الاقتصاد، وتختلف فيما بينها في طريقة عرض النظريات ووسائل توضيحها. وهذا الكتاب لا يقدم جديداً سوى طريقة العرض والتحليل، ويأتي ذلك ثمرة تجاربنا في تدريس مادة الاقتصاد الجزئي في كلية التجارة بجامعة الإسكندرية منذ أكثر من عشرين عاماً، وفي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية وكلية العلوم الاقتصادية والمالية الاسلامية بجامعة أم القري، فضلا عن تجارب بعض الزملاء في تدريس مادة الاقتصاد الجزئي في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الإمارات العربية، وفي الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا فرع قطر.

ويهدف هذا الكتاب إلى تعريف الطالب بالمبادئ الأساسية للاقتصاد الجزئي بأسلوب مبسط يمكنه من فهم واستيعاب النظريات المختلفة، ومعرفة محتوى ومضمون التعريفات المستخدمة في نطاق هذا العلم، والتي تكون للطالب الأساس السليم الذي يعتمد عليه فيما بعد في دراسات أكثر عمقاً وتقدماً في النظرية الاقتصادية.

وينقسم الكتاب إلى خمسة أبواب تحتوي على ثلاثة عشر فصلاً. ويتناول **الباب الأول علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية وتطور النظم الاقتصادية**، ويغطى الفصول من الأول إلى الثالث. ويدرس **الفصل الأول علم الاقتصاد** من حيث التعريف به، والتعرض لأبرز القضايا التي يهتم بها وعلاقته

بالعلوم الأخرى، والتحليل الاقتصادي وأدواته والتفرقة بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلى، هذا فضلا عن منهج البحث في علم الاقتصاد. ويناقش **الفصل الثاني المشكلة الاقتصادية** من حيث طبيعتها وتعريفها وأسبابها وعناصرها. **ويختص الفصل الثالث بالنظم الاقتصادية وحل المشكلة الاقتصادية** من حيث المبادئ التي تقوم عليها وكيفية حلها للمشكلة الاقتصادية وأهم الانتقادات الموجهة اليها.

ويدرس **الباب الثاني الطلب والعرض وتوازن السوق**، ويغطى الفصول من الرابع حتى الثامن. ويتناول **الفصل الرابع نظرية طلب المستهلك** من حيث العوامل المحددة له وكل من دالة وقانون وجدول ومنحنى الطلب، والتغيرات في الكمية المطلوبة والتغيرات في الطلب. ويختص **الفصل الخامس بنظرية العرض** من حيث العوامل المحددة له وكل من دالة وقانون وجدول ومنحنى العرض، والتغيرات في الكمية المعروضة والتغيرات في العرض. ويحلل **الفصل السادس توازن السوق** من حيث كيفية التعرف على تحديد التوازن في سوق المنافسة الكاملة، وأثر تغيرات الطلب والعرض على سعر وكمية التوازن،. ويناقش **الفصل السابع تطبيقات على توازن السوق** من حيث بيان صور التدخل الحكومي في السوق. ويحلل **الفصل الثامن مرونات الطلب والعرض** من حيث التعريف، وكيفية القياس، والعوامل المحددة لكل منها وأنواعها.

ويتناول **الباب الثالث نظرية سلوك المستهلك**، ويغطى الفصلين التاسع والعاشر، ويناقش **الفصل التاسع نظرية المنفعة الحدية** من حيث التعريف بالمنفعة والافتراضات التي تقوم عليها النظرية، والعلاقة بين المنفعة الحدية

والمنفعة الكلية وتوازن المستهلك وكيفية اشتقاق منحنى طلب المستهلك وفائض المستهلك. ويتناول **الفصل العاشر تحليل منحنيات السواء** من حيث تعريف جدول ومنحنى السواء والافتراضات التي يقوم عليها تحليل منحنيات السواء، وخصائصها وأشكالها، وخط الميزانية، وكيفية تحقيق وضع توازن المستهلك وأثر تغيرات الدخل والأسعار على وضع التوازن، وكيفية اشتقاق منحنى طلب المستهلك.

ويختص **الباب الرابع بتحليل الإنتاج والتكاليف**، ويغطى الفصلين الحادي عشر والثاني عشر، ويتناول **الفصل الحادي عشر نظرية الإنتاج** من حيث التعريف بالإنتاج والعمليات الإنتاجية وعوامل الإنتاج ودالة الإنتاج، وتوضيح سلوك دالة الإنتاج في الفترة القصيرة. ويناقش **الفصل الثاني عشر تكاليف الإنتاج** من حيث مفهومها وأنواعها وتحليل سلوكها في الفترة القصيرة، وتوضيح العلاقات القائمة بين الإنتاج والتكاليف.

ويدرس **الباب الخامس أشكال السوق وتوازن المشروع**، ويغطى الفصلين الفصل الثالث عشر والرابع عشر، فيتناول **الفصل الثالث عشر سوق المنافسة الكاملة (الخصائص – التوازن)** من حيث بيان الشروط الواجب توافرها في السوق، وسلوك دوال الإيرادات، ومفهوم وشروط التوازن، وتحديد وضع التوازن باستخدام المدخلين الكلى والحدي، واشتقاق منحنى عرض المشروع. ويحلل **الفصل الرابع عشر أسواق المنافسة غير الكاملة (الخصائص – التوازن)** من حيث بيان الشروط الواجب توافرها في كل سوق، وسلوك دوال الإيرادات، ومفهوم وشروط التوازن، ويتم في هذا الفصل التركيز

على وضع توازن المشروع المحتكر والمشروع الذي يعمل في ظروف المنافسة الاحتكارية باستخدام المدخلين الكلى والحدي.

وفي نهاية كل فصل تم وضع بعض نماذج الأسئلة التي ينصح الطلبة بمحاولة حلها ليتسنى لهم استيعاب المادة العلمية، وقد وضعت في النهاية قائمة المراجع التي اعتمدت عليها.

وأخيراً أسأل الله عز وجل أن أكون قد وفقت في تحقيق إضافة إلى المكتبة العربية وإلى الدارسين في هذا المجال، والله سبحانه وتعالى هو الموفق والهادي إلى سبيل الرشاد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المؤلفون

الإسكندرية في أكتوبر ٢٠١٩

الباب الأول

علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية

يختص هذا الباب بدراسة ماهية علم الاقتصاد، والمجالات المختلفة التي يهتم بدراستها، وماهية المشكلة الاقتصادية. وأخيراً عرض النظم الاقتصادية المختلفة، وكيفية حل المشكلة الاقتصادية في كل نظام اقتصادي وانطلاقاً من ذلك ينقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول : علم الاقتصاد.

الفصل الثاني: المشكلة الاقتصادية.

الفصل الثالث: النظم الاقتصادية وحل المشكلة الاقتصادية.

الفصل الأول*

علم الاقتصاد

١-١: مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى تعريف الدارسين بالقضايا المختلفة التي يتناولها بالبحث والتحليل علم الاقتصاد، مع بيان طبيعة علم الاقتصاد، واستعراض أهم التعريفات لعلم الاقتصاد، فضلاً عن توضيح علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى، وتوضيح المقصود بالتحليل الاقتصادي وأدواته، وبيان أهم الاختلافات بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلى، وأخيراً عرض موجز لمنهج البحث في علم الاقتصاد. وبناءً على ذلك **فإن هذا الفصل سوف يتعرض إلى دراسة النقاط التالية:**

❖ القضايا التي يهتم بدراستها علم الاقتصاد.

❖ طبيعة علم الاقتصاد.

❖ تعريف علم الاقتصاد.

*** كتب هذا الفصل أ.د.السيد محمد أحمد السريتي.**

**** تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل علي المراجع التالية:**

- د. السيد محمد السريتي: **مبادئ الاقتصاد الجزئي** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، الفصل الأول.
- د. السيد محمد السريتي، د. علي عبد الوهاب نجا : **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، قسم الاقتصاد – كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨، الفصل الأول.
- Samuelson , P. & Nordhous , W. , Economics , 12 th. Ed. , Mcgrame - Will , New York , 1985 .
- Lipsey , R. G. & Courant , P. N. , Economics , 11 th. Ed. , New York : Harper Collins College Publishers , 1996 .

- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.
- التحليل الاقتصادي وأدواته.
- الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلى.
- منهج البحث في علم الاقتصاد.
- نماذج الأسئلة.

١-٢: القضايا التي يهتم بدراستها علم الاقتصاد

لعل من المفيد للطالب المبتدئ في دراسة علم الاقتصاد أن يتعرف أولاً على أبرز القضايا التي يهتم بها علم الاقتصاد، وذلك قبل عرض التعريفات المختلفة لعلم الاقتصاد، لأن ذلك في نظرنا سوف يسهل كثيراً على الطالب فهم المقصود بعلم الاقتصاد. ومن أبرز هذه القضايا على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

١- **أنواع السلع والخدمات الواجب إنتاجها:** ما هو الهدف من عملية الإنتاج؟ وما هي السلع والخدمات التي يتعين على المجتمع إنتاجها؟ وما هي العوامل المختلفة التي تحدد نوعية السلع الواجب إنتاجها سواء كانت سلعاً استهلاكية أو سلعاً إنتاجية؟ وما هي العوامل التي تحدد الكمية المنتجة من كل نوع أو صنف من هذه السلع والخدمات؟ وما هي العوامل التي تؤدى إلى ظهور سلع وخدمات جديدة؟ .

٢- **أسعار السلع والخدمات المختلفة:** كيف تتحدد هذه الأسعار؟ ولماذا ترتفع أسعار بعض السلع والخدمات دون البعض الآخر؟ وما هي الأسباب التي تؤدى إلى اختلاف أسعار هذه السلع والخدمات من فترة زمنية لأخرى؟ ولماذا تتدخل الحكومة أحياناً لتحديد أسعار بعض السلع والخدمات؟ وما هي الأسباب التي تؤدى إلى حدوث تقلبات شديدة في أسعار بعض

المحاصيل الزراعية في الأسواق المحلية، وفي الأسواق الدولية مثل البن والكاكاو؟ وما هي الأسباب التي تؤدى إلى حدوث تقلبات في أسعار البترول الدولية؟

٣- **اكتساب دخل الفرد:** ما هي المصادر المختلفة التي يحصل منها الفرد على دخله؟ وما هي طبيعة الأنشطة المختلفة التي يعمل فيها الفرد؟ ولماذا يختلف الدخل من فرد إلى آخر؟ وهل يحصل الفرد على أكبر دخل ممكن في حدود إمكانياته الإنتاجية؟ وهل يوظف الفرد مهاراته الإنتاجية التوظيف الأمثل؟.

٤- **طريقة توزيع دخل الفرد:** كيفية توزيع الفرد دخله ما بين الاستهلاك والادخار؟ وكيفية توزيع دخل الفرد المخصص للإنفاق الاستهلاكي على السلع المختلفة التي تشبع احتياجاته؟ وماذا يحدث في حالة ارتفاع سعر سلعة ما؟ هل يغير الفرد من استهلاكه من هذه السلعة؟ ولماذا؟ وما هو المبرر لذلك؟.

٥- **أسعار خدمات عوامل الإنتاج المختلفة:** ما هي عوامل الإنتاج المختلفة؟ وكيف تتحدد أسعار خدمات هذه العوامل؟ ولماذا ترتفع أسعار بعض خدمات عوامل الإنتاج دون البعض الآخر؟ ولماذا تتدخل الحكومة في بعض الحالات بوضع حد أدنى لثمن خدمة عامل إنتاجي ما؟ وما هي مكونات دخل العامل الإنتاجي؟ وما هو المنطق الاقتصادي للتمييز بينها؟.

٦- **مستوى الدخل القومي والفردي:** ما هي العوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي لبلد ما؟ ولماذا يختلف الدخل المحلي عن الدخل القومي؟ وما هي العوامل التي تحدد مستوى دخل الفرد؟ ولماذا يوجد فرد غنى وآخر فقير في نفس المجتمع؟ وما هي العوامل التي تسبب اختلاف مستوى دخل الفرد داخل

المجتمع الواحد؟ ولماذا مثلا، بلغ متوسط دخل الفرد السنوي في عام ٢٠١٥م في لوكسمبورج حوالي ١٠١,٤٥٠ دولار بينما في في مصر ٣٦١٥ دولار[١]؟ بمعني آخر لماذا يبلغ دخل الفرد في لوكسمبورج حوالي ٢٨ ضعف دخل الفرد في مصر؟

٧- **معدلات التضخم وكيف تتحدد:** يلاحظ في الفترة الأخيرة معاناة الكثير من دول العالم من وجود ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار أو ما يعرف اقتصادياً بالتضخم. فما هي العوامل المختلفة التي تحدد المستوى العام للأسعار في كل دولة؟ ولماذا يختلف هذا التغير في المستوى العام للأسعار من وقت لآخر داخل الدولة الواحدة؟ ولماذا وصل معدل التضخم إلى حوالي ٦ % في الولايات المتحدة الأمريكية بينما وصل إلى حوالي ٣٠ % في مصر في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات؟ ولماذا تعد ظاهرة التضخم مشكلة تحتاج لعلاج؟ وما هي أسباب هذه المشكلة؟ وما هي آثاره السلبية على الاقتصاد القومي؟ وكيف يمكن القضاء عليها؟.

٨-**السياسة الاقتصادية وأنواعها وأهدافها:** ما المقصود بالسياسة الاقتصادية؟ وما الهدف منها؟ فهل تهدف إلى زيادة الإنتاج؟ أم هدفها التقليل من البطالة؟ أم هدفها زيادة الإنفاق العام على المرافق العامة مثل المدارس والمستشفيات والطرق والكباري والصرف الصحي؟ وما هي تكلفة المشروعات العامة التي تقوم بها الدولة؟ وكيف يتم تمويلها؟ وما هو مقدار النفع المتوقع منها للمجتمع؟.

٩- **السكان:** كيف يتحدد التعداد السكاني لدولة ما؟ وكيف تقاس الزيادة السكانية في دولة ما؟ وما هي أسباب الزيادة السكانية في الدول النامية؟

---

(1) World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files, 2017, (http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD).

وهل تعتبر الزيادة السكانية أحد أسباب التخلف أم التقدم الاقتصادي في الدول النامية؟ وما هي وسائل علاج المشكلة السكانية في الدول النامية؟

وفي نهاية عرض أبرز القضايا التي يهتم بدراستها علم الاقتصاد نود أن نشير إلى وجود العديد من الموضوعات الأخرى، والتي لم يتسع الوقت لعرضها ومن أمثلتها الأسواق، والنقود والبنوك، والموارد الاقتصادية، والبطالة والتوظف، والتجارة الدولية وميزان المدفوعات، والتنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، والتنمية والمستدامة، التكامل الاقتصادي.

١-٣: طبيعة علم الاقتصاد:

وفي هذا القسم سنحاول في عجالة سريعة توضيح ماهية العلم، وخصائصه، والأقسام المختلفة للعلوم، وفي أي منها يقع علم الاقتصاد، فضلاً عن توضيح أقسام علم الاقتصاد، وذلك على النحو الآتي:

١- **ماهية العلم**: يتمثل العلم في نوع من أنواع المعارف الإنسانية[١]، ويتميز بثلاثة خصائص، **أولها: الواقعية**: تعني أن المعرفة العلمية لابد أن تكون معبرة عن الواقع، وهذا ما يميزها عن باقي أنواع المعارف الإنسانية، حيث تنحصر المعرفة العلمية في وصف وتفسير ما هو كائن، ويمكن التأكد منها بالملاحظات والمشاهدات الواقعية المعبرة عن الظواهر. ولذلك فلابد أن يكون العلم واقعي وموضوعي، ومن ثم يختص العلم بدراسة ما هو كائن، لذا يخضع للاختبار العملي. **ثانيها: المنهجية**: فيجب أن تكون

---

[١] وتتمثل المعرفة الإنسانية في كل ذلك الرصيد الواسع والضخم من المعلومات والمعارف التي استطاع الإنسان أن يجمعها عبر التاريخ، بحواسه وفكره.

المعرفة العلمية منظمة، حيث يتم اكتسابها وتوثيقها وفقاً لمناهج علمية متعارف عليها، كما يتم تنظيمها داخل أطر فكرية متعلقة بمادة البحث وموضوع العلم. وهذا يعني أن العلم لابد أن يكون ذات منهج علمي منظم. **ثالثها: القابلية للاختبار**: فيجب أن تكون المعرفة العلمية قابلة للاختبار من حيث المبدأ، أي أن التقرير العلمي يجب أن يكون متعلق بشي مشاهد أو قابل للمشاهدة. وبصفة عامة تنقسم العلوم إلي مجموعتين من العلوم هما: العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية.

٢- **العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية**: تعبر العلوم الطبيعية عن مجموعة العلوم التي تهتم بدراسة الظواهر الطبيعية المحيطة بالإنسان. بينما تهتم العلوم الاجتماعية بدراسة وتحليل سلوك الإنسان، ومن ثم تختص بدراسة سلوك البشر. ويعد علم الاقتصاد من أهم العلوم الاجتماعية، التي تتسم بقدر كبير من عدم الانتظام سواء من فرد إلي آخر أو من وقت إلي آخر لنفس الفرد. ولذلك فإن علم الاقتصاد يتعلق بأحوال الناس والمجتمعات، وبالتالي تتغير الحلول الاقتصادية بتغير أحوال الناس والمجتمعات فما يصلح كحل اقتصادي لمجتمع قد لا يصلح لآخر، وما يكون مناسبا لفئة من الناس لا يشترط أن يكون مناسبا لفئة أخرى، هذا بخلاف بعض العلوم الطبيعية التي لا صلة لها بالإنسان كعلم الفيزياء مثلا فلا تختلف الظواهر الفيزيائية باختلاف الناس والمجتمعات فالماء يغلي عند ١٠٠ درجة مئوية لا يختلف في ذلك بين مجتمع غني وفقير أو مجتمع متقدم ومتأخر.

٣- **أقسام علم الاقتصاد**: يعد علم الاقتصاد من المعارف العلمية لأنه يعتمد على المشاهدة والملاحظة، ويخضع الجزء الأكبر من متغيراته للقياس الكمي، ويمكن إثبات مدى صحتها أو خطئها من خلال مقارنتها بالحقائق

الواقعية. وبناء على ذلك يقسم علم الاقتصاد إلي قسمين، هما الاقتصاد الواقعي (الموضوعي)، والاقتصاد المثالي (المعياري). وفيما يلي توضيح مفهوم كل منها وخصائصه.

أ- **الاقتصاد الواقعي أو (الموضوعي):** يركز على دراسة التقارير الواقعية، ويتعلق بالدراسات الموضوعية، أي دراسة ما هو كائن فعلاً أو ما سوف يكون، ويوضح أنه إذا سادت ظروف معينة فإنه يتوقع نتائج معينة. ويهتم بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية المختلفة في تعاملها مع المشكلة الاقتصادية كما هي عليه في الواقع دون إعطاء أي توصيات أو الحكم بأفضلية سلوك أو سياسة معينة على غيرها. والاقتصاد الواقعي يمكن اختباره والتأكد من مدى صحته أو خطئه من خلال مقارنته بالواقع.
ويتميز الاقتصاد الواقعي بالخصائص التالية:

١- أنه يحدد الآثار التي يمكن أن تنتج عن بعض السياسات أو الأحداث الاقتصادية، مثلا إذا ارتفع سعر سلعة معينة تقل الكمية المطلوبة مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب.

٢- أنه يهتم بالأحكام الموضوعية التي لا يختلف عليها اثنان يحكمان المنطق.

٣- يمكن اختبار مدي صحة أحكامه في الواقع عن طريق جمع بيانات واقعية واستخدام بعض الأساليب الإحصائية.

٤- ليس في مجال اختصاصه أن يحكم على السياسات الاقتصادية أو الأحكام بأنها جيدة أو سيئة.

ب- **الاقتصاد المثالي أو (المعياري):** يركز على دراسة التقارير المثالية، ويتعلق بالدراسات الذاتية، أي دراسة ما ينبغي أن يكون وليس ما هو كائن. ويهتم بدراسة المسائل القيمية أو المثالية، ويعطي توصيات لمتخذ القرار بشأن ما ينبغي أن يتخذه من قرارات اقتصادية، تخدم أهداف ومعايير معينة. وقد تطور في الفترة الأخيرة فرع من فروع المعرفة الاقتصادية وأصبح يدرس في المعاهد والجامعات بالدول الإسلامية، ذلك هو **فرع الاقتصاد الإسلامي**، وتعتبر فروضه وتقاريره من قبيل الاقتصاد المثالي، وذلك لأنه يستند في إصداره لأحكامه على أسس وقواعد مستمدة من مصدري الشريعة الإسلامية هما القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، التي لا يجوز ولا يمكن وضعها موضع الاختبار العلمي. **ويتميز الاقتصاد المثالي بالخصائص التالية:**

١- أنه يستند إلى المبادئ الأخلاقية أو العقائدية للحكم على السياسات؛ فأي سياسة تؤدي مثلاً لارتفاع أسعار السلع الضرورية قد يحكم عليها البعض بأنها سياسة غير حكيمة لأنها تثقل كاهل الطبقات الفقيرة.

٢- يوجد في ظله مجال للاختلاف في الأحكام وفقاً لاختلاف المذاهب والمعتقدات، ففرض ضريبة على الأغنياء وتحويل حصيلتها إلي الفقراء، قد يوصفه الاشتراكيون بأنه سياسة عادلة لأنها ترفع من مستوي معيشة الفقراء، بينما يوصفه الرأسماليون بأنه سياسة غير عادلة لأنها تعاقب المنتجين.

٣ – لا يمكن أن تخضع أحكامه للاختبار في الواقع، لأنها تعتمد على مبادئ وأفكار أخلاقية وفلسفات ربما تختلف في نظرتها.

١-٤: تعريف علم الاقتصاد

يختص علم الاقتصاد - كما أوضحنا سابقاً - بدراسة العديد من القضايا التي تهم الفرد والمجتمع، فضلاً عن اختلاف نظرة الاقتصاديين إلى هذه القضايا وترتيبها وفقاً لأهميتها بالنسبة لكل مجتمع. ومن هنا ظهر العديد من التعريفات التي وضعها الاقتصاديون لعلم الاقتصاد، والتي تتحدد بنظراتهم إلى نطاق القضايا التي رأوا أن تتناولها الدراسة الاقتصادية. ومن أهم هذه التعريفات ما يلى :

التعريف الأول: وضع أساسه الاقتصادي الإسكتلندي آدم سميث[١]، وذلك خلال المرحلة الأولى من الثورة الصناعية، حيث ركز تعريفه لعلم الاقتصاد على إنتاج الثروة، فكان عنوان أول بحث نشره عام ١٧٧٦م " ثروة الأمم " وفيه عرف علم الاقتصاد بأنه **العلم الذي يدرس أسباب ثروة الأمة وكيفية زيادتها.** وواضح أن هذا التعريف كان متأثراً بنظرة آدم سميث إلى نطاق المشاكل التي يجب أن تشملها دراسة الاقتصاد، وبالبيئة التي كان يعيش فيها، ونظراً لأن المجتمع كان فقيراً فقد ركز هذا التعريف على الثروة وكيفية زيادتها.

---

(١) آدم سميث (١٧٢٣- ١٧٩٠ م) فيلسوف وباحث اقتصادي اسكتلندي، مؤسس علم الاقتصاد، واشتهر بكونه من منظري علم الاقتصاد المعاصر، ويبقى كتابه الشهير ثروة الأمم واحدا من أسس الليبرالية الاقتصادية المعاصرة.

التعريف الثاني: قدمه لنا الاقتصادي جون استيوارت ميل[١]، وذلك في فترة تالية للثورة الصناعية، حيث زادت فيها ثروات المجتمعات الأوروبية بشكل مستمر. وقد ظهر هذا التعريف في بحث له بعنوان " تعريف الاقتصاد السياسي، وطريقة البحث المستخدمة فيه " نشر عام ١٨٣٦ م. وفيه عرف علم الاقتصاد بأنه **العلم الذي يتتبع قوانين الجماعة الناشئة عن عمل بنى الإنسان في سبيل إنتاج الثروة.** ويركز هذا التعريف على دراسة السلوك الإنساني في محيط الجماعة، بشكل مشابه لعلم الأخلاق أو علم السياسة أو علم النفس.

التعريف الثالث: فقد ورد على لسان الاقتصادي الإنجليزي الفريد مارشال[٢]، في كتابه " مبادئ الاقتصاد " المنشور عام ١٨٩٠ م، وفيه عرف علم الاقتصاد بأنه **ذلك العلم الذي يدرس بنى الإنسان في أعمال حياتهم العادية، فهو يبحث في كيفية حصول الإنسان على دخله وكيفية استعمال هذا الدخل.** وقد ظهر هذا التعريف خلال فترة تقدم إنجلترا ودول أوروبا الغربية اقتصادياً بمعدلات سريعة ومستمرة، حتى صار انتماء الأمة وزيادة ثرواتها من الظواهر الاقتصادية المعتادة. ومن ثم تركز اهتمام رجال الاقتصاد على التصرفات العادية للفرد في حياته اليومية، كيف

---

(١) جون ستيوارت ميل (١٨٠٦ – ١٨٧٣م) فيلسوف واقتصادي بريطاني، وكان البكر لأسرة كبيرة أنجبت تسعة أولاد، وكان والده جيمس ميل أحد كبار أهل العلم والمعرفة في القرن الثامن عشر.

(٢) ألفرد مارشال (١٨٤٢– ١٩٢٤م) اقتصادي برطاني، ويعتبر من أهم مؤسسي علم الإقتصاد الحديث، وكان من أكثر الاقتصاديين تأثيرا في عصره، واشتهر بكتابه "مبادئ الاقتصاد" (١٨٩٠) حيث كان الكتاب المهيمن لتدريس الاقتصاد لفترة طويلة في إنجلترا, شرح من خلاله الأفكار الرئيسة للإقتصاد مثل العرض والطلب, المنفعة الحدية, تكلفة الإنتاج.

يحصل على أكبر دخل ممكن في حدود إمكانياته، وكيف يتصرف في هذا الدخل بطريقة رشيدة تحقق له أكبر إشباع ممكن. وهذا ما ركز عليه مارشال في تعريفه لعلم الاقتصاد.

التعريف الرابع: وضعه الاقتصادي ليونيل روبنز(١)، في كتابه " طبيعة علم الاقتصاد " المنشور عام ١٩٣٢م. وفيه انتقد معظم التعريفات السابقة، وبوجه خاص تلك التي ترتكز على الناحية المادية لهذه الدراسة. ويرى أن علم الاقتصاد يجب أن **يختص بدراسة السلوك الإنساني كحلقة اتصال بين الأهداف والحاجات المتعددة وبين الوسائل النادرة ذات الاستعمالات المختلفة**. وبالرغم من أن هذا التعريف لا يعد تعريفاً مانعاً جامعاً للعلم، إلا انه يعتبر من أكثر التعريفات التي تلقى قبولاً كبيراً بين الاقتصاديين في الوقت الحاضر. ومن مزايا هذا التعريف أنه يضعنا مباشرة في قلب علم الاقتصاد، حيث يعنى بشكل أو بآخر، أن الاقتصاد هو دراسة المشكلة الاقتصادية بكل أبعادها. وسوف نحدد في الفصل الثالث من هذه الدراسة المقصود بهذه المشكلة وأسبابها وعناصرها.

التعريف الخامس: فقد قدمه لنا الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان(٢)، الأستاذ بجامعة شيكاغو والحاصل على جائزة نوبل في علم الاقتصاد عام

---

(١) ليونيل روبنز (١٩٨٤ – ١٨٩٨م) اقتصادي برطاني، وكان رئيس قسم الاقتصاد في كلية لندن للاقتصاد.

(٢) ميلتون فريدمان (١٩١٢– ٢٠٠٦م) وهو اقتصادي أمريكي عرف بأعماله في الاقتصاد الكلي والجزئي والتاريخ الاقتصادي والإحصاء، وكان مؤيد لاقتصاد السوق، وحصل علي جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٧٦م لانجازاته في تحليل الاستهلاك والتاريخ النقدي ونظريته في شرح سياسات التوازن.

١٩٧٦م. ويتفق هذا التعريف إلى حد كبير مع تعريف روبنز، فيعرف علم الاقتصاد بأنه **العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع من حل مشاكله الاقتصادية.** فتحديد المشكلة الاقتصادية وفهم طبيعتها، وكيفية حل هذه المشكلة، هو موضوع الدراسة الاقتصادية في معناها الواسع.

التعريف الأخير: وضعه الاقتصادي الكبير بول ساموبلسون[١]، والذي عرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يختص **بدراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي يستخدمون بها مواردهم الإنتاجية النادرة لإنتاج السلع المختلفة على مدى الزمن، وكيفية توزيع هذه السلع لغرض الاستهلاك الآن ومستقبلاً على مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع.** ومن الواضح أن هذا التعريف يتفق أيضاً مع تعريف روبنز، حيث يركز على المشكلة الاقتصادية وعناصرها وكيفية حلها بالنسبة للأفراد والمجتمع.

خلاصة ما سبق: أنه من الصعب وجود تعريف محدد وقاطع لعلم الاقتصاد، ويرجع ذلك لسببين:

أولهما: أن علم الاقتصاد أحد العلوم الاجتماعية، وبالتالي يتأثر بالظروف البيئية المحيطة به، ولهذا لكل تعريف له ظروف معينة أدت إلى ظهوره، ومن ثم فهو يلائمها فقط.

---

[١] بول سأمويلسون (١٩١٥– ٢٠٠٩م) وهو اقتصادي أمريكي، وحصل على درجة البكالوريوس في الآداب من جامعة شيكاغو عام ١٩٣٥م، ودرجة ماجستير في الآداب عام ١٩٣٦م، ودكتوراه في الفلسفة عام ١٩٤١م من جامعة هارفارد حصل على درجة الدكتوراه الفخرية في القانون من جامعة شيكاغو، وأول من حصل علي جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٧٠م.

ثانيهما: أن كل تعريف يلائم وجهة نظر الاقتصاديين لحل المشاكل التي تواجه المجتمع، وترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية خلال فترة ظهور هذا التعريف.

وبناء على ما سبق: يمكننا القول بأنه لا يوجد تعريف مقبول قبولاً كلياً لعلم الاقتصاد يتفق عليه جميع الاقتصاديين.

١-٥: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

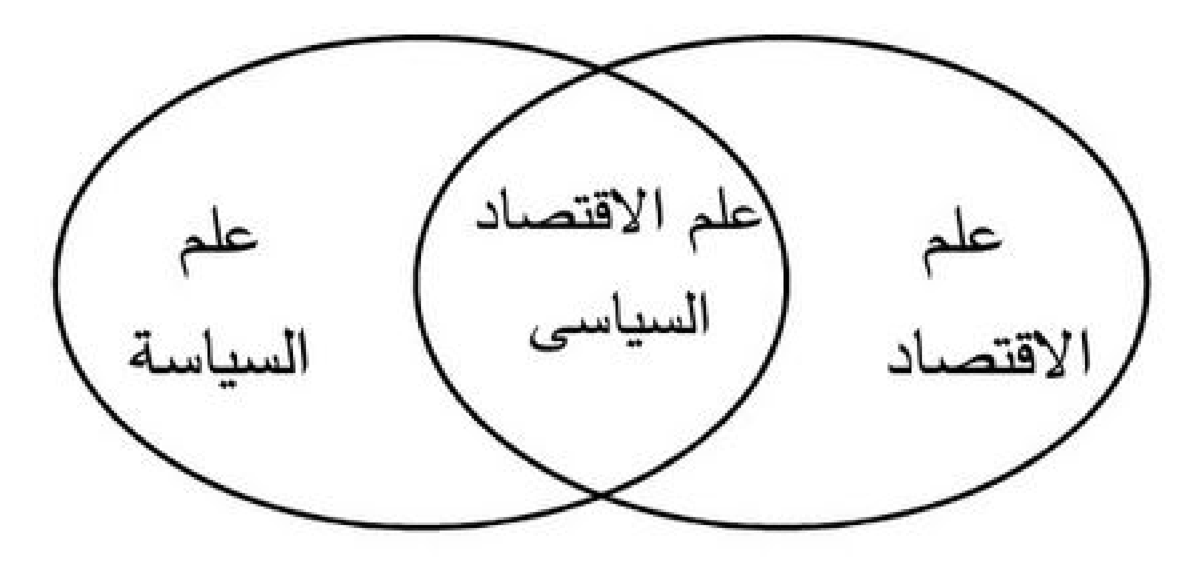
الاقتصاد هو علم يعالج جانباً من جوانب السلوك الإنساني، ولهذا ينتمي إلى مجموعة العلوم الاجتماعية، التي تتشابك وتترابط مع بعضها البعض، ولذلك لا يمكن للباحث في علم الاقتصاد أن يهمل الظواهر الاجتماعية الأخرى. فعلى سبيل المثال لا يمكن تحليل مشكلة البطالة في مصر بمعزل عن الأحوال السياسية الداخلية والخارجية، أو بمعزل عن الظواهر السكانية، أو بمعزل عن ظاهرة الخصخصة، وعديد من العوامل الاجتماعية والثقافية الأخرى المرتبطة بها. مما سبق يرتبط علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى، والتي من أهمها علم النفس وعلم السياسة، وعلم التاريخ والعلوم الأساسية. وفيما يلي توضيح علاقة علم الاقتصاد بكل علم من هذه العلوم على حدة.

أ - **علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:** إن علم الاقتصاد يدرس السلوك الخارجي للأفراد كما هو، بينما يختص علم النفس بدراسة الأسباب الكامنة وراء هذا السلوك. ولذا يرتبط علم الاقتصاد بعلم النفس حيث أن كلاهما يدرس نفس الظاهرة، ولكن يقتصر اختصاص علم الاقتصاد على السلوك الخارجي، بينما يمتد اختصاص علم النفس إلى تحليل الدوافع الداخلية لهذا السلوك الإنساني، ومن ثم فإن كلاً منهما يكمل عمل الآخر.

فإذا ارتفع سعر سلعة معينة في السوق فكل ما يستخلصه الاقتصادي من نتائج هو أن استهلاك هذه السلعة سينخفض إلى حد معين مع كل ارتفاع في سعرها. وقد توصل إلى هذه النتيجة على أساس الحقائق والمشاهدة والمعرفة العامة برد الفعل الذي يحدثه ارتفاع السعر في سلوك الأفراد كمستهلكين لهذه السلعة، أما حالاتهم النفسية عند ارتفاع السعر فلا يهتم بها الاقتصادي. وهي من اختصاص علم النفس.

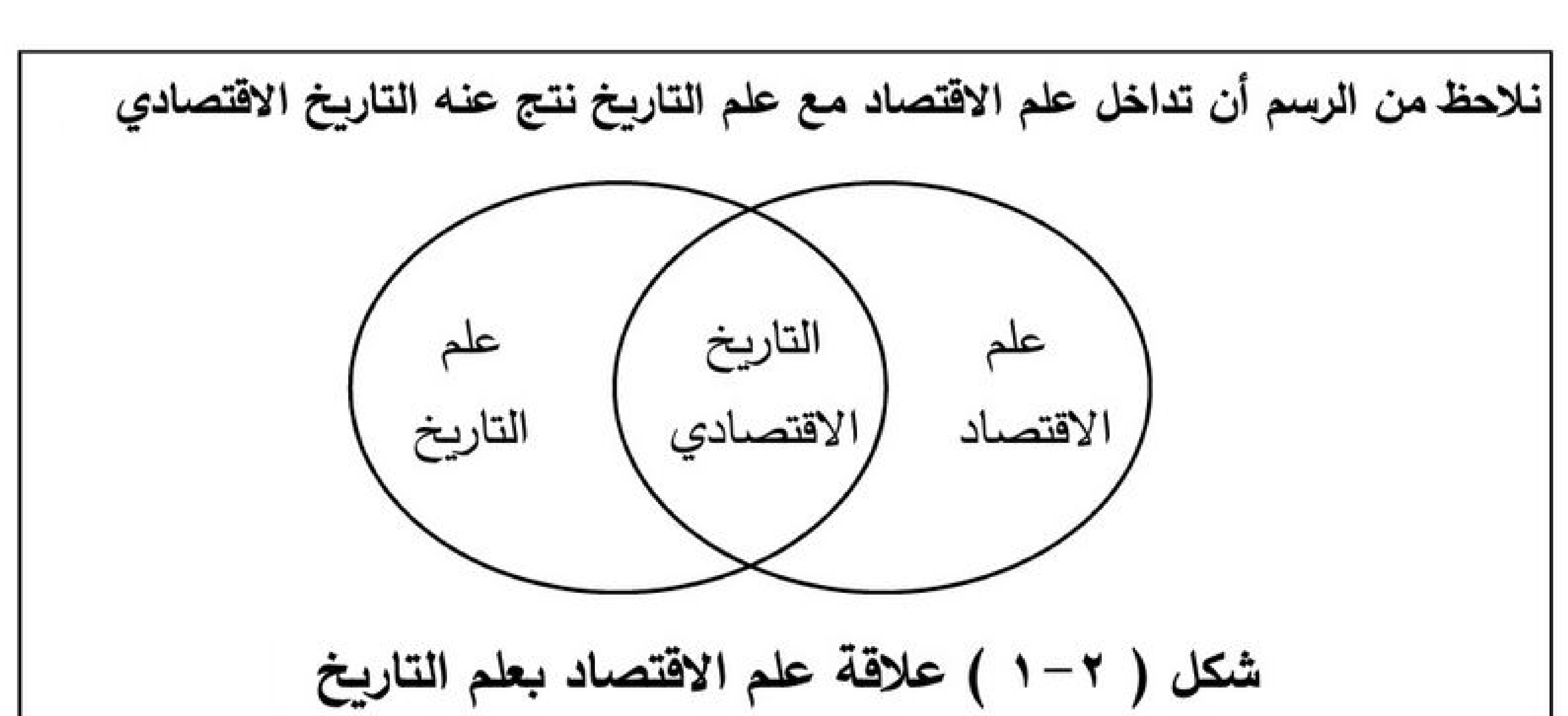
ب – **علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:** يوجد ارتباط قوى بين علم الاقتصاد وعلم السياسة، حيث يقف علم السياسة على رأس تلك العلوم الاجتماعية التي لا يمكن للاقتصادي التغاضي عنها، نظراً لوجود صعوبة كبيرة في وضع خط فاصل بين علم الاقتصاد وعلم السياسة. وما يؤكد ذلك أن علم الاقتصاد ظل يعرف لفترة طويلة من الزمن باسم الاقتصاد السياسي. ولعل الكاتب الفرنسي أنطون دى مونكر اتيان هو أول من استخدم هذا الإسم لأول مرة عام ١٦١٤م. وفي الواقع فإن هذه التسمية لا تعنى أن الاقتصاد أصبح يخضع علماً وعملاً للسياسات المجردة، بقدر ما تظهر مدى تداخل حدود واهتمامات كل من العلمين معاً. والشكل البياني التالي رقم (١–١) يوضح علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة.

نلاحظ من الرسم أن تداخل علم الاقتصاد مع علم السياسة نتج عنه علم الاقتصاد السياسي.



شكل (١–١) علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة

حـ - علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ: يرتبط علم الاقتصاد ارتباطاً وثيقاً بدراسة التاريخ، ففي أحداث التاريخ جانب اقتصادي يمكن الاستفادة بدراسته وتحليله واستخراج نتائج ذات أهمية منه تفيد في تفهم بعض المشاكل الاقتصادية الجارية. ويلاحظ أن رجل الاقتصاد حينما يتكلم عن التاريخ، يتكلم عن جميع الأحداث ذات الأبعاد الاقتصادية بعد أن تمت وانتهت سواء كانت هذه الأحداث تنتمي إلى قرن مضى أو إلى سنة مضت. مثل تطور النظام الرأسمالي خلال القرن الماضي أو تطور الأسعار في مصر خلال العقود الثلاثة الماضية. وارتباط علم الاقتصاد بعلم التاريخ يولد ما يسمى بالتاريخ الاقتصادي. والشكل التالي رقم (١-٢) يوضح العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم التاريخ.



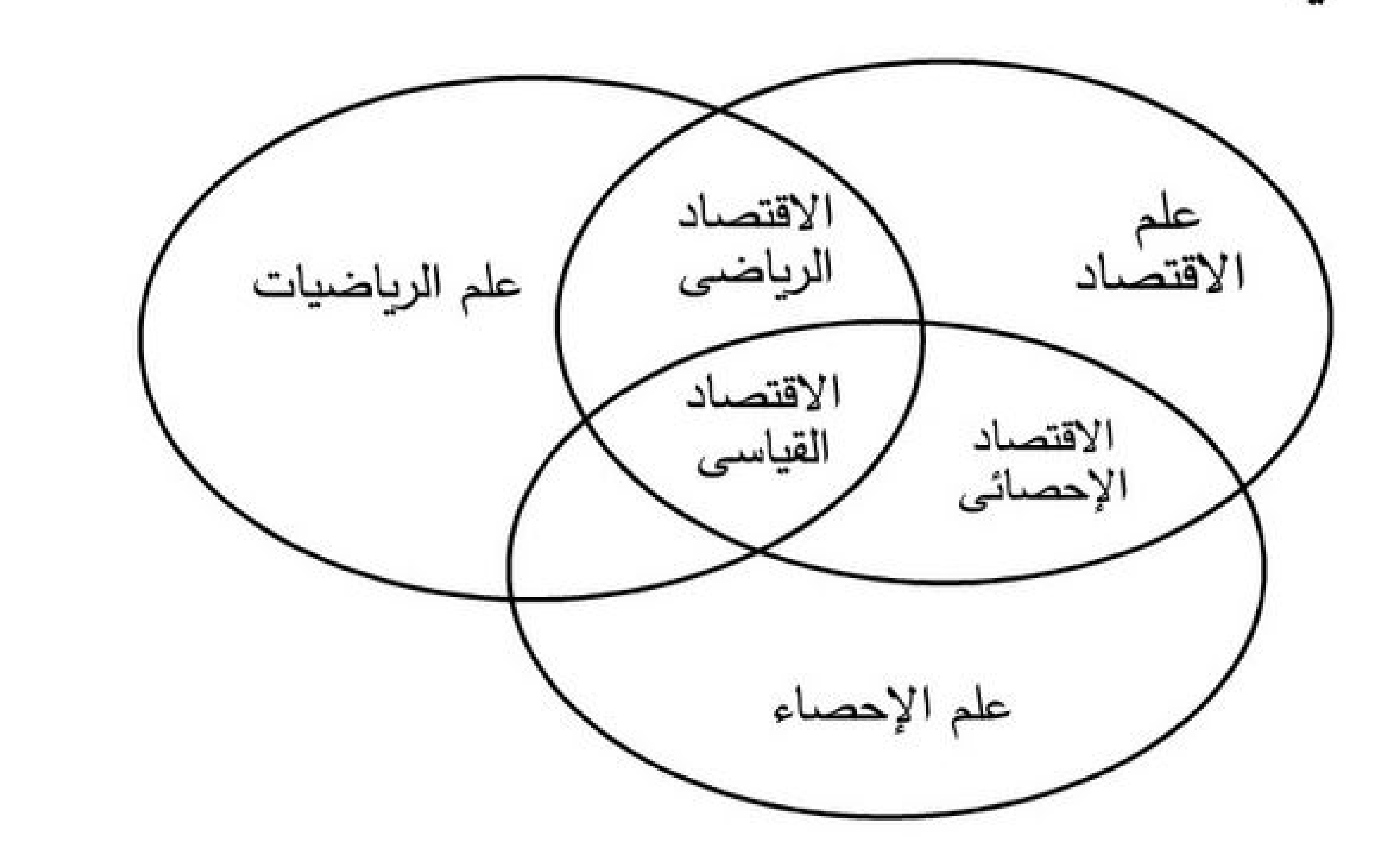
شكل (٢-١) علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ

د - علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأساسية: يعتمد علم الاقتصاد كثيراً على دراسة بعض العلوم الأساسية، والتي من أهمها بالنسبة له الإحصاء والرياضيات. فغالبية الأشكال والمنحنيات التي سنجدها في هذا الكتاب تعكس بالضرورة حالة عامة مستخلصة من تحليل إحصائي متعمق للبيانات المتوفرة. وتحتوي الكتب الاقتصادية بالضرورة على الرسوم البيانية

كأدوات توضيحية كبديل عن التعبير اللفظي لظاهرة ما، مما يتطلب ضرورة الإلمام ببعض المبادئ الأساسية لعلوم الرياضيات والإحصاء.

وتداخل علم الاقتصاد مع علم الرياضيات ينتج عنه ما يسمى بالاقتصاد الرياضي، وتداخل علم الاقتصاد مع الإحصاء ينتج عنه ما يسمى بالاقتصاد الإحصائي. وتداخل علم الاقتصاد مع كل من الرياضيات والإحصاء ينتج عنه ما يسمى بالاقتصاد القياسي. وهذا ما يوضحه الشكل التالي رقم (٣-١).

نلاحظ من الرسم أن التداخل بين الاقتصاد والرياضيات والاحصاء نتج عنه الاقتصاد القياسي.



شكل (٣-١) علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأساسية

ومما سبق يتضح أن علم الاقتصاد يرتبط ارتباطاً قوياً مع العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، والتي من أهمها علم النفس وعلم السياسة وعلم التاريخ. كذلك يعتمد علم الاقتصاد على دراسة بعض العلوم الأساسية والتي من أهمها بالنسبة له الإحصاء والرياضيات.

١-٦: التحليل الاقتصادي وأدواته

يقصد بالتحليل الاقتصادي تحليل ظاهرة اقتصادية معينة باستخدام المنطق والإدراك السليم لاكتشاف العلاقات التي تسود بين الظواهر المختلفة، والقواعد التي تحكم سلوكها. ومن أبرز أدوات التحليل الاقتصادي: النظرية الاقتصادية، والتاريخ الاقتصادي، والإحصاء. وفيما يلي توضيح ذلك.

أ - **النظرية الاقتصادية:** من أهم وأشهر أدوات التحليل الاقتصادي. وتهدف النظرية الاقتصادية إلى تفسير الظواهر الاقتصادية، والتنبؤ بما يحدث لها في المستقبل. وتتكون النظرية الاقتصادية من ثلاثة أركان هي:

١- **التعريفات:** هي أول شئ في بناء النظرية الاقتصادية، وتتمثل في تحديد المقصود بمصطلح معين تحديد دقيق وواضح؛ ووضع معاني محددة لكافة المصطلحات الجديدة التي سوف تستخدم في النظرية. وإذا كانت بعض المصطلحات المستخدمة في النظرية معروفة من قبل رجال الاقتصاد، فيجب على صاحب النظرية أن يشير ولو ضمناً إلى اتفاقه مع التعريف الشائع لهذه المصطلحات. وتسمي هذه العملية بعملية التعريف، ولكي تكون النظرية واضحة لابد أن يتم تحديد المقصود بالمصطلحات المستخدمة تحديداً واضحاً ودقيقاً.

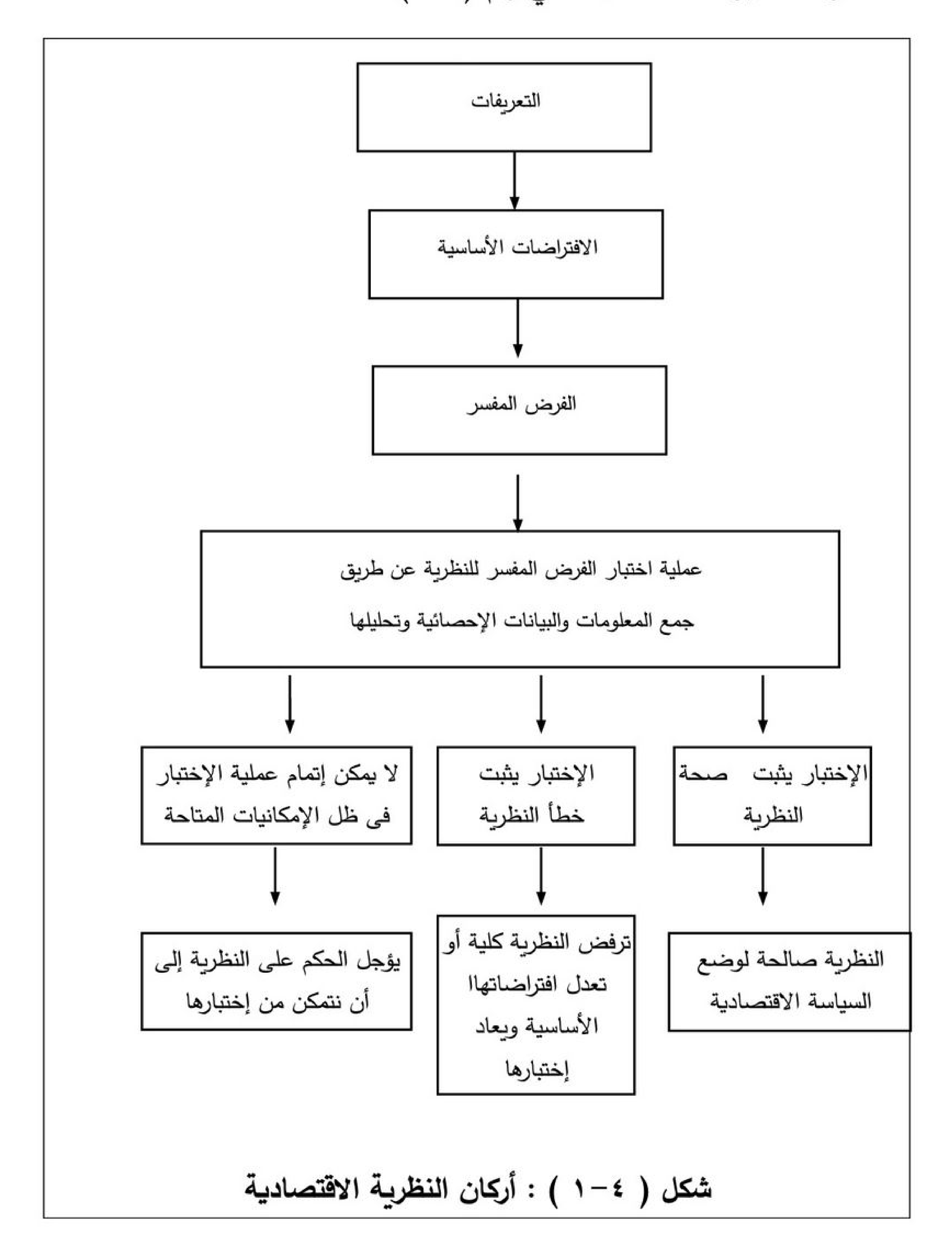
٢- **الافتراضات الأساسية:** وتحتوى كل نظرية على عدد من الافتراضات الأساسية عن السلوك الإنساني والمؤسسات التي تعمل في دائرة النشاط الاقتصادي. والافتراض الأساسي عبارة عن تصوير مبسط وعام لواقع الأشياء وواقع السلوك الاقتصادي وواقع المؤسسات. وقد يتم صياغة الفروض الأساسية وفقاً لما ينبغي أن يكون، وليس بالضرورة وفقاً لما هو كائن فعلاً. وتوجد علاقة بين واقعية

الافتراضات الأساسية والنظرية الاقتصادية المبنية على هذه الافتراضات، فكلما كانت الافتراضات الأساسية أكثر واقعية وتعبيراً عن الواقع كلما كانت النظرية أكثر صدقاً، وبالتالي تكون صالحة لوضع سياسة اقتصادية فعالة.

٣- **الفرض المفسر:** يتمثل في فرض يصل إليه الباحث بغرض تفسير الظاهرة محل الدراسة. وهو أداة النظرية في تفسير الظاهرة التي تتعرض لها، بمعنى آخر فإن الفرض المفسر هو جوهر النظرية أو مضمون النظرية. ويصل الباحث (صاحب النظرية) إلى الفرض المفسر باستخدام المناهج العلمية للبحث (الاستنباط والاستقراء)، حيث يتقيد صاحب النظرية بالفروض الأساسية خلال عملية الاستنباط أو الاستقراء التي يستخرج من خلالها فرضه المفسر. وإذا كانت الفروض الأساسية غير واقعية فإن الفرض المفسر يكون غير واقعي، ومن ثم يرتبط الفرض المفسر بالواقع عن طريق الفروض الأساسية.

اختبار النظرية: هل تصلح النظرية الاقتصادية بهذه الأركان الثلاثة للتطبيق؟ أي هل تصلح لوضع سياسة اقتصادية فعالة؟ وهنا يجب التنبيه إلى أنه لابد من اختبار النظرية من خلال عرض فرضها المفسر على الواقع المستمد منه فروضها الأساسية. وعند ذلك توجد ثلاثة احتمالات: **الاحتمال الأول:** ثبوت صحة النظرية، وهنا تصبح النظرية صالحة للتطبيق، أي صالحة لوضع سياسة اقتصادية فعالة. **الاحتمال الثاني:** ثبوت خطأ النظرية، وهنا يتم إعادة صياغة فروضها الأساسية مرة أخرى (حيث ترفض النظرية كلية أو تعدل أو يعاد اختبارها). **الاحتمال الثالث:** عدم كمال البيانات وهنا

يؤجل الحكم على النظرية إلى أن نتمكن من اختبارها لحين توافر البيانات. وهذا ما يوضحه الشكل التالي رقم (٤-١).



شكل (٤-١) : أركان النظرية الاقتصادية

ب- **الإحصاء:** تعد الأداة الثانية من أدوات التحليل الاقتصادي، وظهرت أهميتها منذ القرن السادس عشر، ويدل على ذلك ظهور بعض الأعمال العلمية منذ ذلك الحين متضمنة قدراً كبيراً من البيانات الإحصائية المدعمة للفروض المفسرة. ثم تطور الأمر بعد ذلك حتى أصبح للاقتصاديين- حالياً- مهارة خاصة في تجميع البيانات الإحصائية اللازمة لهم وفي طرق تصنيفها والاستفادة منها. وتتمثل **الاحصاء** كأداة للتحليل الاقتصادي **في جمع ووصف وتلخيص وتمثيل وتفسير البيانات، فضلاً عن ايجاد استنتاجات من مجموعة البيانات المتوفرة.** وهذا كله يجعل للإحصاء أهمية تطبيقية واسعة في شتى مجالات العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية وحتى الانسانية، كما تلعب دورا في السياسة والاقتصاد وإدارة الأعمال.

ومع زيادة أهمية الإحصاء كأداة للتحليل الاقتصادي ظهرت خطورة الاعتماد على بيانات إحصائية غير دقيقة، أو معالجة البيانات بشكل غير صحيح إحصائياً مما يؤدي إلي التوصل إلي نتائج غير صحيحة. وبناء على ذلك فإن الإلمام بالطرق الإحصائية وكيفية استخدامها يعد من المسائل الحيوية والضرورية لرجل الاقتصاد الذي يعتمد على الأسلوب الإحصائي. ورغم ذلك فإن الإحصاء كأدة للتحليل الاقتصادي لها دور محدود أقل بكثير من النظرية الاقتصادية ويرجع ذلك إلى سببين، **أولهما:** عدم توافر البيانات الإحصائية. **ثانيهما** عدم دقة البيانات المتاحة.

حـ - **التاريخ الاقتصادي:** يقصد به سجل الأحداث الاقتصادية في أي فترة زمنية سابقة للفترة الزمنية التي تدور فيها عملية البحث والتحليل. مثل تتبع التاريخ لتطور النظام الرأسمالي خلال القرن الماضي أو تطور المستوى العام للأسعار في مصر خلال العقود الثلاثة الماضية. وللتاريخ

الاقتصادي دور كبير في عملية التحليل الاقتصادي لا تقل عن أهمية النظرية الاقتصادية ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

١- يساعد التاريخ الاقتصادي على التنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية عن طريق دراسة الأحداث السابقة .

٢- يساعد التاريخ الاقتصادي على معرفة مدى ارتباط العوامل غير الاقتصادية بالعوامل الاقتصادية، ومن ثم تحديد مدى ارتباط العوامل الاقتصادية بالعوامل الاجتماعية الأخرى.

٣- يساعد التاريخ الاقتصادي على تجنب العديد من الأخطاء في عملية التحليل عن طريق الإلمام بالتاريخ الاقتصادي السابق.

١-٧: الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلى:

يختلف الاقتصاد الجزئي عن الاقتصاد الكلي من ثلاثة جوانب، أولها: الاختصاص، ثانيها: المتغيرات، ثالثها: الوظيفة الأساسية. وفيما يلي توضيح ذلك.

أ- **الاقتصاد الجزئي أو الوحدى** Microeconomics وهو ذلك الفرع من فروع علم الاقتصاد الذي **يختص** بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية كلاً على حدة، ومن ثم فإنه يهتم بدراسة سلوك المستهلك الفرد أو سلوك المنتج الفرد. فالاقتصاد الجزئي يوضح الكيفية التي تتحدد بها أسعار السلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها أحد المنشآت الفردية، كما يتناول الاقتصاد الجزئي كيفية تحديد مستوى الإنتاج الذي يحقق للمنشأة الفردية أكبر ربح ممكن، فضلاً عن أنه يوضح الكيفية التي تستطيع بها المنشأة الفردية تجميع عناصر الإنتاج المختلفة بحيث تنخفض تكلفة الوحدة

المنتجة إلى أدناها. كذلك يهتم الاقتصاد الجزئي بدراسة سلوك المستهلك الفرد حينما يقوم بإنفاق دخله المحدد على السلع والخدمات المختلفة من أجل تحقيق أقصى إشباع ممكن. **ويركز الاقتصاد الجزئي على دراسة المتغيرات الجزئية** مثل سعر وكمية التوازن من سلعة معينة. وتتمثل **الوظيفة الأساسية للاقتصاد الجزئي** في معرفة لماذا يتم إنتاج س من أحد أنواع الطعام أو إنتاج ص من أحد أنواع المنسوجات أو إنتاج ع من الآلات؟ ولماذا يختلف سعر سلعة معينة عن سعر أخرى؟.

ب- **الاقتصاد الكلي أو التجميعي** Macroeconomics فهو ذلك الفرع من فروع علم الاقتصاد الذي **يختص** بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية مجتمعة معاً في صورة مجاميع كلية، ومن ثم فإنه يهتم بدراسة كيفية عمل الاقتصاد القومي ككل. كما يهتم الاقتصاد الكلى بدراسة سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تشكل الإطار العام لمستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع مثل الناتج القومي والدخل القومي والاستهلاك القومي. كذلك يهتم الاقتصاد الكلى بدراسة سلوك المستوى العام لأسعار جميع السلع والخدمات في المجتمع خلال فترة من الزمن، ويهتم بشرح وتفسير الاتجاه العام لحركة جميع الصادرات والواردات السلعية في المجتمع خلال فترة من الزمن. وأخيراً يهتم الاقتصاد الكلى بدراسة العوامل التي تؤدى إلى حدوث التقلبات والنمو في المتغيرات عبر الزمن. **ويركز الاقتصاد الكلي على دراسة المتغيرات الكلية** مثل التضخم والبطالة. وتتمثل **الوظيفة الأساسية للاقتصاد الكلى** في معرفة كيفية عمل الاقتصاد القومي ككل؟ وذلك بتحديد وقياس العوامل التي تؤثر في مستويات الدخل أو الناتج القومي.

١-٨: منهج البحث في علم الاقتصاد

من أهم المناهج العلمية المستخدمة في الاقتصاد منهجان رئيسيان، هما المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي. وفيما يلي لمحة موجزة عنهما:

١- **المنهج الاستنباطي** (منهج التجريد المنطقي): ويتمثل في مجموعة من العمليات الذهنية التي تدور كلها في عقل الباحث بعيداً عن الواقع، ففي هذا المنهج يبدأ الباحث بمجموعة من المقدمات تتمثل في مجموعة من التعريفات والافتراضات الأساسية ثم سلسلة من عمليات التحليل المنطقي والتدليل العقلي للبحث ثم يحاول الباحث بعد ذلك استنباط ما يمكن أن يترتب من نتائج معينة من المقدمات الأولية التي بدأ بها. وهكذا نجد أن المنهج الاستنباطي يهبط من مقدمات الكليات إلى الجزئيات، أي أنه يبدأ من العام وينتهي إلى الخاص.

٢- **المنهج الاستقرائي**(منهج التجريب البحت): فيقوم على أساس المشاهدة والملاحظة والتجربة. أي أن البحث يبدأ من المادة وليس من العقل، فعلى ضوء الحقائق المشاهدة في دنيا الواقع، وعن طريق التجريب والتحليل المنظم لهذه الحقائق يحاول الباحث الوصول إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة موضوع البحث. وهكذا نجد أن المنهج الاستقرائي يصعد من الجزئيات إلى الكليات، أي أنه يبدأ من الخاص وينتهي إلى العام، ويعالج الفكر التقليدي كلاً من المنهجين بشكل مستقل عن الآخر، ولكن في الفترة الأخيرة اتجهت النظرة الحديثة إلى المنهج العلمي التجريبي الذي يجمع بين الاستنباط والاستقراء.

١-٨ : نماذج الأسئلة

السؤال الأول : أذكر دون أن تشرح :

١ - أبرز القضايا التي يهتم بها علم الاقتصاد .

٢ - أركان النظرية الاقتصادية .

٣ - الأسباب التي جعلت للتاريخ الاقتصادي دوراً كبيراً في التحليل الاقتصادي .

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير:

١ - يوجد تعريف محدد وقاطع لعلم الاقتصاد .

٢ - تتكون النظرية الاقتصادية من فرض مفسر فقط .

٣ - يختص الاقتصاد الجزئي بدراسة سلوك الاقتصاد القومي ككل .

٤ - يوجد ارتباط قوى بين علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى .

****

الفصل الثاني*

المشكلة الاقتصادية

٢-١: مقدمة

يهدف هذا الفصل توضيح المقصود بالمشكلة الاقتصادية من حيث طبيعتها، وتعريفها، وأسبابها، وعناصرها. وبناءً علي ذلك **فإن هذا الفصل سوف يتعرض إلى دراسة النقاط التالية:**

- ❖ طبيعة المشكلة الاقتصادية .
- ❖ تعريف المشكلة الاقتصادية.
- ❖ أسباب المشكلة الاقتصادية.
- ❖ عناصر المشكلة الاقتصادية.
- ❖ نظرة الإسلام للمشكلة الاقتصادية.

*** كتب هذا الفصل أ.د.السيد محمد أحمد السريتي.**

**** تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل علي المراجع التالية:**

- د. السيد محمد السريتي: **مبادئ الاقتصاد الجزئي** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، الفصل الثاني.
- د. السيد محمد السريتي، د. علي عبد الوهاب نجا : **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، قسم الاقتصاد – كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨، الفصل الثاني.
- Samuelson , P. & Nordhous , W. , Economics , 12 th. Ed. , Mcgrame - Will , New York , 1985 .
- Lipsey , R. G. & Courant , P. N. , Economics , 11 th. Ed. , New York : Harper Collins College Publishers , 1996 .

❖ نماذج الأسئلة.

٢-2 : طبيعة المشكلة الاقتصادية

منذ هبوط الإنسان على سطح الأرض وهو يواجه مشكلة ؛ تتمثل في أن رغباته عديدة ومتزايدة في حين أن إمكاناته نادرة ومحدودة، تلك هي المشكلة الاقتصادية التي يحاول علم الاقتصاد وفقاً للاقتصادي الانجليزي ليونيل وربنز أن يقوم بحلها. وبناء على ذلك، فإن مفهوم المشكلة الاقتصادية يعتبر المدخل الأساسي لفهم العلاقة الوثيقة القائمة بين الفرد – أو المجتمع – من ناحية، والموارد الاقتصادية من ناحية أخرى. وتتلخص هذه المشكلة في أن الإنسان حتى لو كان فرداً أو منعزلاً عن سائر البشر ، فإن أول ما يشعر به هو حاجته إلى الطعام والشراب والمأوى للمحافظة على استمرار حياته ودوامها ، وهذا الشعور يدفعه للسعي الجاد بحثاً عن الوسائل اللازمة لإشباع حاجته هذه ، ويكتشف وهو بهذا الصدد أن حاجاته أكثر من أن يتمكن من إشباعها جميعاً ضمن حدود مقدرته والموارد المتاحة له .

وتتميز المشكلة الاقتصادية بصفة العمومية، فهي تواجه الفرد، كما تواجه المجتمع، بل هي تواجه كافة المجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة، ورأسمالية أو اشتراكية، وزراعية أو صناعية. فالمشكلة لا تختلف في تعريفها، ولا في أسبابها، ولا في عناصرها من مجتمع لآخر، أما الذي يختلف فهو طريقة حلها. وفيما يلي سوف نتعرض لتعريف المشكلة الاقتصادية، وأسبابها وعناصرها.

٢-٣ : تعريف المشكلة الاقتصادية

إن المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات تتمثل في **عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشرية من السلع والخدمات في ظل ندرة وسائل الإنتاج.** فلو توافرت وسائل الإنتاج (عناصر الإنتاج) بالقدر المطلوب

لإنتاج السلع والخدمات الكافية لإشباع الاحتياجات البشرية إشباعاً تاماً لزالت المشكلة الاقتصادية .

والاحتياجات البشرية من السلع والخدمات تتمثل في احتياجات الفرد والمجتمع من السلع والخدمات بكافة أشكالها وأنواعها. وتتحدد الاحتياجات البشرية في أي مجتمع من المجتمعات بالعوامل التالية:

١ - **الطبيعة أو الغريزة البشرية:** فالإنسان بطبيعته لكي يستمر على قيد الحياة لابد وأن يطلب السلع الغذائية والملابس والمساكن.... إلخ ، أي أن الغريزة البشرية تعد مصدراً أساسياً من مصادر الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات .

٢ - **التطور التكنولوجي:** فلاشك أن التقدم التكنولوجي يأتي بسلع وخدمات جديدة لم تكن معروفة من قبل، كما أنه يطور من نوعية السلع والخدمات القائمة بصورة مستمرة عبر الزمن، مثال التطور الذي حدث في وسائل الاتصال والمواصلات.

٣ - **الأديان والعادات والتقاليد:** كل هذه العوامل لها أهميتها في تحديد الاحتياجات البشرية، فمن ناحية الأديان نجد أن المسلم لا يأكل لحم الخنزير ولا يشرب المسكرات، والهندوسي لا يأكل لحم البقر. والعادات والتقاليد تسبب اختلافات كبيرة في نوعية أو شكل الملبس، إلا أن عامل التقليد والمحاكاة يساعد على انتشار أنماط استهلاك السلع والخدمات بين الأفراد من مختلف الطبقات والبلاد.

٢ – ٤ : أسباب المشكلة الاقتصادية

يرجع سبب وجود المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات واستمرارها إلى ثلاثة أسباب هي:

١ – **الندرة النسبية لوسائل الإنتاج:** أي أن وسائل الإنتاج نادرة بالنسبة للاحتياجات المطلوب إنتاجها من السلع والخدمات، وبالتالي هي ندرة نسبية وليست ندرة مطلقة، لأن المجتمعات البشرية لا تتمكن من إنتاج كل احتياجاتها من السلع والخدمات، والسبب في ذلك أن عناصر الإنتاج من عمل وموارد طبيعية ورأس مال وتنظيم لم يحدث وأن توافرت لأي مجتمع من المجتمعات بطريقة تمكنه من إنتاج جميع احتياجاته من السلع والخدمات، وبالتالي فإن عناصر الإنتاج (وسائل الإنتاج) نادرة بالنسبة للاحتياجات المطلوب إشباعها. ولذلك فإن كافة المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة والرأسمالية أو الاشتراكية تواجه مشكلة الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، ومن ثم تعانى من وجود مشكلة اقتصادية.

٢ – **تعدد الاحتياجات البشرية:** ويقصد بذلك أن احتياجات أفراد أي مجتمع من المجتمعات من الكثرة والتعدد والتنوع لدرجة لا حصر لها. وكلما أشبع المجتمع بعض احتياجاته اكتشف احتياجات جديدة، مما يعنى أن الاحتياجات غير محدودة العدد أي لانهائية، وأنها ليست ثابتة، بل هي متجددة وتختلف باختلاف الزمان والمكان، بمعنى أنها تختلف من مجتمع لآخر، كما تختلف باختلاف درجة التطور لكل مجتمع، ويقوم المنتجون على مر العصور باكتشاف الاحتياجات الجديدة للمجتمع ويحاولون إشباعها. وتعدد الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات وتنوعها لمجتمع ما سوف يجعل وسائل الإنتاج لدى المجتمع غير كافية لإشباعها جميعاً إشباعاً كاملاً؛ مما

يعنى أن المجتمع في هذه الحالة سوف يعانى من مشكلة ندرة نسبية. وبصفة عامة فإن الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات متعددة ومتجددة ولانهائية بدرجة تجعل وسائل الإنتاج لدى أي مجتمع غير كافية لإشباع كل هذه الاحتياجات إشباعاً كاملاً.

٣ – **تعدد استخدامات وسائل الإنتاج:** إن السبب الأساسي في وجود المشكلة الاقتصادية هو الندرة النسبية لوسائل الإنتاج، وتعدد الاحتياجات البشرية. فضلاً عن أن تعدد استخدامات وسائل الإنتاج يزيد من حدة المشكلة الاقتصادية؛ بمعنى أن وسائل الإنتاج لها استخدامات متعددة، أي أن كل عنصر من عناصر الإنتاج يصلح لإنتاج عدد لانهائي من السلع والخدمات. وفي الندرة النسبية لوسائل الإنتاج وتعدد استخداماتها، نجد أن محاولة استخدام عنصر إنتاجي ما في إنتاج سلعة معينة يعنى التضحية بإنتاج سلعة أخرى أو جزء من سلعة أخرى. أو أن محاولة زيادة الإنتاج من سلعة معينة بكمية معينة يعنى ضرورة إنقاص إنتاج سلعة أخرى بكمية معينة. ولعل هذا في حد ذاته يسهم في زيادة حدة المشكلة الاقتصادية، لأن تعدد استخدامات العنصر الإنتاجي تزيد من حدة المشكلة الاقتصادية. ومن هنا يظهر مفهوم جديد يسمى **بتكلفة الفرصة البديلة**، والتي تعنى أقصى عائد بديل تمت التضحية به نتيجة استخدام العنصر الإنتاجي في استخدام معين دون الآخر.

٢–٥ : عناصر المشكلة الاقتصادية

للمشكلة الاقتصادية أربعة عناصر هي: تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات وترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية، وتنظيم الإنتاج، وتوزيع الإنتاج، وتحقيق النمو الاقتصادي.

١- **العنصر الأول: تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات وترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية (ماذا ننتج ؟):** ويرجع ذلك إلى الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، فهي التي تحتم الاختيار بين السلع والخدمات التي تشبع احتياجات مختلفة لدى الأفراد والمجتمع وترتيب هذه السلع والخدمات وفقاً لأهميتها النسبية. وعملية الاختيار تتم إما على مستوى الفرد أو مستوى المجتمع .

أ - **الاختيار على مستوى الفرد:** يقوم الفرد بالاختيار بين السلع الاستهلاكية المختلفة وترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية في ميزان تفضيل الفرد، وذلك وفقاً لمنافعها الحدية أو مستوى الإشباع الذي تعطيه السلع.

ب - **الاختيار على مستوى المجتمع:** يقوم المجتمع بالاختيار بين السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، وهذا يعنى الاختيار بين الحاضر والمستقبل. وطالما أن موارد المجتمع نادرة نسبياً وغير كافية لإشباع كل الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات، فعلى المجتمع أن يضع سلم للأولويات ، ويختار بعض الاحتياجات التي يقوم بإشباعها، ويحدد بعض الاحتياجات الأخرى التي يجب أن يتنازل عنها. ويوضح الاقتصاديون هذه المشكلة تحليلاً بالاستعانة بأداة تتمثل في **منحنى إمكانية الإنتاج.** ويقصد به: **المنحنى الذي يوضح قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات المختلفة باستخدام موارده المتاحة استخداماً كاملاً وأمثل.** ويقوم هذا المنحنى على الافتراضات التالية :

١ - أن هناك كميات محدودة من الموارد الاقتصادية (العمل، الأرض، رأس المال والتنظيم) وهذه الموارد يمكن أن تستخدم في أكثر من استخدام بديل.

٢ – أن مستوى المعرفة الفنية (التقدم التكنولوجي) ثابت، أي ليس هناك في الأجل القصير اختراع أو ابتكار تكنولوجي.

٣ – أن المجتمع يقوم فقط بإنتاج سلعتين، أو مجموعتين من السلع، هما السلع الاستهلاكية (س) والسلع الإنتاجية (ن). مع أنه في الواقع توجد آلاف السلع والخدمات (وذلك للتبسيط).

٤ – أن المجتمع يوظف جميع موارده توظيفاً كاملاً، وهذا ما نقصد به الاستخدام الكامل للموارد.

وبناء على الافتراضات السابقة كيف يقوم المجتمع بعملية الاختيار ؟ فطالما أن الموارد محدودة وموظفة توظيفاً كاملاً، فإنها تعنى إنتاج كميات محدودة من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، ولا يمكن زيادة الكمية من أحدهما دون نقص الأخرى، مما يحتم على المجتمع الاختيار فيما بينهما. ولم يبق لدى المجتمع سوى إمكانية تحويل الموارد من إنتاج السلع الاستهلاكية إلى إنتاج السلع الإنتاجية أو العكس (الافتراض الأول).

وبافتراض مثال رقمي بسيط يوضح الاختيارات العديدة المتاحة أمام المجتمع بين كميات السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية خلال سنة واحدة، فإننا نحصل على الجدول التالي رقم (١–٢).

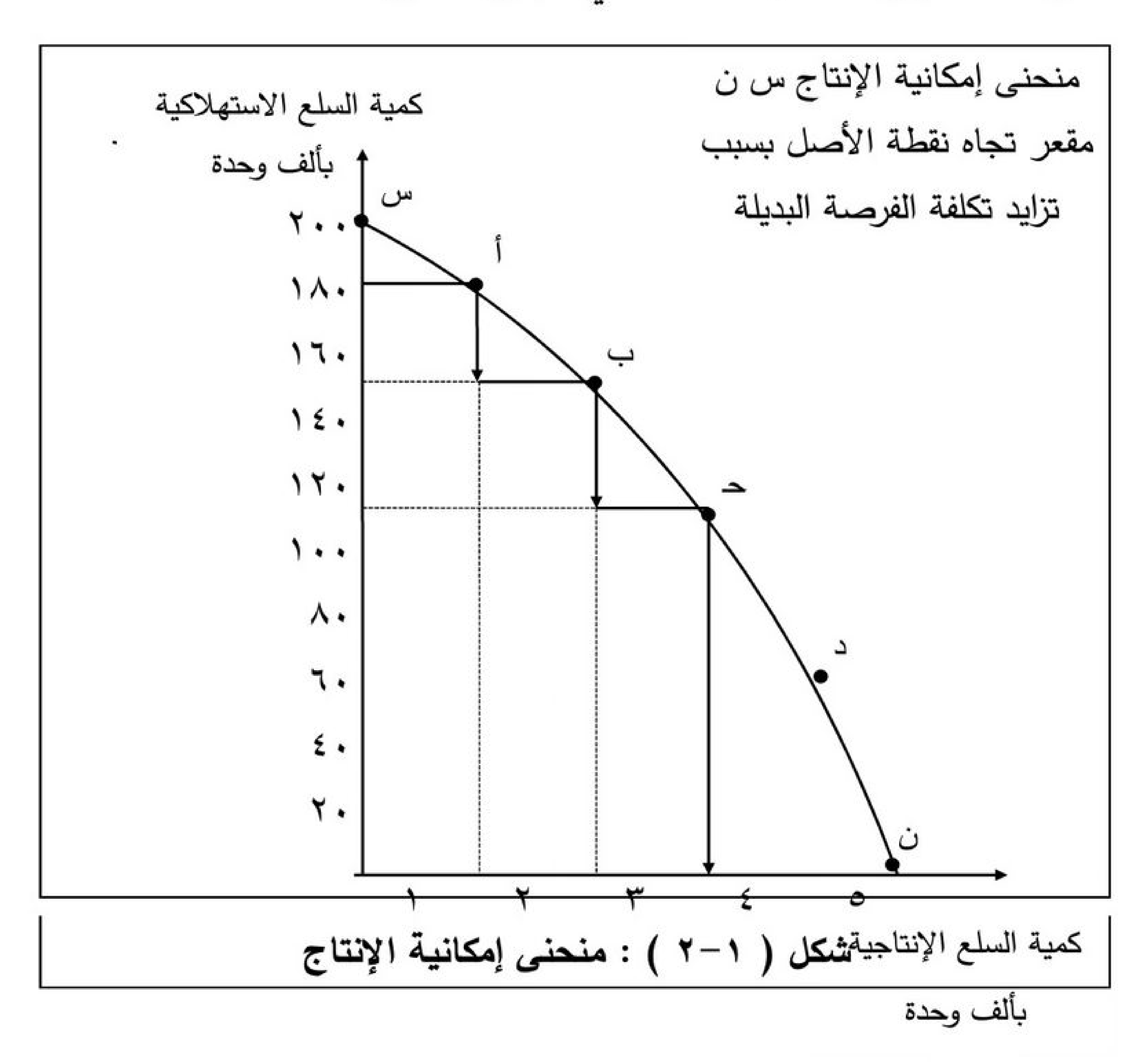
جدول (١-٢)

الإمكانات المتاحة للمجتمع الذي يستخدم موارده استخداماً كاملاً خلال عام ٢٠٠٠

الاختيارات	الكميات المنتجة من السلع الإنتاجية (ألف وحدة)	الكميات المنتجة من السلع الاستهلاكية (ألف وحدة)	الكميات المتخلى عنها من السلع الاستهلاكية مقابل الحصول على وحدة واحدة من السلع الإنتاجية
س	٠	٢٠٠	–
أ	١	١٨٠	٢٠
ب	٢	١٥٠	٣٠
حـ	٣	١١٠	٤٠
د	٤	٦٠	٥٠
ن	٥	صفر	٦٠

فماذا تعنى إمكانية الإنتاج س؟ تعنى أن المجتمع يقوم بتوجيه موارده المتاحة لإنتاج ٢٠٠ ألف وحدة من السلع الاستهلاكية فقط ولا ينتج أي شئ من السلع الإنتاجية، أي أن المجتمع لا يمكن أن ينتج أكثر من ٢٠٠ ألف وحدة من السلع الاستهلاكية في ظل الموارد المتوافرة لديه. أما إذا قرر المجتمع توجيه جميع موارده لإنتاج السلع الإنتاجية فإنه يكون عند الإمكانية ن. وهذا يعنى أن المجتمع لا يمكن أن ينتج أكثر من ٥ آلاف وحدة من السلع الإنتاجية. ولكن من الممكن للمجتمع أن ينتج كميات محددة من كلا النوعين

من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، وقيام المجتمع بإنتاج السلعتين معاً تعبر عنه الخيارات أ ، ب ، حـ ، د في الجدول السابق.



شكل (١ -٢) : منحنى إمكانية الإنتاج

فإذا قمنا بتوضيح جدول (١-٢) بيانياً بوضع الكميات المنتجة من السلع الإنتاجية على المحور الأفقي والكميات المنتجة من السلع الاستهلاكية على المحور الرأسي فإننا نصل إلى منحنى إمكانية الإنتاج كما هو موضح بالشكل السابق رقم (١-٢).

ولكن كيف ينتقل المجتمع من النقطة س (إنتاج سلع استهلاكية فقط) إلى النقطة ن (إنتاج سلع إنتاجية فقط) مروراً بالنقاط أ ، ب ، حـ ، د ؟ عند النقطة س فإن جميع الموارد المتاحة في المجتمع تقوم بإنتاج ٢٠٠ ألف وحدة من السلع الاستهلاكية ، ولزيادة إنتاج السلع الإنتاجية بمقدار ألف وحدة (الانتقال من النقطة س إلى النقطة أ) نضطر إلى التخلي عن ٢٠ ألف وحدة من السلع الاستهلاكية (من ٢٠٠ ألف إلى ١٨٠ ألف) ، وعندما ننتقل من النقطة أ إلى النقطة ب (زيادة إنتاج السلع الإنتاجية بمقدار ألف وحدة أخرى) فإننا نضطر إلى التخلي عن ٣٠ ألف وحدة من السلع الاستهلاكية (من ١٨٠ ألف إلى ١٥٠ ألف) وهكذا كما هو موضح في الجدول (١–٢) .
ويلاحظ أن الانتقال من النقطة س إلى النقطة أ إلى النقطة ب يزيد من كميات السلع التي نضطر إلى التخلي عنها مقابل ألف وحدة إضافية من السلع الإنتاجية التي نحصل عليها. والسبب في ذلك أنه في البداية يتم تحويل الموارد التي تكون أكثر صلاحية لإنتاج السلع الإنتاجية وأقل صلاحية لإنتاج السلع الاستهلاكية، فيكون مقدار الانخفاض في السلع الاستهلاكية ضئيلاً ، ثم بعد ذلك تزيد الكميات المتخلى عنها من السلع الاستهلاكية كما في العمود الرابع من جدول (١–٢) ويرجع ذلك إلى أننا في كل مرة سنحول موارد أقل صلاحية لإنتاج السلع الإنتاجية وأكثر صلاحية لإنتاج السلع الاستهلاكية فتكون التضحية أكبر ويعرف ذلك بتزايد تكلفة الفرصة البديلة.

وسيتوقف التوزيع النهائي للموارد بين الاستخدامين المشار إليهما علي:

١ – الأسعار السوقية للسلعتين كما تتحدد بطلب المستهلكين في الأسواق الحرة أو كما في النظم الاقتصادية الرأسمالية.

٢ – تحديد تحكمي وفقاً لتفضيلات السلطة السياسية أو الحزب الشيوعي كما في النظم الاشتراكية .

٢- **العنصر الثاني : تنظيم الإنتاج (كيف ننتج ؟)** : ويقصد به الكيفية التي يتم بها تنظيم العملية الإنتاجية في ظل الندرة النسبية للموارد (عناصر الإنتاج). وتنظيم العملية الإنتاجية تتضمن ما يلي:

١ - من الذي سيتولى القيام بالعملية الإنتاجية ؟ هل المشروع الخاص أم المشروع العام ؟ يتوقف ذلك على شكل النظام الاقتصادي الذي يطبقه المجتمع .

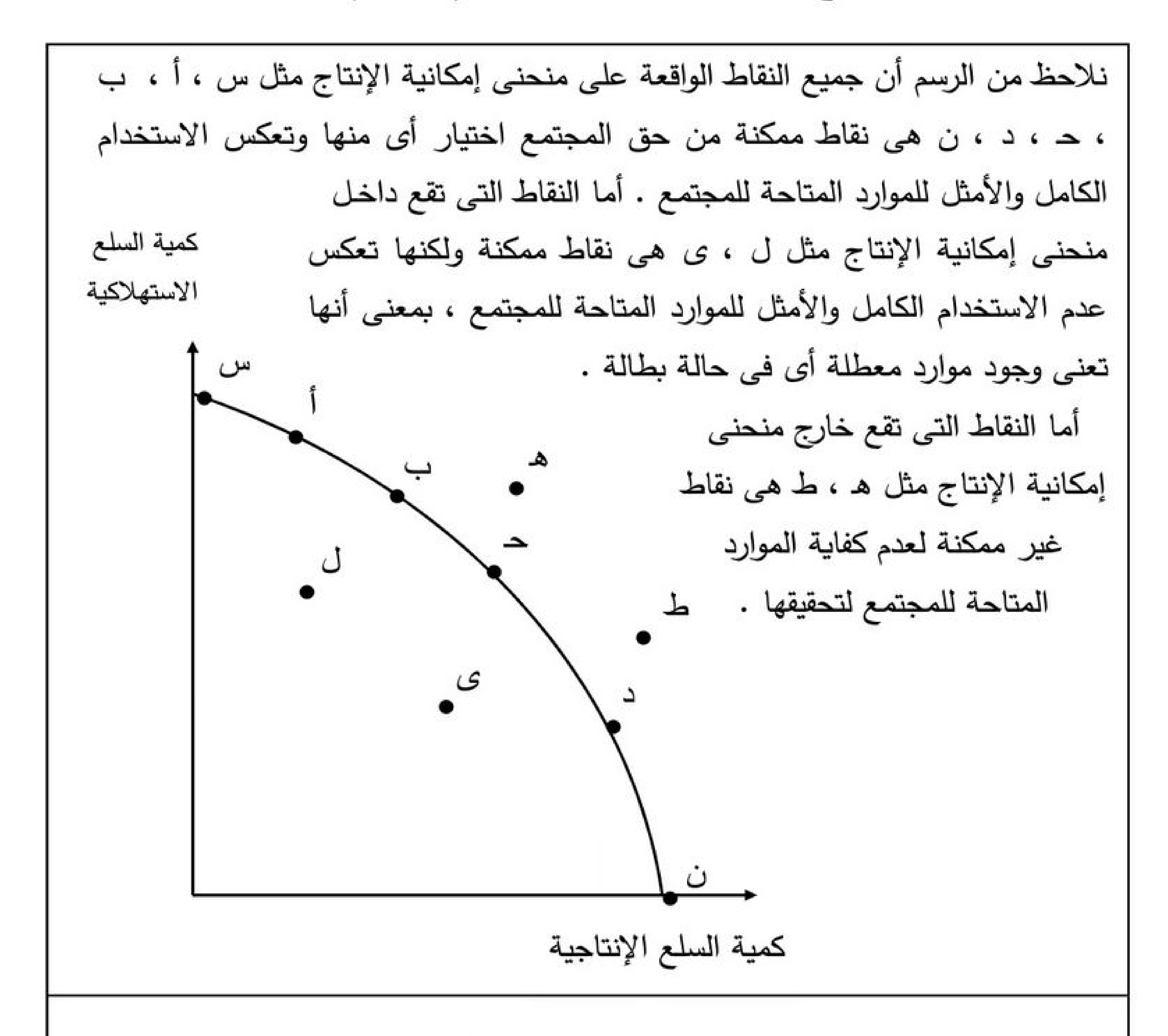
٢ - كيفية اختيار الفنون الإنتاجية التي يتم استخدامها في العملية الإنتاجية ؟ هل يتم استخدام الفنون الإنتاجية ذات الكفاءة الفنية أم ذات الكفاءة الاقتصادية؟ والفنون الإنتاجية ذات الكفاءة الفنية هي أكثر الفنون الإنتاجية تقدماً. أما الفنون الإنتاجية ذات الكفاءة الاقتصادية هي الفنون الإنتاجية التي تحقق الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة. هل يوجد تلازم بين الكفاءة الفنية والكفاءة الاقتصادية؟ ليس كل الفنون الإنتاجية ذات الكفاءة الفنية هي فنون إنتاجية ذات كفاءة اقتصادية، ولكن العكس صحيح .

٣ - كيفية تحقيق الاستخدام الكامل للموارد ؟ والاستخدام الكامل للموارد (لعناصر الإنتاج) لا يعنى مجرد تشغيلها أو توظيفها في العملية الإنتاجية. بل تشغيلها بكامل طاقاتها الإنتاجية أي استغلالها بكامل طاقاتها الإنتاجية .

٤ - كيفية تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد ؟ والاستخدام الأمثل يعنى استخدام الموارد (عناصر الإنتاج) أفضل الاستخدامات الممكنة لها بحيث تحقق أكبر قدر ممكن من الإنتاج، من ناحية أخرى فإن الاستخدام الأمثل يعنى توزيع العنصر الإنتاجي على كافة الاستخدامات بحيث تتساوى إنتاجيته

الحدية في كافة الاستخدامات المختلفة بما يحقق أقصى قدر ممكن من الإنتاج .

ويمكن توضيح الاستخدام الأمثل والكامل للموارد المتاحة بالاستعانة بمنحنى إمكانية الإنتاج ، وهذا ما يوضحه شكل (٢-٢) .

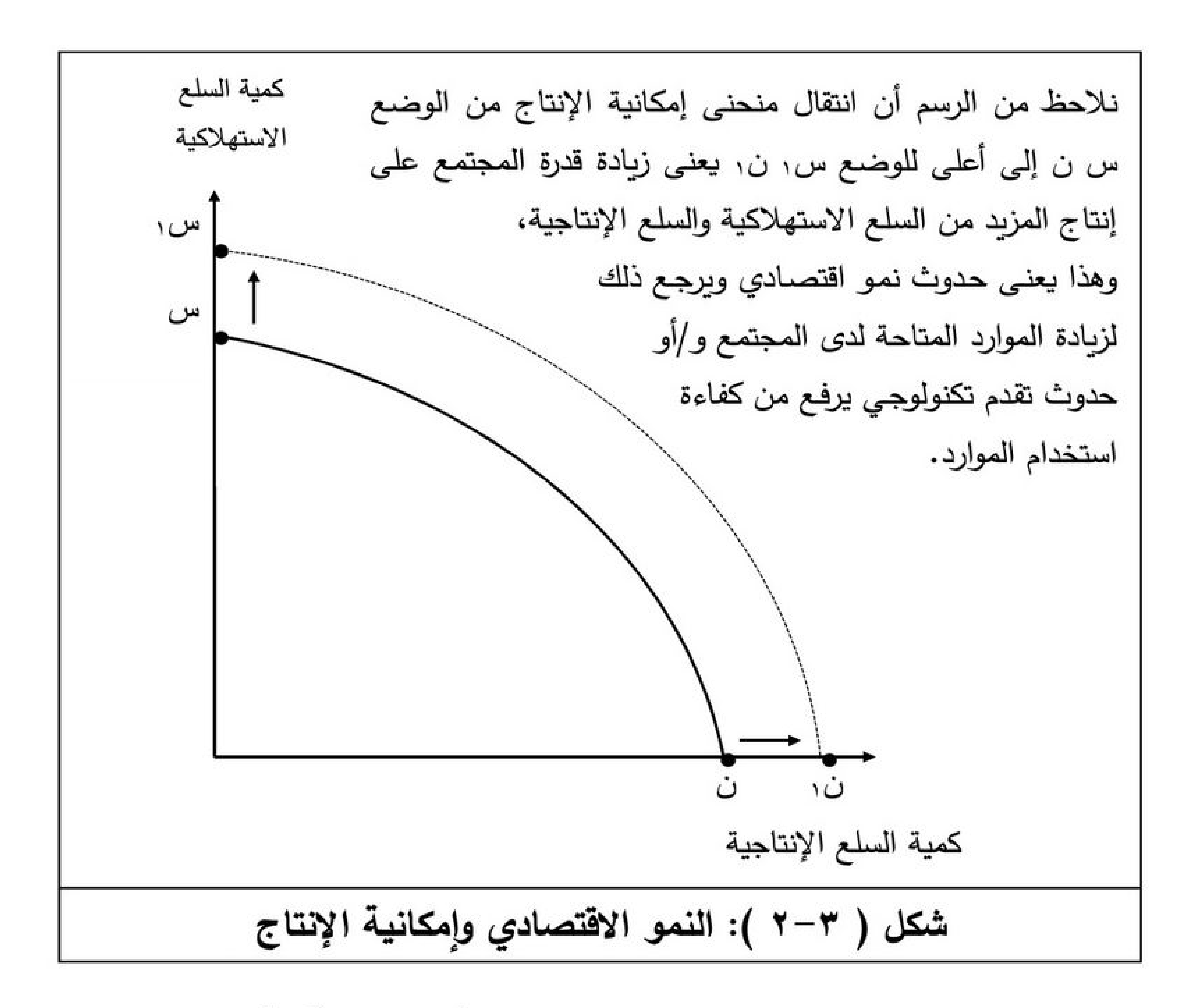


شكل (٢-٢) : الاستخدام الكامل والأمثل وإمكانية الإنتاج

٣ – العنصر الثالث : توزيع الإنتاج (لمن ننتج ؟) : ويقصد به توزيع الإنتاج المتحقق من العملية الإنتاجية على عناصر الإنتاج التي ساهمت في

تحقيقه؛ بمعنى آخر تحديد مقدار مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية. وفقاً لنظرية الإنتاجية الحدية فإن عائد الوحدة من عنصر الإنتاج يكون مساوياً لإيراد إنتاجيته الحدية. ووفقاً لهذه النظرية فإن كل عنصر إنتاجي سيحصل على جزء من الناتج بحيث يتساوى مجموع أنصبة عناصر الإنتاج مع الناتج الكلى من العملية الإنتاجية، حتى نضمن استمرار النشاط الإنتاجي وضمان استقرار الاقتصاد.

٤- **العنصر الرابع : تحقيق النمو الاقتصادي :** ويتمثل في كيفية تنمية المقدرة الإنتاجية للمجتمع ؛ ففي الأجل الطويل تنمو الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات بسبب الزيادة السكانية والتقدم التكنولوجي ، فإذا لم يزيد حجم الإنتاج من هذه السلع والخدمات بنفس معدل نمو الاحتياجات البشرية تزيد حدة المشكلة الاقتصادية. وتحقيق النمو الاقتصادي في المجتمعات المتقدمة يتمثل في قدرة هذه المجتمعات على زيادة عناصر الإنتاج المتاحة لديها، وتطوير الفنون الإنتاجية المستخدمة بأفضل الطرق الممكنة، مع المحافظة على تحقيق الاستخدام الكامل والأمثل لهذه العناصر الإنتاجية وبالاستعانة بمنحنى إمكانية الإنتاج يمكن توضيح النمو الاقتصادي وهذا ما يوضحه شكل (٣-٢).



شكل (٣-٢): النمو الاقتصادي وإمكانية الإنتاج

وفي المجتمعات النامية تكون المشكلة أكثر تعقيداً لأن الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات تنمو بمعدلات مرتفعة للغاية بينما حجم الإنتاج الكلى من السلع والخدمات ينمو بمعدلات بطيئة للغاية، وبالتالي تزداد المشكلة الاقتصادية، والسبب في ذلك هو النمو السكاني السريع وعدم الاستخدام الكامل والأمثل للموارد المتاحة لهذه المجتمعات، وحتى تتمكن المجتمعات النامية من الخروج من ذلك يلزمها تحقيق معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة.

٢-٦- نظرة الإسلام للمشكلة الاقتصادية:

لقد اهتم الإسلام بالمشكلة الاقتصادية اهتماما كبيرا، وانعكس ذلك في وجود تباين واضح في نظرة الباحثين في الاقتصاد الإسلامي إلى المشكلة

الاقتصادية. والتي يمكن توضيحها في ثلاثة أراء، **الرأي الأول:** يقرر أنه ليس هناك مشكلة اقتصادية من الأصل، **والرأي الثاني:** يقرر بوجود مشكلة اقتصادية وندرة في الموارد الاقتصادية. **والرأي الثالث:** الاعتراف بوجود مشكلة الندرة النسبية في الموارد الاقتصادية، لكن هذه الندرة هي ظاهرة في الموارد وليست أصلا كما يصورها الاقتصاد الوضعي. وفيما يلي توضيح ذلك.

الرأي الأول: ليس هناك مشكلة اقتصادية من الأصل، ومن ثم رفض قبول فرضية الندرة النسبية في الموارد. وذلك استنادا لبعض النصوص القرآنية التي توضحها الأدلة التالية:

الدليل الأول: أنه ليس هناك ندرة في الموارد؛ لأن الله سبحانه وتعالي قد تكفل بالرزق وأوجد في الأرض كل ما يحتاجه البشر، وهذا ما يؤكده قوله تعالى: "**اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ * وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ *وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ**"(سورة ابراهيم: الآيات ٣٢-٣٤). وهذا يدل على أن الله عز وجل انعم علينا بالكثير من النعم والتي لايستطيع الإنسان عدها وحصرها.

الدليل الثاني: أن الموارد المتاحة تغطي الحاجات؛ لأن الله سبحانه وتعالي قدر في الأرض أقواتها، فهي تغطي حاجات الإنسان بل تفيض عن حاجاته، وهذا ما يؤكده قوله تعالى: " **وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءِ لِّلسَّائِلِينَ**" (سورة فصلت: الآية ١٠) وقوله تعالي "**وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ**" (سورة هود: الآية ٦)، ويتضح من هذه الآيات أن الله سبحانه

وتعالى خلق كل دابة في الأرض وهو عالم بحالها وأحوالها ومتكفل برزقها، وهو سبحانه وتعالي بيده الرزق والأمر؛ فكل ذلك يدل على أن الموارد تكفي لحاجات الإنسان البشرية وتفيض عنهم .

وبناءً على الدليلين السابقين فليس هناك مشكلة اقتصادية، وليس هناك ندرة في الموارد الاقتصادية المتاحة.

الرأي الثاني: قبول فرضية الندرة النسبية في الموارد، وأن هذا لا يتعارض مع النصوص الشرعية والمعتقدات الإسلامية. وأن المشكلة الاقتصادية تتمشي مع واقع الحياة الاقتصادية، وذلك اعتماداً على الأدلة التالية:

الدليل الأول: أن العالم المعاصر يتصف بظاهرة الندرة في استغلال الموارد المتاحة، ويتضح ذلك من قوله تعالى: "**وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ**" (سورة الحجر، الآية: ٢١) وتدل هذه الآية على ندرة الموارد وقلتها، فكل إنسان ليس لديه الحق في امتلاك أي شي أو القدرة على شي، وإنما هو بيد الله الواحد القهار له خزائن كل شي.

الدليل الثاني: الحث على الاقتصاد في استخدام الموارد، والنهي عن الإسراف والتبذير يدل على محدوية الموارد وندرتها، وهذا ما يؤكده قوله تعالى: "**إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُوراً**" (سورة الإسراء، الآية: ٢٧). وتدل هذه الآية على النهي المباشر للتبذير والإسراف، فلا إفراط ولا تفريط، والوسطية هي أفضل الحلول، وكما قيل خير الأمور أوسطها، وهذا يعني أن الموارد الموجودة محدودة ونادرة ويجب استغلالها الاستغلال الأمثل حتى لاتنضب وتنتهي.

الدليل الثالث: مفهوم البركة في الإسلام: ويعني ذلك أن القليل من طعام الأفراد فيه بركة كبيرة تكفي لعدد أكبر من الأفراد وفي الحديث الشريف " **أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّا نَأْكُلُ وَمَا نَشْبَعُ، قَالَ": فَلَعَلَّكُمْ تَأْكُلُونَ مُفْتَرِقِينَ، اجْتَمِعُوا عَلَى طَعَامِكُمْ، وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ يُبَارَكْ لَكُمْ فِيهِ"** (أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجة والحاكم). ويؤكد هذا الحديث الشريف أن طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الثلاثة وهكذا، وذلك لقلة وندرة الموارد.

الدليل الرابع: الواقع والحس يؤيدان محدودية الموارد الاقتصادية، فعلى مستوي الفرد أو المجتمع لايوجد من تتوافر له كل الموارد اللازمة لتلبية جميع احتياجاتهم ورغباتهم الحلال. فلا يوجد دليل في تاريخ البشرية على اختفاء المشكلة الاقتصادية في مجتمع من المجتمعات.

الدليل الخامس: وجود بعض القواعد والترتيبات الخاصة بالنظم الاقتصادية سببها هو محدودية الموارد الاقتصادية وندرتها؛ فنظم الملكية والتوزيع والتكافل الاجتماعي، وغيرها أنما فرضتها محدودية الموارد الاقتصادية، فلو كانت الموارد الاقتصادية غير محدودة لما كان هناك أي حاجة لتنظيم ملكية الأفراد والمجتمع، وتعين حدود لكل منها ولم يكن هناك حاجة لتنظيم عملية التوزيع وإعادة التوزيع.

الرأي الثالث: الاعتراف بوجود مشكلة الندرة النسبية في الموارد الاقتصادية، لكن هذه الندرة هي ظاهرة في الموارد وليست أصلا كما يصورها الاقتصاد الوضعي. حيث تظهر الندرة إذا أساء المجتمع استخدام الموارد سواء في سوء تخصيصها وتوزيعها أو استنزافها فيما لا يحتاجه الانسان بالضرورة. بينما

تختفي إذا أحسن الإنسان استخدام الموارد في استعمالاتها الضرورية والمثالية دون هدر واسراف.

٢-٧ : نماذج الأسئلة

السؤال الأول: أذكر دون أن تشرح

١ - العوامل التي تحدد الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات .

٢ - أسباب المشكلة الاقتصادية .

٣ - عناصر المشكلة الاقتصادية .

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير

١ - كل فن إنتاجي كفء من الناحية الفنية بالضرورة كفء من الناحية الاقتصادية .

٢ - تنتهي المشكلة الاقتصادية إذا تم تنظيم الإنتاج بأفضل طريقة ممكنة .

٣ - يمثل النمو الاقتصادي جزءاً هاماً من المشكلة الاقتصادية التي تواجه المجتمع .

****

الفصل الثالث*

النظم الاقتصادية وحل المشكلة الاقتصادية

٣-١ : مقدمة

لقد عرفت البشرية عبر التاريخ الاقتصادي عدة أنماط من النظم الاقتصادية؛ وهى على التوالي النظام البدائي، ونظام الرق، والنظام الإقطاعي، والنظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي، والنظام المختلط، بأنماطهم المختلفة، والتعديلات التي دخلت عليهم تطبيقياً. كما عرفت البشرية فى حقبة ماضية من تاريخها الاقتصادي النظام الاقتصادي الإسلامي.

وفى عصرنا الحاضر فالنظم الاقتصادية الرئيسية القائمة ثلاثة نظم هى النظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي، والنظام المختلط. فضلاً عن إهتمام العديد من المفكرين فى البلاد الإسلامية المعاصرة بالنظام الاقتصادي الإسلامي. ويختار كل مجتمع النظام الاقتصادي الملائم له، وذلك حسب

*** كتب هذا الفصل أ.د.السيد محمد أحمد السريتي.**

**** تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل علي المراجع التالية:**

- د. السيد محمد السريتي: **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، الفصل الثالث.
- د. السيد محمد السريتي، د. علي عبد الوهاب نجا: **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، قسم الاقتصاد – كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٦، الفصل الثالث.
- Samuelson , P. & Nordhous , W. , Economics , 12 th. Ed. , Mcgrame - Will , New York , 1985 .
- Lipsey , R. G. & Courant , P. N. , Economics , 11 th. Ed. , New York : Harper Collins College Publishers , 1996 .

طبيعته وتكوينه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والفكري بالإضافة إلى الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة به. وفيما يلي سنعرض المبادئ التى يقوم عليها كل نظام من هذه النظم، وكيفية مواجهته لعناصر المشكلة الاقتصادية، وأهم الانتقادات الموجهة اليه.

والمشكلة الاقتصادية واحدة فى جميع النظم الاقتصادية؛ فلا تختلف فى تعريفها، ولا فى أسبابها، ولا فى عناصرها من نظام اقتصادي لآخر. والذي يختلف هو طريقة التصدى لها ومواجهة عناصرها. ولذا يتعين علينا فى هذا الفصل توضيح ماهية النظام الاقتصادي، وتوضيح النظم الاقتصادية المختلفة فى عالمنا المعاصر، وذلك من أجل معرفة كيفية مواجهة المشكلة الاقتصادية فى هذه النظم من أجل التخفيف من هذه المشكلة.

وفيما يلي سوف يتم في البداية توضيح ماهية النظام الاقتصادي، ثم بعد ذلك يتم استعراض خصائص النظم الاقتصادية المختلفة وكيفية حلها للمشكلة الاقتصادية. وبناءً على ذلك **فإن هذا الفصل سوف يتعرض إلى دراسة النقاط التالية:**

❖ ماهية النظام الاقتصادي ووظيفته.

❖ النظام الاقتصادي الرأسمالي وحله للمشكلة الاقتصادية.

❖ النظام الاقتصادي الاشتراكي وحله للمشكلة الاقتصادية.

❖ النظام الاقتصادي المختلط وحله للمشكلة الاقتصادية.

❖ النظام الاقتصادي الإسلامي وحله للمشكلة الاقتصادية.

❖ نماذج الأسئلة.

٣-٢ : ماهية النظام الاقتصادي ووظيفته:

يتم مواجهة المشكلة الاقتصادية تطبيقياً من خلال إطار تنفيذي هو النظام الاقتصادي. ويتكون أي نظام اقتصادي من ثلاثة مكونات، أولها: المذهب الفكري، ثانيها: أدوات الإنتاج، ثالثها: علاقات الإنتاج. ويمثل المكون الأول وهو المذهب الفكري الجانب النظري والأساس الفلسفي للنظام الاقتصادي؛ ويتكون من مجموعة من المبادئ التى تشكل المحتوى الفكري للنظام الاقتصادي، والذي يفسر وجوده. أما المكون الثاني فهو أدوات الإنتاج؛ ويتمثل في عناصر الإنتاج. والمكون الثالث للنظام الاقتصادي فهو علاقات الإنتاج، وهى التى تكفل استخدام عناصر الإنتاج فى الواقع العملي وفقاً للمذهب الفكري للنظام. وأياً كان النظام الاقتصادي، فإن وظيفته فى أي مجتمع تكون واضحة، وهى كيفية مواجهة عناصر المشكلة الاقتصادية فى إطار الظروف الاجتماعية والقيم السائدة والأهداف المرجوة. وهكذا فإن وظيفة أي نظام اقتصادي تتمثل فى الوظائف التالية:

١- الطريقة التى يحدد بها المجتمع حجم ونوعية احتياجاته من السلع والخدمات وترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية.

٢- تحديد طبيعة المشروعات التى تقوم بالعملية الإنتاجية، والكيفية التى تتعرف بها هذه المشروعات على احتياجات المجتمع والأساليب الإنتاجية التي تتبعها في تلبية هذه الاحتياجات.

٣- تحديد معايير توزيع الدخل أو الناتج بين الأفراد المشتركين فى العملية الإنتاجية، بما يضمن استمرار العملية الإنتاجية.

٤- تحديد القوى التى تتسبب فى استمرار النمو الاقتصادي، أو في دفع عملية التنمية الاقتصادية فى ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمؤسسات المشتركة فى العملية الإنتاجية.

وتعتبر درجة كفاءة النظام الاقتصادي فى القيام بهذه الوظائف هى معيار قدرته النسبية على كيفية مواجهة المشكلة الاقتصادية، وبالتالى معيار الحكم عليه فى النهاية، من حيث كونه نظاماً اقتصادياً متقدماً أو متخلفاً. لذلك فإنه يمكن تعريف النظام الاقتصادي بأنه: **مجموعة متماسكة من الأفكار والمبادئ تعمل على تسيير أجزاء النشاط الاقتصادي، وتتناسق معاً وتترابط جميعاً بما يهيئ لتحقيق أهداف النشاط الاقتصادي على المستويين الكلى والجزئى.**

ونلاحظ من التعريف السابق، أن النظام الاقتصادي يرتبط حتماً بالإطارات الفكرية التجريدية، والتى تحوي المبادئ التي يؤمن بها الأفراد، سواء كانت وضعية أو غير وضعية، وسواء كانت متعلقة بالتقاليد والعادات الموروثة والتطور الفكري أو متعلقة بالنظرة الفلسفية التى تبرر هذه القواعد. لذلك يرى البعض أن الفلسفة الاقتصادية ليست جزءاً من النظام الاقتصادي، ولكنها سابقة عليه ومحددة له، على اعتبار أنها تحدد الإطار الذي يعمل فيه النظام الاقتصادي.

خلاصة ما سبق: أن وظيفة النظام الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات تكون واضحة، وتتمثل فى كيفية مواجهة عناصر المشكلة الاقتصادية، والتغلب عليها فى إطار الظروف الاجتماعية والقيم السائدة والأهداف المرجوة. وفيما يلي توضيح النظم الاقتصادية فى عالمنا المعاصر وكيفية مواجهة المشكلة الاقتصادية فى كل نظام اقتصادي .

٣-٣: النظام الاقتصادي الرأسمالي وحله للمشكلة الاقتصادية:

ترجع أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي إلى الاقتصادي الاسكتلندى آدم سميث، حيث صاغ مبادئ النظام الرأسمالي في كتابه ثروة الأمم المنشور عام ١٧٧٦م. وهكذا تبلورت بعد آدم سميث كتابات أخرى لريكاردو وجون ستيورت ميل والفريد مارشال وكينز وغيرهم تحدد المبادئ النظرية والتطبيقية للنظام الاقتصادي الرأسمالي. فالمبادئ النظرية مستخلصة من مؤلفات مفكرى النظام الرأسمالي، أما المبادئ التطبيقية فتم استخلاصها من تجارب الدول التى أخذت بذلك النظام مثل دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان. وقد ساد هذا النظام منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى أوائل القرن العشرين الميلادي.

٣-٣-١: مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي :

ويقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على المذهب الفردي الحر، ومنه تنبثق مبادئ وأفكار هذا النظام، ومن أهمها: الحرية الاقتصادية، والملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، وسيادة المنافسة الكاملة فى أسواق السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، والمصلحة الخاصة. وفيما يلي توضيح هذه المبادئ:

١- **الحرية الاقتصادية:** يعتمد النظام الرأسمالي على ضرورة ترك الأفراد أحراراً فى تصرفاتهم الاقتصادية من أجل إتمام أنشطتهم الاقتصادية على النحو الذي يختارونه دون تدخل من جانب الدولة إلا فى أضيق الحدود. وحرية الأفراد فى تصرفاتهم الاقتصادية تتضمن حرية العمل، وحرية الإنتاج، وحرية الاستهلاك، وحرية التعاقد، وحرية التملك، وحرية تحويل الموارد، وحرية التجارة. وفيما يلي توضيح مفهوم هذه الحريات بصورة موجزة.

أ- **حرية العمل** : تتمثل فى أن العامل يحدد عدداً من المسائل المعبرة عن حرية تصرفه فى قوة عمله؛ إذ يمكنه أن يحدد نوع النشاط الذي يود القيام به، فقد يختار العمل فى مجال الزراعة أو الصناعة أو الخدمات، وقد يفضل البطالة والاستمتاع بالفراغ. وفضلاً عن حرية العامل فى التعاقد والعمل فى النشاط الذي يرغب فيه، وبالشروط التى يرضى عنها، فإنه حر فى إنشاء المشروعات الخاصة مهما كان حجمها أو شكلها القانونى.

ب- **حرية الإنتاج** : يقصد بها حرية المنتج – مالك عناصر الإنتاج مهما كان نوعها – فى تحديد نوع السلع والخدمات التى يقوم بإنتاجها ومواصفاتها وكمياتها، وهذا طبعاً يتحدد بالهدف الذي يسعى إلى تحقيقه المنتج وهو تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح .

ج – **حرية الاستهلاك** : تتمثل هنا فى حرية المستهلك فى التصرف فى الدخل الذي يحصل عليه؛ إذ يستطيع وبحرية تامة أن يقرر ما يرغب فى شرائه من السلع والخدمات المعروضة فى السوق، ورفض ما يشاء أيضاً. وهذا معناه أن حرية المستهلك تنعكس فى طلب المستهلك على السلع والخدمات المختلفة فى السوق.

د- **حرية التعاقد:** تتمثل هنا فى حرية المتعاقد في إبرام العقود التي يرغب فيها؛ إذ يستطيع المتعاقد إبرام عقوده وفق قواعد قانونية تتلاءم مع ظروفه الخاصة، وفي إطار الدستور، مع ضرورة توافر للمتعاقدين حرية الاحتكام للقضاء.

هـ- حرية التملك: ويقصد بها أن الفرد حر فيما يمتلكه من عناصر الإنتاج، فإما أن يستخدم المالك ما يمتلكه فى عملية الإنتاج، أو يؤجره لغيره أو قد يتنازل عنه للغير بمقابل أو بدون مقابل.

و- حرية تحويل الموارد : تتمثل في حرية انتقال الموارد الاقتصادية من مكان إلى آخر، أو من نشاط إلى آخر وفقاً لاختلاف معدلات عوائدها.

ي - حرية التجارة: تتمثل هنا فى حرية التاجر في نقل السلع والخدمات من دولة إلي أخري دون أية قيود؛ وتعني أيضا إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى، ومن ثم عدم فرض أى قيود عليها.

٢- الملكية الخاصة: وتعتبر من أهم المبادئ التى يقوم عليها النظام الرأسمالي . وتتمثل الملكية الخاصة فى أن النسبة الكبرى من عناصر الإنتاج - كالأراضي و رأس المال والمواد الخام - تكون مملوكة من قبل الأفراد والمشروعات الخاصة. فالأراضى والمبانى والمصانع المختلفة ووسائل النقل بكافة أنواعها والشركات التجارية بأنواعها المختلفة ملك للأفراد. وينحصر دور الدولة فى سن القوانين التى تنظم الملكية الخاصة وتكفل حرية التصرف بهذه الملكية - حرية التملك - وتحافظ على الدفاع والأمن والعدالة. ويعمل نظام الإرث فى النظام الرأسمالي على إعادة تجديد الملكية الخاصة. ومن ناحية أخرى، فإن وجود الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وضمان حرية التملك فى النظام الرأسمالي لا ينفى إمكانية وجود الملكية العامة، ولكن يكفى أن تكون النسبة الغالبة من وسائل الإنتاج مملوكة للقطاع الخاص للحكم على النظام الاقتصادي بأنه رأسمالي.

٣- **المنافسة الكاملة** : من المبادئ التى يقوم عليها النظام الرأسمالي فى صورته النظرية ضرورة توافر المنافسة الكاملة فى أسواق السلع والخدمات وأسواق خدمات عناصر الإنتاج . ومن أهم شروط المنافسة الكاملة وجود عدد كبير جداً من البائعين والمشترين فى السوق، بحيث لا يكون لأى منهم قوة احتكارية يتميز بها عن الآخرين وتمكنه من البيع أو الشراء بسعر مختلف عنهم. كذلك من شروط المنافسة الكاملة التجانس التام بين وحدات السلع المنتجة فى كافة أنحاء السوق، بحيث لا يمكن لأى بائع أو مشترى أن يحصل على أو يدفع سعر مختلف عن الآخرين بحجة اختلاف نوعية السلعة. ويضاف إلى ذلك حرية الدخول والخروج من وإلى السوق بالنسبة لأى بائع أو مشترٍ ، والعلم التام بأحوال السوق من قبل كل المشترين والبائعين حتى لا يقرر أحدهم شيئاً لا يعلمه الآخر . وهذه الشروط إن توافرت فى السوق فإنها تعنى أن السوق تسوده المنافسة الكاملة أو المنافسة الحرة، ولذلك يسمى النظام الرأسمالي بأنه نظام السوق الحر.

٤ – **المصلحة الخاصة:** من المبادئ التى قام عليها النظام الرأسمالي تحقيق المصلحة الخاصة لكل فرد من أفراد المجتمع سواء كان منتجاً أو مستهلكاً أو عاملاً . فطالما أن جميع وسائل الإنتاج ذات ملكية خاصة فإن المصلحة الخاصة فى أى نشاط اقتصادي هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي والمحقق لأهدافه فى النهاية. فكل منتج (صاحب مشروع خاص) فى سعيه لتحقيق ربحه الخاص، لابد وأن يلبى رغبات المستهلكين بإنتاج احتياجاتهم، ولابد أن يمنح للعمال فرصاً للعمل وأجوراً، وكلما اشتدت رغبة المنتج فى زيادة ربحه الخاص كلما تعين عليه أن يكون أكثر حرصاً ومرونة فى تلبية رغبات المستهلكين، وكلما عرض فرصاً أكثر

للعمل وكلما سعى نحو زيادة كفاءته الإنتاجية باستخدام أحدث الآلات. وهكذا نجد أن البحث عن المصلحة الخاصة يحقق المصلحة العامة تلقائياً وهو ما أسماه آدم سميث بفكرة اليد الخفية. ومن ناحية أخرى فإن المستهلك سواء كان غنياً أم فقيراً يسعى إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن أو أقصى منفعة كلية ممكنة، والعامل يسعى لتحقيق أقصى أجر ممكن. أي أن ما يحرك النظام الرأسمالي حقيقة هو الدافع الفردى أو المصلحة الخاصة.

٣-٣-٢:حل المشكلة الاقتصادية فى النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يتم مواجهة المشكلة الاقتصادية فى النظام الرأسمالي من خلال ما يعرف بجهاز الثمن أو قوى السوق كما يلي :

١- **العنصر الأول:** يتم تحديد الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات وفقاً لتفضيلات المستهلكين؛ حيث يقوم كل مستهلك باختيار احتياجاته المختلفة من السلع والخدمات ووضعها فى سلم تفضيله ، ثم تجمع تفضيلات المستهلكين فى سلم تفضيل المجتمع ككل . وهذا يعنى أن الأفراد هم الذين يختارون السلع والخدمات التى يتعين على المجتمع انتاجها ويتم ترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية من وجهة نظر المجتمع.

٢- **العنصر الثاني : تنظيم الإنتاج :** تقوم المشروعات الخاصة التى يمتلكها الأفراد بتحديد الأهداف الإنتاجية داخل مختلف القطاعات ، حيث تتولى المشروعات الخاصة القيام بالنشاط الإنتاجي ، وتقوم باختيار أفضل الفنون الإنتاجية واستخدامها فى النشاط الإنتاجى من خلال سوق السلع الإنتاجية . كما تسعى المشروعات الخاصة إلى تحقيق الاستخدام الكامل والأمثل لعناصر الإنتاج.

٣- **العنصر الثالث : توزيع الإنتاج** : يتم توزيع الإنتاج على عناصر الإنتاج التى ساهمت فى تحقيقه من خلال عمل قوى الطلب والعرض فى أسواق خدمات عناصر الإنتاج ؛ حيث تتحدد مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج فى العملية الإنتاجية . فعلى سبيل المثال يتحدد أجر العامل التوازنى بتفاعل الطلب مع العرض فى سوق العمل. وإذا عجزت قوى السوق عن الوصول إلى التوزيع العادل للدخل، فإنه يتم إعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب والمدفوعات التحويلية.

٤ – **العنصر الرابع : تحقيق النمو الاقتصادي** : يتم تحقيق النمو الاقتصادي من خلال نشاط المشروعات الخاصة التى تتولى القيام بالأنشطة الإنتاجية المختلفة ، بما يسهم فى زيادة متوسط نصيب الفرد من الإنتاج القومى الحقيقى عبر الزمن ، حتى يتمكن المجتمع من تحقيق زيادة ناتجة عبر الزمن مع المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، ويتم ذلك من خلال قوى السوق التى تسمح بنمو المشروعات الخاصة تلقائياً دون أى تدخل من قبل الدولة فى نشاطها الخاص .

٣-٣-٣: انتقادات النظام الاقتصادي الرأسمالي :

بالرغم من أن النظام الاقتصادي الرأسمالي قد استطاع أن يحقق درجات من الرخاء المادى فى كثير من الدول التى طبقته، إلا أنه تعرض لعدة أزمات، فضلاً عن تعرضه لعدة انتقادات من قبل الفكر الماركسى. ومن أهم هذه الانتقادات ما يلي :

١ - انتقد كارل ماركس[١] في كتابه رأس المال المنشور عام ١٨٦٧م النظام الرأسمالي وآلياته، واستنتج بأن القوى الاقتصادية الكامنة فى الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها والإتيان بنظام آخر أكثر تطوراً. وذكر بأن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تؤدى إلى سوء توزيع الدخل وإهدار الثروات وزيادة حدة الصراع الطبقى الذي يؤدى حتماً إلى زوال الرأسمالية.

٢ - أن النظام الرأسمالي يعانى من إضطرابات فى تطبيقه، وأن محاولات إصلاحه تتجه إلى الحد من دور السوق ، وعلاج الانحرافات التى تنتج عنه؛ حيث توجد قوى أدت إلى انحراف قوى السوق عن مسارها الطبيعى، حيث أثر فى جانب الطلب الاحتكارات، وفى جانب العرض النقابات العمالية والمنظمات الشبيهة.

٣ - كثيراً ما تتعارض المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة فى ظل النظام الرأسمالي؛ فالمنتجون كثيراً ما يتخذون قرار بإنتاج بعض السلع أو باستخدام بعض طرق الإنتاج نظراً لأنها تحقق لهم أقصى ربح مادى ممكن ، بغض النظر عما تحدثه من آثار سلبية على المجتمع . فقد يترتب على استخدام بعض طرق الإنتاج تلوث البيئة والإضرار بالمجتمع.

٤ - في ظل النظام الرأسمالي توجد هناك فرصة لنمو المشروعات الخاصة حتى تصل إلى وضع احتكارى تسيطر فى ظله على نسبة كبيرة من إنتاج

---

[١] كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣م) كان فيلسوفًا ألمانيًا، سياسي، وصحفي، ومنظّر اجتماعي. قام بتأليف العديد من المؤلفات إلا أن نظريته المتعلقة بالرأسمالية وتعارضها مع مبدأ اجور العمال هو ما أكسبه شهرة عالمية، لذلك يعتبر مؤسس الفلسفة الماركسية، ويعتبر من المنظرين الأساسيين للفكر الشيوعي..

السوق، وتتحكم فى السعر الذي تبيع به للمستهلك ؛ حيث فى ظل هذا النظام لا توجد أية قيود على حجم المشروعات وعلى حرية التملك.

٣-٤: النظام الاقتصادي الاشتراكي وحله للمشكلة الاقتصادية:

رغم أن الأفكار الاشتراكية سبقت كتابات كارل ماركس مثل كتابات الاشتراكيين المعتدلين والاشتراكيين المتطرفين وغيرهم، فإن النظام الاقتصادي الاشتراكي لم يتبلور فى صورة متماسكة إلا بعد كتابات كارل ماركس، حيث صاغ مبادئ النظام الاشتراكي فى كتابه رأس المال المنشور عام ١٨٦٧م. والمبادئ التطبيقية تم استخلاصها من تجارب الدول التى أخذت بذلك النظام مثل الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية والصين. وقد بدأ أول تطبيق للنظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الأولى، وفى أوروبا الشرقية والصين بعد الحرب العالمية الثانية، ثم تبنيه بعد ذلك فى دول أخرى كفيتنام وكوريا الشمالية، وإن اختلف تطبيق النظام من دولة إلى أخرى . ومثل النظام الاشتراكي طوال أكثر من سبعة عقود تحدياً رئيسياً للنظام الرأسمالي، وانعكس ذلك على العلاقات السياسية والاقتصادية والدولية، فكانت الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم سياسياً بين معسكرين شرقى وغربى، واقتصادياً بين من يتبنى نظام السوق ومن يتبنى نظام التخطيط المركزى .

٣-٤-١: مبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يقوم النظام الاقتصادي الاشتراكي على المذهب الجماعى، ومنه تنبثق مبادئ وأفكار هذا النظام، ومن أهمها: التقييد الاقتصادي، الملكية العامة، التخطيط الإلزامي، المصلحة العامة. وفيما يلي توضيح هذه المبادئ:

١ – **التقييد الاقتصادي:** يعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي على ضرورة تدخل الدولة فى التصرفات الاقتصادية للأفراد من أجل تحقيق المصلحة العامة للدولة . فلم يعد هناك أى قدر من الحريات للأفراد، فلا توجد حرية العمل، ولا حرية الإنتاج، ولا حرية الاستهلاك، ولا حرية التعاقد، ولا حرية التملك، ولا حرية تحويل الموارد، ولا حرية التجارة. فتقوم الدولة بتحديد كمية ونوعية السلع والخدمات التى يتعين على المجتمع انتاجها وفقاً لرغبات المخططين، كما تقوم الدولة بتقرير ما يقوم كل فرد باستهلاكه من السلع والخدمات، فضلاً عن قيام الدولة بتوظيف الأفراد فى الوظائف التى تختارها الدولة لهم . وهذا معناه أن الذي يحدد نمط الإنتاج والاستهلاك هو الدولة بواسطة جهاز التخطيط المركزي.

٢ – **الملكية العامة :** تعد الملكية العامة لوسائل الإنتاج من أهم المبادئ التى يقوم عليها النظام الاشتراكي. وتتمثل الملكية العامة فى أن النسبة الكبرى من عناصر الإنتاج تكون مملوكة من قبل الدولة. وإلغاء الملكية الخاصة إلا فى أضيق الحدود ، وفى بعض فروع النشاط الاقتصادي . ولا يمنع النظام الاشتراكي من قيام نوع آخر من الملكية هو الملكية التعاونية، والتى تعود لمجموعة محددة من الأفراد وليس لأفراد المجتمع ككل. ويترتب على الملكية العامة لوسائل الإنتاج بالضرورة إلغاء الإرث بالنسبة لجميع وسائل الإنتاج ذات الملكية العامة. وبذلك تتحقق المساواة بين جميع المواطنين الذين يعيشون فى ظل النظام الاشتراكي. ولذلك يقر هذا النظام تأميم الملكيات الخاصة وتحويلها لملكيات عامة لتحقيق عدالة التوزيع. ويصبح بذلك المشروع العام هو المسيطر فى ظل هذا النظام على النشاط الإنتاجى ويتضاءل دور المشروعات الخاصة.

٣ – **التخطيط المركزي:** يعتمد النظام الاشتراكي فى مواجهة المشكلة الاقتصادية على جهاز التخطيط؛ وذلك باتباع التخطيط الإلزامي، والذي يتمثل فى تحديد أهداف معينة وتحديد الأساليب اللازمة لتحقيقها بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة، مع إلزام جميع مؤسسات الدولة على تحقيق هذه الأهداف من خلال الأساليب المحددة بالخطة عبر فترة زمنية معينة . وجهاز التخطيط عبارة عن هيئة مركزية عليا تتولى تحديد الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف من خلال خطة قومية شاملة. ويترتب على ذلك أن تصبح الدولة محتكرة لكل شيئ، ولذا يسود النظام حالة الاحتكار.

٤ – **المصلحة العامة** : من أهم المبادئ التى يسعى لتحقيقها النظام الاشتراكي تحقيق المصلحة العامة للمجتمع. فالأفراد لا يعملون على تحقيق مصالحهم الخاصة كما فى النظام الرأسمالي؛ وإنما يفترض أنهم يقومون بتحقيق المصلحة العامة للمجتمع. ولذلك فإن موارد المجتمع قد توجه لإنتاج سلع تتسم بانخفاض معدلات الربح فيها؛ لأنها سلع ضرورية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع. وهكذا فإن المصلحة العامة هى المحرك الرئيسى لتوظيف الموارد الاقتصادية وليس المصلحة الخاصة التى تستند إلى معيار الربح الخاص .

٣–٤–٢ :حل المشكلة الاقتصادية فى النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يتم مواجهة كل عنصر من عناصر المشكلة الاقتصادية فى النظام الاقتصادي الاشتراكي من خلال جهاز التخطيط المركزى على النحو التالى:

١ – **العنصر الأول** : يتم تحديد الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات وفقاً لتفضيلات المخططين؛ حيث يقوم المخططون بتحديد سلم التفضيل

الجماعي، أي أنهم هم الذين يختارون السلع والخدمات التى ينبغى إنتاجها، ويقومون بترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية. ويلاحظ أن اللجنة العليا للتخطيط تتصرف فى هذا الأمر بتوجيهات من قيادة الحزب التى يفترض أنها تمثل الأفراد، وبناء على ما يتجمع لديها من بيانات عن الاحتياجات الحاضرة للمجتمع وتقديراتها لاحتياجات النمو مستقبلاً.

٢- **العنصر الثاني: تنظيم الإنتاج :** يقوم أيضاً المخططون بتوزيع الأهداف الإنتاجية على جميع المشروعات داخل مختلف القطاعات؛ حيث الذي يتولى القيام بالعملية الإنتاجية وتنظيمها المشروعات العامة، وبذلك يعرف كل مشروع مهمته التى يقوم بها من حيث إنتاج سلعة ما، وبكميات ومواصفات محددة. وحينما يتم الإنتاج يباع من خلال المحلات العامة بالطرق التى تحددها الدولة سواء بالنقود أو بالبطاقات.

٣ – **العنصر الثالث : توزيع الإنتاج:** يقوم أيضاً المخططون بتوزيع الإنتاج أو الدخل وفقاً للقاعدة "من كل فرد حسب قدرته ولكل حسب حاجته " ولكن الأمر اختلف عن ذلك كثيراً من واقع التجربة والتعديلات، حيث تم توزيع الدخل تبعاً لكمية العمل المبذول ، كما تم التميز بين المهارات العمالية المختلفة .

٤ – **العنصر الرابع : تحقيق النمو الاقتصادي :** يتم نمو الناتج من خلال نظام التخطيط المركزى ؛ فالخطة المركزية تحدد معدل النمو المطلوب فى الناتج القومى أو معدل النمو المطلوب للصناعات الإنتاجية . ويتولى جهاز التخطيط مهمة تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يحدد فى الخطة معدل النمو الذي يتعين تحقيقه ، ثم يوضع بالخطة أيضاً المشروعات الإنتاجية الجديدة التى يتعين إنشاءها لتحقيق هذا المعدل .

وهكذا فإنه يتم مواجهة عناصر المشكلة فى النظام الاقتصادي الاشتراكي بطريقة آمرة من خلال جهاز التخطيط. ومن بين الدول التى كانت تتبع هذا النظام الاتحاد السوفيتى سابقاً ورومانيا وبولندا وغيرها من دول المعسكر الشرقى. ومع بداية عقد التسعينات إنهارت التجربة الاشتراكية فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى، الذي تفكك سياسياً إلى عدة دول أهمها روسيا. وبدأت الدول الاشتراكية سابقاً فى التحول التدريجى إلى النظام الاقتصادي المختلط (نظام السوق الموجه) .

٣-٤-٣: انتقادات النظام الاقتصادي الاشتراكي :

بالرغم من أن النظام الاقتصادي الاشتراكي حقق فى بداياته نجاحات للدول التي أخذت به، إلا أنه مع منتصف عقد الثمانينات وصل النظام الاشتراكي إلى طريق مسدود فى أهم معاقله الاتحاد السوفيتى سابقاً. ولذا تعرض النظام الاقتصادي الاشتراكي لعدة انتقادات من أهمها ما يلي:

١- لا يتيح هذا النظام حرية الاختيار للمستهلكين لشراء السلع والخدمات التى يفضلونها، وإنما يفرض عليهم سلع وخدمات يختارها القائمون على التخطيط. ولذا يتم حرمان الأفراد من حقهم فى اختيار السلع التى يرونها مناسبة لرغباتهم ، وتفرض عليهم أنماط استهلاكية معينة يختارها القائمون على التخطيط.

٢- حرمان الأفراد من حق الملكية الخاصة، وحق إقامة الأنشطة الخاصة يتنافى مع الطبيعة البشرية على مدى التاريخ، ويؤثر فى الدافع الفردى لإنجاز الأعمال تأثيراً سلبياً.

٣- إن إهمال دور السوق كلية أدى إلى نتائج خطيرة غير مواتية فى الاقتصاديات الاشتراكية ، وكانت هناك بعض الهزات التى تواجه النظام ومحاولات لإصلاح ذلك ، ولكنها لم تتم، وانهار النظام وتحول إلى نظام السوق الموجه.

٤- كثيراً ما حدثت أخطاء فى تقدير الكميات التى ينبغى إنتاجها، فكانت السلع تتكدس فى مخازن المصانع فى بعض السنوات نتيجة لزيادة الكميات المنتجة عن المطلوب منها بأسعار منخفضة جداً. والعكس صحيح فى حالات أخرى كانت الكميات المنتجة تقل عن المطلوبة منها فترتب على ذلك أزمات استهلاكية حادة.

٥- إن النظام الاشتراكي لم يتمكن من تطبيق القاعدة التى نادى بها ماركس، وهى " من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته "، والدليل على ذلك ، أنه من واقع التجربة، نجد أن نمط توزيع الدخل القومى تم تبعاً لكمية العمل المبذول، كما تم تفضيل شخصيات القيادات العليا للحزب أو الحكومة بالمرتبات الكبيرة والمزايا الخاصة .

٣-٥: النظام الاقتصادي المختلط وحله للمشكلة الاقتصادية:

يمكن تعريف النظام الاقتصادي المختلط، بأنه نظام قائم على مزيج مشترك من المذهبين الفردى والجماعى ليجمع بلا تحيز بين الملكية العامة والملكية الخاصة، وبين المشروع العام والمشروع الخاص فى آن واحد، بما يؤكد التوازن والاعتماد المتبادل فيما بينهما بصفة مستمرة من أجل تحقيق أهداف النشاط الاقتصادي. وفى رأى البعض أن النظام الاقتصادي المختلط هو صيغة تدريجية تساعد على تحويل النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي، أو العكس.

وفى الواقع نجد أن النظام الاقتصادي المختلط يمكن أن يكون قريباً جداً من النظام الاقتصادي الرأسمالي حينما يتضاءل فيه قطاع المشروعات العامة، وتزداد فيه نزعة الدفاع عن النشاط الخاص على مستوى الدولة كما هو حادث الآن على المستوى العالمي. كما يمكن أن يكون النظام الاقتصادي المختلط من ناحية أخرى قريباً جداً من النظام الاشتراكي حينما يتضاءل فيه قطاع المشروعات الخاصة، وتزداد فيه الميول الجماعية نحو الحد من الدخول المرتفعة والثروات الضخمة، أو توسيع نطاق الملكية العامة الجماعية، كما هو الوضع في الدول الاشتراكية التي تحولت إلي نظام السوق.

٣-٥-١ : مبادئ النظام الاقتصادي المختلط :

ومن أهم المبادئ التى يقوم عليها النظام الاقتصادي المختلط : الحرية الاقتصادية المقيدة، والملكية المزدوجة، وسيادة المنافسة الاحتكارية، وتحقيق المصلحة الخاصة والعامة معاً. وفيما يلي توضيح هذه المبادئ :

١- **الحرية الاقتصادية المقيدة:** يعتمد النظام الاقتصادي المختلط على الحرية المقيدة؛ والتي تتمثل في إعطاء الأفراد قدر من الحرية فى تصرفاتهم الاقتصادية مع تقييد قدر آخر من هذه الحريات.

٢- **الملكية المزدوجة:** يعتمد النظام الاقتصادي االمختلط على كل من الملكية الخاصة والعامة معا؛ أي على نظام الملكية المزدوجة، ولذا تنتشر الملكية الخاصة لبعض وسائل الإنتاج، والبعض الآخر ملكية عامة من جانب الدولة، وبناءً على ذلك يقوم بالنشاط الإنتاجى كل من المشروعات الخاصة والمشروعات العامة معا في نفس الوقت.

٣- **سيادة المنافسة الاحتكارية:** يعتمد النظام الاقتصادي االمختلط على سيادة المنافسة الاحتكارية فى أسواق السلع والخدمات وأسواق عناصر الإنتاج؛ وهي شكل من أشكال السوق يجمع بين كل من خصائص المنافسة الكاملة والاحتكار.

٤- **تحقيق المصلحة الخاصة والعامة معاً:** حيث يسعي كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة في إطار تحقيق المصلحة العامة؛ فيسعى الأفراد والمشروعات لتحقيق مصلحتهم الخاصة ومصلحة المجتمع معاً فى نفس الوقت، فعلى سبيل المثال يسعي المنتج إلي تحقيق أقصي ربح ممكن في إطار أهداف النظام المحددة مسبقاً.

٣-٥-٢: حل المشكلة الاقتصادية فى النظام الاقتصادي المختلط :

يتم مواجهة كل عنصر من عناصر المشكلة الاقتصادية فى النظام الاقتصادي المختلط من خلال جهاز الثمن فى إطار خطة عامة تضعها الدولة، وذلك على النحو التالى :

١- **العنصر الأول** : يتم تحديد الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات وفقاً لتفضيلات المستهلكين؛ حيث يقوم الأفراد باختيار السلع والخدمات التى يرون أنها تشبع احتياجاتهم وترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية على نفس الأسس الموجودة فى النظام الرأسمالي ، ولكن مع تدخل الدولة لإيجاد نوع من التوازن بين الحرية الفردية من جهة والمصلحة الجماعية من جهة أخرى، وذلك عن طريق تدخل الدولة لمنع استهلاك بعض السلع الترفيهية كالسيارات الفاخرة، ومن ناحية أخرى تتدخل الدولة وتعمل على توفير السلع الضرورية اللازمة لاستهلاك الطبقات المنخفضة الدخل.

٢ - **العنصر الثاني : تنظيم الإنتاج :** يقوم أصحاب المشروعات الخاصة بتحقيق مصالحهم بالبحث عن أقصى أرباح ممكنة، ولكن مع تدخل الدولة لمنع إقامة المشروعات فى مجالات معينة بعيدة عن تحقيق صالح الجماعة ، كما أنها تراقب الأسعار والأجور والإنتاج بغرض مكافحة الاحتكارات ومنع استغلال العمال أو المستهلكين .

كما تقام المشروعات العامة من أجل المصلحة العامة، فهى ليست بديلة للمشروعات الخاصة، وإنما هى مكملة لها ومتوازنة معها فى خدمة الاقتصاد القومى، وظهرت فى المجالات التى لا تستطيع المشروعات الخاصة طرقها، مثل إنتاج بعض الخدمات الأساسية كالكهرباء والنقل العام ، وصناعة المرافق العامة.

٣ - **العنصر الثالث : توزيع الإنتاج :** يتم توزيع الإنتاج جزئياً من خلال جهاز الثمن ، فعوائد عناصر الإنتاج تتحدد بقوى الطلب والعرض على هذه العناصر الإنتاجية أولاً ، ولكن مع تدخل الدولة لوضع حد أدنى للأجر حفاظاً لحقوق العمال ، ولوضع حد أقصى للإيجارات لمنع الاستغلال من جانب الملاك . ومن ناحية أخرى تقوم الدولة بفرض ضرائب مرتفعة نسبياً على أصحاب الدخول الكبيرة، وإعطاء معونات مالية وخدمات التعليم والصحة مجاناً دعماً لأصحاب الدخول المنخفضة من أجل تحقيق التوزيع العادل للدخل.

٤ - **العنصر الرابع : تحقيق النمو الاقتصادي :** يتم تحقيق النمو من خلال نشاط المشروعات الخاصة والعامة فى إطار خطة أو سياسة اقتصادية طويلة الأجل تتيح للدولة التأكد أن النشاط الكلى يسير فى إتجاه تحقيق

أهداف زيادة الناتج مع المحافظة على استقرار الأسعار والعدالة فى توزيع الدخول .

٣-٥-٣: انتقادات النظام الاقتصادي المختلط :

تدور الانتقادات الموجهة إلى النظام الاقتصادي المختلط حول قدرته على المزج عملياً بين مزايا المذهب الجماعى والمذهب الفردى، أو حول إمكان رسم خط فاصل دقيق على المستوى العملي بين المصلحتين العامة والخاصة. ومن أهمها :

١- ما هي الحدود التي ينبغي للدولة أن تلزمها بالنسبة لترك الأفراد أحراراً فى اختيار السلع والخدمات، أو بالنسبة لتقييد هذه الحرية بوسائل مباشرة أو غير مباشرة ؟ .

٢ – هل نشاط المشروعات العامة يمتد أكثر مما هو عليه أم ينكمش؟ وهل يمكن تحويلها إلى مشروعات خاصة؟ وهل تبقى مشروعات عامة وتتسع؟

٣ – ما هي الحدود التي تقف عندها الدولة فى عملية إعادة توزيع الدخل على المستوى الكلى بوسائل مباشرة أو غير مباشرة ؟.

٤ – ما هي الضمانات التي يمكن التقدم بها للتأكد من مقدرة المشروعات العامة على تحقيق التنمية أو على النمو فى ظل غياب هدف تحقيق أقصى ربح ممكن الذي تأخذ به المشروعات الخاصة. هل هذه الضمانات تتمثل فى رقابة الدولة الشديدة على المال العام وحسن إدارتها للإقتصاد؟.

٥- عدم وضع النظام ضوابط وأسس تحكم وتقرر وظائف كل من الملكية الخاصة والعامة، مما أدى إلى زيادة درجة التفاوت فى توزيع الدخل القومي.

٣-٦: النظام الاقتصادي الإسلامي وحله للمشكلة الاقتصادية:

ترتبط نشأة النظام الاقتصادي الإسلامي بظهور الإسلام فى القرن السابع الميلادى، فقد جاء الإسلام للبشرية بمنهج متكامل يتناول كافة مجالات الحياة البشرية بالتنظيم والتقنين طبقاً لقوله تعالى: "**مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ**" (سورة الانعام، الآية رقم: ٣٨) ولقوله تعالى: "**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا**" (سورة المائدة، الآية: رقم ٣).

والنظام الاقتصادي الإسلامي يقوم على الإلتزام بالإسلام منهاجاً وتطبيقاً، ويستمد مبادئه من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة مفسرة وموضحة لهذا النظام، وتبع ذلك مجموعة من الكتابات الفقهية التى تناولت النظام الاقتصادي الإسلامي بالدراسة والشرح واستكمال أحكام المعاملات والنشاط الاقتصادي بصفة عامة. ولم يقف النظام الاقتصادي الإسلامي عند حد الدراسات النظرية، بل قدم نموذجاً عملياً للتجربة الاقتصادية الإسلامية فى صدر الإسلام، حيث شهدت الدولة الإسلامية تطبيق النظام، وتقدم المجتمع باتباع شرع الله سبحانه وتعالي وأحكامه بما فيها التعاليم الاقتصادية. وخير دليل على ذلك ما شهدته الدولة الإسلامية من رخاء اقتصادي فى عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، حيث بلغت الدولة الإسلامية من الغنى ما زاد عن حاجات المسلمين حتى أعطوا منه أهل الذمة.

٣-٦-١ : مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي :

للنظام الاقتصادي الإسلامي مبادئ تميزه عن النظم الوضعية المعاصرة، وتؤثر على دوافعه بما يحقق أهدافه الأساسية، وأهم هذه المبادئ ما يلي :

١- **العقيدة الإسلامية:** وهى منبع ومنهج الحياة الإسلامية بصفة عامة، والنظام الاقتصادي بصفة خاصة. فالنظام الاقتصادي الإسلامي جزء من عقيدة لا تقبل التجزئة. وأساس هذه العقيدة توحيد الله عز وجل، والإيمان بأن الولاية لله سبحانه وتعالي وحده خالق الكون وما فيه، والمالك المطلق له، ورازق مخلوقاته. كذلك تشمل العقيدة الإسلامية الإيمان بالرسول صلى الله عليه وسلم وبالحياة الآخرة، بالثواب والعقاب، مما يجعل سلوك المسلم فى حياته اليومية من الأعمال الإيمانية. والفرد المسلم كائن مكلف ومستخلف من الله عزو جل لتطبيق تعاليمه وتعمير الأرض.

٢- **الاعتدال والوسطية:** من أهم المبادئ التى يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي الموازنة بين متطلبات الروح والجسد ، فلم يهمل الحاجات المادية للإنسان على حساب التكاليف الدينية والروحية. بل فرض على الإنسان الإعتدال فى سلوكه، فمن مظاهر الإعتدال والتوازن فى النظام الإسلامي عدم إعترافه بالحقوق المطلقة ولا بالحريات المطلقة، بل يضع لها الضوابط حتى لا تطغى الاعتبارات المادية على الاعتبارات الأخلاقية فيختل النظام، كما يعمل النظام الإسلامي على التوفيق بين الدوافع الفردية والمصالح العامة للمجتمع وفى ذلك تنظيم للفطرة البشرية. ويؤكد مبدأ الإعتدال والوسيطة فى الإسلام قوله تعالى "**وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا**

لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا" (سورة البقرة، الآية رقم: ١٤٣).

٣- **الواقعية والأخلاقية** : فالإسلام دين الفطرة، لا ينكر أهمية المادة فى حياة البشر، ولذا فقد نظم جوانب النشاط الاقتصادي بما يحقق مصلحة الفرد، ويشبع احتياجاته الذاتية دون الإضرار بالغير. ومن هنا قام النظام الاقتصادي الإسلامي على أساس أخلاقى يستند إلي قول الرسول صلي الله عليه وسلك "**عنْ أَبي سَعيدٍ سَعدِ بنِ مَالِك بنِ سِنَانٍ الخُدريِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ "لاَ ضَرَرَ وَلاَ ضِرَارَ"** (حَدِيْث حَسَنٌ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ). ومبدأ الإخاء عملاً بقوله تعالى "**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ"** (سورة الحجرات، الآية رقم: ١٠). ومن أهم الدلائل على واقعية النظام الاقتصادي الإسلامي إقراره حق الملكية الفردية بما لا يتعارض مع مصلحة الجماعة.

٤ – **التكامل والترابط** : إن النظام الاقتصادي كل مترابط، تتكامل أحكامه، فلا يمكن دراسة حكم اقتصادي دون الربط بينه وبين الأحكام الأخرى ، لمعرفة مدى تفاعله معها . فتحريم الربا مثلاً يرتبط بتحريم الاكتناز، وفرض الزكاة وإقرار حق الملكية الفردية.

٥ – **العدالة:** وهى المبدأ الأساسى الذي يحكم كافة جوانب الحياة البشرية والدعامة أو الركيزة الرئيسية للنظام الاقتصادي الإسلامي . فإذا كان التوحيد هو أساس العقيدة الإسلامية، فإن العدل هو جوهر المعاملات الإسلامية. والعدل أمر واجب على الفرد وذلك طبقاً لقوله تعالى: "**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ"** (سورة النحل، الآية رقم: ٩٠). ويقوم مبدأ العدالة

فى النظام الإسلامي على أساس مفهوم العمل والملكية الفردية والكسب الحلال كأساس لتحقيق الدخل والثروة.

والنظام الاقتصادي الإسلامي صالح لكل زمان ومكان، فهو لا يرتبط بمرحلة تاريخية معينة من حيث أسسه والمبادئ التى يقوم عليها، أو أشكال بذاتها للإنتاج، ولكنه يختلف باختلاف الزمان والمكان من حيث أسلوب تطبيقه.

ويقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على أساس تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فى كافة أنواع المعاملات داخل النشاط الاقتصادي. **ولضمان نجاح هذا التطبيق يستلزم ضرورة توافر الشروط التالية:**

١ - وجود هيئة علمية تجمع بين رجال الشريعة والاقتصاد ولاستنباط بعض الأحكام الشرعية فيما يستجد من أمور داخل النشاط الاقتصادي.

٢- وجود رقابة يقظة من جانب الدولة على تصرفات الأفراد من خلال ممارستهم الفعلية للنشاط الاقتصادي، مع استعداد لتقويم أى انحراف عن الشريعة ، وذلك من خلال نظام الحسبة.

٣ - وجود رقابة ذاتية من قبل الأفراد على أنفسهم من منطلق الإيمان - بإحياء الضمير الإنسانى - فى كافة تصرفاتهم الاقتصادية سواء عند اكتساب دخولهم أو عند إنفاقهم .

٣-٦-٢: حل المشكلة الاقتصادية فى النظام الاقتصادي الإسلامي

يتم مواجهة كل عنصر من عناصر المشكلة الاقتصادية فى النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال السوق الإسلامي على النحو التالى :

١- **العنصر الأول** : يقوم الأفراد بتحديد احتياجاتهم من السلع والخدمات وترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية، فالأفراد أحرار فى اختيار حاجاتهم من

السلع والخدمات الاستهلاكية ولكن مع ضرورة توافر شرطين أساسيين هما:

(أ) أن تكون داخل دائرة الحلال؛ بمعنى أن اختيارهم لا يتضمن سلعاً وخدمات محرمة شرعاً مثل الخمور أو لحم الخنزير.

(ب) عدم الإسراف والتبذير ؛ فيجب أن يراعى الأفراد عند تقرير حاجاتهم الاستهلاكية الابتعاد عن حدى الإسراف والتبذير .

أما ترتيب الحاجات وفقاً لأهميتها النسبية فأمر له سنده الشرعى الذي يؤكده قوله تعالى: "**أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ** " (سورة البقرة، الآية رقم: ٦١). والمسلمون عموماً مطالبون بمراعاة الرشد حتى لا يفضلون الذي هو أدنى على الذي هو خير لهم.

٢- **العنصر الثاني : تنظيم الإنتاج :** تقوم المشروعات الخاصة بتنظيم وإدارة الأنشطة الإنتاجية، بشرط أن تكون رؤوس أموالها تكونت بطرق شرعية من غير ظلم أو اعتداء، وليس من حق الدولة مصادرتها أو تأميمها تحت أى ظرف من الظروف. والمشروعات الخاصة لها كامل الحرية فى أن يستخدموا ما لديهم من أموال فى أى مجال من النشاط الاقتصادي بشرط الابتعاد عما حرمه الله عزوجل أو نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا يحل الاستثمار مثلاً فى إنتاج الخمور أو لحوم الخنزير أو دور الملاهى .

والدافع الأساسى للمشروعات الخاصة يتمثل **أولاً:** فى العمل وفقاً لتعاليم الله سبحانه وتعالى، حيث أن المسلم مأمور بذلك. **ثانيا:** تحقيق الربح. ومن ناحية أخرى، فإن لولى الأمر أن يراقب ويتابع ما يجرى من نشاط فى الأسواق من خلال ما يعرف بالحسبة فى الإسلام. وللمشروعات

العامة دور محدد فى النظام الاقتصادي الإسلامي بتنظيم أنشطة مصادرة المياه والموارد الطبيعية والطاقة، وذلك لقول الرسول صلى الله عليه وسلم " **النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْكَلَأِ، وَالْمَاءِ، وَالنَّارِ**" (رواهُ أحمدُ وأبو داودَ).

٣- **العنصر الثالث : توزيع الإنتاج** : يتم توزيع الإنتاج فى ظل النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال السوق الإسلامي التنافسى الخالص من شوائب الاحتكار والغش والرشوة وجميع أنواع الاستغلال من جانب أحد المتعاملين . وذلك وفقاً للقواعد التالية:

أ – التراضى بين المستخدمين لعناصر الإنتاج وأصحاب هذه العناصر . وهذا يعنى التراضى بين أصحاب الأعمال وبين العمال فيما يخص أجورهم وبين المستأجرين للأراضى والعقارات وملاكها فيما يخص الإيجار ، وبين أصحاب رؤوس الأموال ومن يستخدمونها فيما يخص كيفية المشاركة فيما يتحقق من ربح .

ب – هذا التراضى يتم من خلال السوق الإسلامي التنافسى الخالص من كافة شوائب الاحتكار والغش والرشوة والظلم .

ج- وجود مجموعة من القيم تحرم وتحارب الاحتكار والربا والغش، والغبن والرشوة ، والتى تضمن ابتعاد الناس عن تحقيق دخول من المعاملات الفاسدة .

وفضلاً عن تحقيق القواعد الثلاثة السابقة التى تضمن تحقيق العدالة فى توزيع الدخل تلقائياً من خلال السوق الإسلامي، فإنه يتم إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة، ويكمل دورها على المستوى العملي الصدقات الاختيارية والقروض الحسنة. كما يتم إعادة توزيع الثروة عن طريق محاربة ظاهرة تركز الثروة فى أيدى القلة.

٤- **العنصر الرابع : تحقيق النمو الاقتصادي:** يعتمد **أولاً:** على مجهودات المشروعات الخاصة، التي تبحث دائماً عن أكفأ الطرق لتنظيم العملية الإنتاجية، وتتحرك دائماً فى إتجاه أفضل المجالات الاستثمارية بهدف خدمة المصلحة العامة وتحقيق الربح سواء داخلياً أو خارجياً. **ثانياً:** تقوم المشروعات العامة بدور رئيسى ومحدد فى عملية النمو من خلال أفضل استخدام ممكن للموارد المائية والموارد الطبيعية ومصادر الطاقة.

٣-٧ : نماذج الأسئلة :

السؤال الأول: أذكر دون أن تشرح

١ – المبادئ التى يقوم عليها النظام الاقتصادى الرأسمالي .

٢ – كيفية مواجهة المشكلة الاقتصادية فى النظام الاقتصادى الرأسمالي .

٣ – أهم الانتقادات الموجهة للنظام الاقتصادى الاشتراكي .

٤ – الشروط اللازمة لنجاح تطبيق النظام الاقتصادى الإسلامى .

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير

١ – ليس هناك مجال للملكية العامة فى النظام الاقتصادى الإسلامى .

٢ – تحل عناصر المشكلة الاقتصادية فى النظام الاقتصادى المختلط عن طريق قوى السوق .

٣ – ليس هناك أى قيود على حرية الاستهلاك فى النظام الاقتصادى الإسلامى .

٤ – تحل المشكلة الاقتصادية فى النظام الاقتصادى الرأسمالي عن طريق جهاز التخطيط .

****

الباب الثاني: توازن السوق

الفصل الثالث: نظرية طلب المستهلك

الفصل الرابع: نظرية عرض المنتج

الفصل الخامس: توازن السوق التنافسية

الفصل السادس: تطبيقات على توازن السوق

الفصل السابع: مرونات الطلب والعرض

الفصل الرابع

نظرية طلب المستهلك*

يهتم هذا الفصل بدراسة نظرية طلب المستهلك الفرد وذلك من خلال استعراض النقاط التالية:

٣–١ تعريف الطلب.

٣–٢ العوامل المحددة للطلب.

٣–٣ دالة الطلب.

٣–٤ التفرقة بين التغيرات في الكمية المطلوبة والتغيرات في الطلب.

٣–٥ أشتقاق منحني طلب السوق.

٣–٦ نماذج الأسئلة.

---

* كتبة د. محمد حسن الشامي

وقد استعانة في كتابتة هذا الفصل بالمراجع التاليه:

– د. علي عبد الوهاب نجا، د. عفاف عبدالعزيز عايد، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، الناشر: قسم الاقتصاد – كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٨.

-Flynn, S. M. (2018). *Economics for dummies*. John Wiley & Sons.

- Sloman, J., Garratt, D., Guest, J., & Jones, E. (2016). *Economics for business*. Pearson Education.

- Miller, R. L. (2011). *Economics today: The micro view*. Prentice Hall.

٣-١: تعريف الطلب

الطلب هو الرغبة المدعمة بالقوة الشرائية. ولهذا لابد من توافر شرطين أساسيين فى الطلب هما:

أ- الرغبة فى الشراء.

ب-القدرة علي الشراء حيث تترجم الرغبة فى الشراء إلى طلب فعلى.

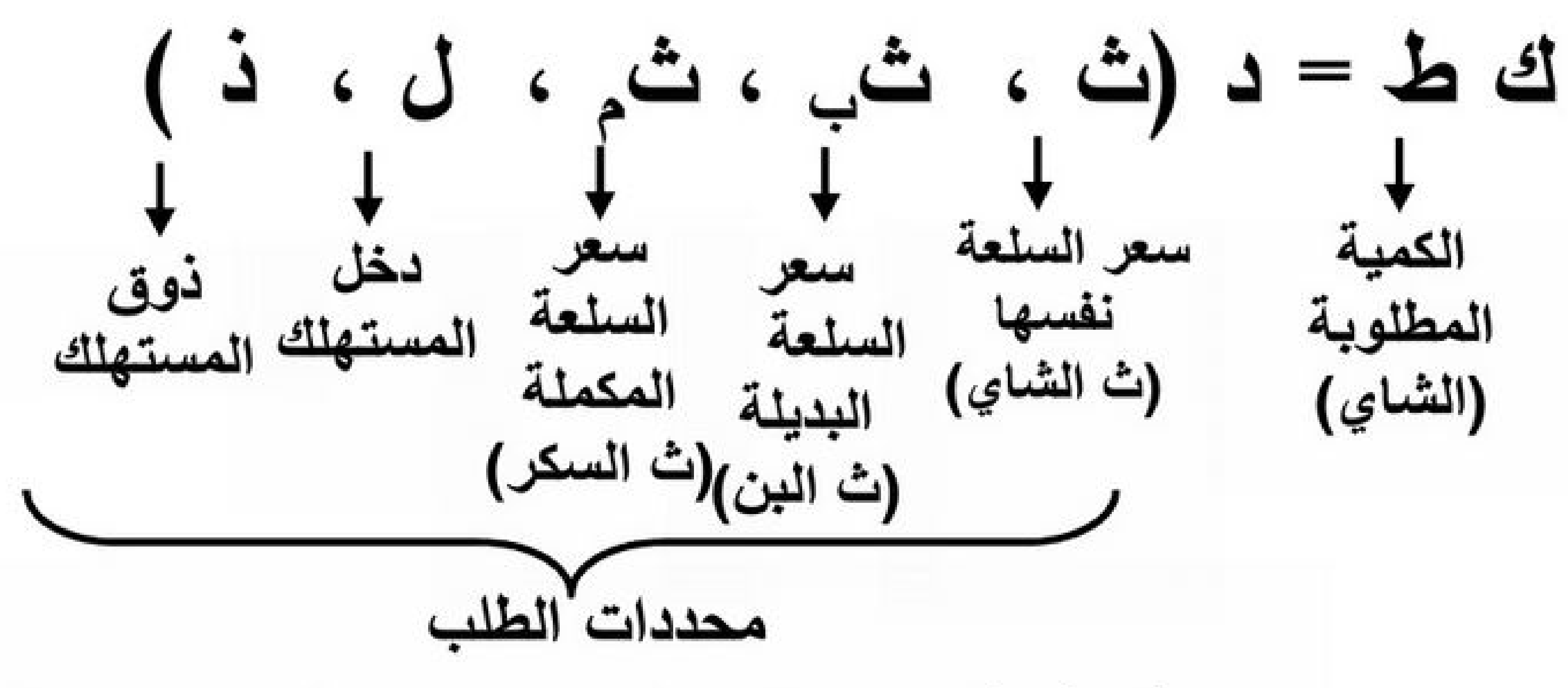
وبطريقة أخرى يمكن تعريف الكمية المطلوبة من سلعة ما بأنها الكمية التى يرغب المستهلك فى شرائها من سلعة أو خدمة معينة عند سعر معين ولدية القدرة علي شرائها خلال فترة زمنية معينة.

٣-٢: العوامل المحددة للطلب:

يتحدد طلب المستهلك الفرد على سلعة أو خدمة ما بعدة عوامل تسمى محددات الطلب، وتتمثل هذه العوامل فيما يلى:

١- سعر السلعة نفسها **ث**.
٢- سعر السلعة البديلة **$ث_ب$**.
٣-سعر السلعة المكملة **$ث_م$**.
٤- دخل المستهلك **ل**.
٥-ذوق المستهلك **ذ**.

وتضاع هذه العوامل في دالة الطلب:



(أي أن أي تغير في هذه المتغيرات يؤثر على ك ط)

وسوف نتناول بالتفصيل العلاقة بين كل عامل (محدد) من هذه العوامل وبين الكمية المطلوبة على حدة، وسوف نفترض هنا لتسهيل التحليل الاقتصادى – بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها عند دراسة أحد هذة العوامل مع الكمية المطلوبة.

١ –العلاقة بين سعر السلعة نفسها والكمية المطلوبة من السلعة:

إن القاعدة العامة تبين وجود علاقة ارتباط عكسية بين سعر السلعة نفسها والكمية المطلوبة منها، بمعنى أنه إذا زاد سعر السلعة تنكمش (تقل) الكمية المطلوبة منها وإذا انخفض سعر السلعة تزيد الكمية المطلوبة منها، وذلك بإفتراض ثبات بقية محددات الطلب على حالها. وهذه العلاقة يمكن كتابتها فى الشكل التالى:

الكمية المطلوبة من السلعة الشاي = دالة (سعر السلعة الشاي)

ك ط الشاي = د (ث الشاي) علاقة عكسية

–ويمكن إيضاح هذه العلاقة العكسية من خلال المثال التالى:

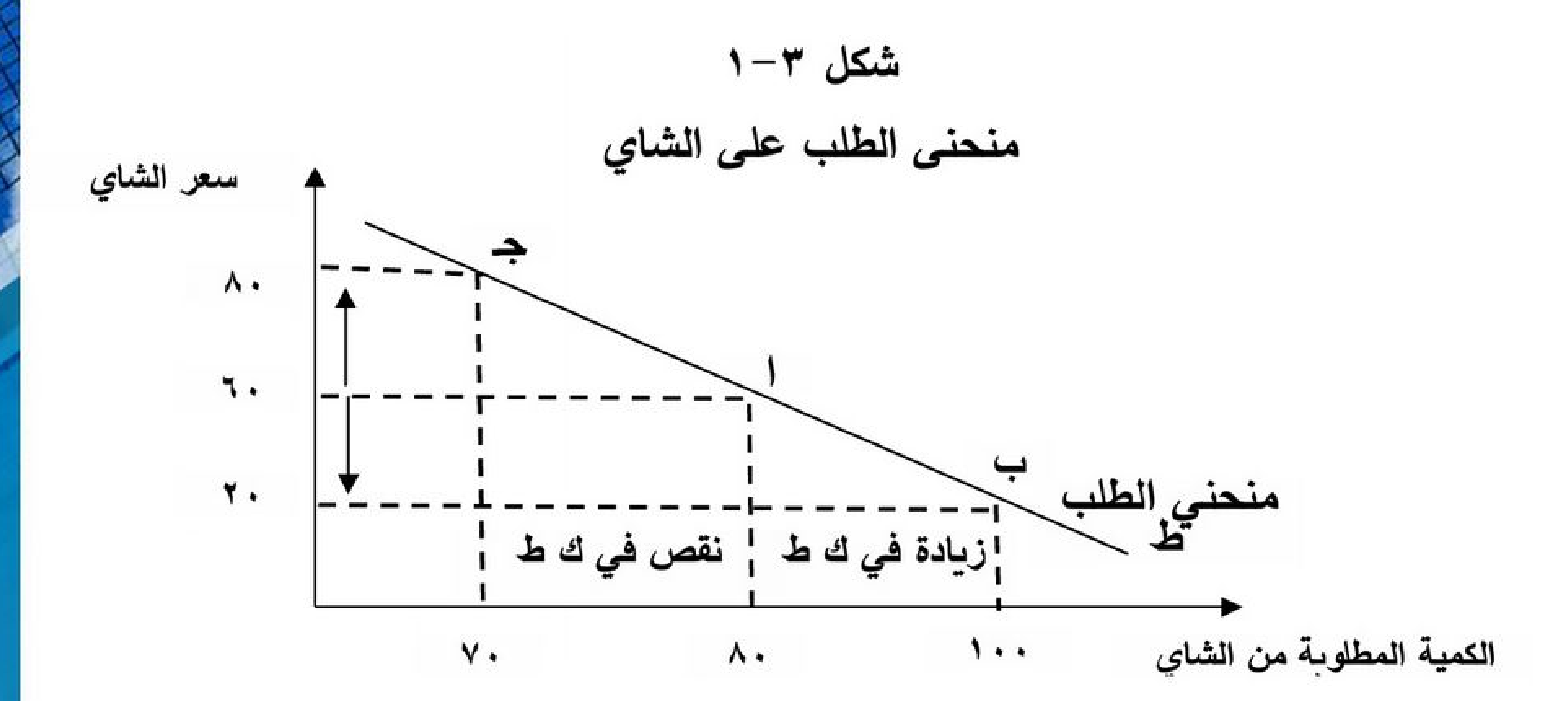
مثال:

ث الشاي	ك ط الشاي
٢٠	١٠٠
٦٠	٨٠
٨٠	٧٠

- هذا الجدول السابق يسمى جدول الطلب وهو يبين مستويات سعرية مختلفة للسلعة الشاي، والكمية المطلوبة من السلعة الشاي عند كل سعر معين.
- والعلاقة العكسية بين سعر السلعة الشاي والكمية المطلوبة منها تسمى قانون الطلب. وإذا ما قمنا برصد بيانات جدول الطلب هذا في الشكل التالى نحصل على ما يسمى بمنحنى الطلب. ويعرف منحنى الطلب بأنه المنحنى الذى يبين الكمية التى يطلبها المستهلك من سلعة ما عند مستويات سعرية مختلفة وفى فترة زمنية معينه.

شكل ٣-١

منحنى الطلب على الشاي



ونلاحظ من الشكل السابق أن منحنى الطلب على السلعة العادية يكون سالب الميل بمعنى أنه ينحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين مما يدل على وجود العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة من السلعة. وهذا هو الشكل العام أو القاعدة العامة لشكل منحنى الطلب.

ونلاحظ أن هذا يسمى **تغير في الكمية المطلوبة** حيث نجد أننا نتحرك على نفس المنحنى من نقطة إلي أخري.

*من **أ إلى ب** وذلك في حالة **نقص سعر الشاي** ويسمى"**تمدد أوزيادة في ك ط**"

* من **أ إلى جـ** وذلك في حالة **ارتفاع سعر الشاي** ويسمى "**انكماش أو نقص في ك ط**"

٢: العلاقة بين سعر السلعة البديلة والطلب على السلعة:

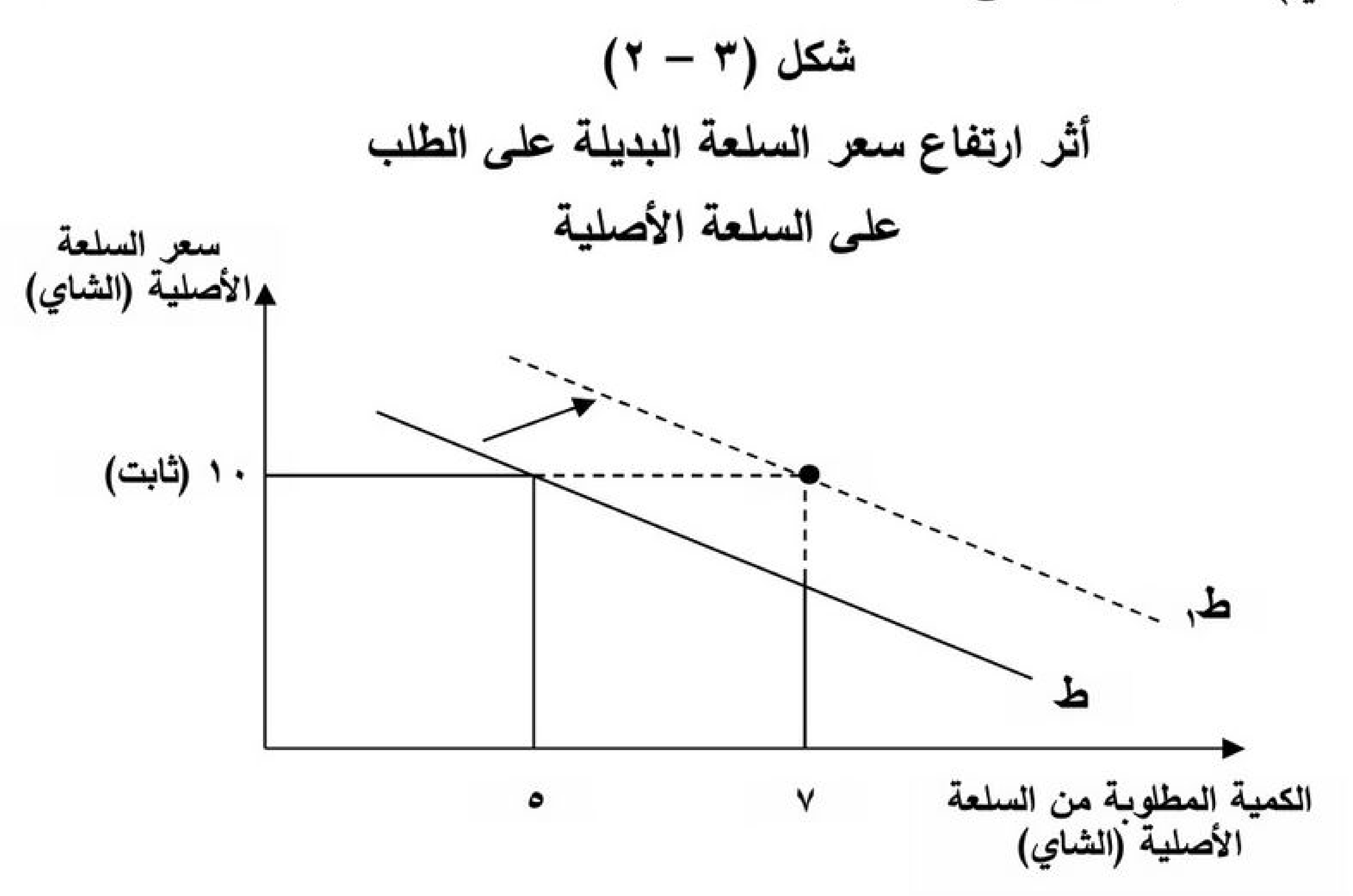
تعرف السلع البديلة بأنها تلك السلع التى تحل محل بعضها البعض في الأستخدام وتشبع نفس الرغبة لدى المستهلك مثل الأرز والمكرونة، اللحم والفراخ والسمك، الشاى والبن والنسكافيه .... الخ. ومن المتوقع وجود علاقة ارتباط طردية بين سعر السلعة البديلة والطلب على السلعة الأصلية، بمعنى إذا ارتفع سعر السلعة البديلة (سعر البن) يزداد الطلب على السلعة الأصلية (الطلب على الشاى)، لأنه فى هذه الحالة إذا كان المستهلك يطلب الشاى بكمية معينة عند سعر معين، وحدث

وارتفع سعر البن، فهنا سيصبح الشاي فى نظر المستهلك أرخص نسبياً من البن نظراً لأن سعر الشاى ثابت لم يتغير، وهذا يدفع المستهلك إلى أن يقلل طلبه على البن ويزيد من طلبه على الشاى، إذاً النتيجة ترتب على ارتفاع سعر البن زيادة الطلب على الشاى مما يعنى وجود علاقة طردية بين سعر السلعة البديلة والطلب على السلعة الأصلية.

والخلاصة أنه عند ارتفاع سعر السلعة البديلة(البن) يزداد الطلب على السلعة الأصلية(الشاي)، مما يؤدى إلى انتقال منحنى الطلب على السلعة الأصلية لليمين ويزداد الطلب علي الشاي (أي زيادة الكمية المطلوبة من الشاي مع ثابت سعر الشاي) كما بالشكل التالى :

شكل (٣ – ٢)

أثر ارتفاع سعر السلعة البديلة على الطلب على السلعة الأصلية

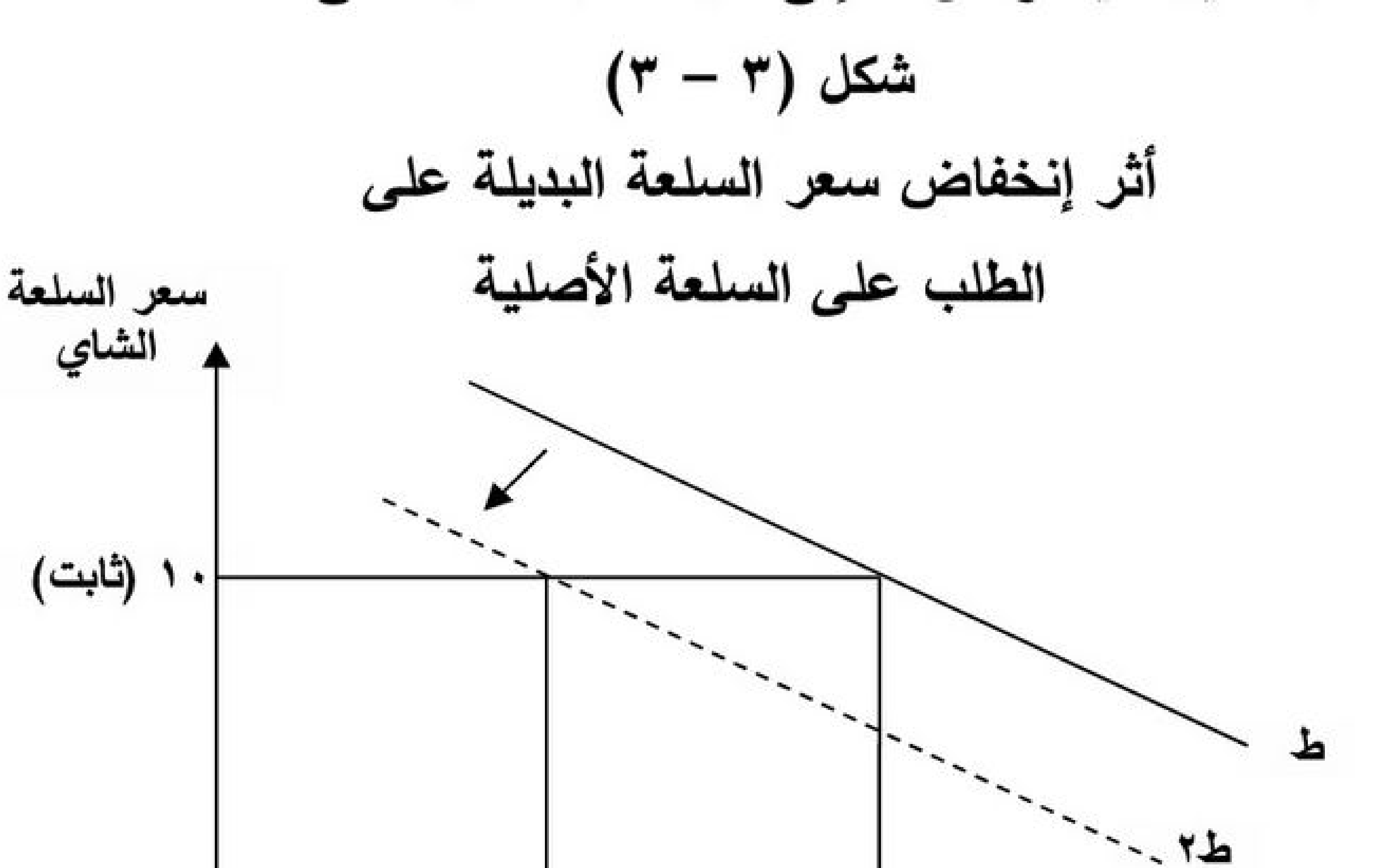


نلاحظ من الرسم السابق أن ارتفاع سعر السلعة البديلة (البن) أدى إلى زيادة الطلب على السلعة الأصلية (الشاي) مما أدى إلى انتقال منحنى الطلب عليها لليمين من ط إلى ط١ . والعكس يحدث عند إنخفاض سعر السلعة البديلة(البن)

حيث يؤدى ذلك إلى نقص الطلب على السلعة الأصلية(الشاي) وبالتالى ينتقل منحنى الطلب عليها لليسار من ط إلى ط٢ كما بالشكل التالى:

شكل (٣ – ٣)

أثر إنخفاض سعر السلعة البديلة على الطلب على السلعة الأصلية



٣-العلاقة بين سعر السلعة المكملة والطلب على السلعة:

تعرف السلع المكملة بأنها السلع التى تكمل بعضها البعض في الاستخدام أو استهلاك حتى يشبعان معاً رغبة المستهلك.

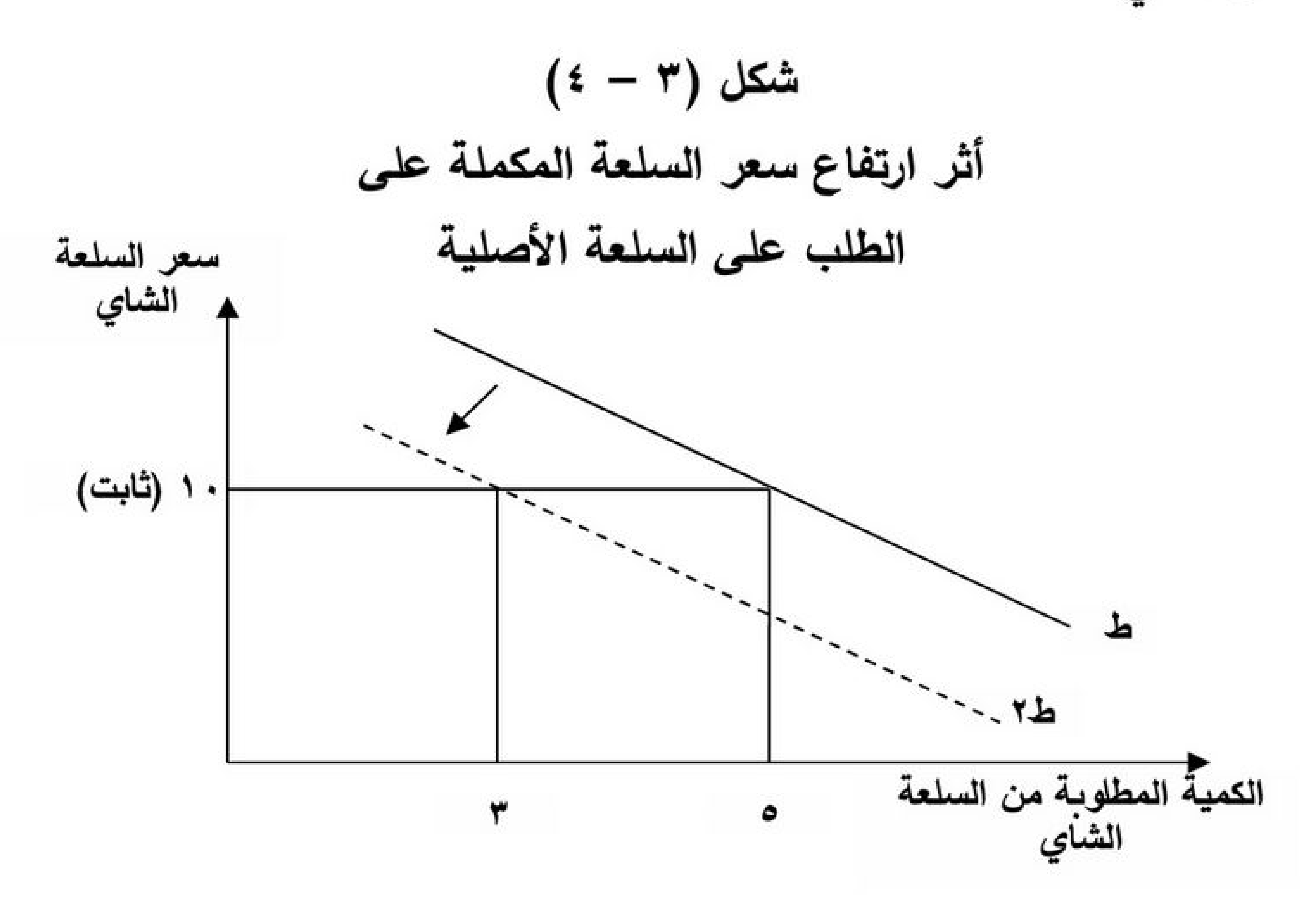
مثل السيارة والبنزين، جهاز البوتاجاز والغاز الطبيعي، الموبايل وشريحة الموبايل، الشاى والسكر، الريسيفر والشاشة LCD، الثلاجة والكهرباء ... الخ.

ومن المتوقع وجود علاقة ارتباط عكسية بين سعر السلعة المكملة والطلب على السلعة الأصلية، بمعنى إذا ارتفع سعر السلعة المكملة يقل الطلب على السلعة الأصلية والعكس صحيح. فمثلاً إذا ارتفع سعر السكر (سعر السلعة المكملة) ، يترتب على ذلك انخفاض الكمية المطلوبة من السكر وبالتالى إنخفاض الطلب على الشاي (السلعة الأصلية).

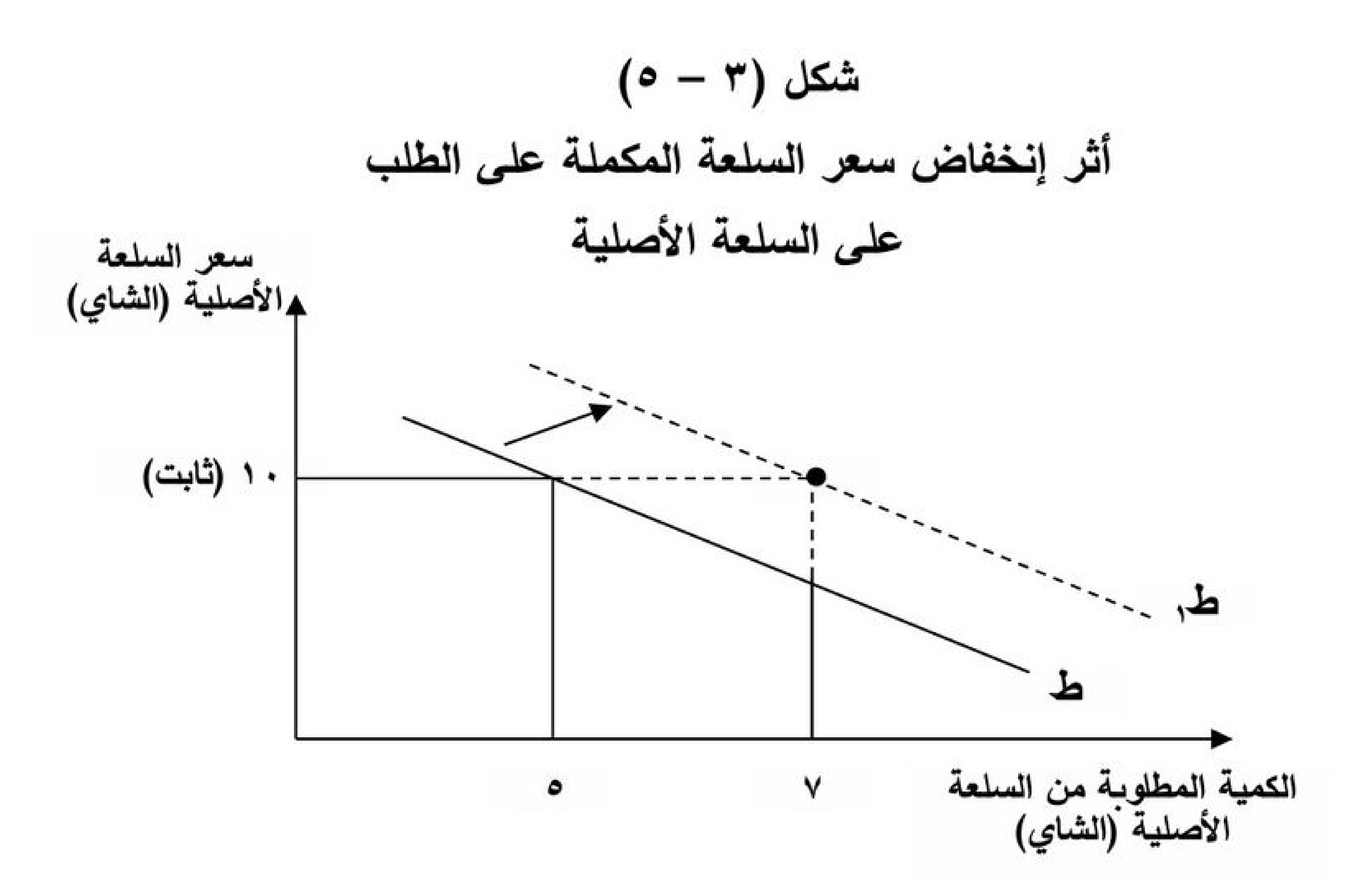
والخلاصة أنه عند ارتفاع سعر السلعة المكملة يقل الطلب على السلعة الأصلية وذلك بإفتراض ثبات العوامل أو محددات الطلب الأخرى (سعر السلعة البديلة، دخل المستهلك، ذوق المستهلك) بما فيها سعر السلعة الأصلية كما في الشكل التالي:

شكل (٣ – ٤)

أثر ارتفاع سعر السلعة المكملة على الطلب على السلعة الأصلية



نلاحظ من الرسم السابق أن ارتفاع سعر السلعة المكملة (السكر) أدى إلى انخفاض الطلب على السلعة الأصلية (الشاي) مما أدى إلى انتقال منحنى الطلب عليها لليسار من ط إلى ط٢ . والعكس يحدث عند إنخفاض سعر السلعة المكملة(السكر) حيث يؤدى ذلك إلى زيادة الطلب على السلعة الأصلية(الشاي) وبالتالى ينتقل منحنى الطلب عليها لليمين من ط إلى ط١ كما بالشكل التالى:



شكل (٣ – ٥)

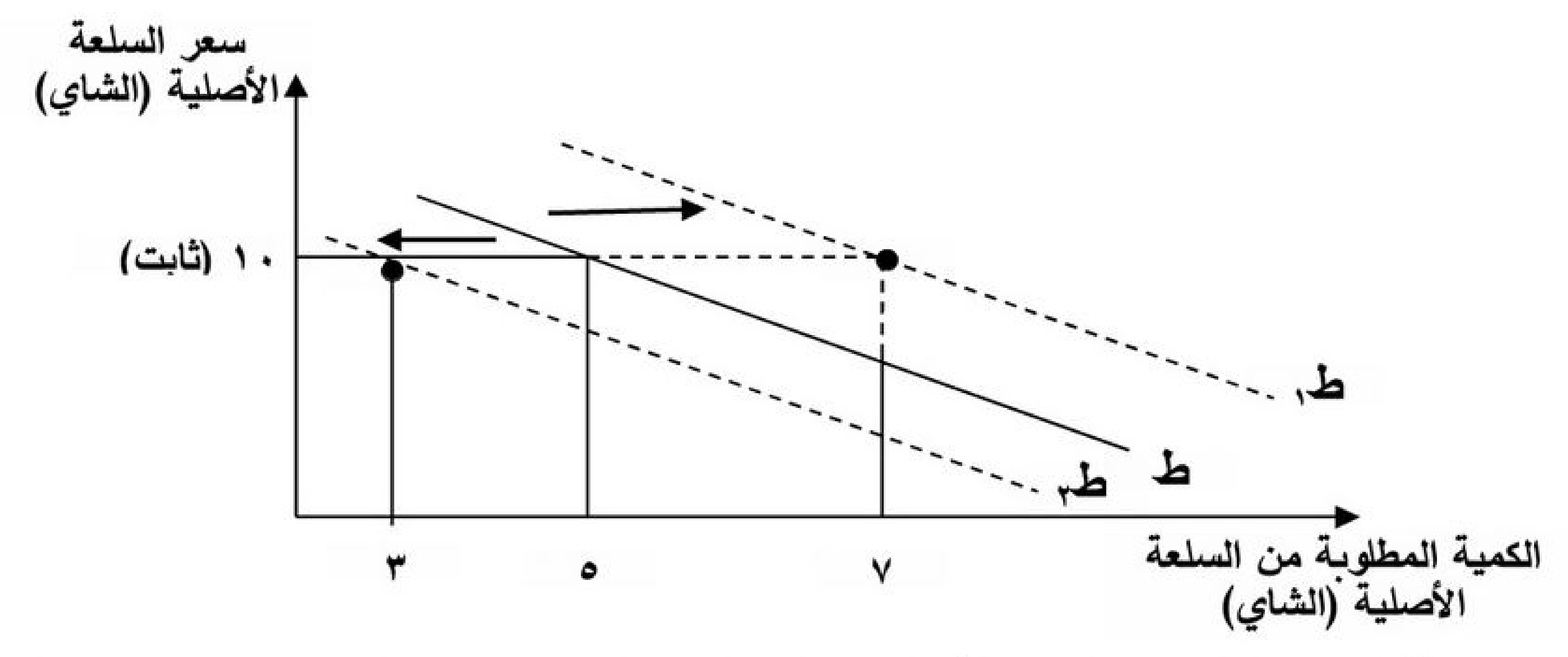
أثر إنخفاض سعر السلعة المكملة على الطلب
على السلعة الأصلية

٤–العلاقة بين الدخل النقدى والطلب على السلعة:

تؤدى زيادة الدخل النقدى للمستهلك إلى زيادة طلبه على السلع والخدمات المختلفة (السلع العادية وهي مثل اللحمة، الشاي، الفراخ، الجبن.... الخ، والعكس صحيح حيث إنخفاض دخل المستهلك النقدي يؤدي إلى نقص الطلب على السلع والخدمات العادية. وهذا يعني وجود علاقة ارتباط طردية بين دخل المستهلك الفرد وبين الطلب على السلعة أو الخدمة العادية. وهذه هى القاعدة العامة، بإفتراض ثبات بقية محددات الطلب على حالها(سعر البديلة، سعر المكملة، ذوق المستهلك) أضافة إلي سعر السلعة نفسها. أى انه إذا حدث وزاد دخل المستهلك فهذا يؤدى إلى زيادة طلب المستهلك على السلعة بالرغم من ثبات ثمنها والعكس، وهذه القاعدة العامة تنطبق فى حالة السلعة العادية وذلك كما في الشكل التالي:

شكل (٣ – ٦)

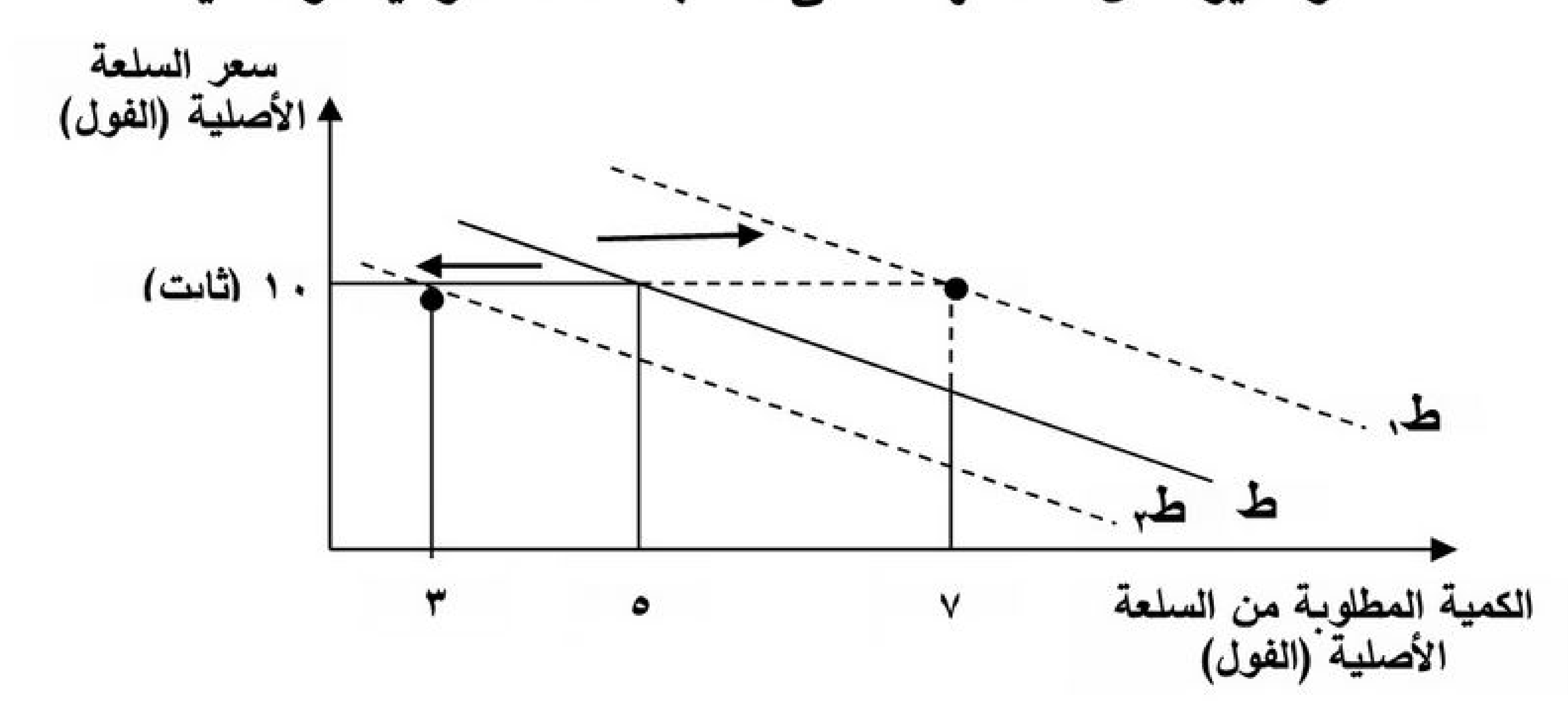
أثر تغير دخل المستهلك على الطلب السلعة العادية



أما فى حالة السلعة الدنيا أو الرديئة مثل سلعة الفول لدي المصريين فتؤدى زيادة الدخل النقدى للمستهلك إلى نقص الطلب على السلعة الأصلية(الفول) عند نفس السعر وينتقل منحني الطلب لليسار من ط إلي ط٢ والعكس صحيح نقص الدخل النقدى للمستهلك إلى زيادة الطلب على السلعة الأصلية(الفول) عند نفس السعر وينتقل منحني الطلب لليمين من ط إلي ط١، وهذا هو الاستثناء على القاعدة العامة كما في الشكل التالي:

شكل (٣ – ٧)

أثر تغير دخل المستهلك على الطلب السلعة الردئية أو الدنيا



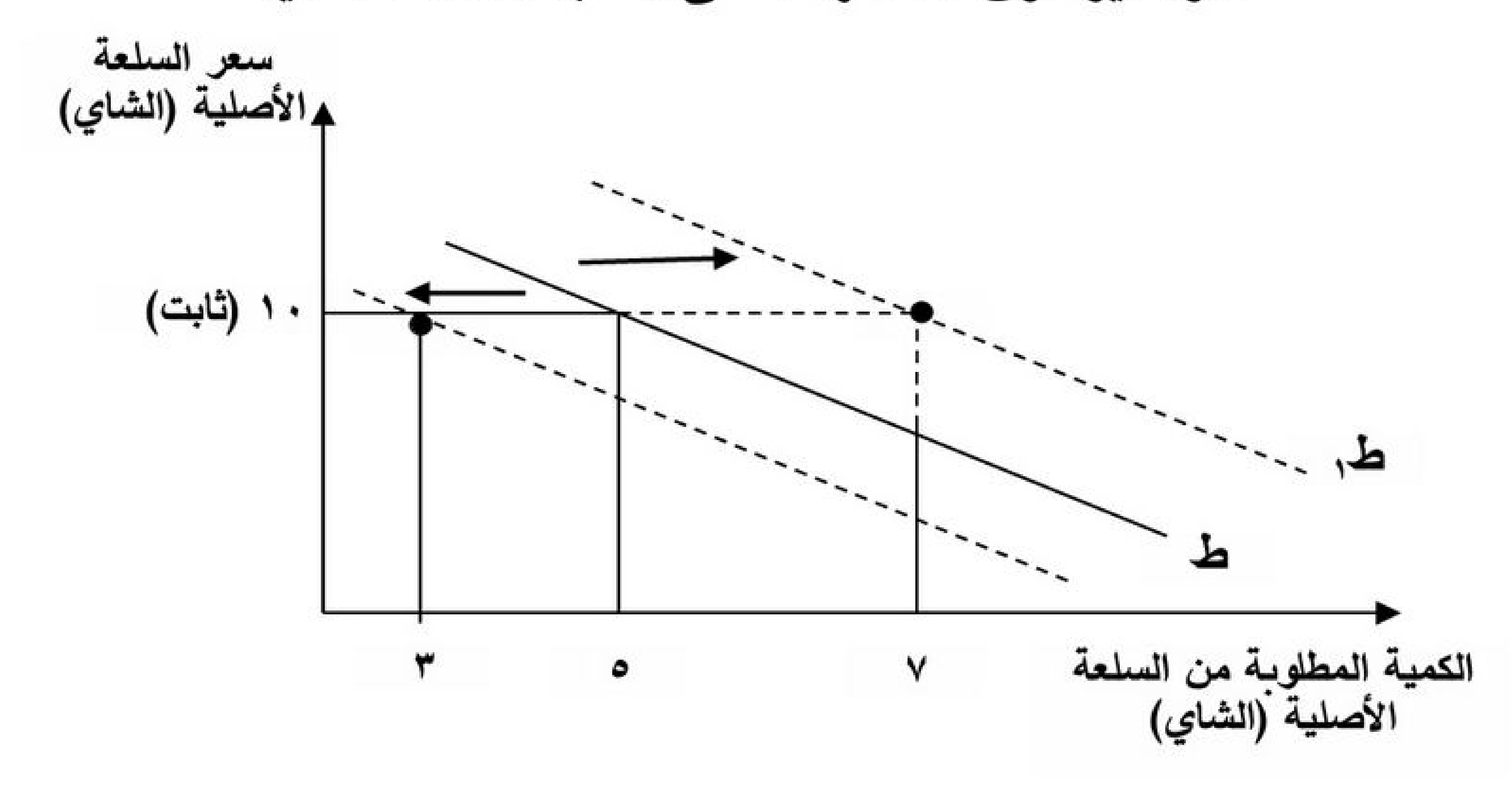
والخلاصة أنه عند زيادة دخل المستهلك النقدى يزداد الطلب على السلعة الأصلية مع ثبات بقية محددات الطلب على حالها، وذلك فى القاعدة العامة وهى حالة السلع العادية.

٥-العلاقة بين ذوق المستهلك والطلب علي السلعة:

نعنى بذوق المستهلك درجة تفضيله للسلعة، فإذا تغير ذوق المستهلك وتفضيلاته واتجهت لصالح السلعة الأصلية فهذا يؤدى إلى زيادة الطلب عليها وانتقاله لليمين من ط إلي ط١ والعكس صحيح فإذا تغير ذوق المستهلك وتفضيلاته واتجهت في غير صالح السلعة الأصلية فهذا يؤدى إلى نقص الطلب عليها وانتقاله لليسار من ط إلي ط٢ كما في الشكل التالي:

شكل (٣ – ٨)

أثر تغير ذوق المستهلك على الطلب السلعة الأصلية



ومن العوامل الهامة التى تؤثر فى ذوق المستهلك الدعاية والاعلان حيث كلما زادت الدعاية والاعلان عن السلعة كلما ادى ذلك إلى التأثير على تفضيل المستهلك في صالح هذه السلعة المعلن عليها.

والخلاصة أنه توجد علاقة ارتباط طردية بين ذوق المستهلك الفرد وبين الطلب على السلعة مع افتراض ثبات بقية محددات الطلب (سعر السلعة نفسها، سعر السلعة البديلة، سعر السلعة المكملة، دخل المستهلك).

٣-٣: دالة الطلب:

الدالة عامة هى علاقة ارتباط بين متغير تابع وعدة متغيرات مستقلة، ودالة الطلب هى دالة توضح العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما (متغير تابع) وبين العوامل المحددة للطلب (متغيرات مستقلة).

ويمكن كتابة دالة الطلب على الشكل التالى:

ك ط$_{أ}$ = د (ث$_{أ}$ ، ث$_{ب}$ ، ث$_{م}$ ، ل ، ذ)

حيث

ك ط = هى الكمية المطلوبة من سلعة ما   د : تعنى دالة .

ث : سعر سلعة ما .   ث ب : سعر السلعة البديلة .

ث م : سعر السلعة المكملة .   ل : دخل المستهلك.

ذ : ذوق المستهلك.

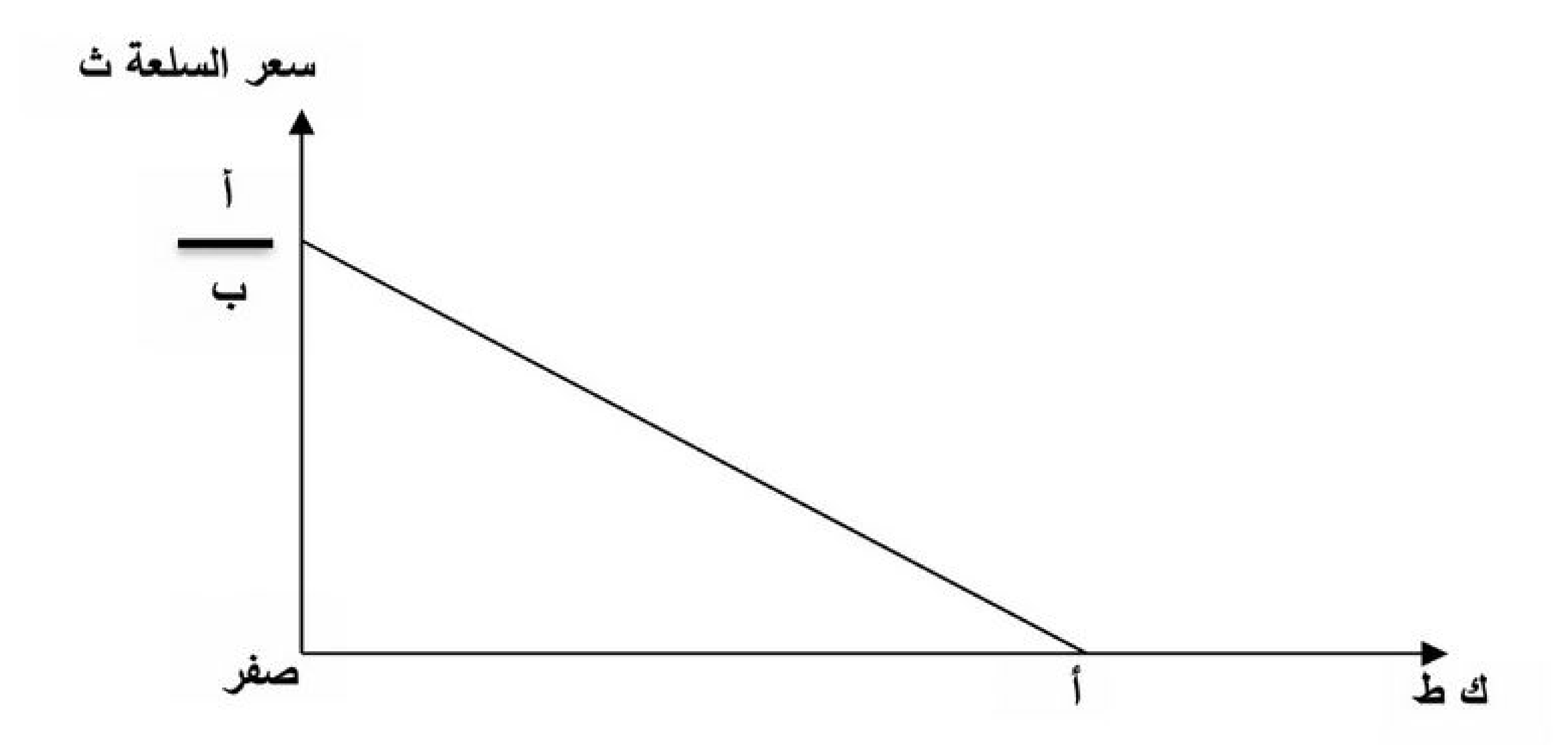
دالة الطلب جبرياً:

ك ط = أ - ب ث .... (١) دالة الطلب

حيث: أ الجزء المقطوع من المحور الأفقي لمنحنى الطلب عندما يتم التعويض في الدالة عن السعر بصفر تكون ك ط = أ (وهي العوامل الأخري الثابته عند دراسة علاقة الكمية المطلوبة بسعر السلعة نفسها) وتسمي الجزء الثابت من دالة الطلب.

، ب ميل دالة الطلب $\frac{\Delta \text{ ك ط}}{\Delta \text{ ث}}$ **أما ميل منحني الطلب (مقلوب ميل دالة الطلب) فهو** $\frac{١}{\text{ب}}$

شكل (٣- ٩) دالة الطلب جبرياً



٣-٤: التفرقة بين التغيرات فى الكمية المطلوبة والتغيرات فى الطلب.

هنا نفرق بين حالتين:

١- التغير فى سعر السلعة الأصلية مع بقاء بقية محددات الطلب ثابتة على حالها.

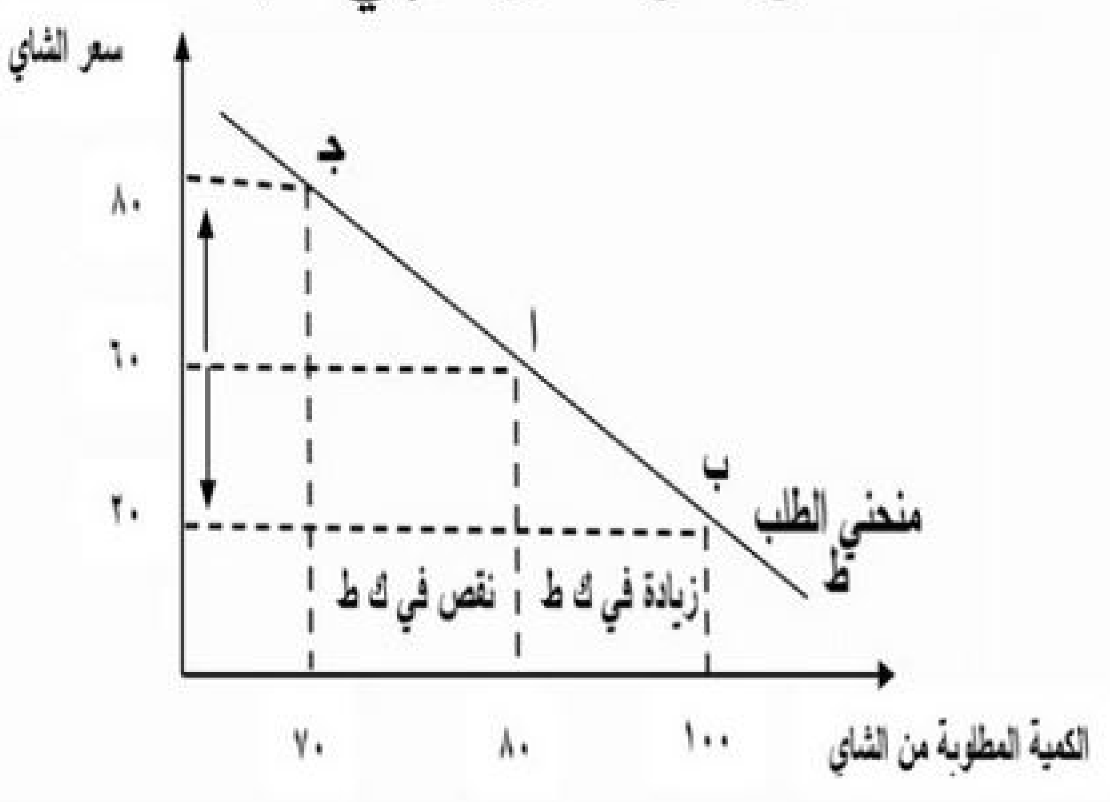
٢- التغير فى بقية محددات الطلب (والتى تسمى ظروف الطلب) مع بقاء سعر السلعة الأصلية ثابت على حالة.

يجب التفرقة بين كل من:

التغير في الكمية المطلوبة

١- يحدث بسبب تغير سعر السلعة نفسها(ث الشاي) مع ثبات العوامل الأخوى(ل، ث ب، ث م، ذ) .

٢- ويظهر ذلك بيانياً بالتحوك على نفس منحنى الطلب ويسمي أما بزيادة ك طوالتحوك من أ إلي ب أو نقص ك طوالتحوك من أ إلي جـ .



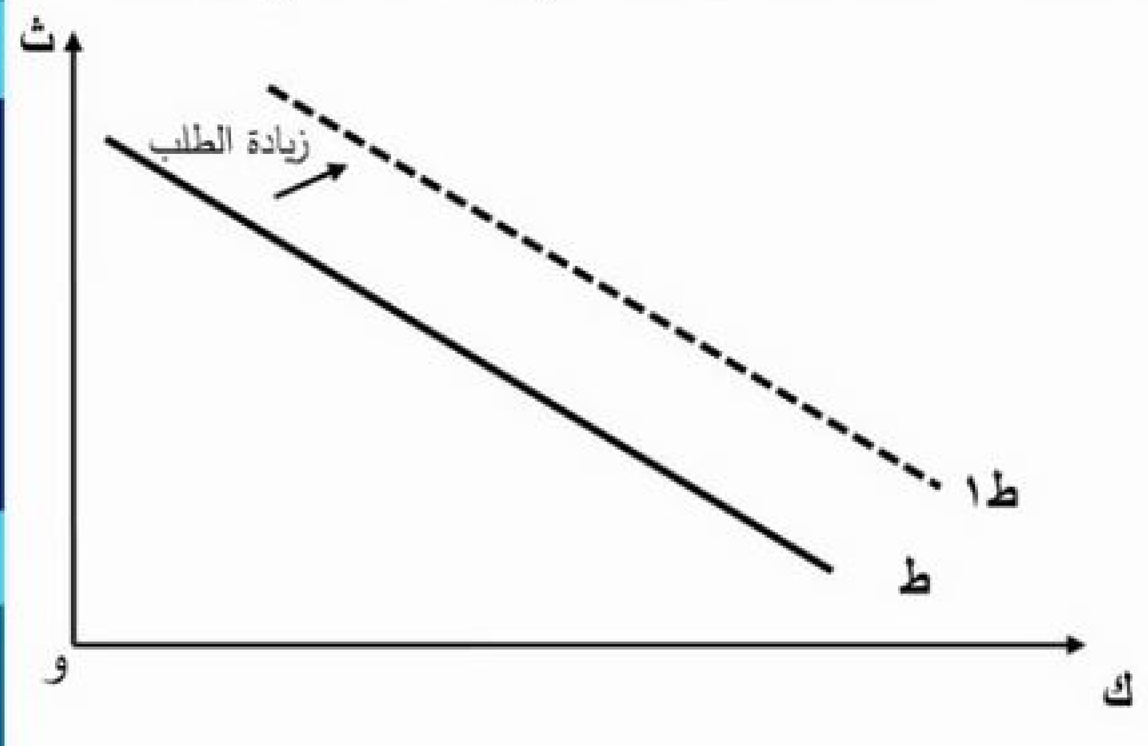
التغيرات في الطلب

١- يحدث بسبب تغير أي من العوامل الأخوى مثل: (ل، ث ب، ث م، ذ) ولكن مع ثبات سعر السلعة نفسها (ث الشاي).

٢- ويتمثل بيانياً بانتقال منحنى الطلب موازي لنفسه أما لليمين أو لليسار.

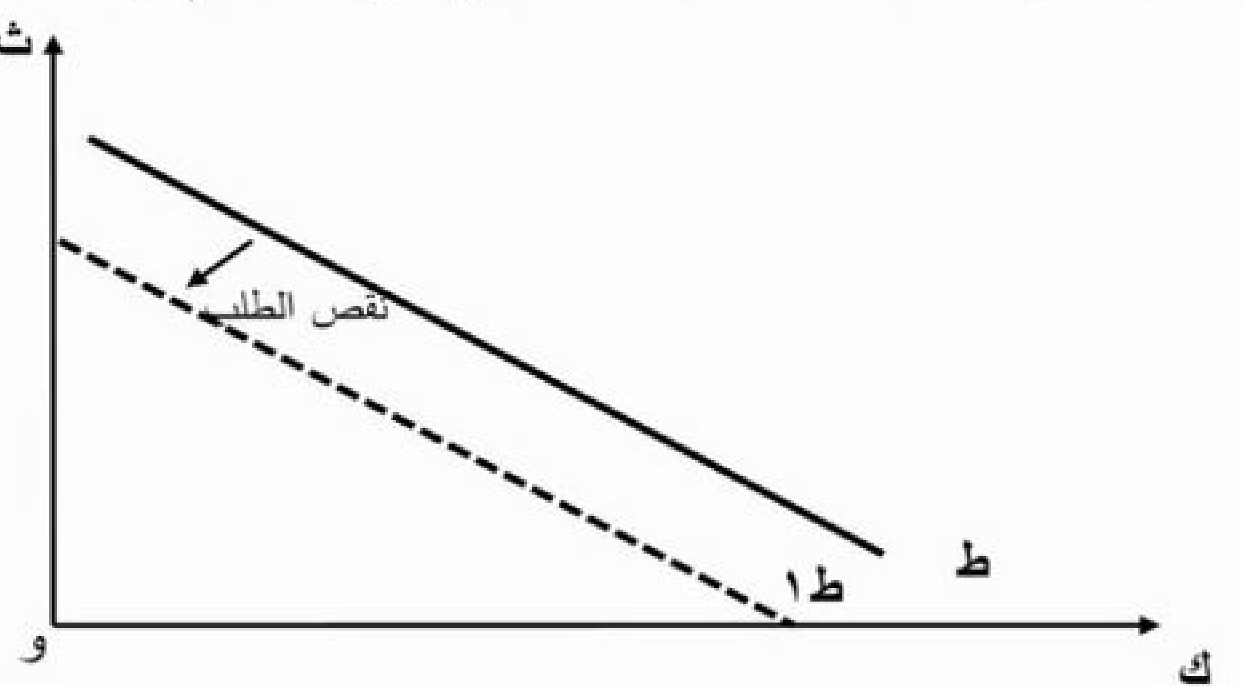
انتقال لليمين يسمي زيادة في الطلب

وتحدث بسبب أما ↑ ل أو ↑ ث ب أو ↓ ث م أو ↑ ذ



انتقال لليسار يسمي نقص في الطلب

ويحدث بسبب أما ↓ ل أو ↓ ث ب أو ↑ ث م أو ↓ ذ



٣-٥: طلب السوق:

يعرف طلب السوق على سلعة معينه بأنه مجموع طلبات المستهلكين الأفراد الموجودين فى السوق فى فترة معينة عند أسعار معينة.

ويمكن اشتقاق جدول طلب السوق عن طريق التجميع الأفقى لجداول طلب المستهلكين الأفراد الموجودين فى السوق عند أسعار معينه وفى فترة زمنية معينه. فمثلاً إذا كان السوق يتكون من ثلاثة مستهلكين فقط، حيث يوجد جدول طلب لكل مستهلك منهم كما يلى:

جدول طلب

المستهلك الأول

السعر	الكمية المطلوبة
١٠	٢٠
٨	٢٥
٦	٢٧

جدول طلب

المستهلك الثانى

السعر	الكمية المطلوبة
١٠	٢
٨	٤
٦	٥

جدول طلب

المستهلك الثالث

السعر	الكمية المطلوبة
١٠	صفر
٨	١
٦	٢

جدول طلب

السـوق

السعر	الكمية المطلوبة
١٠	٢٢
٨	٣٠
٦	٣٤

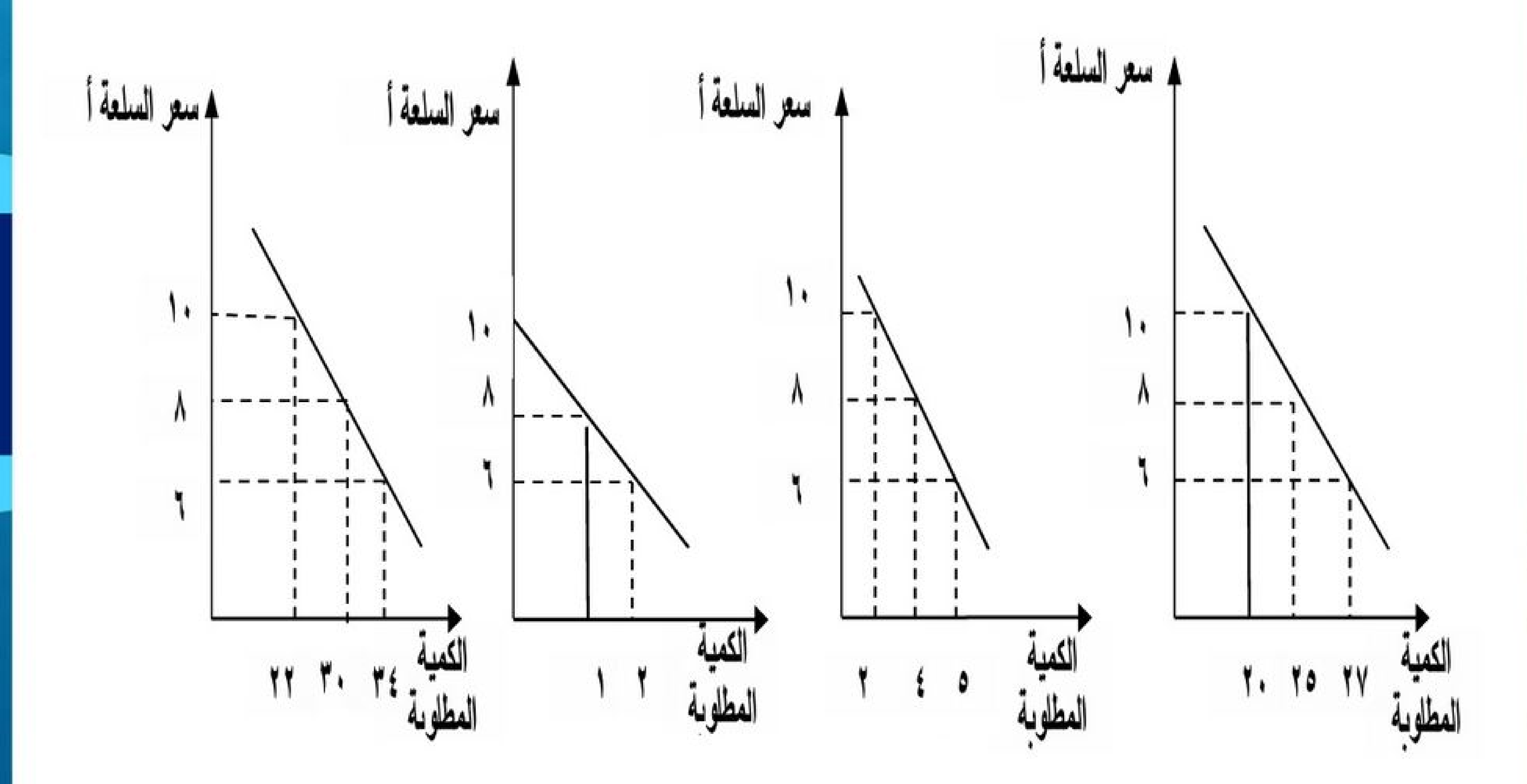
فنلاحظ أنه عند السعر ١٠ المستهلك الأول يطلب ٢٠ وحدة من السلعة، والمستهلك الثانى يطلب ٢ وحدة من السلعة والمستهلك الثالث لا يطلب أى وحدات من السلعة، وعلى ذلك يكون طلب السوق عند السعر ١٠ هو طلب المستهلك الأول (٢٠ وحدة) + طلب المستهلك الثانى (٢ وحدة) + طلب المستهلك الثالث (صفر وحدة) = ٢٢ وحدة، وهكذا حيث يتم الحصول على طلب السوق عند الأسعار الأخرى ٨، ٦.

كما يمكن لنا أن نشتق منحنى طلب السوق من خلال التجميع الأفقى لمنحنيات طلب المستهلكين الأفراد الموجودين فى السوق عند كل مستوى سعرى وفى خلال فترة زمنية معينة، كما هو موضح من الشكل التالى:

شكل (٣-١٠)

أشتقاق منحنى طلب السوق

منحنى طلب المستهلك الأول　　　منحنى طلب المستهلك الثاني　　　منحنى طلب المستهلك الثالث　　　منحنى طلب السوق



ونلاحظ أن منحنى طلب السوق سالب الميل بمعنى أنه ينحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين نتيجة وجود العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة من السلعة فى السوق كله، كما أنه يكون أقل انحداراً من منحنيات طلب المستهلكين الأفراد الموجودين فى السوق بسبب أنه عند كل من الأسعار السابقة تكون الكمية المطلوبة فى السوق كله أكبر من الكمية التى يطلبها كل مستهلك على حدة.

٣-٦: نماذج الأسئلة:

السؤال الأول: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير بإيجاز مستخدما الرسم البياني كلما أمكن:

١. الطلب هو الكميات التي قام المستهلك بشرائها فعليا.
٢. منحنى طلب السوق هو التجميع الرأسي لمنحنيات الطلب الفردية.
٣. ارتفاع سعر القمح يؤدي إلى انخفاض الطلب عليه.
٤. زيادة الدخل النقدي تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على سلعة دنيا جهة اليمين.

السؤال الثاني: وضح بيانيا مع كتابة البيانات كاملة على الرسم فقط:

١. أثر اتجاه الأذواق لصالح سلعة ما على منحنى الطلب عليها.
٢. أثر ارتفاع اسعار اللحوم على الطلب على احد أنواع الأسماك مع ثبات أسعار الأسماك.
٣. اشتقاق منحنى طلب السوق من منحنيات الطلب الفردية.

السؤال الثالث: اذكر دون شرح:

١. العوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب على سلعة ما.
٢. العوامل التي تنقل منحنى الطلب على سلعة ما جهة اليسار.

الفصل الخامس

نظرية عرض المنتج*

يهتم هذا الفصل بدراسة نظرية عرض المنتج الفرد وذلك من خلال استعراض النقاط التالية:

٤-١ تعريف العرض.

٤-٢ العوامل المحددة للعرض.

٤-٣ دالة العرض.

٤-٤ التفرقة بين التغيرات في الكمية المعروضة والتغيرات في العرض.

٤-٥ أشتقاق منحني عرض السوق.

٤-٦ نماذج الأسئلة.

---

* كتبة د. محمد حسن الشامي

وقد استعانة في كتابتة هذا الفصل بالمراجع التاليه:

- د. علي عبد الوهاب نجا، د. عفاف عبدالعزيز عايد، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، الناشر: قسم الاقتصاد – كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٨.

Flynn, S. M. (2018). *Economics for dummies*. John Wiley & Sons.

- Sloman, J., Garratt, D., Guest, J., & Jones, E. (2016). *Economics for business*. Pearson Education.

- Miller, R. L. (2011). *Economics today: The micro view*. Prentice Hall.

٤-١: تعريف العرض

بينما يعبر الطلب عن سلوك المشترين فإن " العرض " يوضح كيفية تصرف البائعين ويبين الكمية التى يرغب البائعون فى بيعها من سلعة معينة عند الأسعار المختلفة خلال فترة زمنية معينة . ومن البديهى أن البائعين ينظرون إلى ارتفاع السعر بطريقة مختلفة عن المستهلكين فارتفاع السعر يشجع المستهلكون على الانتقال إلى سلعة أخرى بديلة بينما يؤدى هذا الارتفاع إلى تشجيع المنتجين لإنتاج وبيع كميات أكبر من السلعة .

ويلاحظ أن الكميات التى ترغب المنشآت فى عرضها ليست بالضرورة هى الكميات التى قد تنجح فى بيعها للسوق ولكننا سنفترض للتبسيط أن الكميات المعروضة مرادف للكميات المنتجة من سلعة أو خدمة معينة عند سعر معين ولدية القدرة علي عرضها خلال فترة زمنية معينة.

قد تختلف الكمية المعروضة من سلعة ما عن الكمية المنتجة الفعلية منها وذلك لعدة أسباب:

أ – تخزين جزء من الانتاج على أمل القيام بإعادة عرضه عند ارتفاع السعر.

ب- تصدير السلعة للخارج يؤدي إلى اختلاف بين الكمية المنتجة والكمية المعروضة بالداخل.

جـ - قابلية السلعة للتلف.

د – الاستهلاك الذاتي حيث يقوم المنتج بتخصيص جزء من الكمية المنتجة لاستهلاكه الشخصي.

٤-٢: العوامل المحددة للعرض:

يتحدد عرض المنتج الفرد على سلعة أو خدمة ما بعدة عوامل تسمى محددات العرض، وتتمثل هذه العوامل فيما يلى:

١- سعر السلعة نفسها ث.   ٢- أسعار السلع الأخري المنتجة ثأ.

٣-أسعار عوامل الأنتاج (المواد الخام) م .   ٤- المستوي التقني **ف**.

٥-هدف المنتج (هدف المنشأة) **هـ**.   ٦- الضرائب والأعانات ض.

٧- توقعات الأسعار المستقبلية **ت**.

وتصاغ هذة العوامل في دالة الطلب:

ك ع = د (ث ،ثأ ، م ، ف ، هـ ، ض ، ت)

الكمية المعروضة ← ك ع
سعر السلعة نفسها ← ث
أسعار السلع الأخري ← ثأ
أسعار عوامل الأنتاج (المواد الخام) ← م
المستوي التقني ← ف
هدف المنشأة ← هـ
الضرائب والأعانات ← ض
الأسعار المستقبلية ← ت

محددات العرض

(أي أن أي تغير في هذه المتغيرات يؤثر على ك ع)

وسوف نتناول بالتفصيل العلاقة بين كل عامل (محدد) من هذه العوامل وبين الكمية المعروضة على حدة، وسوف نفترض هنا لتسهيل التحليل الاقتصادى – بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها عند دراسة أحد هذة العوامل مع الكمية المعروضة.

١-العلاقة بين سعر السلعة نفسها والكمية المعروضة من السلعة:

إن القاعدة العامة تبين وجود علاقة ارتباط طردية بين سعر السلعة نفسها والكمية المعروضة منها، بمعنى أنه إذا زاد سعر السلعة تتمدد (تزيد) الكمية المعروضة منها وإذا انخفض سعر السلعة تقل الكمية المعروضة منها، وذلك بإفتراض ثبات بقية محددات العرض على حالها. وهذه العلاقة يمكن كتابتها فى الشكل التالى:

الكمية المعروضة من السلعة ك ع = دالة (ث سعر السلعة نفسها) علاقة طردية

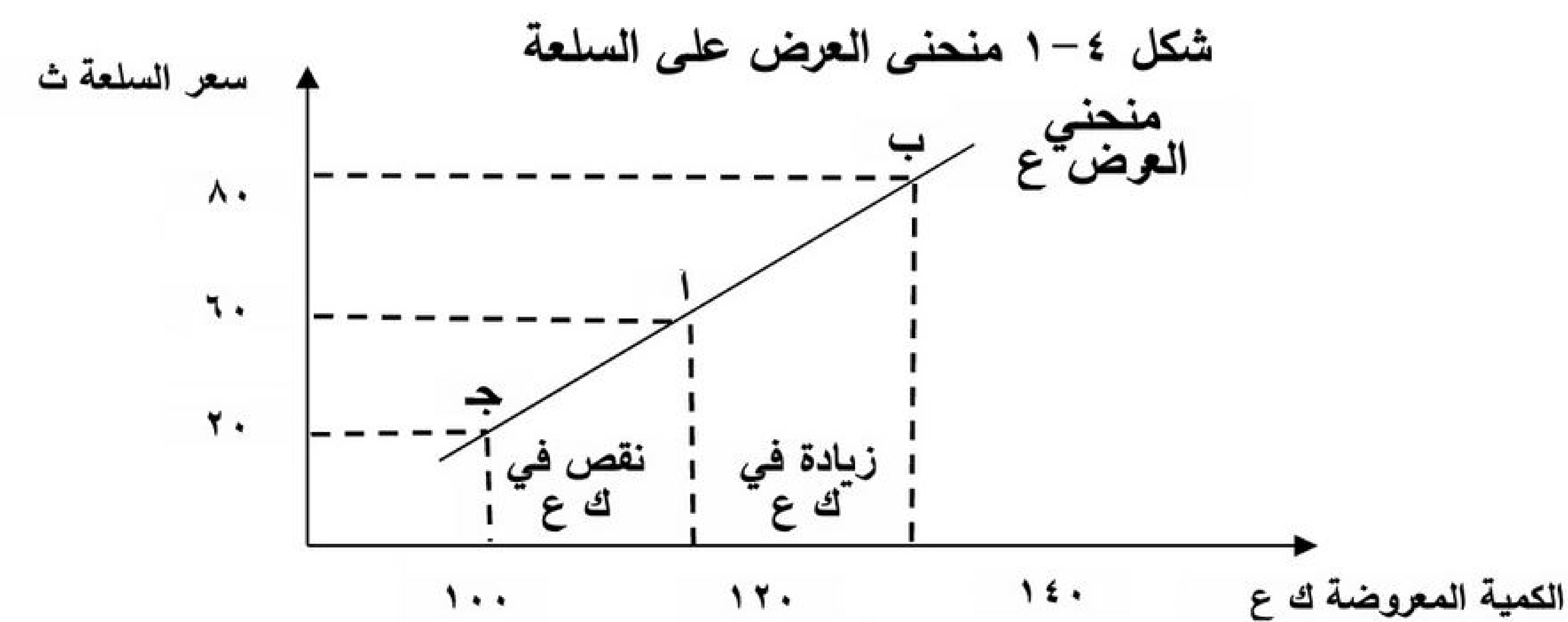
ويمكن إيضاح هذه العلاقة الطردية من خلال المثال التالى:

مثال:

ث	ك ع
٢٠	١٠٠
٦٠	١٢٠
٨٠	١٤٠

- هذا الجدول السابق يسمى جدول العرض وهو يبين مستويات سعرية مختلفة للسلعة، والكمية المعروضة من السلعة عند كل سعر معين.
- والعلاقة الطردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها تسمى قانون العرض. وإذا ما قمنا برصد بيانات جدول العرض هذا في الشكل التالى نحصل على ما يسمى بمنحنى العرض. ويعرف منحنى العرض بأنه المنحنى الذى يبين الكمية التى يعرضها المنتج من سلعة ما عند مستويات سعرية مختلفة وفى فترة زمنية معينه.

شكل ٤-١ منحنى العرض على السلعة



ونلاحظ من الشكل السابق أن منحنى العرض على السلعة يكون موجب الميل بمعنى أنه ينحدر من أسفل إلى أعلي ومن اليسار إلى اليمين مما يدل على وجود العلاقة الطردية بين السعر والكمية المعروضة من السلعة. وهذا هو الشكل العام أو القاعدة العامة لشكل منحنى العرض.

ونلاحظ أن هذا يسمى **تغير في الكمية المعروضة** حيث نجد أننا نتحرك على نفس المنحنى من نقطة إلي أخري.

*من أ **إلى ب** وذلك في حالة **زيادة سعر السلعة** ويسمى"**تمدد أوزيادة في ك ع**"

* من أ **إلى جـ** وذلك في حالة **إنخفاض سعر السلعة** ويسمى "**انكماش أو نقص في ك ع**"

٢- العلاقة بين أسعار السلع الأخري والعرض من السلعة:

السلع الأخرى هى السلع التى يمكن للمنتج إنتاجها بدلاً من السلعة الأصلية التى ينتجها، وكما نعلم أن هدف المنتج هو تحقيق أقصى ربح ممكن من الانتاج، وعلى ذلك إذا ارتفعت أسعار السلع الأخرى (والتى يمكن أن يتحول المنتج إلى إنتاجها) -ومع ثبات بقية محددات العرض – فهذا يؤدى إلى زيادة ربح المنتج من السلع الأخرى مما يدفعه إلى التحول إلى انتاجها ويقل العرض من السلعة الأصلية وبالتالي ينتقل منحنى العرض إلى اليسار، والعكس صحيح.

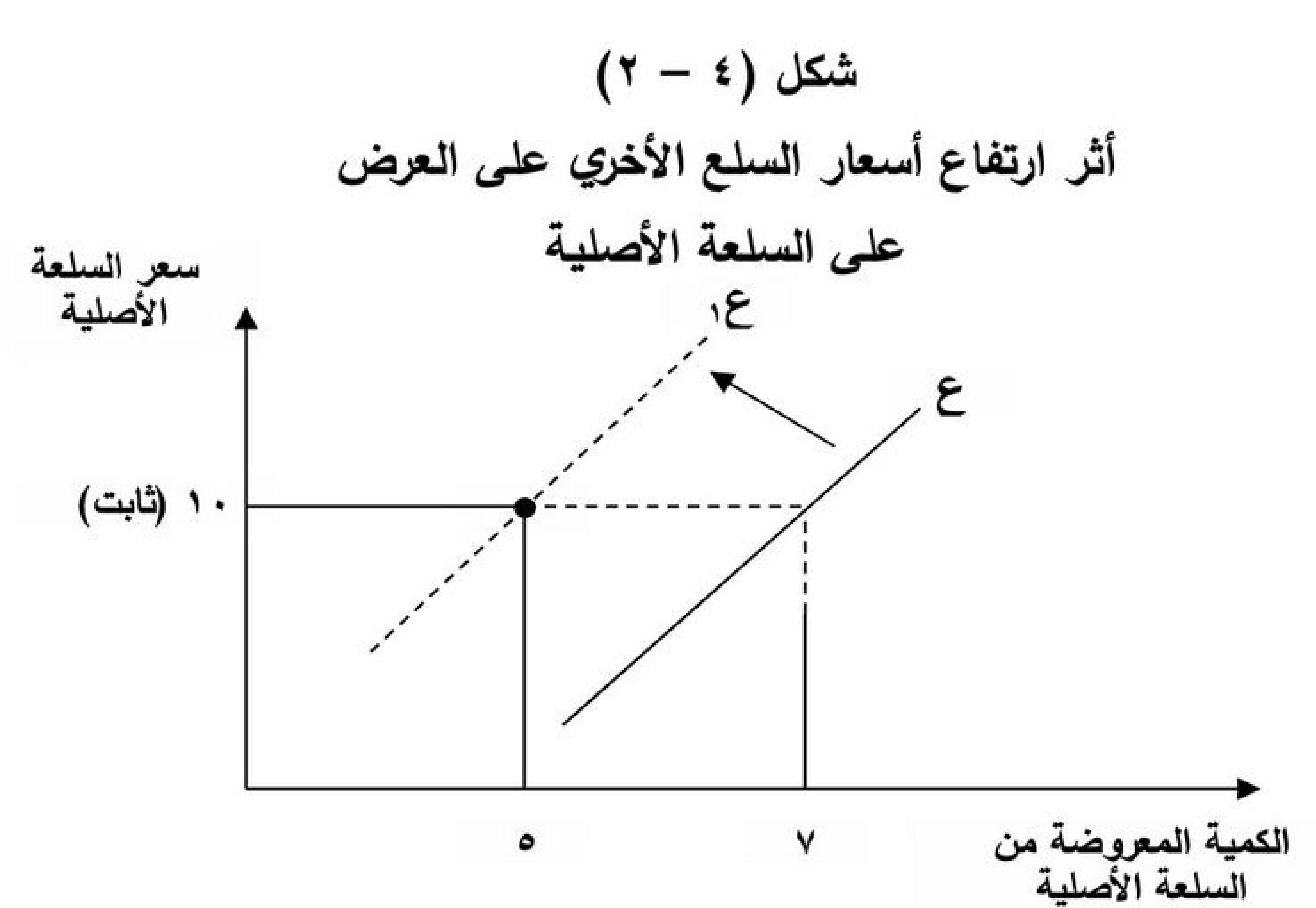
ففى مجال الزراعة على سبيل المثال ، وجد أن ارتفاع أسعار القمح ، قد أدى إلى زيادة عرضه ، حيث تحول بعض المزارعين من إنتاج الذرة وفول الصويا إلى القمح . وبالمثل فإن انخفاض أسعار الذرة قد أدى إلى زيادة وإن كانت ضئيلة فى عرض القمح حيث تحول بعض المزارعين الذرة لإنتاج القمح .

والخلاصة أنه توجد علاقة عكسية بين أسعار السلع الأخرى والعرض من السلعة الأصلية، بمعنى أنه عند ارتفاع أسعار السلع الأخرى يقل العرض من السلعة الأصلية (مع ثبات بقية محددات العرض على حالها) وذلك فى فترة زمنية معينة والعكس صحيح كما في الشكل التالي:

شكل (٤ – ٢)

أثر ارتفاع أسعار السلع الأخري على العرض

على السلعة الأصلية

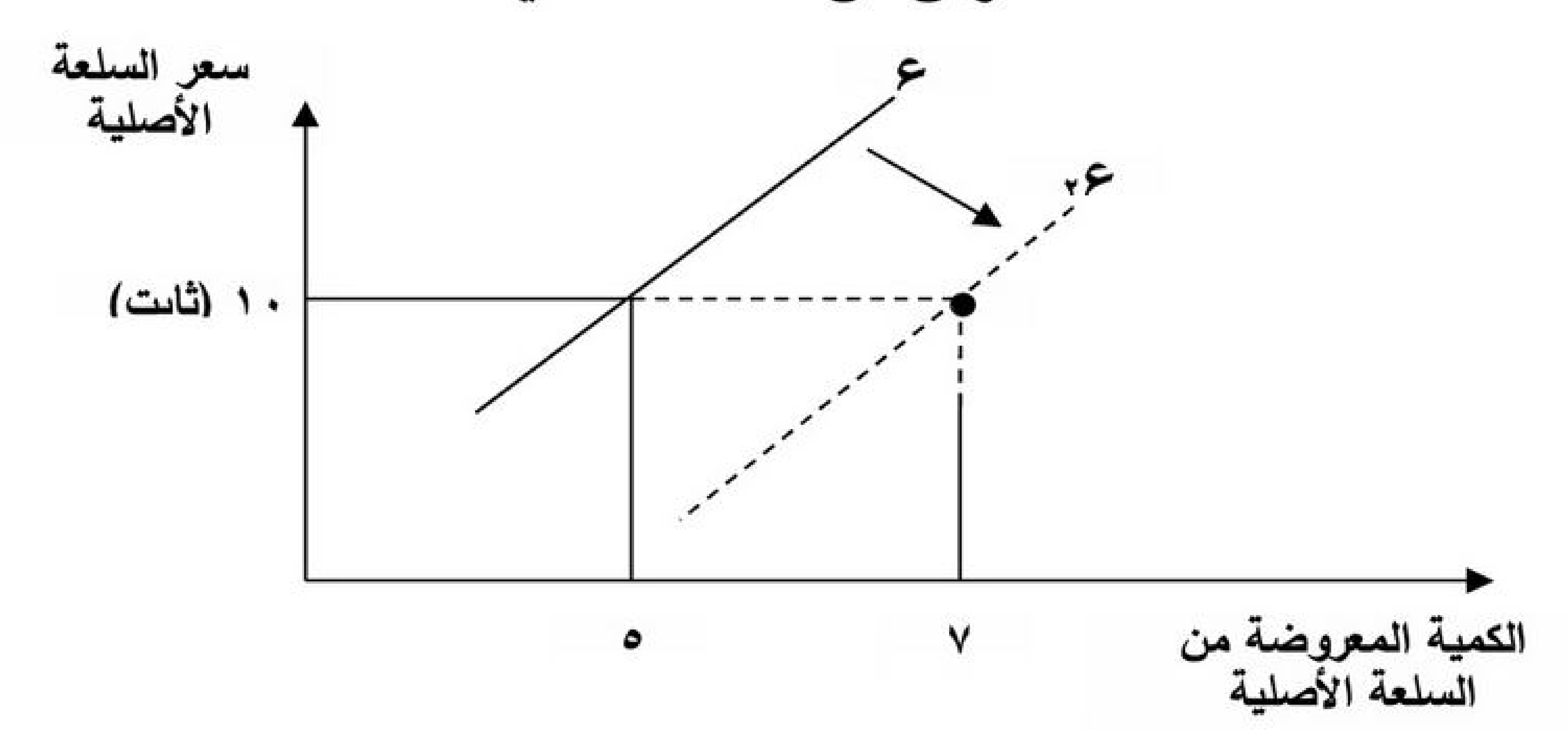


نلاحظ من الرسم السابق أن ارتفاع سعر أسعار السلع الأخري أدى إلى نقص العرض من السلعة الأصلية مما أدى إلى انتقال منحنى العرض عليها لليسار من ع إلى ع١ . والعكس يحدث عند إنخفاض سعر أسعار السلع الأخري حيث يؤدى ذلك إلى زيادة عرض السلعة الأصلية وبالتالى ينتقل منحنى العرض عليها لليمين من ع إلى ع٢ كما بالشكل التالى:

شكل (٤ – ٣)

أثر إنخفاض أسعار السلع الأخري على

العرض من السلعة الأصلية



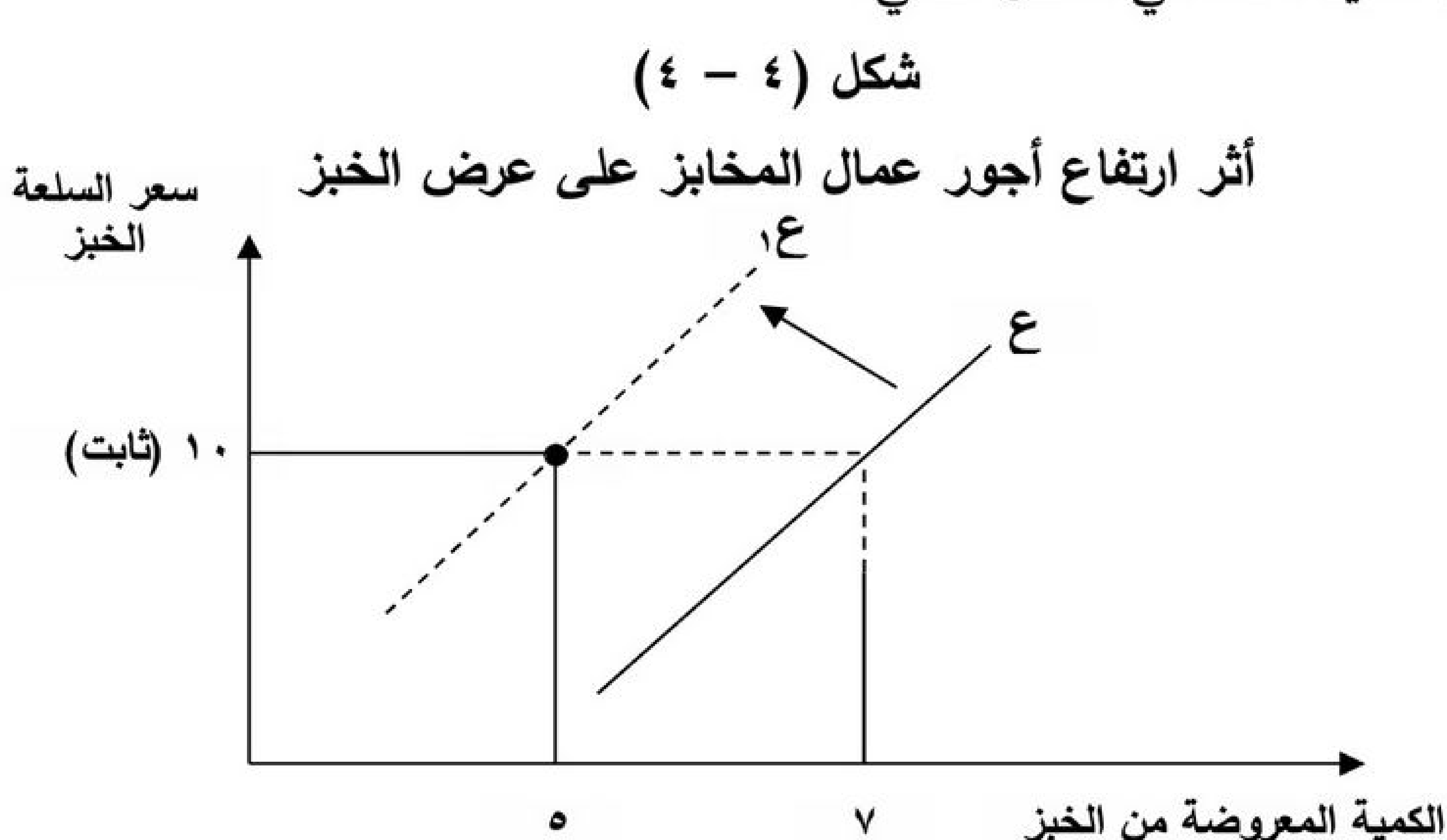
٣- العلاقة بين أسعار عوامل الأنتاج(المواد الخام) والعرض من السلعة:

من المتوقع أن يؤدى التغير فى أسعار عوامل الإنتاج إلى تغير العرض نتيجة تغير الربحية . فارتفاع سعر أحد عوامل الإنتاج ، قد يؤدى إلى زيادة فى تكاليف إنتاج السلع التى تعتمد علي هذا العامل ومن ثما إنخفاض الربحية فيقلل المنتجون عرضهم من السلعة والتحول إلي نشاط آخر. من المتوقع وجود علاقة ارتباط عكسية بين أسعار خدمات عوامل الانتاج وبين الكمية المعروضة من سلعة، بمعنى إذا زادت أسعار عوامل الانتاج (مثل أن تزداد أجور عمال المخابز) فهذا يؤدى إلى زيادة تكاليف الانتاج الخبز مما يؤدى إلى تقليل ربح المنتج وهذا يدفعه إلى تقليل الكمية المنتجة من الخبز (لأن هدف المنتج الأساسي هو تعظيم الربح) وبالتالي ينتقل منحنى العرض إلى اليسار. والعكس صحيح.

والخلاصة أنه توجد علاقة عكسية بين أسعار خدمات عوامل الانتاج وبين العرض من السلعة الأصلية – بافتراض ثبات بقية محددات العرض – فى فترة زمنية معينة. كما في الشكل التالي:

شكل (٤ – ٤)

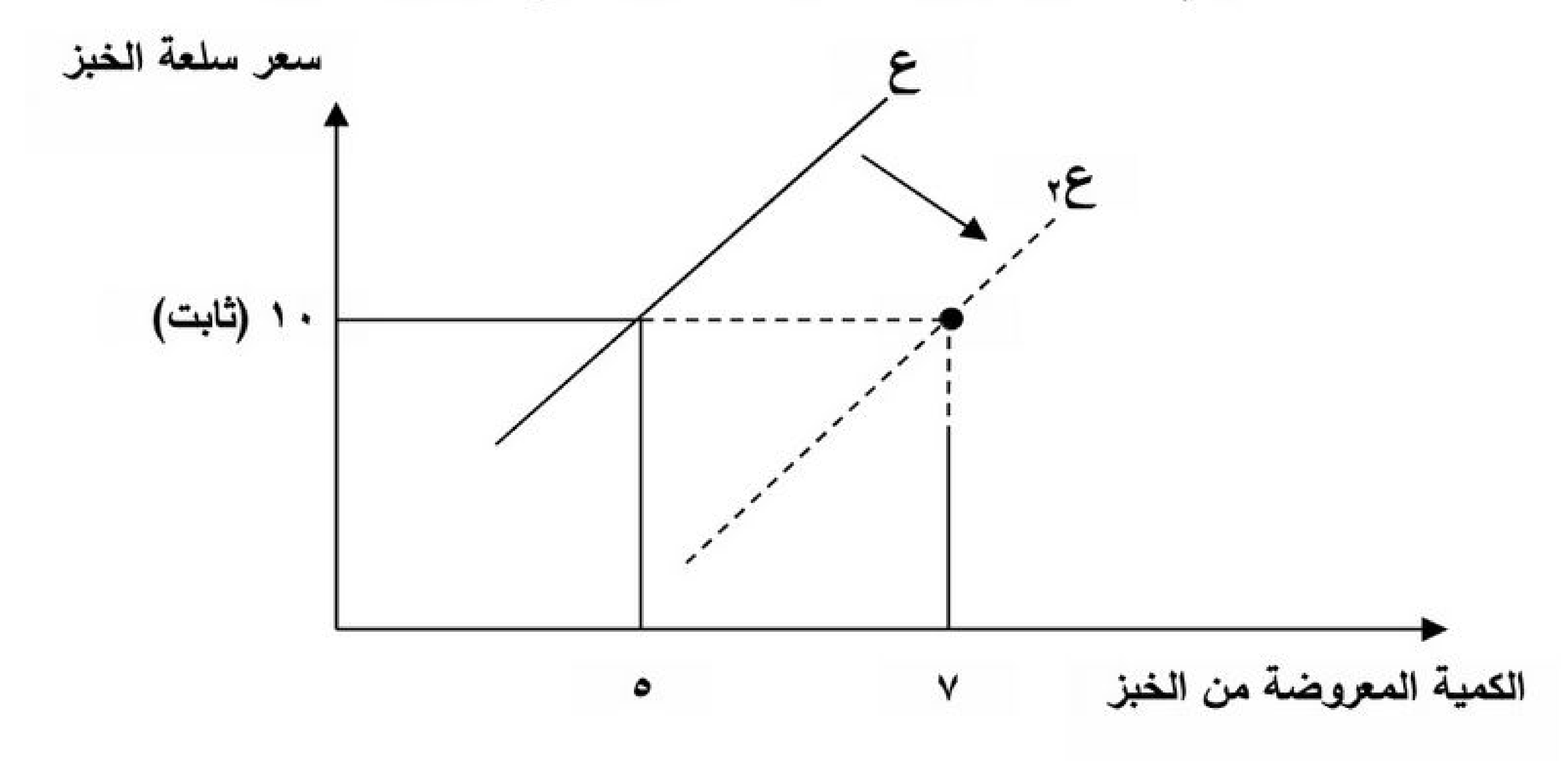
أثر ارتفاع أجور عمال المخابز على عرض الخبز



نلاحظ من الرسم السابق أن ارتفاع أجور عمال المخابز أدى إلى نقص العرض من الخبز مما أدى إلى انتقال منحنى العرض عليها لليسار من ع إلى ع١ . والعكس يحدث عند إنخفاض أجور عمال المخابز حيث يؤدى ذلك إلى زيادة العرض من الخبز وبالتالى ينتقل منحنى العرض عليها لليمين من ع إلى ع٢ كما بالشكل التالى:

شكل (٤ – ٥)

أثر إنخفاض أجور عمال المخابز على عرض الخبز



٤ –العلاقة بين المستوي التقني والعرض من السلعة:

اكتشاف طرق إنتاج أكثر كفاءة ، ستمكن المنشآت من الإنتاج بتكاليف أقل ويكون لديها الحافز نحو زيادة العرض . يضاف إلى ذلك ، أن التقدم التقنى أو التكنولوجى يأتى بسلع جديدة لم تكن معروفة من قبل وهكذا تزيد الكمية المعروضة من هذه المنتجات بينما تقل من منتجات أخرى .

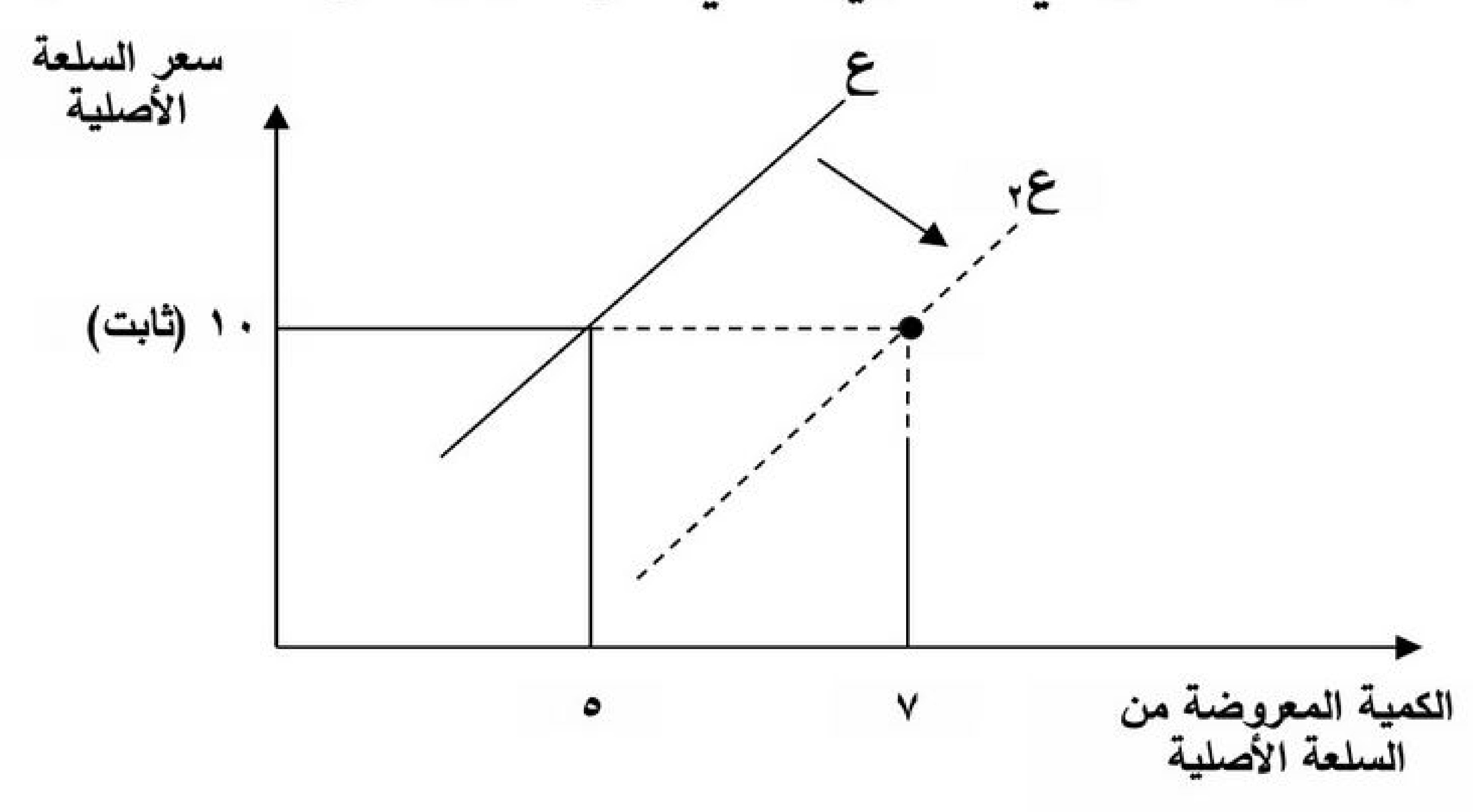
يتمثل تحسين المستوى التقني فى إنتاج كمية أكبر من السلعة بإستخدام نفس القدر من التكاليف أو يتمثل فى إنتاج كمية معينة من السلعة بتكاليف أقل. ويؤدى التحسن فى المستوى التقني إلى انخفاض متوسط تكلفة الوحدة المنتجة

فى كلتا الحالتين، مما يؤدى بالتبعية إلى زيادة ربح المنتج مما يدفعه فى النهاية إلى زيادة العرض من السلعة وبالتالي ينتقل منحنى العرض إلى اليمين، وذلك عند كل سعر من الأسعار، والعكس صحيح.

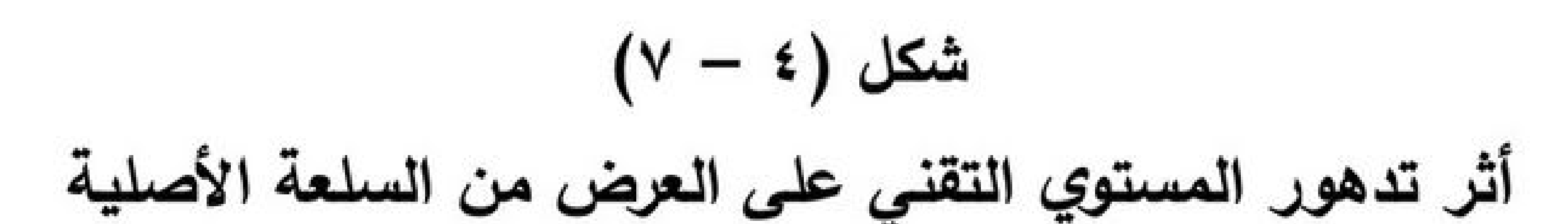
والخلاصة، أنه توجد علاقة طردية بين المستوى التقني وبين العرض من السلعة. فى ظل افتراض ثبات بقية محددات العرض على حالها وذلك كما في الشكل التالي:

شكل (٤ – ٦)

أثر حدوث تحسن في المستوي التقني على العرض على السلعة الأصلية

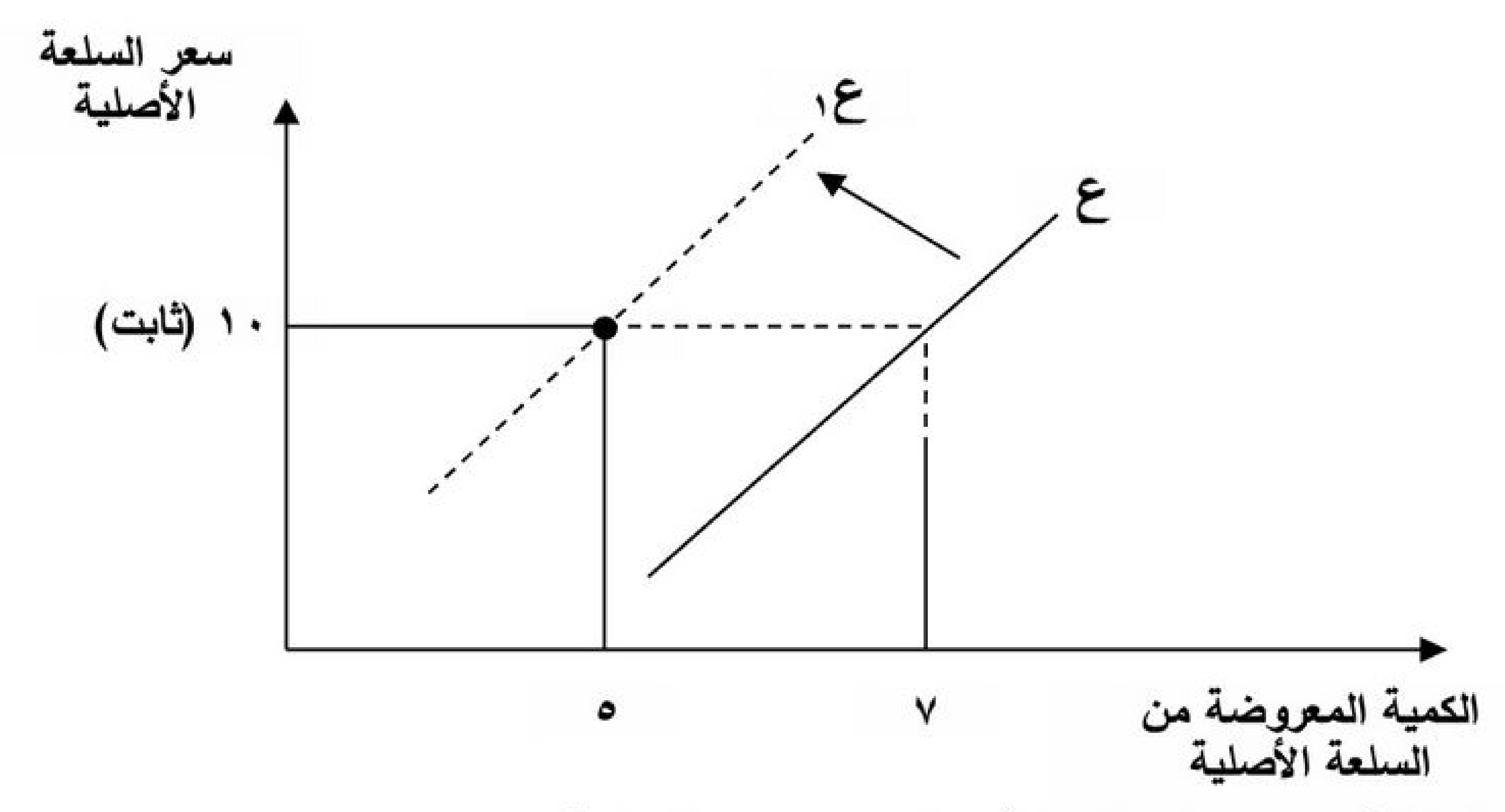


نلاحظ من الرسم السابق أن ارتفاع تحسن المستوي التقني أدى إلى زيادة عرض السلعة الأصلية مما أدى إلى انتقال منحنى العرض عليها لليمين من ع إلى ع٢ . والعكس يحدث عند تدهور المستوي التقني حيث يؤدى ذلك إلى نقص العرض من السلعة الأصلية وبالتالى ينتقل منحنى العرض عليها لليسار من ع إلى ع١ كما بالشكل التالى:



شكل (٤ – ٧)

أثر تدهور المستوي التقني على العرض من السلعة الأصلية



٥-العلاقة بين هدف المنشأة والعرض من السلعة:

قد يكون هدف المنشأة بيع أكبر كمية ممكنة من السلعة ربما لاكتساب مكانة أو أهمية أكبر فى مجال الأعمال حتى ولو كان ذلك على حساب الأرباح المحققة وبالتالى تزيد الكمية المعروضة عن تلك التى تحقق تعظيم الأرباح .

وقد يكون الهدف تقليل درجة المخاطر إلى أدنى حد ممكن ، وفى هذه الحالة ، ستزيد المنشأة من إنتاج وعرض السلع التى تقل فيها درجة المخاطرة على حساب السلع الأخرى التى تزيد فيها هذه المخاطر .

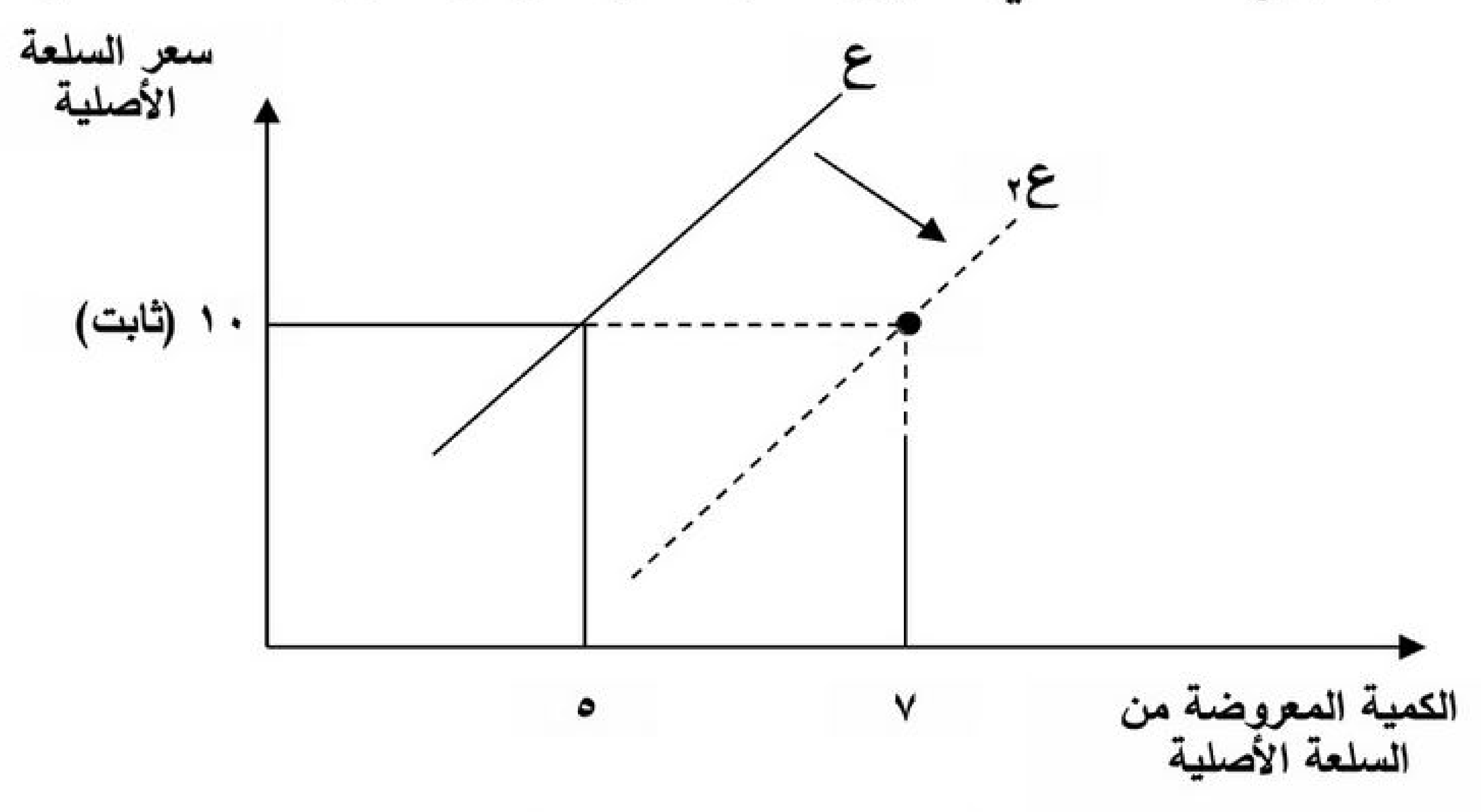
فى الغالب يكون هدف المنشأة الأساسي هو تعظيم الربح، ففى مثل هذه الحالة إذا كانت السلعة المنتجة تحقق للمنتج أقصى ربح ممكن فهذا سيؤدى إلى زيادة العرض منها وبالتالي ينتقل منحنى العرض إلى اليمين – فى ظل افتراض ثبات بقية محددات العرض على حالها.

والخلاصة، أنه توجد علاقة طردية بين هدف الوحدة الانتاجية وبين العرض من السلعة، فى ظل افتراض ثبات بقية محددات العرض كما في الشكل التالي:



شكل (٤ – ٨)

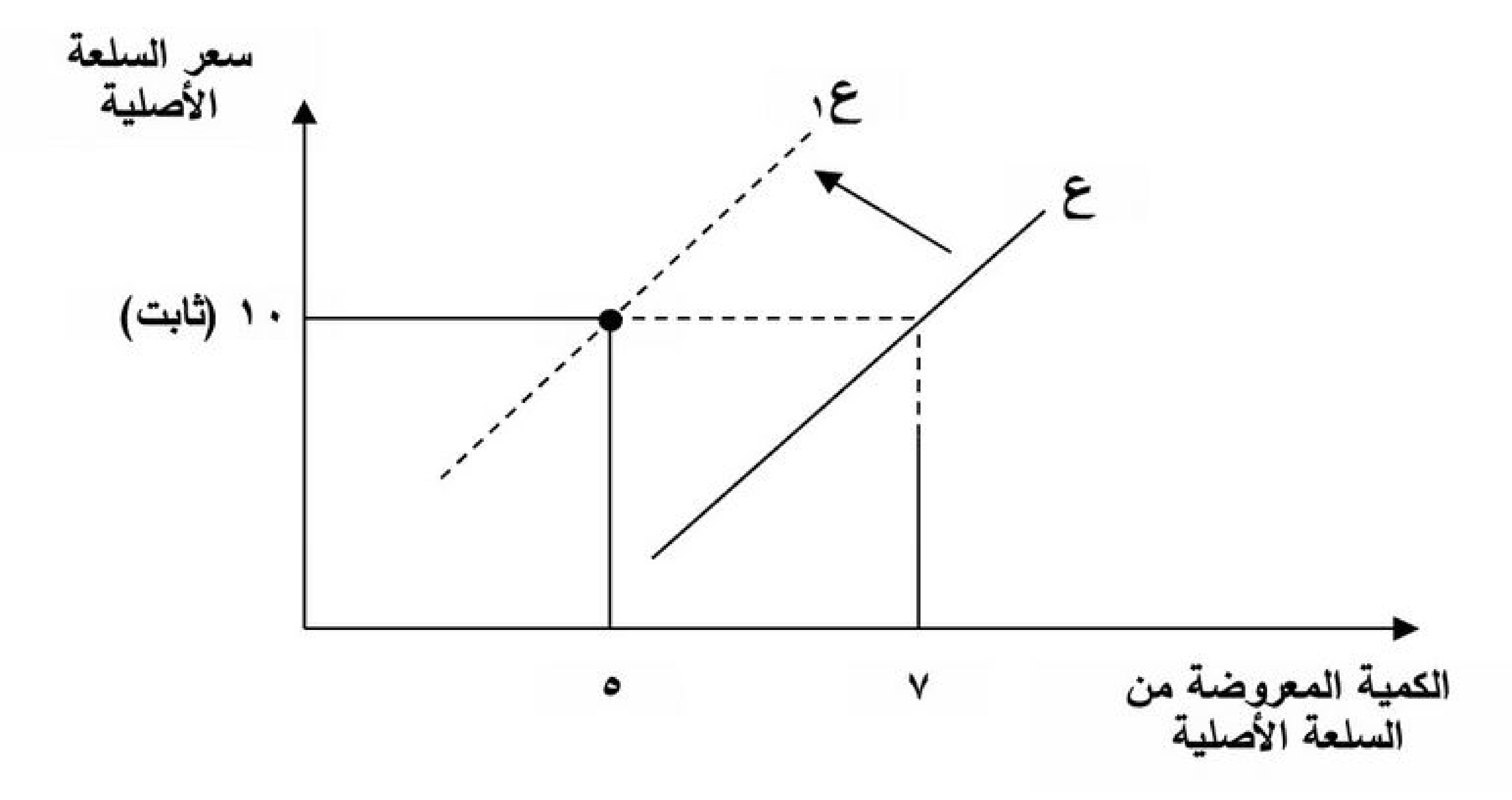
أثر نجاح المنشأة في تحقيق هدفها على العرض على السلعة الأصلية



نلاحظ من الرسم السابق أن ارتفاع نجاح المنشأة في تحقيق هدفها يؤدى إلى زيادة عرض السلعة الأصلية مما أدى إلى انتقال منحنى العرض عليها لليمين من ع إلى ع٢ . والعكس يحدث عندما تفشل المنشأة في تحقيق هدفها حيث يؤدى ذلك إلى نقص العرض من السلعة الأصلية وبالتالى ينتقل منحنى العرض عليها لليسار من ع إلى ع١ كما بالشكل التالى:

شكل (٤ – ٩)

أثر فشل المنشأة في تحقيق هدفها على العرض من السلعة الأصلية

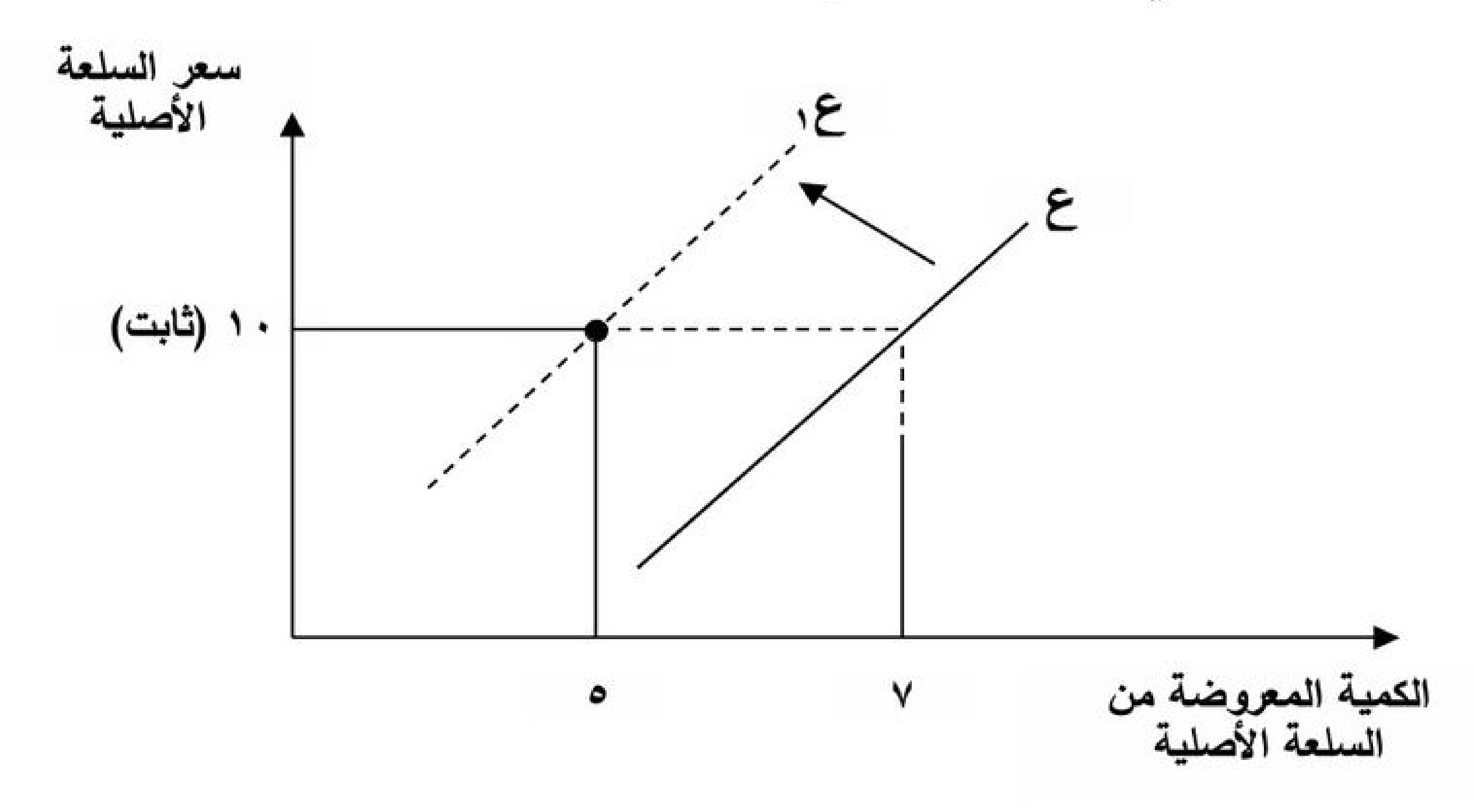


٦-العلاقة بين الضرائب والأعانات والعرض من السلعة:

تقوم الحكومة فى بعض الأحيان بفرض ضرائب على المنتجين وذلك لتحقيق أهداف معينه لها (فأنه مثلاً أن تهدف إلى زيادة إيرادات الدولة)، ويؤدى فرض ضرائب على المنتجين إلى زيادة تكاليف الانتاج عليهم مما يؤدى بالتبعية إلى انخفاض أرباحهم من الانتاج مما يدفعهم إلى تقليل العرض من السلعة – وذلك بافتراض ثبات بقية محددات العرض على حالها كما بالشكل التالي:

شكل (٤ – ١٠)

أثر زيادة الضرائب على العرض من السلعة الأصلية



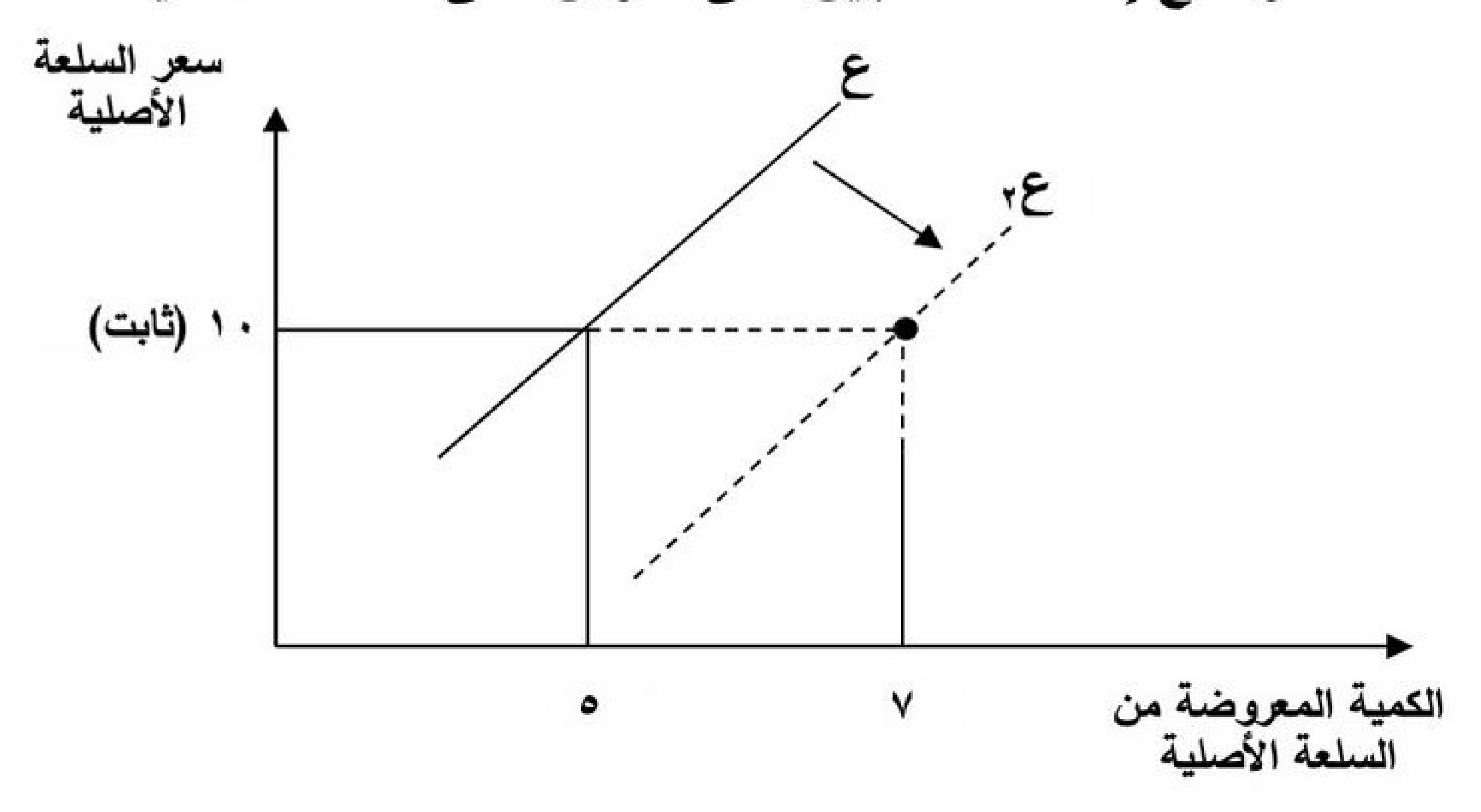
والخلاصة، فكلما زادت الضرائب على المنتجين كلما قل العرض من السلعة وبالتالي ينتقل منحنى العرض إلى اليسار من ع إلي ع١ مع افتراض ثبات بقية محددات العرض على حالها.

فى أحيان أخري تقوم الحكومة بمنح إعانات للمنتجين (ضرائب سالبه) لتشجيعهم على زيادة الانتاج من سلعة معينة، وبصفة عامة فإن منح الحكومة لإعانات للمنتجين يؤدى إلى زيادة العرض من السلعة (نظراً لأنها تؤدى إلى تقليل تكاليف

الانتاج عليهم وبالتالى تحقيقهم لربح أكثر) وذلك بافتراض ثبات بقية محددات العرض على حالها، كما في الشكل التالي:

شكل (٤ – ١١)

أثر منح إعانات للمنتجين على العرض على السلعة الأصلية



والخلاصة، أنه كلما منحت الحكومة إعانات للمنتجين كلما زاد العرض وبالتالي ينتقل منحنى العرض إلى اليمين من ع إلي ع٢ ، بافتراض ثبات بقية محددات العرض على حالها.

٤–٣: دالة العرض:

الدالة عامة هى علاقة ارتباط بين متغير تابع وعدة متغيرات مستقلة، ودالة العرض هى دالة توضح العلاقة بين الكمية المعروضة من سلعة ما (متغير تابع) وبين العوامل المحددة للعرض (متغيرات مستقلة).

ويمكن كتابة دالة العرض على الشكل التالى:

ك ع = د (ث ، ثأ ، م، ف ، هـ ، ض، ت)

حيث

ك ع = هى الكمية المعروضة من سلعة ما   د : تعنى دالة .

ث : سعر سلعة ما .   ث أ : أسعار السلع الأخري .

م : أسعار عوامل الأنتاج . ف: المستوى التقنى. هـ : هدف المنشأة.

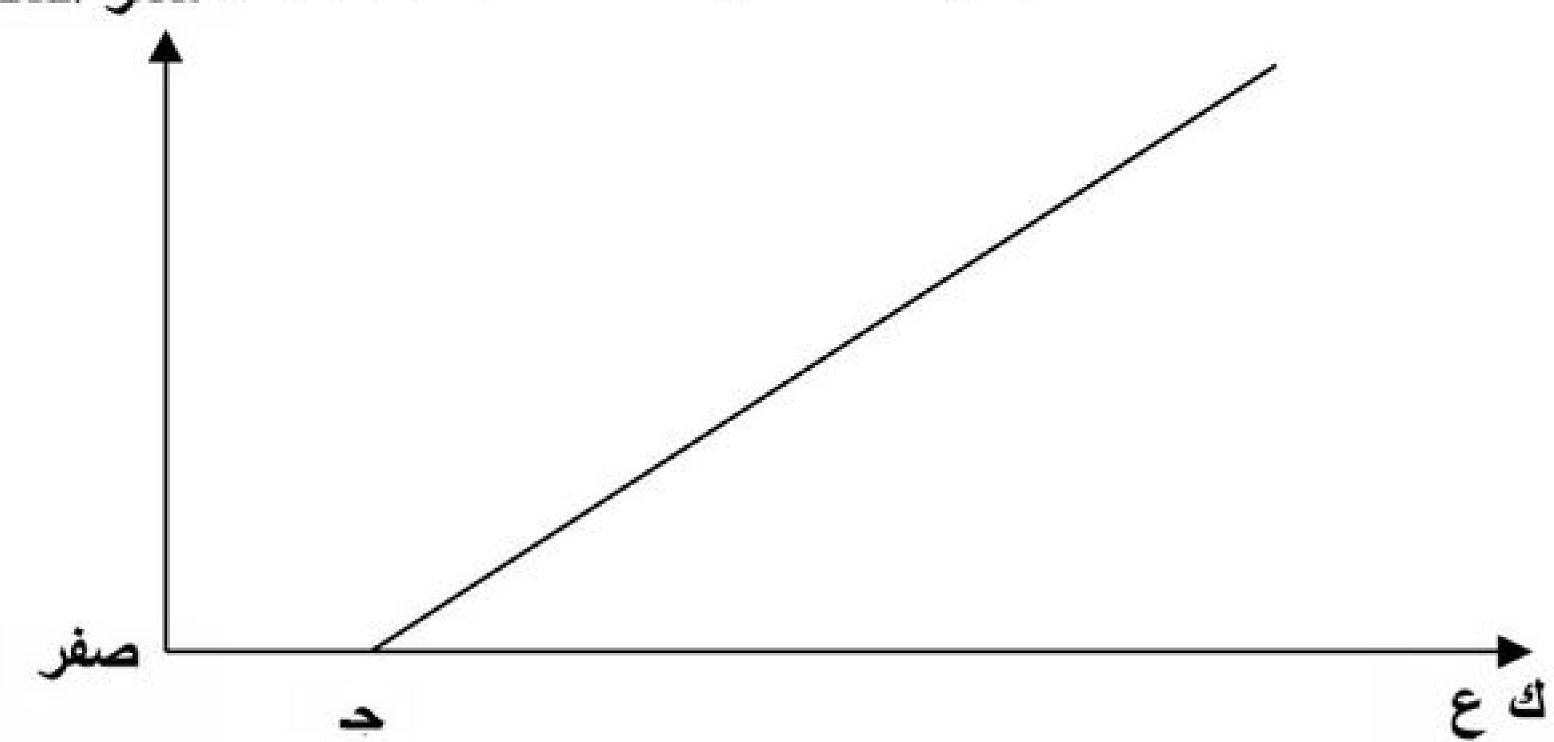
ض : الضرائب والأعانات. ت: الأسعار المستقبلية.

دالة العرض جبرياً:

ك ع =جـ + د ث .... (١) دالة العرض

حيث: جـ الجزء المقطوع من المحور الأفقي لمنحنى العرض عندما يتم التعويض في الدالة عن السعر بصفر تكون ك ع = جـ (وهي العوامل الأخري الثابته عند دراسة علاقة الكمية المعروضة بسعر السلعة نفسها) وتسمي الجزء الثابت من دالة العرض.، د ميل دالة العرض $\frac{\Delta \text{ ك ع}}{\Delta \text{ ث}}$ **أما ميل منحني العرض (مقلوب ميل دالة العرض) فهو** $\frac{\text{١}}{\text{د}}$

شكل (٤- ١٢) دالة العرض جبرياً



٤-٤: التفرقة بين التغيرات فى الكمية المعروضة والتغيرات فى العرض.

هنا نفرق بين حالتين:

١- التغير فى سعر السلعة الأصلية مع بقاء بقية محددات العرض ثابتة على حالها.

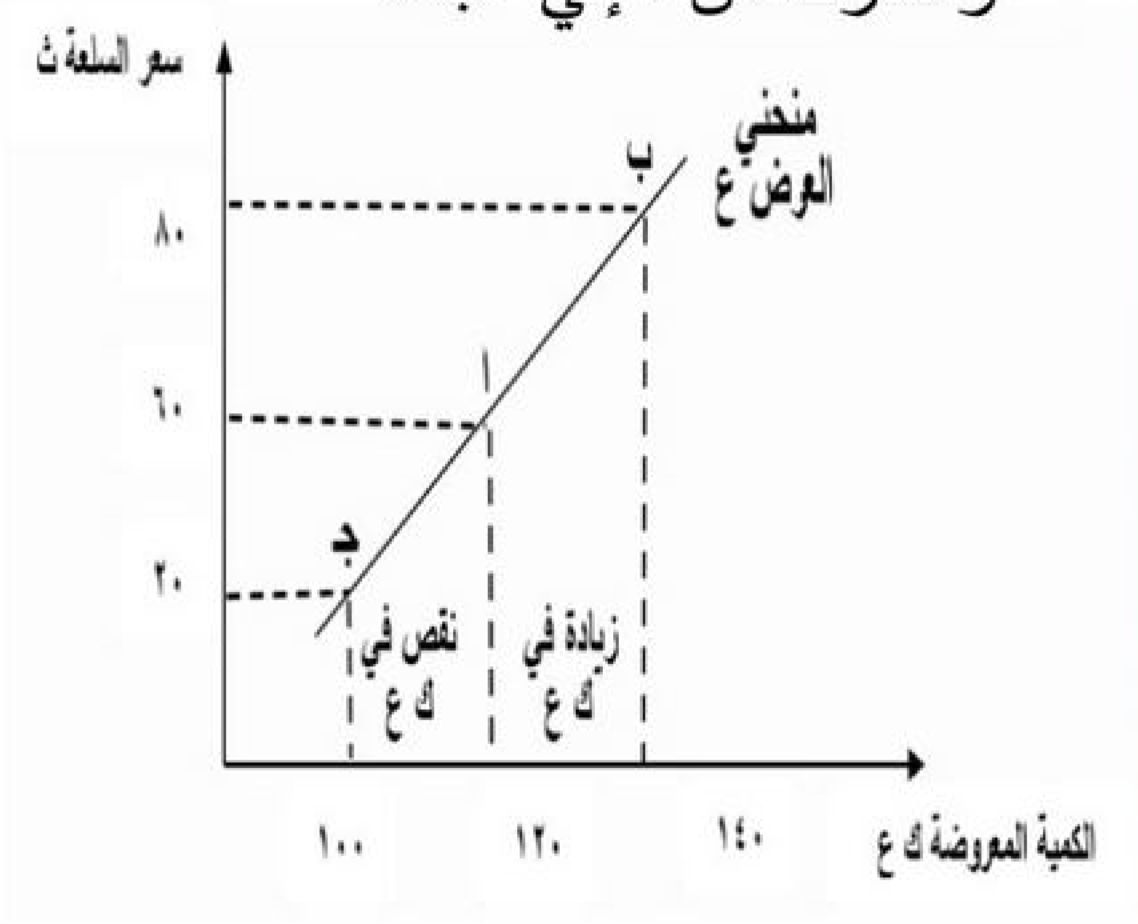
٢- التغير فى بقية محددات العرض (والتى تسمى ظروف العرض) مع بقاء سعر السلعة الأصلية ثابت على حالة.

يجب التفرقة بين كل من:

التغير في الكمية المعروضة

١- يحدث بسبب تغير سعر السلعة نفسها(ث الأصلية) مع ثبات العوامل الأخرى(ثأ ،م ، ف ، هـ ، ض ، ت).

٢- ويظهر ذلك بيانياً بالتحرك على نفس منحنى العرض ويسمي أما بزيادة ك ع والتحرك من أ إلي ب أو نقص ك ع والتحرك من أ إلي جـ .



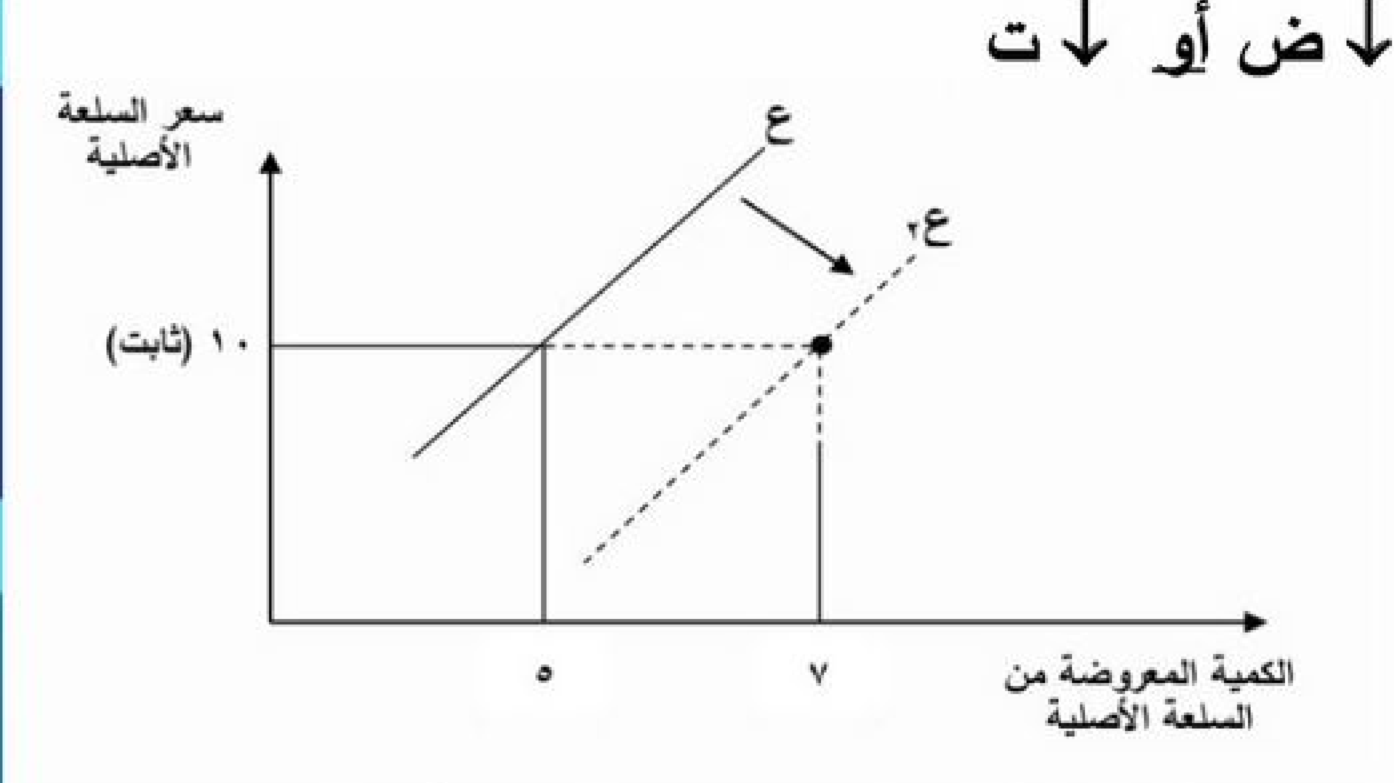
التغيرات في العرض

١- يحدث بسبب تغير أي من العوامل الأخرى مثل: (ثأ ،م ، ف ، هـ ، ض ، ت) ولكن مع ثبات سعر السلعة نفسها (ث الأصلية).

٢- ويتمثل بيانياً بانتقال منحنى العرض موازي لنفسه أما لليمين أو لليسار.

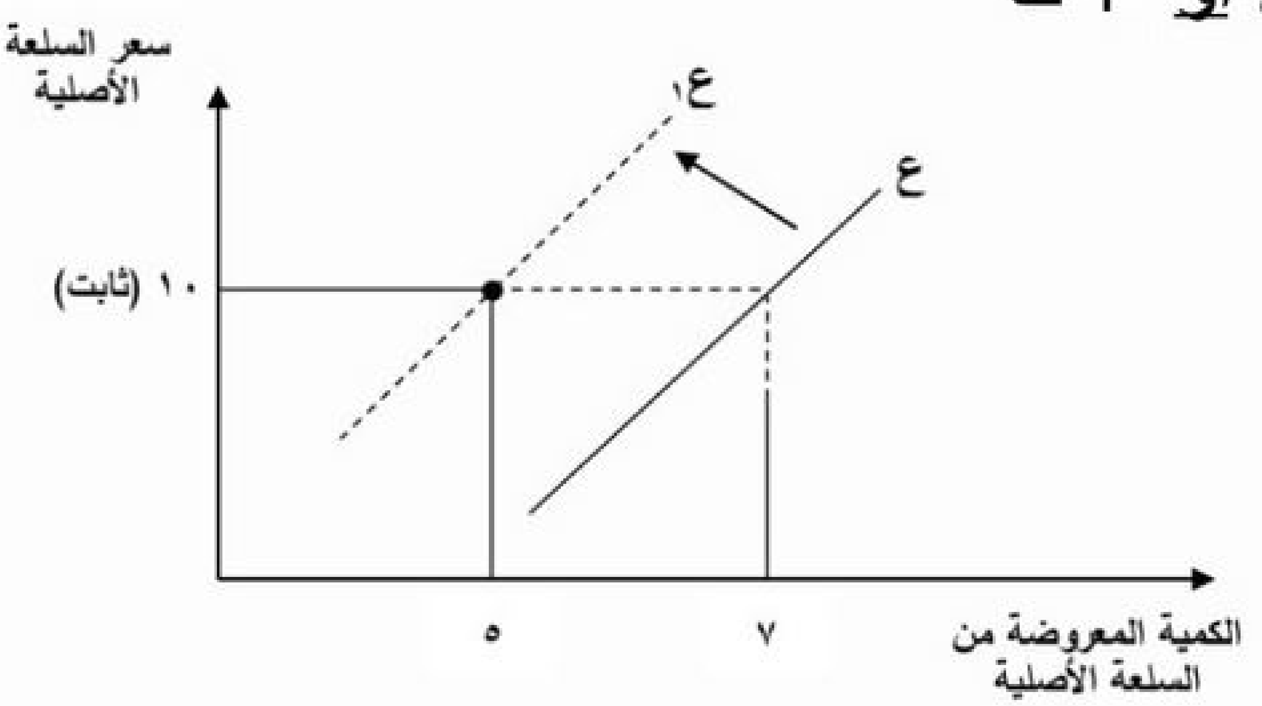
انتقال لليمين يسمي زيادة في العرض

وتحدث بسبب أما ↑ثأ أو ↓ م أو ↑ ف أو ↑ هـ أو ↓ ض أو ↓ ت



انتقال لليسار يسمي نقص في العرض

ويحدث بسبب أما ↓ثأ أو ↑ م أو ↓ ف أو ↓ هـ أو ↑ ض أو ↑ ت



٤-٥: عرض السوق:

يعرف عرض السوق على سلعة معينه بأنه مجموع عرض المنتجين الأفراد الموجودين فى السوق فى فترة معينة عند أسعار معينة.

ويمكن اشتقاق جدول عرض السوق عن طريق التجميع الأفقى لجداول عرض المنتجيين الأفراد الموجودين فى السوق عند أسعار معينه وفى فترة زمنية معينه.

فمثلاً إذا كان السوق يتكون من ثلاثة منتجين فقط، حيث يوجد جدول عرض لكل منتج منهم كما يلى:

جدول عرض

المنتج الأول

السعر	الكمية المعروضة
٦	٢٠
٨	٢٥
١٠	٢٧

جدول عرض

المنتج الثانى

السعر	الكمية المعروضة
٦	٢
٨	٤
١٠	٥

جدول عرض

المنتج الثالث

السعر	الكمية المعروضة
٦	صفر
٨	١
١٠	٢

جدول عرض

السـوق

السعر	الكمية المعروضة
٦	٢٢
٨	٣٠
١٠	٣٤

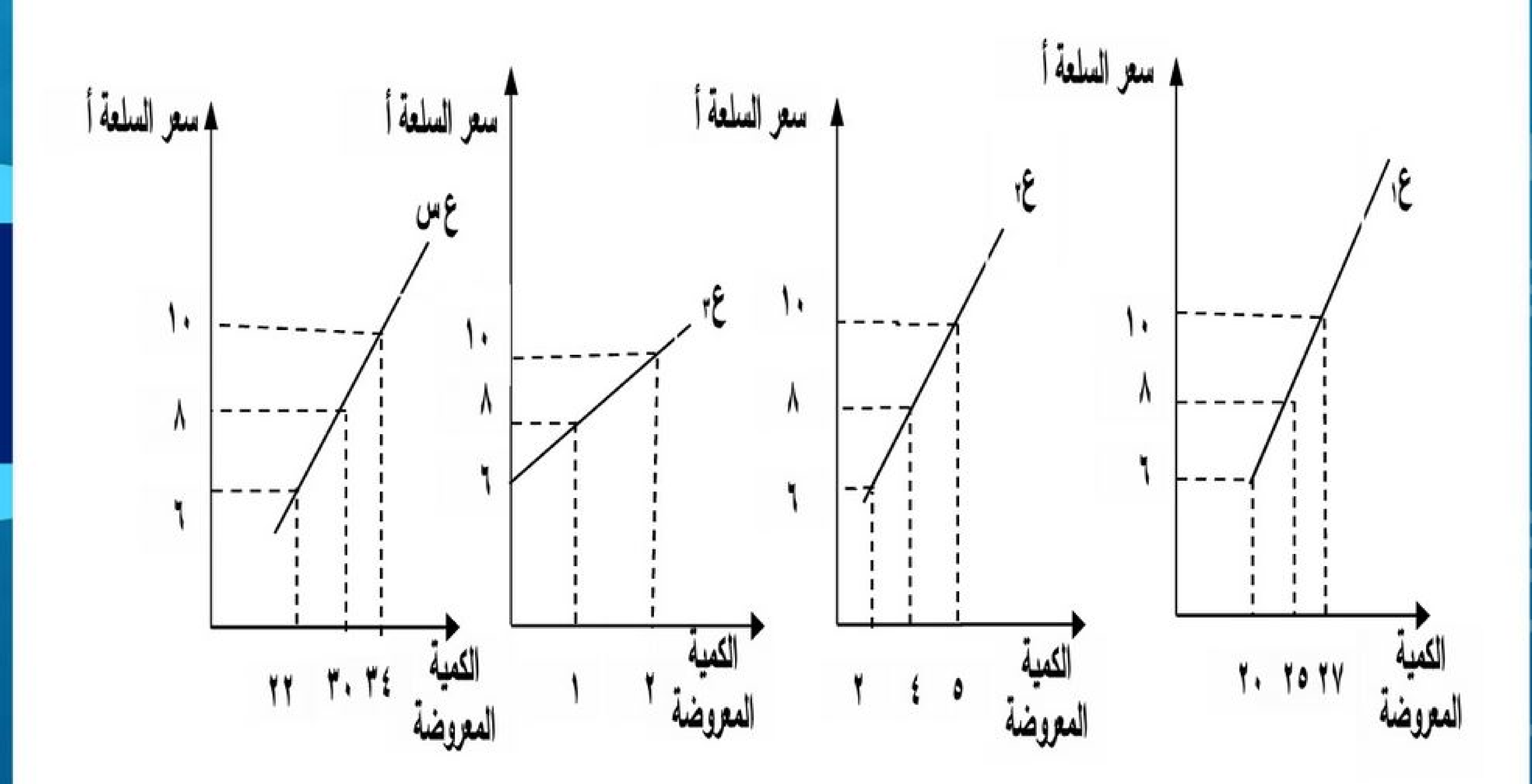
فنلاحظ أنه عند السعر ٦ المنتج الأول يعرض ٢٠ وحدة من السلعة، والمنتج الثانى يعرض ٢ وحدة من السلعة والمنتج الثالث لا يعرض أى وحدات من السلعة، وعلى ذلك يكون عرض السوق عند السعر ٦ هو عرض المنتج الأول (٢٠ وحدة) + عرض المنتج الثانى (٢ وحدة) + عرض المنتج الثالث (صفر وحدة) = ٢٢ وحدة، وهكذا حيث يتم الحصول على عرض السوق عند الأسعار الأخرى ٨، ١٠.

كما يمكن لنا أن نشتق منحنى عرض السوق من خلال التجميع الأفقى لمنحنيات عرض المنتجين الأفراد الموجودين فى السوق عند كل مستوى سعرى وفى خلال فترة زمنية معينة، كما هو موضح من الشكل التالى:

شكل (١٣-٤)

أشتقاق منحنى عرض السوق

منحنى عرض المنتج الأول   منحنى عرض المنتج الثاني   منحنى عرض المنتج الثالث   منحنى عرض السوق



ونلاحظ أن منحنى عرض السوق موجب الميل بمعنى أنه ينحدر من أسفل إلى أعلى ومن اليسار إلى اليمين نتيجة وجود العلاقة الطردية بين السعر والكمية المعروضة من السلعة فى السوق كله، كما أنه يكون أقل انحداراً من منحنيات عرض المنتجين الأفراد الموجودين فى السوق بسبب أنه عند كل من الأسعار السابقة تكون الكمية المعروضة فى السوق كله أكبر من الكمية التى يعرضها كل منتج على حدة.

٣-٦: نماذج الأسئلة:

السؤال الأول: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير بإيجاز مستخدما الرسم البياني كلما أمكن:

١. الطلب هو الكميات التي قام المستهلك بشرائها فعليا.

٢. منحنى طلب السوق هو التجميع الرأسي لمنحنيات الطلب الفردية.

٣. ارتفاع سعر القمح يؤدي إلى انخفاض الطلب عليه.

٤. زيادة الدخل النقدي تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على سلعة دنيا جهة اليمين.

السؤال الثاني: وضح بيانيا مع كتابة البيانات كاملة على الرسم فقط:

١. أثر ارتفاع أسعار السلع الأخري على منحنى عرض السلعة الأصلية.

٢. أثر ارتفاع أجور عمال البناء على عرض المبانى.

٣. اشتقاق منحنى عرض السوق من منحنيات العرض الفردية.

السؤال الثالث: اذكر دون شرح:

١. العوامل التي تؤدي إلى زيادة العرض على سلعة ما.

٢. العوامل التي تنقل منحنى العرض على سلعة ما جهة اليسار.

الفصل السادس

توازن السوق [*]

يهتم هذا الفصل بدراسة كيفية تحديد سعر السلعة وما يؤدى إلي تغير هذا السعر فى السوق وذلك من خلال استعراض النقاط التالية:

٦–١ توازن السوق بيانياً وجبرياً.

٦–٢ أثر التغيرات فى الطلب والعرض على توازن السوق بيانياً وجبرياً.

٦–٣ أثر تغير المرونات الطلب والعرض على وضع التوازن.

٦–٤ تطبيقات على توازن السوق.

٦–٥ نماذج الأسئلة.

---

[*] كتبة د. محمد حسن الشامي

وقد استعانة في كتابتة هذا الفصل بالمراجع التاليه:

– د. علي عبد الوهاب نجا، د. عفاف عبدالعزيز عايد، **مبادئ الاقتصـاد الجزئي**، الناشـر: قسم الاقتصاد – كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٨.

Flynn, S. M. (2018). *Economics for dummies*. John Wiley & Sons.

- Sloman, J., Garratt, D., Guest, J., & Jones, E. (2016). *Economics for business*. Pearson Education.

- Miller, R. L. (2011). *Economics today: The micro view*. Prentice Hall.

٦-١: توازن السوق بيانياً وجبرياً

يقصد بالسوق الآلية (الميكانيكية) التي من خلالها يتم تحديد أسعار السلع والخدمات وتبادلها بين طرفين، أحدهما البائعين (العارضين)، والطرف الآخر المستهلكين (الطالبين). وتختلف أشكال السوق وفقاً لعدد من المتغيرات أهمها عدد الوحدات الاقتصادية (منتجة وعارضة أو مستهلكة وطالبة لهذه السلع والخدمات) ودرجة تحكم هذه الوحدات في تحديد الأثمان ومدى تجانس أو تماثل أو تباين السلع والخدمات ومدى حرية الدخول إلى والخروج من السوق، وغيرها من المتغيرات. ويمكن بلورة أهم أشكال السوق في أربعة رئيسية (المنافسة الكاملة - المنافسة الاحتكارية -احتكار القلة - الاحتكار). وسوف نتناول توازن سوق المنافسة الكاملة. **وتتسم هذه السوق بالخصائص (الشروط) التالية:**

١ - وجود عدد كبير جداً من البائعين والمشترين فى السوق ، بحيث لا يستطيع بائع بمفرده أو مشترى بمفرده التأثير فى سعر السلع فى السوق بتغيير الكميات المباعة أو المشتراة ، حيث تمثل نسبة ضئيلة للغاية بالنسبة للسوق.

٢ - تجانس وحدات السلعة المنتجة ، أى أن كافة المنشآت تنتج سلعاً متماثلة تماماً بحيث لا تستطيع أى منشأة التحكم فى السعر الذى تبيع به السلعة.

٣ - حرية الانتقال الكاملة لعوامل الإنتاج والسلع من مكان لآخر داخل السوق ويتضمن هذا أيضاً حرية دخول وخروج المنشأة من وإلى السوق.

٤ - حرية الأسواق ، أى عدم وجود قوى خارجية تعمل على التحكم أو السيطرة على مجريات الأمور فى السوق . على سبيل المثال لا يوجد تدخل حكومى قد يتمثل فى تحديد إنتاج سلع معينة أو التدخل فى الأسعار .

٥ – العلم الكامل بظروف وأحوال السوق من جانب المستهلكين والمنتجين وأصحاب عوامل الإنتاج من حيث الأسعار وتكاليف الإنتاج وأسعار عناصر الإنتاج .

ويترتب على هذه الشروط أو الخصائص أن يسود السوق سعر واحد فقط للسلعة لا تستطيع المنشأة التأثير فيه وإنما تحاول تحديد الكمية التى تبيعها بهذا السعر بحيث تحقق أقصى ربح ، كما لا يستطيع المستهلك بمفرده أن يؤثر فى السعر السائد فى السوق .

ويقصد بتوازن سوق سلعة ما هو تلاقى رغبات البائعين (المتمثلة في تحقيق أقصى ربح ممكن) مع رغبات المشتريين (المتمثلة في تحقيق أقصى إشباع ممكن) لهذه السلعة. وعندئذ تتعادل الكمية المعروضة من السلعة مع الكمية المطلوبة منها وتسمى في هذه الحالة بكمية التوازن. كما يتحدد ثمن السلعة في السوق ويسمى في هذه الحالة بثمن التوازن.

مثال(١): اذا كانت الكمية المطلوبة والمعروضة من الإسمنت في السوق المصري عام ٢٠١٩ عند مستويات سعرية مختلفة كانت علي النحو التالي:

سعر طن الإسمنت	الكمية المعروضة (بألف طن)	الكمية المطلوبة (بألف طن)	الفائض
٤٠٠	٣٠٠	٧٠٠	٤٠٠ (فائض طلب)
٥٠٠	٤٠٠	٦٠٠	٢٠٠ (فائض طلب)
٦٠٠	٥٠٠	٥٠٠	فائض الطلب = صفر فائض العرض = صفر وضع توازن
٧٠٠	٦٠٠	٤٠٠	٢٠٠ (فائض عرض)
٨٠٠	٧٠٠	٣٠٠	٤٠٠ (فائض عرض)
٩٠٠	٨٠٠	٢٠٠	٦٠٠ (فائض عرض)

المطلوب :

١- ما هو سعر وكمية التوازن في سوق الاسمنت المصري ؟

٢- اذا كان سعر طن الإسمنت ٤٠٠ جنية ، هل تعتقد أن هذا السعر يمثل فائض طلب أم فائض عرض وكم بيلغ مقداره؟

٣- اذا كان سعر طن الإسمنت ٨٠٠ جنية ، هل تعتقد أن هذا السعر يمثل فائض طلب أم فائض عرض وكم بيلغ مقداره؟

الحل

١- شرط التوازن للسوق : ك ط = ك ع

∴ كمية التوازن = ٥٠٠ ألف طن ، سعر التوازن = ٦٠٠ جنية للطن

٢- عند سعر = ٤٠٠ (سعر أقل من سعر التوازن يخلق فائض طلب)

ك ط (٧٠٠) > ك ع (٣٠٠)

∴ فائض الطلب مقداره = ٧٠٠ -٣٠٠ = ٤٠٠

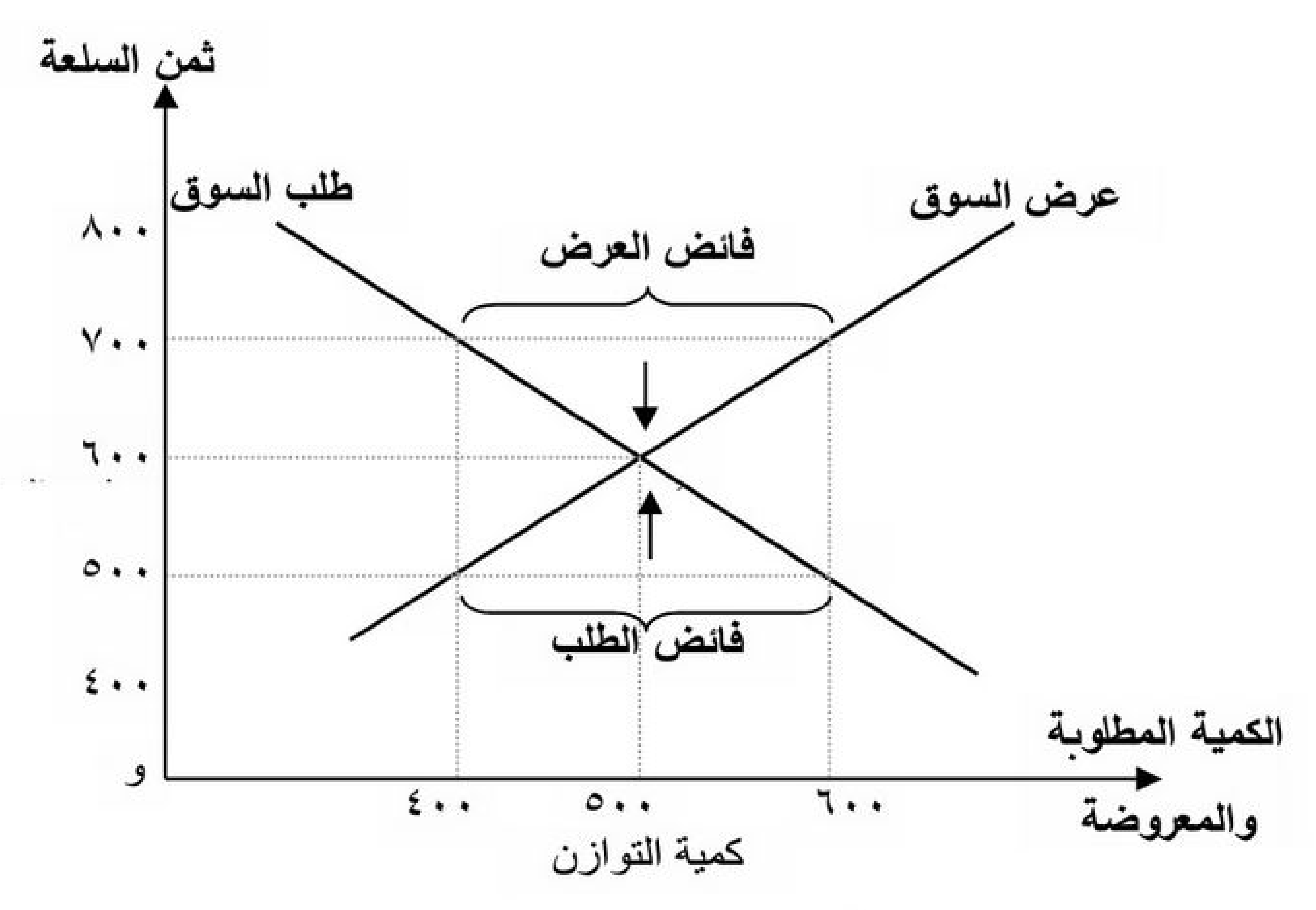
٣- عند سعر = ٨٠٠ (سعر أعلى من سعر التوازن يخلق فائض عرض)

ك ع (٧٠٠) > ك ط (٣٠٠)

∴ فائض العرض مقداره = ٧٠٠ -٣٠٠ = ٤٠٠

ويمكن تصوير كيفية تحديد سعر السوق بيانياً كما فى الشكل رقم (١-٦). المنحنى ط يمثل طلب السوق ، ويبين أن الكميات المطلوبة فى السوق تتناسب عكسياً مع سعر الوحدة منها ، فيطلب المستهلكون شراء كميات أكبر عند الأسعار الأقل والعكس . ولذلك ينحدر منحنى الطلب من أعلى لأسفل ويتجه من اليسار إلى اليمين (سالب الميل) .

شكل رقم (١-٦) توازن السوق التنافسى بيانياً



<u>تحديد توازن السوق جبرياً:</u>

ك ط = أ – ب ث .... (١) دالة الطلب

ك ع = جـ + د ث .... (٢) دالة العرض

ك ط = ط ع .... (٣) شرط التوازن في السوق

حيث:

أ الجزء المقطوع من المحور الأفقي لمنحنى الطلب

، ب ميل دالة الطلب $\frac{\Delta \text{ ك ط}}{\Delta \text{ ث}}$ **أما ميل منحني الطلب (مقلوب ميل دالة الطلب) فهو** $\frac{١}{\text{ب}}$

، جـ الجزء المقطوع من المحور الأفقي من منحنى العرض

، د ميل دالة العرض $\frac{\Delta \text{ ك ع}}{\Delta \text{ ث}}$ **أما ميل منحني العرض (مقلوب ميل دالة العرض)** $\frac{١}{\text{د}}$

مثال(٢): اذا كانت دالة الطلب ك ط = ١٠٠ – ٢ ث ،

دالة العرض ك ع = ٥٠ + ٢ ث حدد سعر وكمية التوازن؟

<u>شرط التوازن:</u> ك ط = ك ع

١٠٠ – ٢ث = ٥٠ + ٢ث

١٠٠ – ٥٠ = ٤ ث

٥٠ = ٤ ث ∴ ث* = $\frac{٥٠}{٤}$ = ١٢.٥

بالتعويض بالسعر في دالة الطلب أو دالة العرض لإيجاد كمية التوازن

ك* = ك ط = ك ع = ١٠٠ – ٢ ث

= ١٠٠ – ٢ × ١٢.٥ = ٧٥

ولكن يلاحظ أنه لكى يكون التوازن مقبول اقتصادياً يجب توافر شرطين وتلك الشروط هي:

١– **الشرط ضروري:** وهو أن يتخذ منحنيا الطلب والعرض شكلهما الطبيعي ، أي أن يكون منحنى الطلب سالب الميل ومنحنى العرض موجب الميل **(اشارة الطلب سالبة واشارة العرض موجبة)**

٢– **الشرط الكـافي:** يجب أن تكون **أ > جـ** ، وهذا يعني أن الجزء المقطوع من منحنى الطلب أكبر من الجزء المقطوع من منحنى العرض .

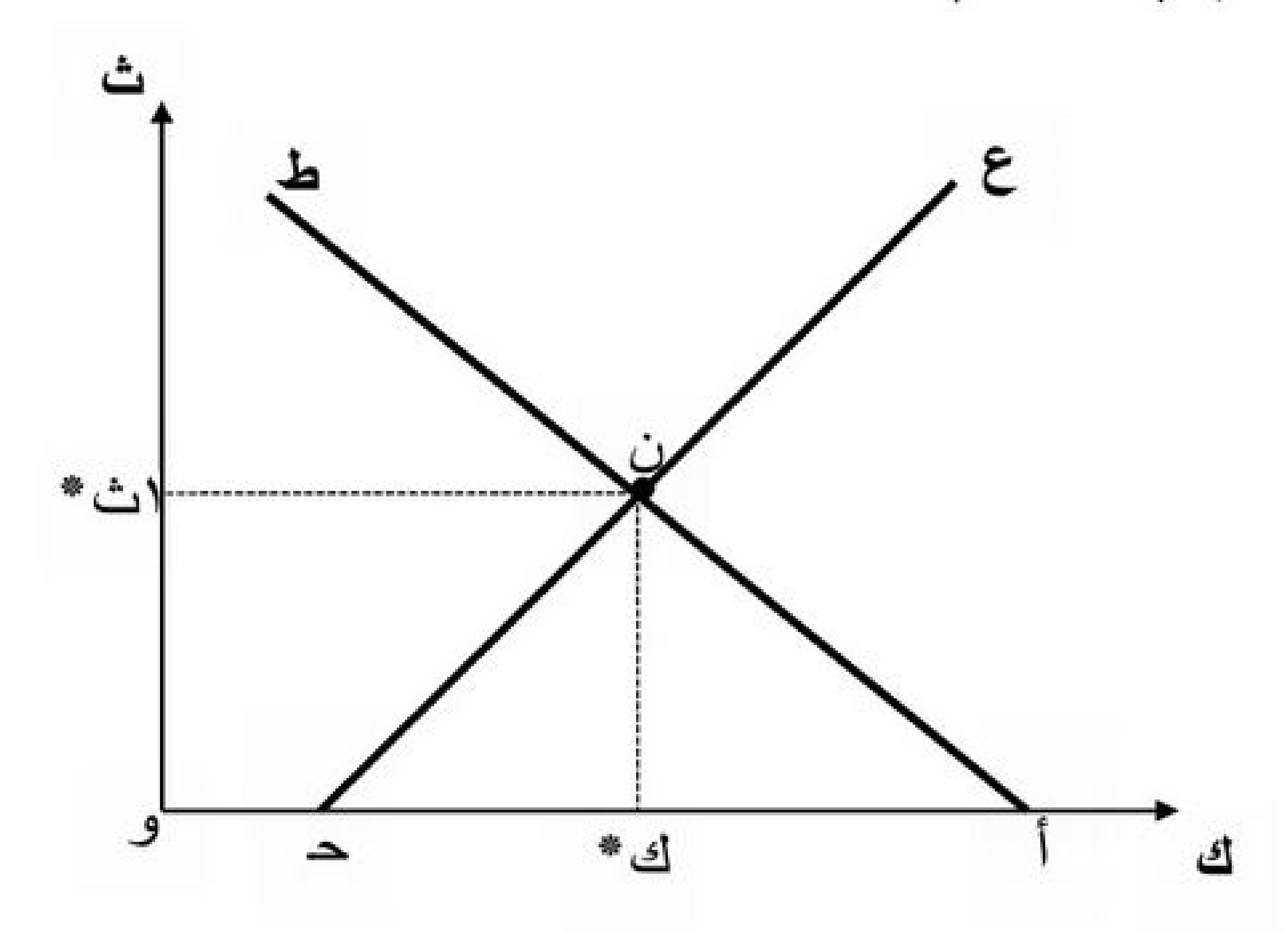
وبذلك يكون التوازن مقبول اقتصادياً كما في الشكل (٢–٦)

☒ بينما إذا كان أ = جـ نجد أن ثمن التوازن = صفر (يتحقق ذلك في السلع الحرة التي ليس لها ثمن مثل الهواء)

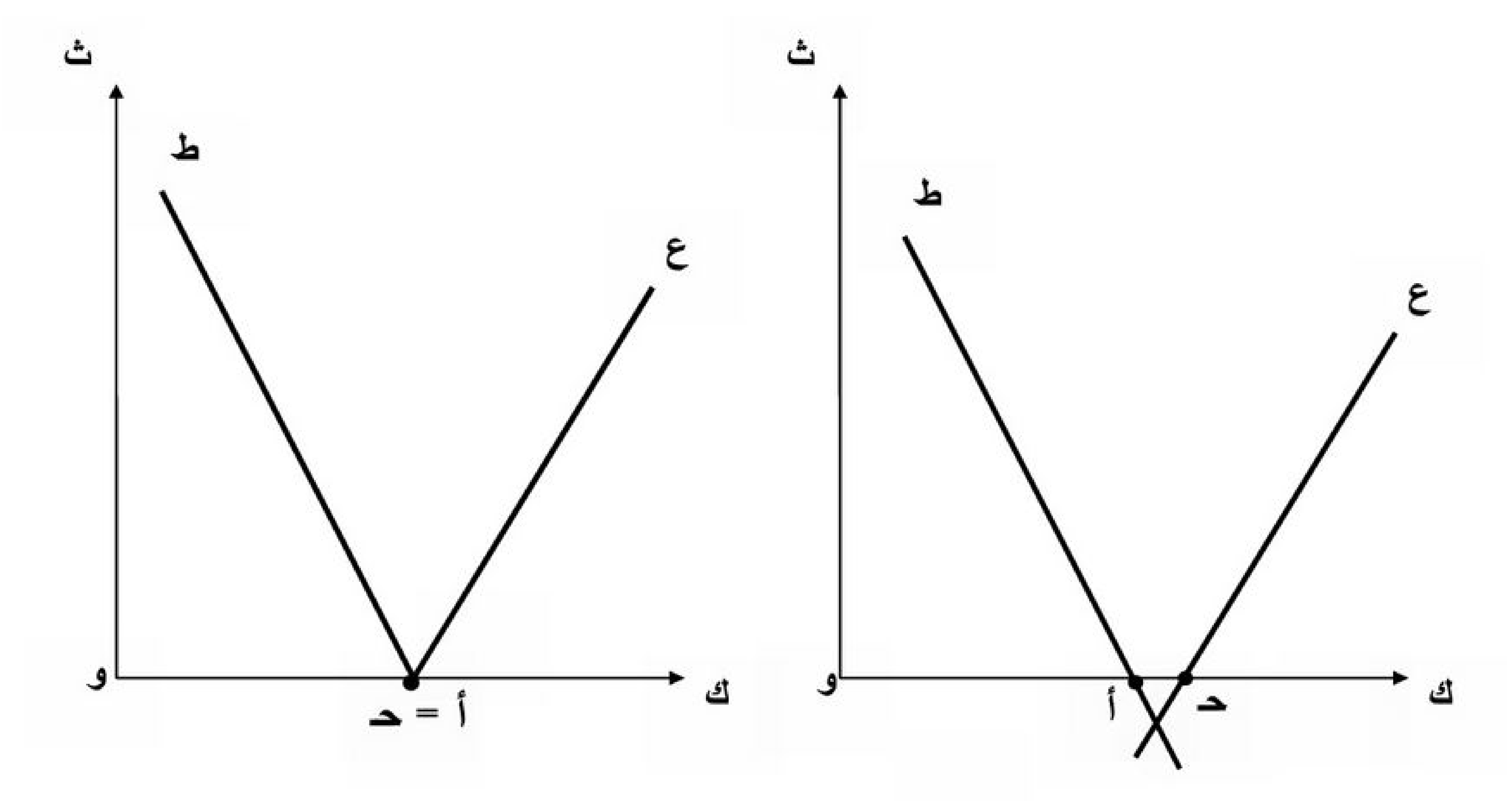
☒ أو إذا كان أ < جـ نجد أن التوازن في الجزء السالب اي ثمن التوازن سالب وهذا غير مقبول .

☒ وكلا الأمرين توازن غير مقبول اقتصادياً كما في الشكل (٣–٦)

شكل رقم (٢-٦) توازن مقبول اقتصادياً



شكل رقم (٣-٦) توازن غير مقبول اقتصادياً



٦-٢ : أثر التغيرات فى الطلب والعرض على توازن السوق بيانياً وجبرياً

يتغير وضع توازن السوق بتغير قوى العرض والطلب المحددة له، والمقصود بتغير العرض هو إما أن تحدث زيادة فى العرض أو نقص فى العرض نتيجة تغير ظروف العرض وتغير العوامل المحددة له، وكذلك المقصود بتغير الطلب

هو إما أن تحدث زيادة فى الطلب أو نقص فيه نتيجة تغير ظروف الطلب وتغير العوامل المحددة له ولتوضيح ذلك يمكن إجمال هذه التغيرات فى ثلاثة أنواع:

أولاً: إما تغير الطلب مع افتراض ثبات العرض.

ثانياً: إما تغير العرض مع افتراض ثبات الطلب.

ثالثاً: إما تغير كل من الطلب والعرض معاً.

وسوف نتطرق إلى هذه الحالات بالتفسير.

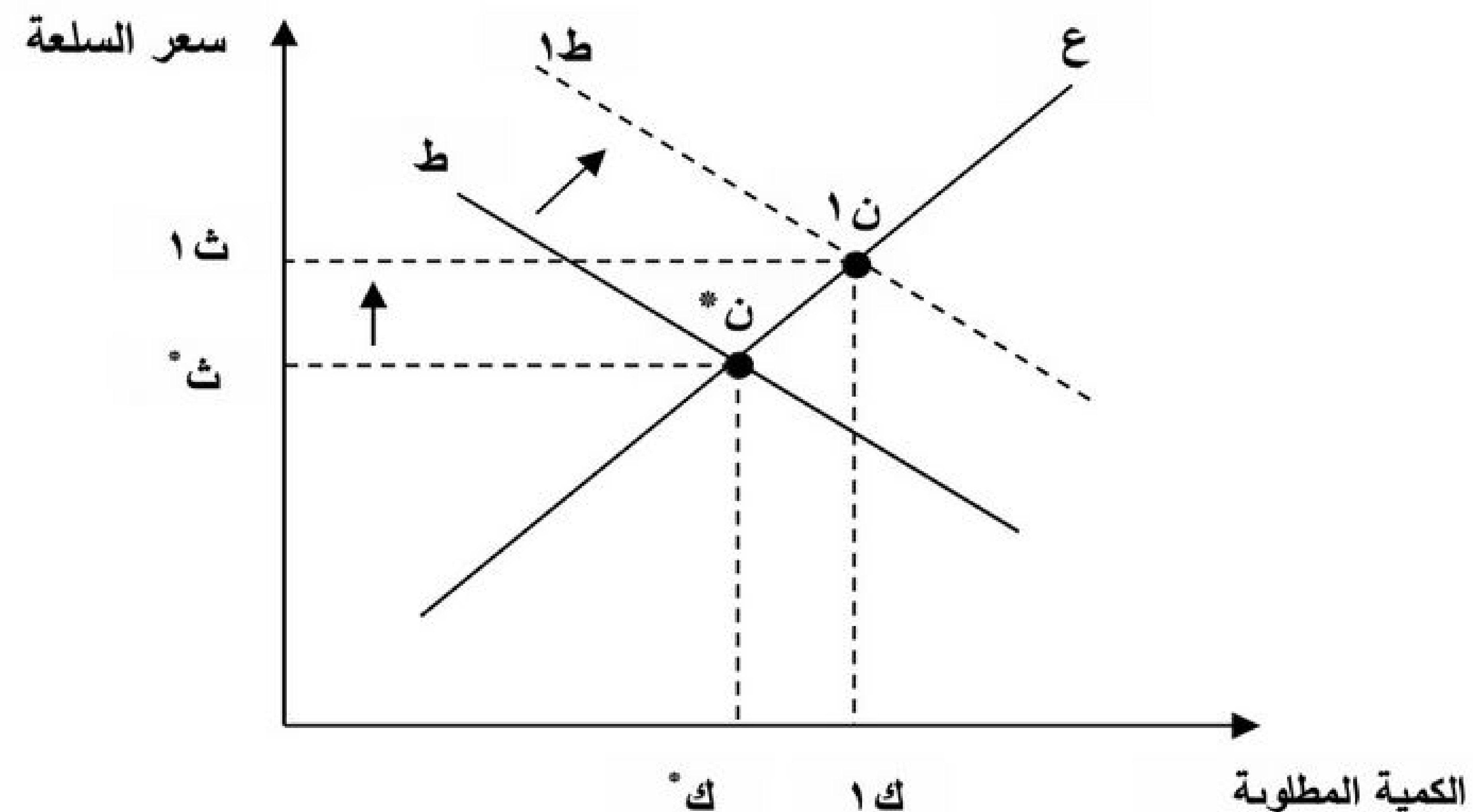
أولاً: تغير الطلب مع افتراض ثبات العرض.

توجد هنا حالتين وهما إما حدوث زيادة فى الطلب أو حدوث نقص فى الطلب.

أ-زيادة الطلب: يقصد بذلك انتقال منحنى الطلب كله جهة اليمين بسبب تغير عوامل الطلب (نتيجة زيادة سعر السلعة البديلة مثلاً أو زيادة الدخول....... الخ) وبالتالى ينتقل منحنى الطلب من المنحنى ط إلى المنحنى ط١ على الرسم مع ثبات العرض. ونلاحظ أنه يتحدد التوازن أصلاً فى السوق بنقطة تقاطع منحنى طلب السوق ط مع منحنى عرض السوق ع عند النقطة ن* حيث يتحدد سعر التوازن الأصلى عند ث* وكمية التوازن الأصلية عند ك*. فإذا حدث وزاد الطلب وانتقل منحنى طلب السوق لليمين من ط إلى ط١ تنتقل نقطة التوازن إلى ن١ ويصبح سعر التوازن الجديد ث١ وكمية التوازن الجديدة ك١.

∴ النتيجة النهائية أن زيادة الطلب تؤدى إلى زيادة كل من سعر وكمية التوزان فى السوق. كما فى الشكل التالى:

شكل (٤–٦) أثر زيادة الطلب على وضع التوازن فى السوق



ب–**نقص الطلب:** يقصد بذلك انتقال منحنى الطلب كله إلى جهة اليسار من ط إلى ط٢ مما يؤدى إلى انتقال نقطة التوازن بالتبعية من ن* إلى ن٢ ويصبح سعر التوازن الجديد ث٢ (وهو أقل من سعر التوازن الأصلى ث*) وكمية التوازن الجديدة هى ك٢ (وهى أقل من كمية التوازن الأصلية ك*). كما بالرسم التالى.

∴ النتيجة النهائية أن نقص الطلب يؤدى إلى نقص كل من سعر وكمية التوازن فى السوق.

شكل (٥–٦) أثر نقص الطلب على وضع التوازن فى السوق

سعر السلعة
ط
ط٢
ع
ث*
ن*
ن٢
ث٢
الكمية
ك*
ك٢

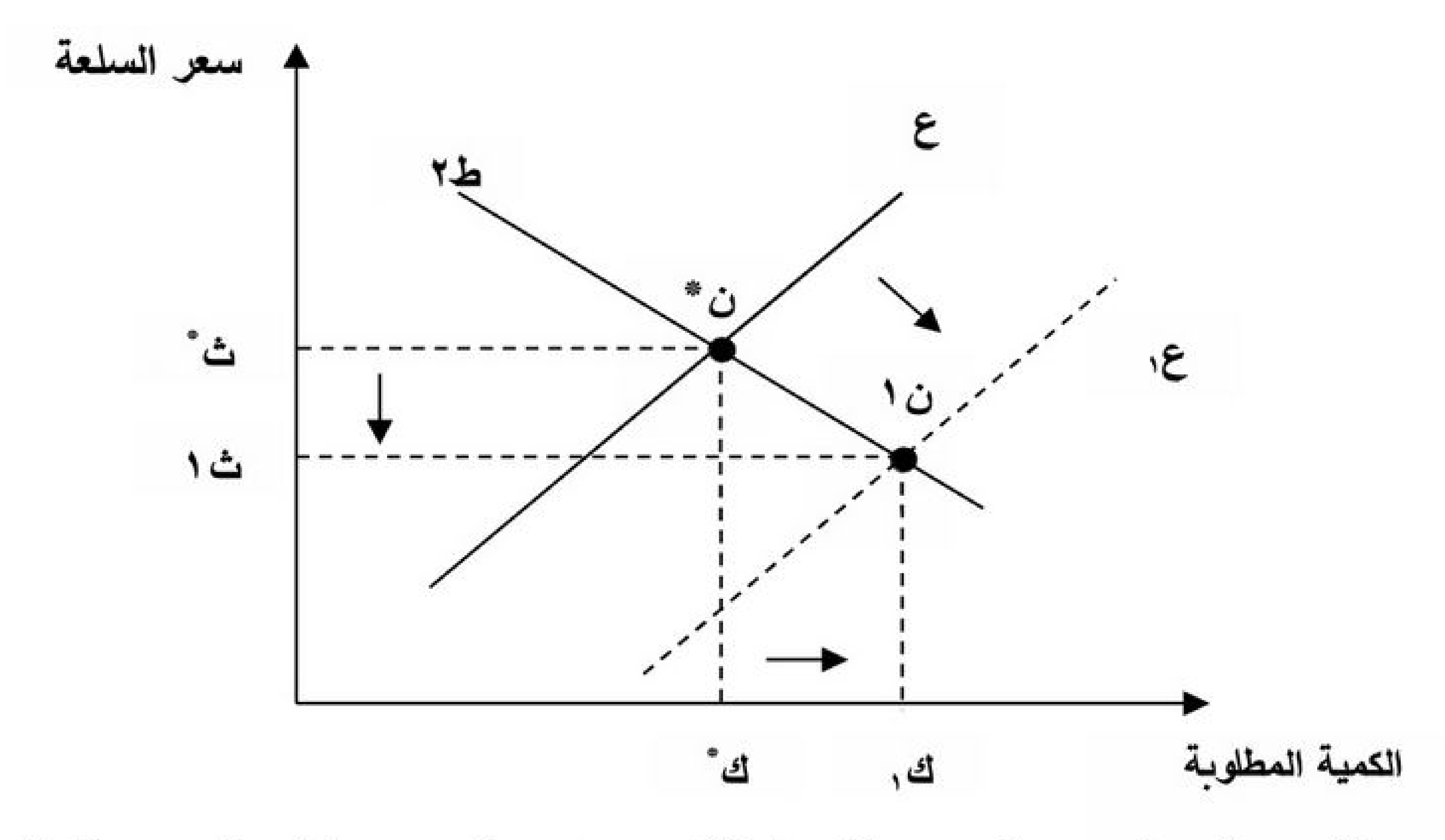
ثانياً: تغير العرض مع افتراض ثبات الطلب:

يوجد لدينا حالتين هما:

أ-زيادة العرض: ويقصد بذلك انتقال منحنى العرض كله إلى جهة اليمين نتيجة تغير عوامل العرض حيث ينتقل منحنى العرض من ع إلى ع١، وهذا يؤدى إلى انتقال نقطة التوازن من النقطة ن* إلى النقطة ن١، وبالتالى نجد أن سعر التوازن قد أنخفض من ث* إلى ث١، وكمية التوازن قد زادت من ك* إلى ك١.

∴ **النتيجة النهائية أن زيادة العرض تؤدى إلى نقص سعر التوازن وزيادة كمية التوازن**، كما فى الشكل التالى:

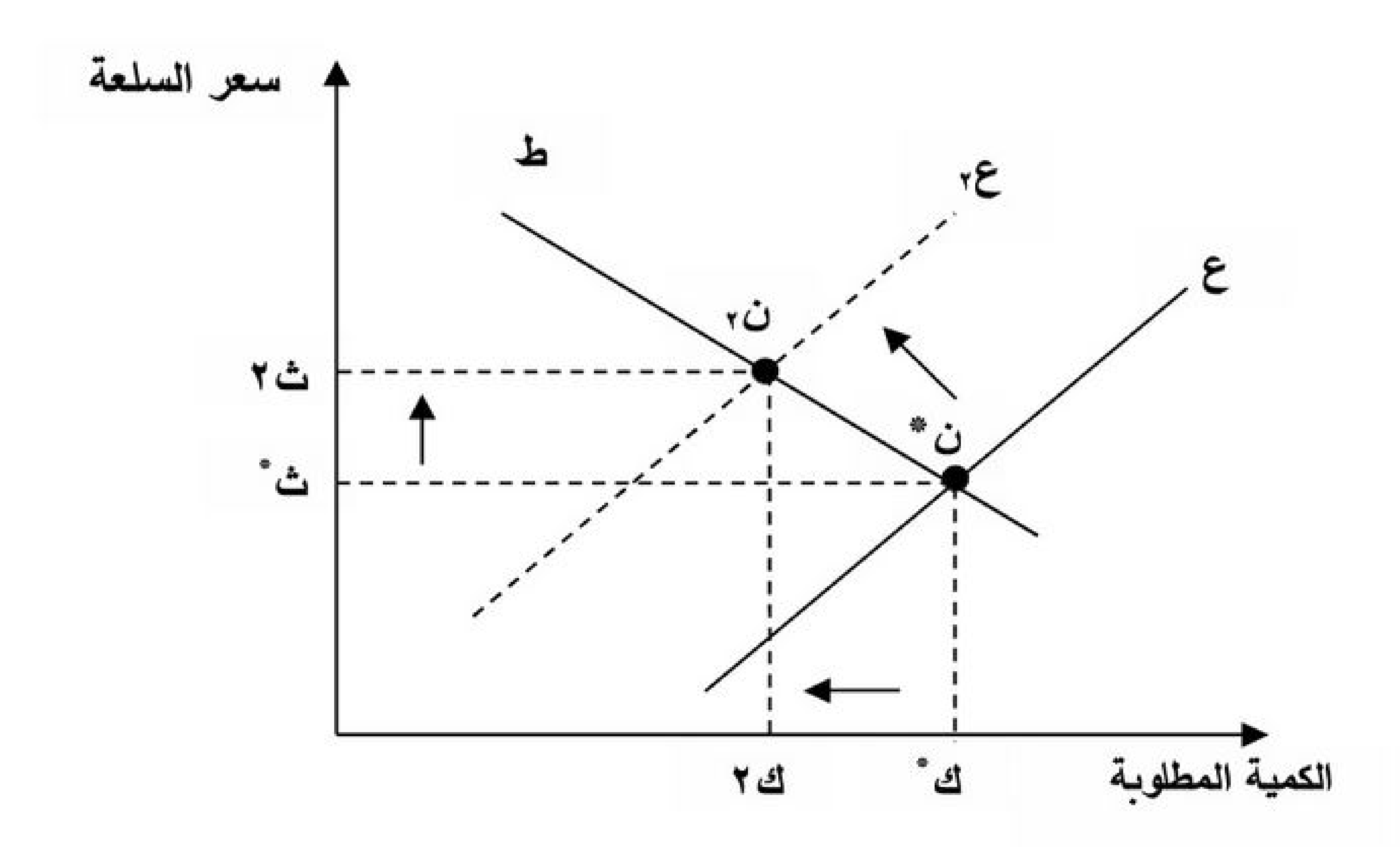
شكل (٦-٦) أثر زيادة العرض على وضع التوازن فى السوق



ب-نقص العرض: ويقصد بذلك انتقال منحنى العرض كله إلى جهة اليسار نتيجة تغير ظروف العرض حيث ينتقل منحنى العرض من ع إلى ع٢، وهذا يؤدى إلى انتقال التوازن من النقطة ن* إلى النقطة ن٢ ويصبح سعر التوازن الجديد ث٢ (وهو أعلى من سعر التوازن الأصلى ث*) وكمية التوازن ك٢ (وهى أقل من كمية التوازن الأصلية ك*).

∴ **النتيجة النهائية أن نقص العرض يؤدى إلى زيادة سعر التوازن ونقص كمية التوازن** كما بالشكل التالى:

شكل (٧-٦) أثر نقص العرض على وضع التوازن فى السوق



ويمكن تلخيص الحالات الأربعة السابقة فى شكل الجدول التالى:

	زيادة الطلب	نقص الطلب	زيادة العرض	نقص العرض
الأثر على سعر التوازن	+ **زيادة**	− **نقص**	− **نقص**	+ **زيادة**
الأثر على كمية التوازن	+ **زيادة**	− **نقص**	+ **زيادة**	− **نقص**

ثالثاً: تغير كل من الطلب والعرض:

هنا توجد أربعة حالات ممكنة:

١- زيادة كل من الطلب والعرض.

٢- نقص كل من الطلب والعرض.

٣- زيادة الطلب مع نقص العرض.

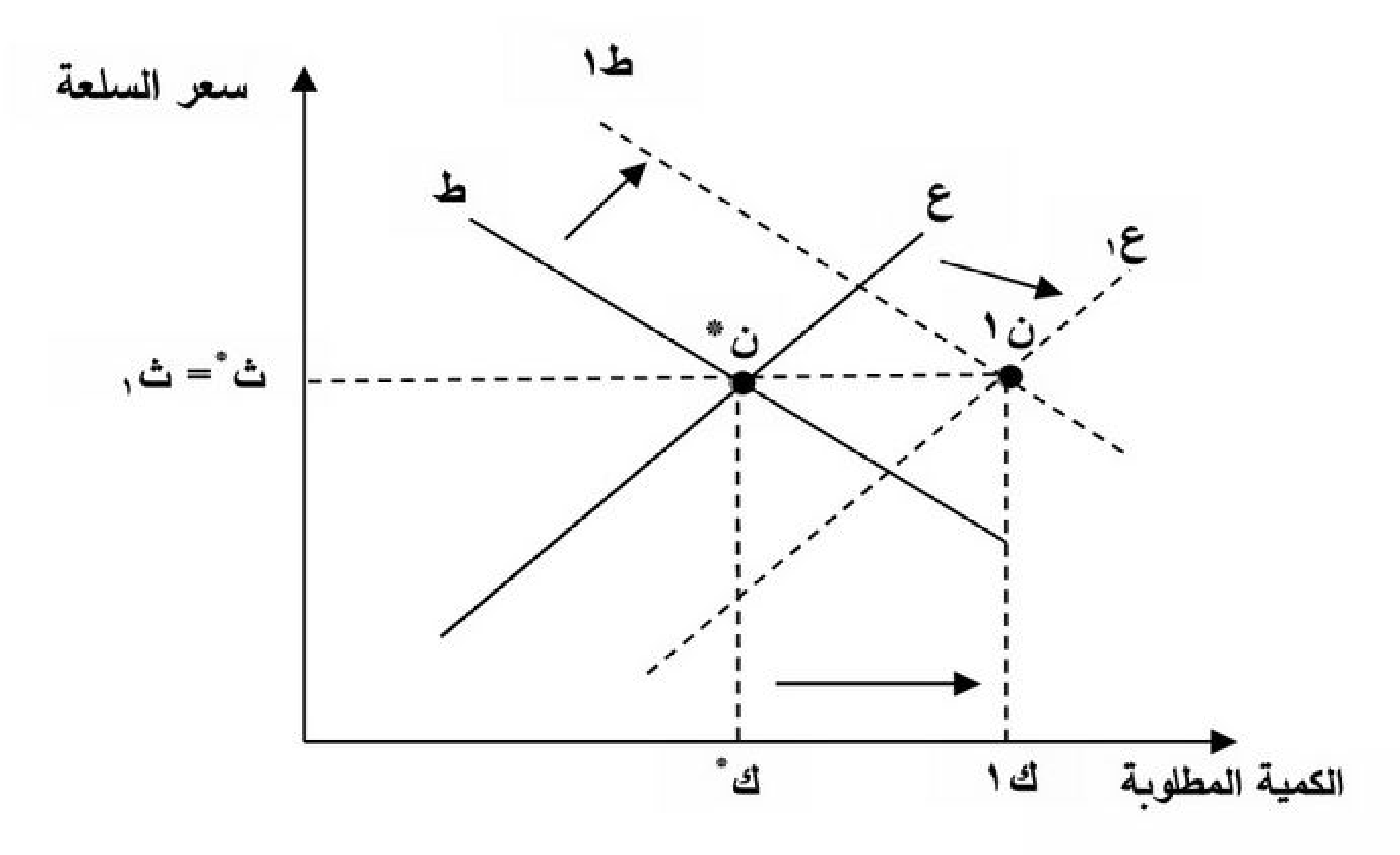
٤- نقص الطلب مع زيادة العرض.

الحالة الأولى: (زيادة كل من الطلب والعرض)

عند حدوث زيادة فى الطلب والعرض معاً، فهذا يعنى انتقال كل من منحنى الطلب والعرض إلى جهة اليمين، والأثر الناتج عن زيادة الطلب بمفردها هو زيادة كل من سعر وكمية التوازن، أما الأثر الناتج عن زيادة العرض بمفردها هو زيادة كمية التوازن ونقص سعر التوازن. إذاً الأثر النهائى هو زيادة كمية التوازن، أما الأثر على سعر التوازن فسيكون غير محدد حيث يعتمد على مقدار الزيادة فى الطلب وفى العرض وأيهما أكبر من الأخرى بمعنى:

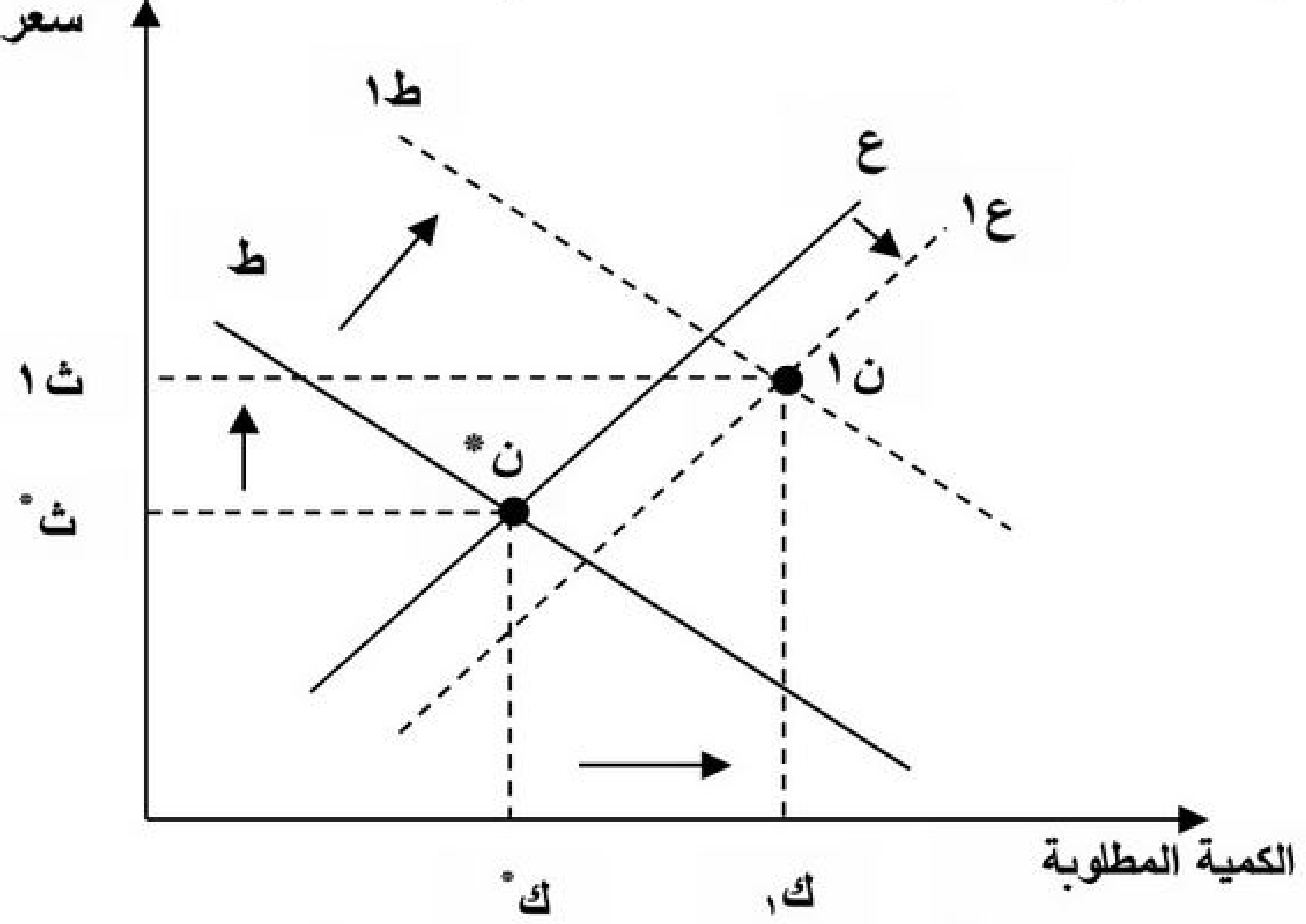
-إذا كانت زيادة الطلب تساوى زيادة العرض ففى هذه الحالة تزداد كمية التوازن إلى ك١، ويظل سعر التوازن ثابت كما بالرسم التالى:

شكل (٨-٦) أثر زيادة كل من الطلب والعرض بنفس النسبة على توازن السوق



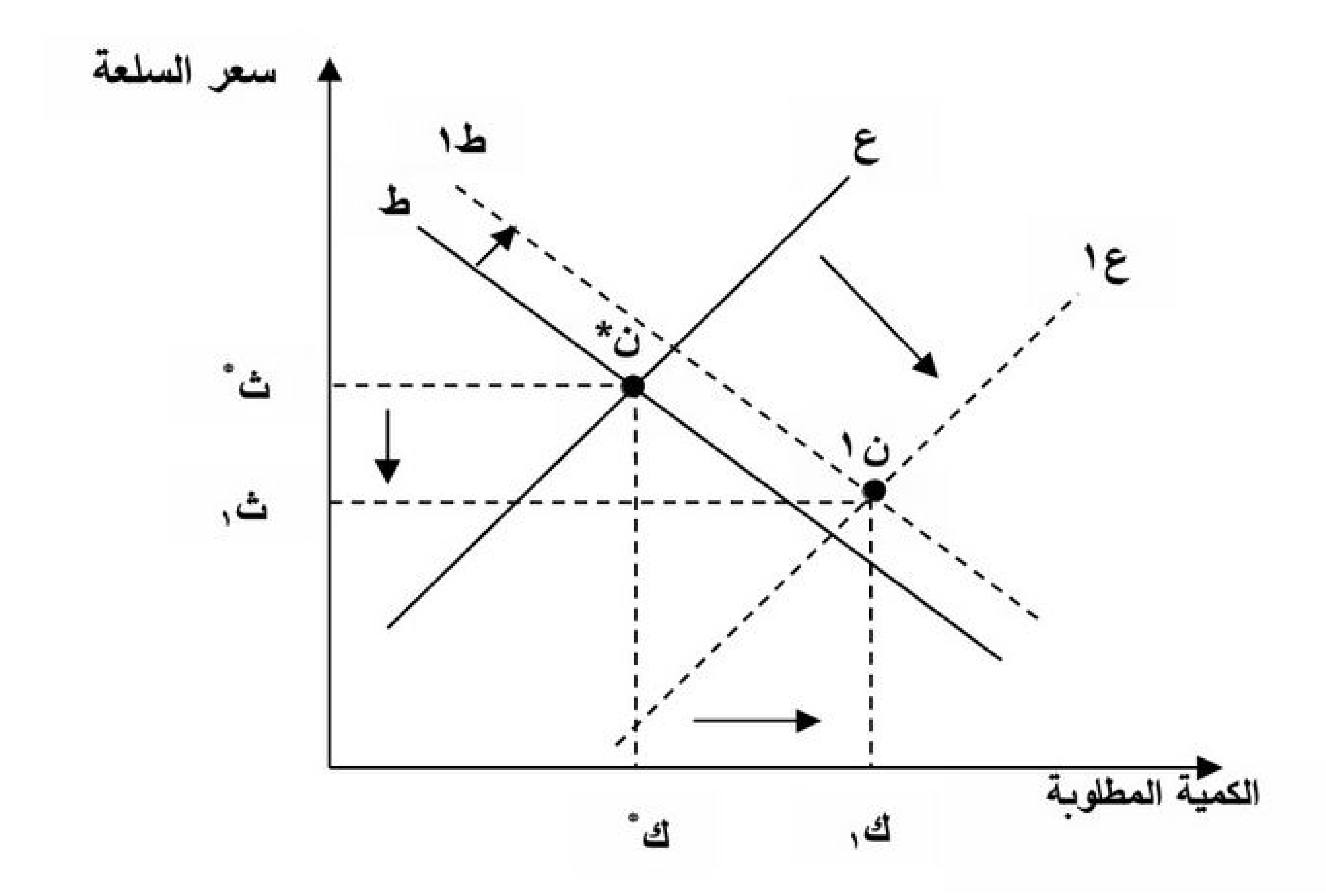
-أما إذا كانت زيادة الطلب أكبر من زيادة العرض، فهنا تزداد كمية التوازن ويزداد سعر التوازن كما بالرسم التالى:

شكل (٩-٦) أثر زيادة الطلب بنسبة أكبر من زيادة العرض على توازن السوق



-أما إذا كانت زيادة الطلب أقل من زيادة العرض، فإن الأثر النهائى على التوازن فى السوق يتمثل فى زيادة كمية التوازن ونقص سعر التوازن كما فى الشكل التالى:

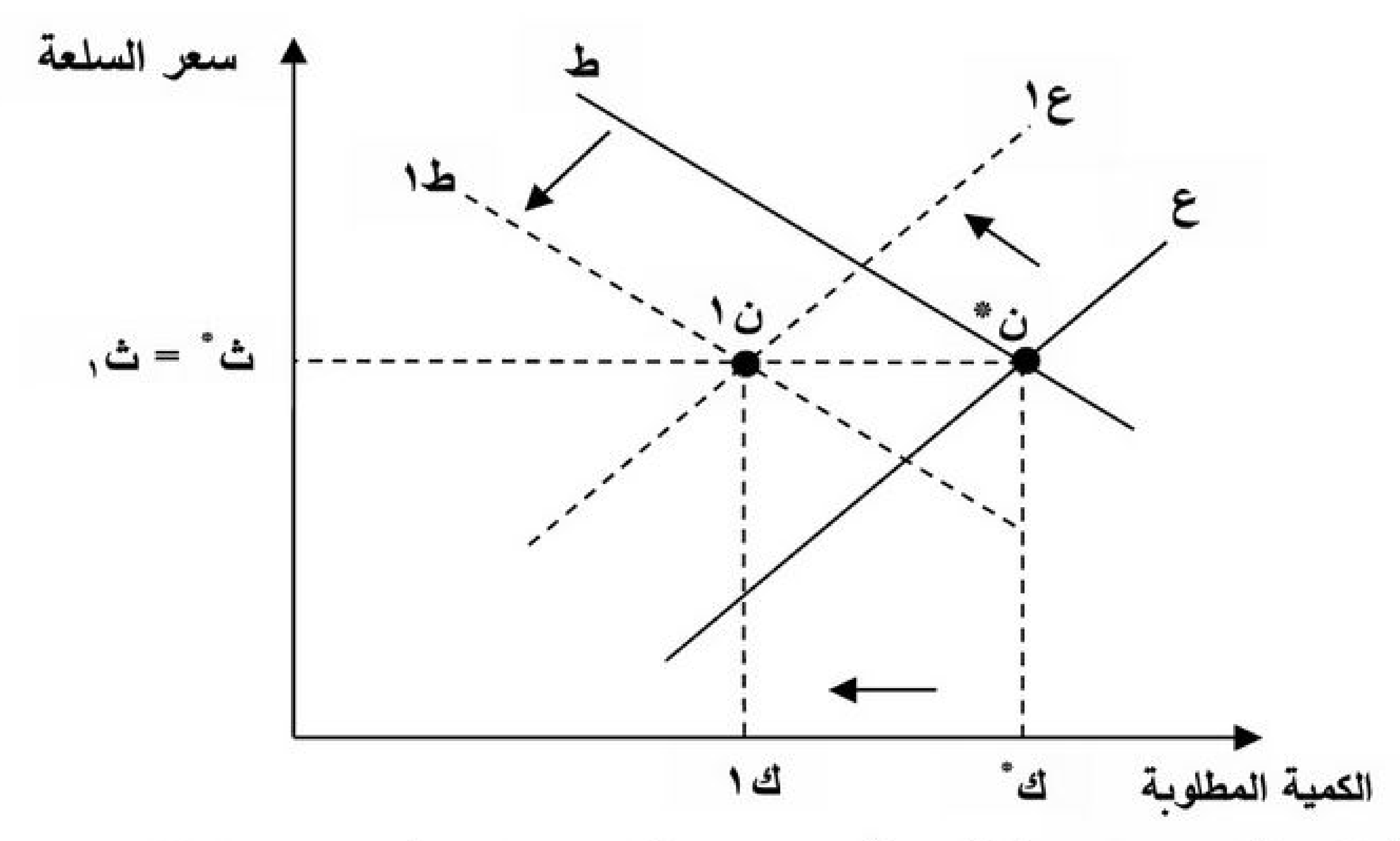
شكل (١٠-٦) أثر زيادة الطلب بنسبة أقل من زيادة العرض على التوازن فى السوق



الحالة الثانية (نقص كل من الطلب والعرض معاً).

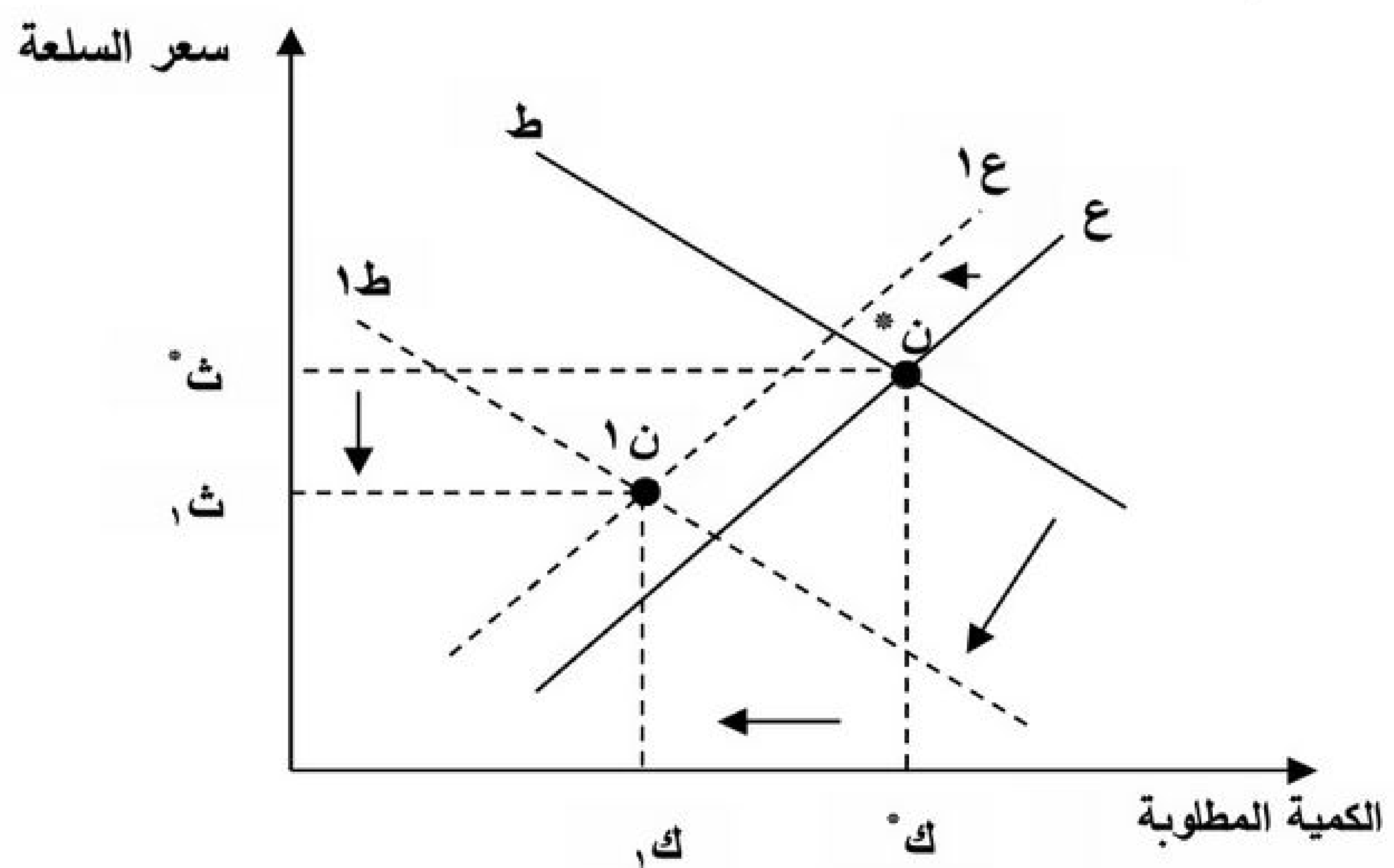
عند حدوث نقص فى كل من الطلب والعرض فهذا يعنى انتقال منحنى الطلب والعرض لليسار، ونلاحظ أن نقص الطلب بمفرده يؤدى إلى نقص كل من كمية وسعر التوازن بينما نقص العرض بمفرده يؤدى نقص كمية التوازن وزيادة سعر التوازن، وعلى ذلك فإن الأثر النهائى لنقص كل من الطلب والعرض سوف يؤدى إلى نقص كمية التوازن، أما الأثر على سعر التوازن فيكون غير محدد ويتوقف على مقدار النقص فى كل من الطلب والعرض، بمعنى إذا كان النقص فى الطلب = النقص فى العرض فإن الأثر النهائى هو بقاء سعر التوازن ثابت مع نقص كمية التوازن كما بالشكل التالى.

شكل (١١-٦) أثر نقص الطلب والعرض بنفس النسبة على التوازن فى السوق



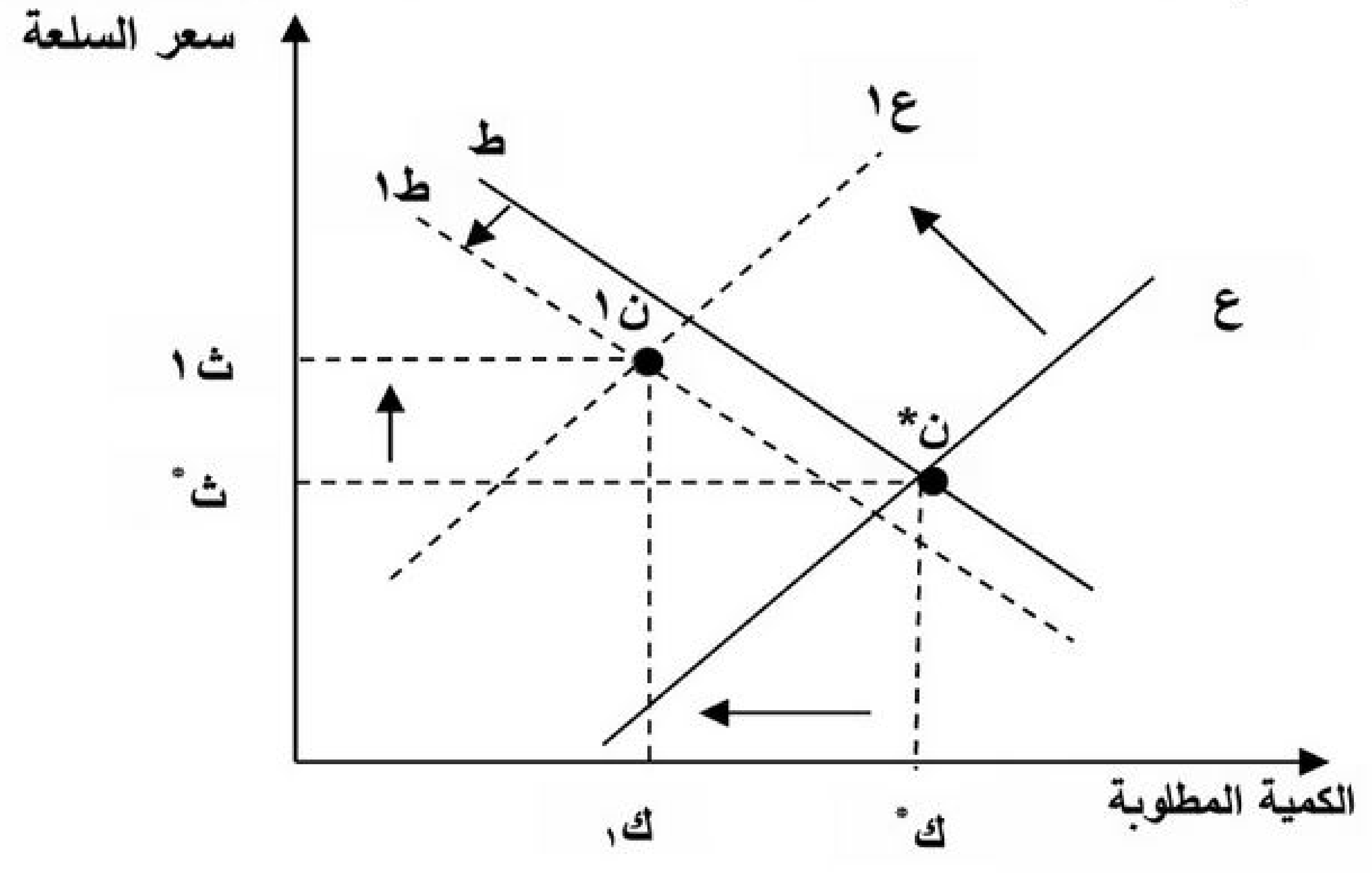
أما إذا كان النقص فى الطلب أكبر من النقص فى العرض، فهذا يؤدى فى النهاية إلى انخفاض سعر التوازن وانخفاض كمية التوازن كما بالشكل التالى:

شكل (٦-١٢) أثر نقص الطلب بنسبة أكبر من نقص العرض على توازن السوق



أما إذا كان النقص فى الطلب أقل من النقص فى العرض، فهذا يؤدى إلى ارتفاع سعر التوازن ونقص كمية التوازن كما بالشكل التالى

شكل (٦-١٣) أثر نقص الطلب بنسبة أقل من نقص العرض على توازن السوق

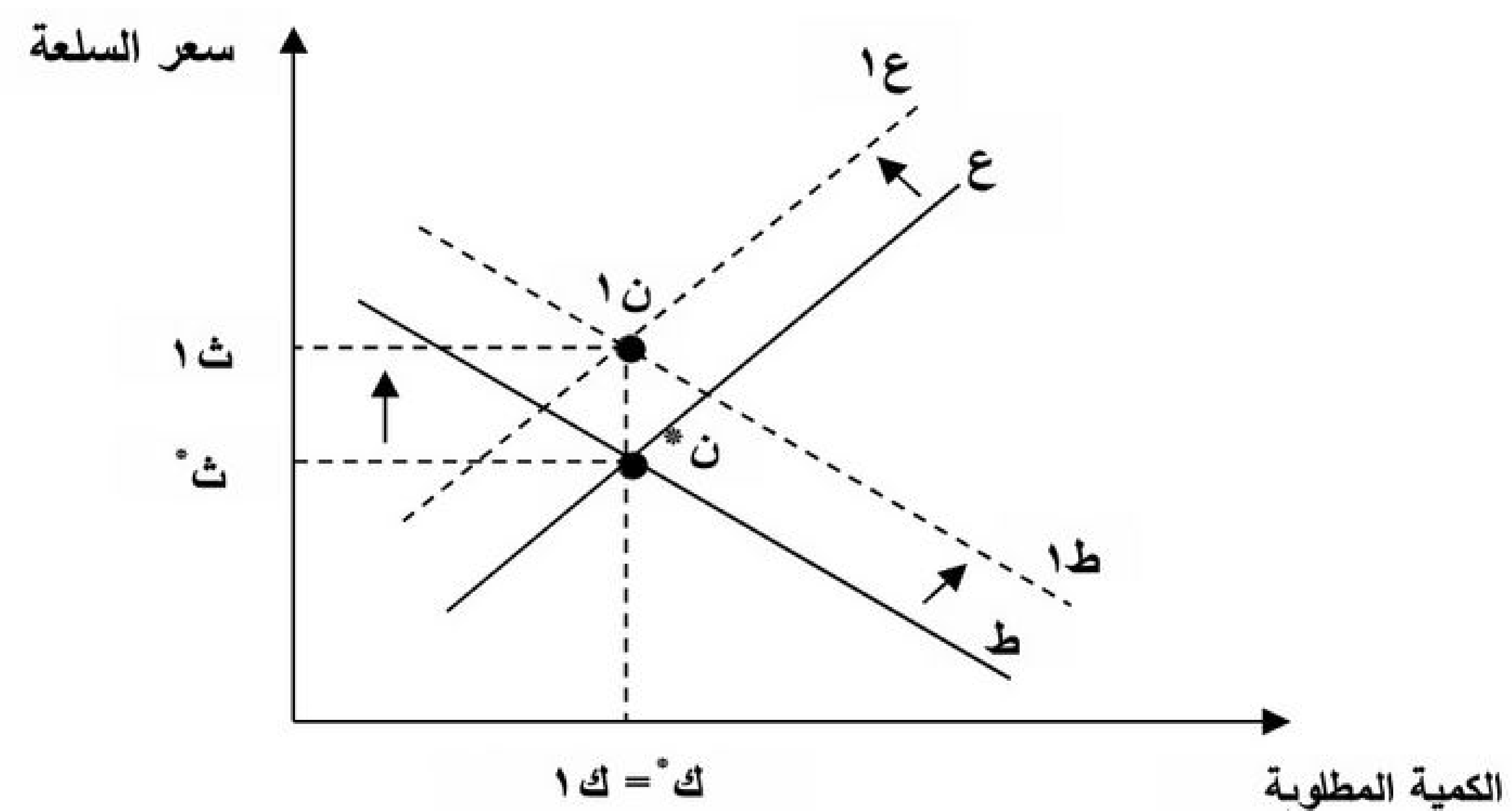


الحالة الثالثة (زيادة الطلب مع نقص العرض)

حيث هنا ينتقل منحنى الطلب لليمين نتيجة زيادة الطلب ومنحنى العرض لليسار نتيجة نقص العرض، وتوجد لدينا ٣ حالات:

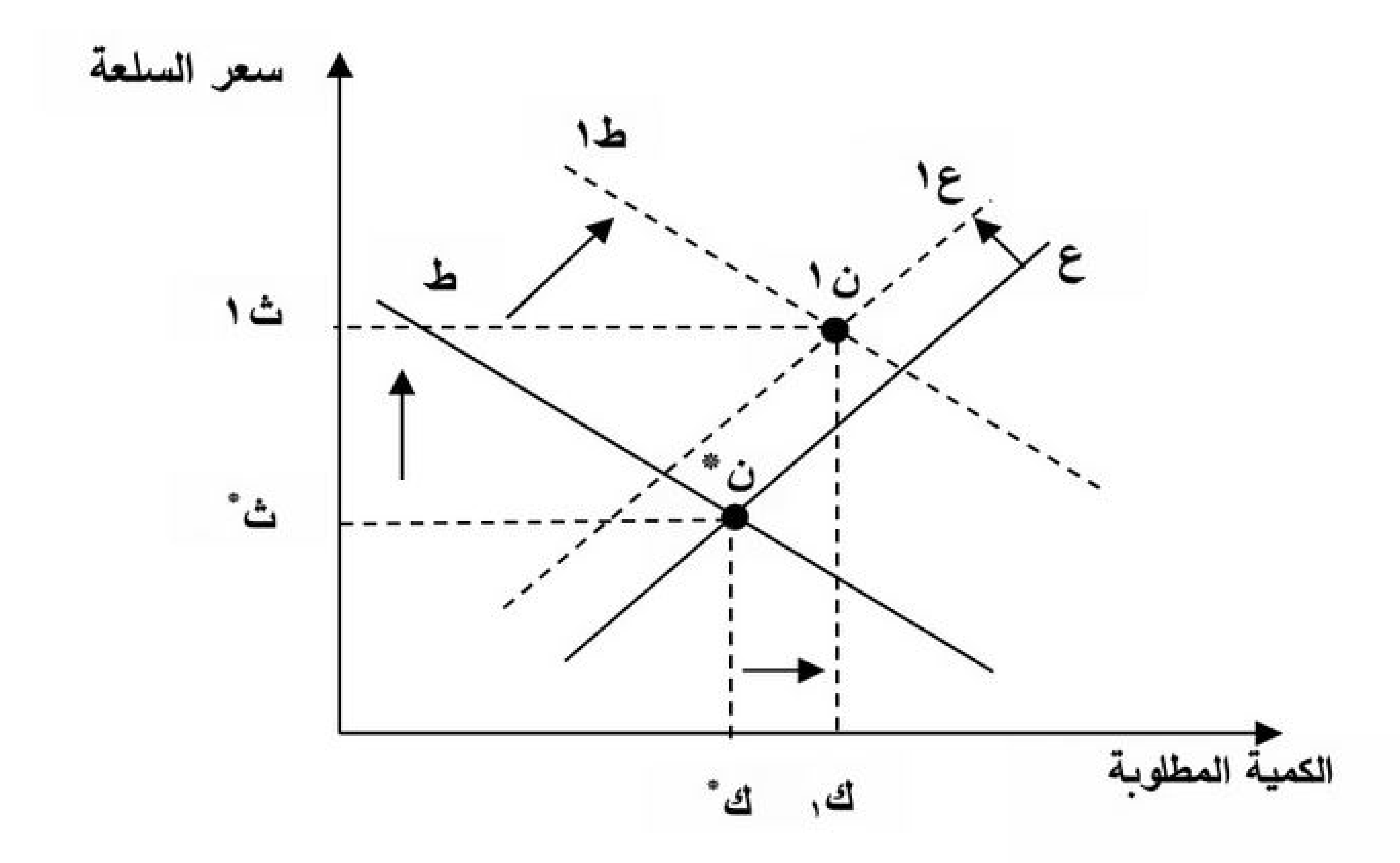
١-إما زيادة الطلب = نقص العرض، ويكون الأثر النهائى هو بقاء كمية التوزان ثابتة، وزيادة سعر التوازن كما بالرسم بالشكل التالى:

شكل (١٤-٦) أثر زيادة الطلب بنفس نسبة نقص العرض على توزان السوق



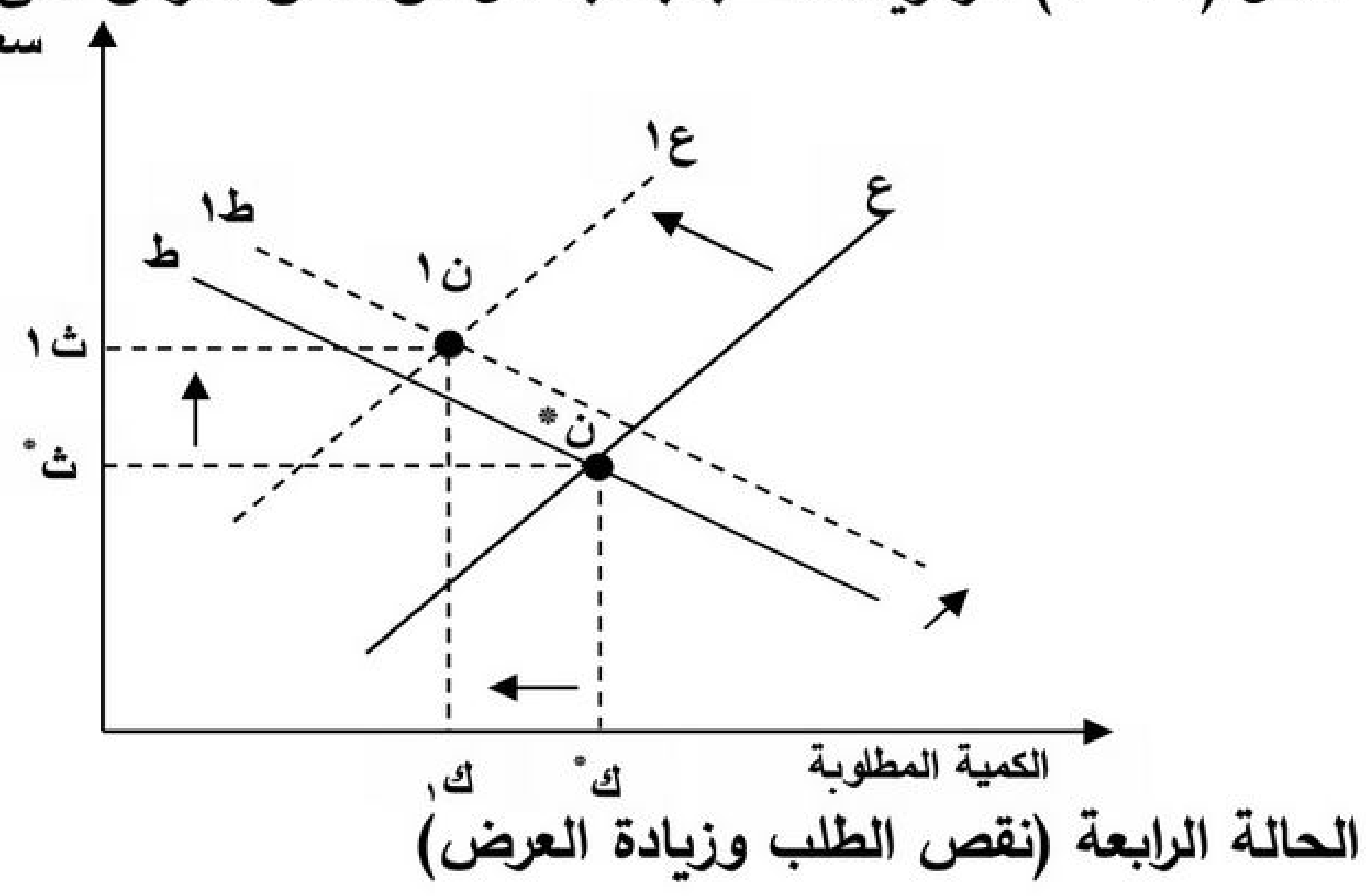
٢-أن تكون زيادة الطلب أكبر من نقص العرض، ويكون الأثر النهائى هو زيادة كمية التوازن وزيادة سعر التوازن كما بالشكل التالى

شكل (١٥-٦) أثر زيادة الطلب بنسبة اكبر من نقص العرض على توازن السوق



٣–أو تكون الزيادة فى الطلب أقل من النقص فى العرض، ويكون الأثر النهائى هو نقص كمية التوازن وزيادة سعر التوازن كما بالشكل التالى

شكل (١٦–٦) أثر زيادة الطلب بنسبة أقل من نقص العرض على توازن السوق

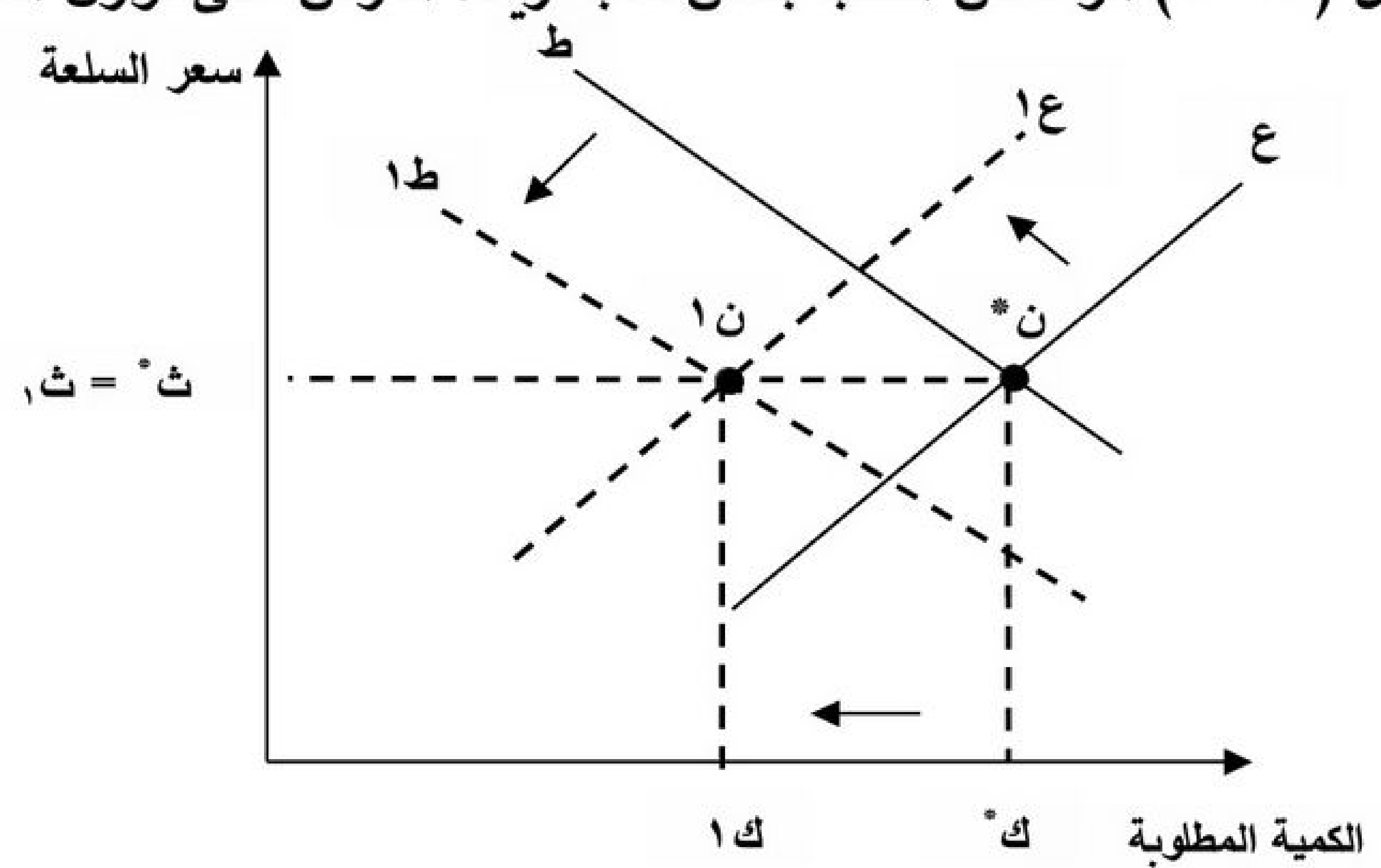


الحالة الرابعة (نقص الطلب وزيادة العرض)

هنا ينتقل منحنى الطلب لليسار نتيجة نقص الطلب ومنحنى العرض لليمين نتيجة زيادة العرض، وتوجد لدينا ٣ احتمالات:

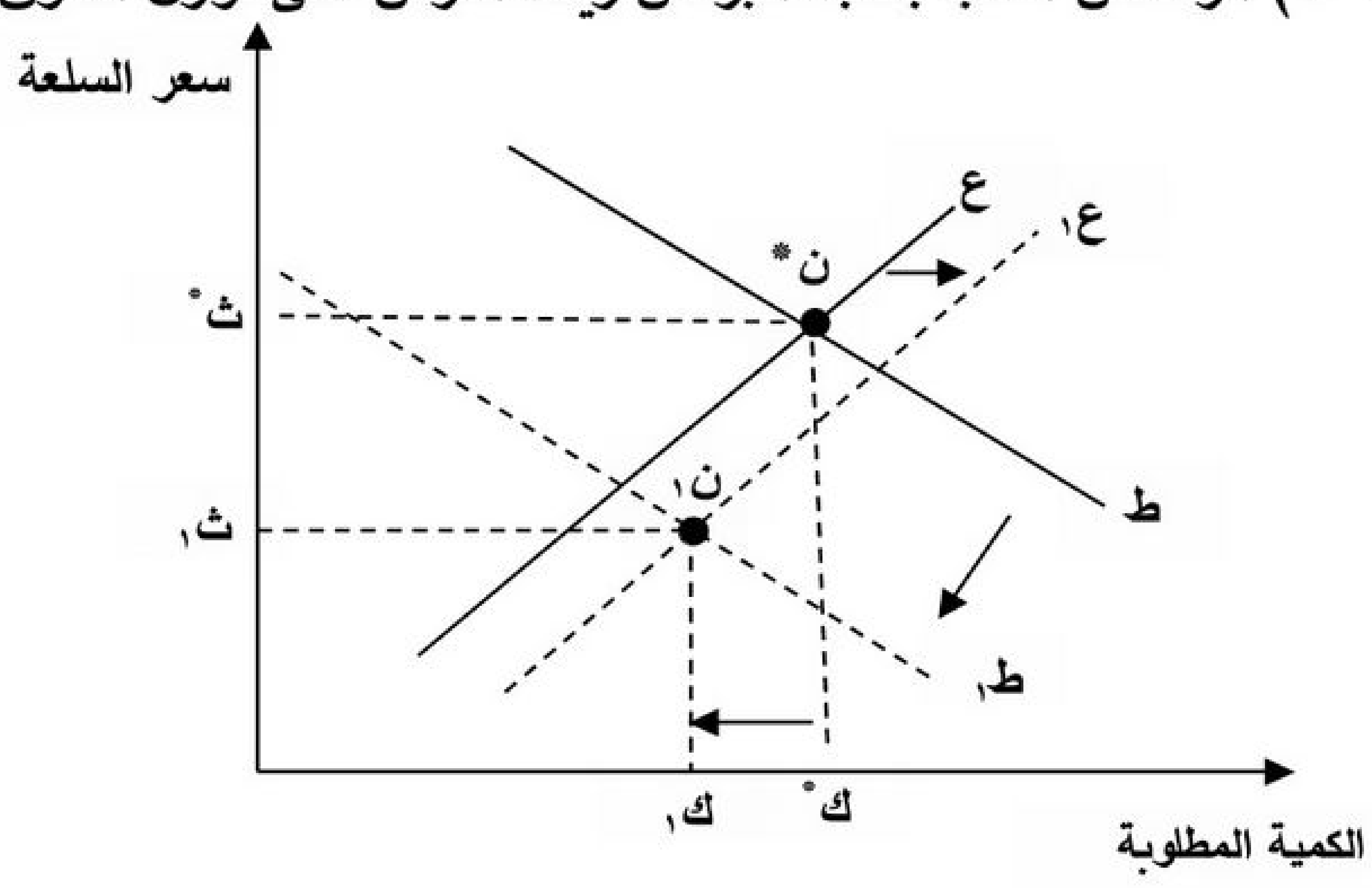
١–إما نقص الطلب = زيادة العرض، ويكون الأثر النهائى هو نقص كمية التوازن وبقاء سعر التوازن ثابت كما بالشكل التالى

شكل (١٧–٦) أثر نقص الطلب بنفس نسبة زيادة العرض على توازن السوق



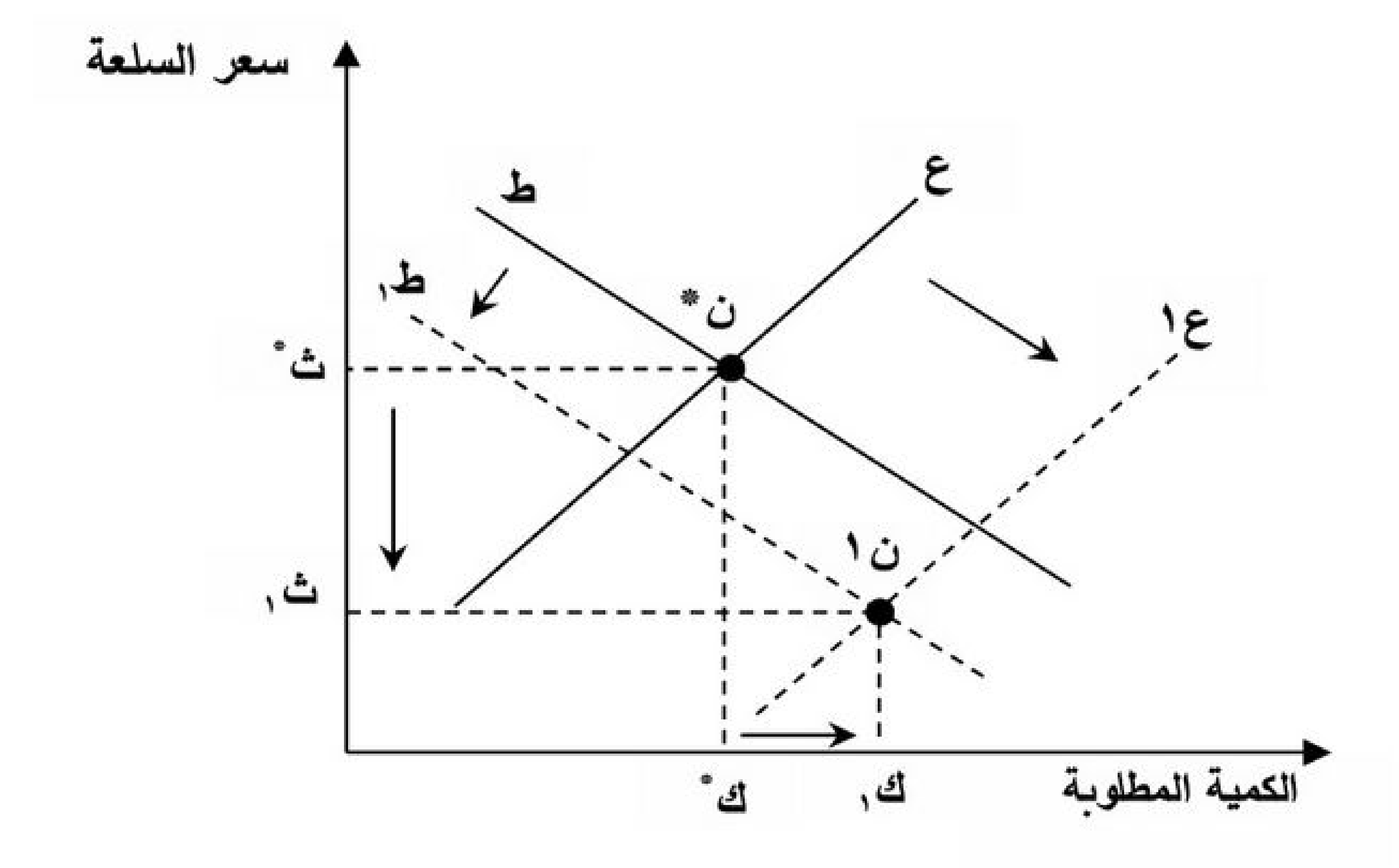
٢-إما نقص الطلب أكبر من زيادة العرض، يكون الأثر النهائى هو نقص كمية التوازن ونقص سعر التوازن كما بالشكل التالى:

شكل (١٨-٦) أثر نقص الطلب بنسبة اكبر من زيادة العرض على توازن السوق



٣-إما نقص الطلب أقل من زيادة العرض، وهنا يكون الأثر النهائى هو زيادة كمية التوازن ونقص سعر التوازن كما بالشكل التالى:

شكل (١٩-٦) أثر نقص الطلب بنسبة أقل من زيادة العرض على توازن السوق



مثال(٣): اذا كانت الكمية المطلوبة والمعروضة من الإسمنت في السوق المصري عام ٢٠١٩ عند مستويات سعرية مختلفة كانت علي النحو التالي:

سعر طن الإسمنت	الكمية المعروضة (بألف طن)	الكمية المطلوبة (بألف طن)
٤٠٠	٣٠٠	٧٠٠
٥٠٠	٤٠٠	٦٠٠
٦٠٠	٥٠٠	٥٠٠
٧٠٠	٦٠٠	٤٠٠
٨٠٠	٧٠٠	٣٠٠
٩٠٠	٨٠٠	٢٠٠

المطلوب :

١- ما هو سعر وكمية التوازن في سوق الاسمنت المصري ؟

٢- إذا زاد الطلب علي السلعة بمقدار ٤٠٠ ألف طن عند جميع المستويات السعرية؟ فما هو أثر ذلك علي وضع التوازن السابق مع التوضيح البيانى؟

الحل

١- شرط التوازن للسوق : ك ط = ك ع

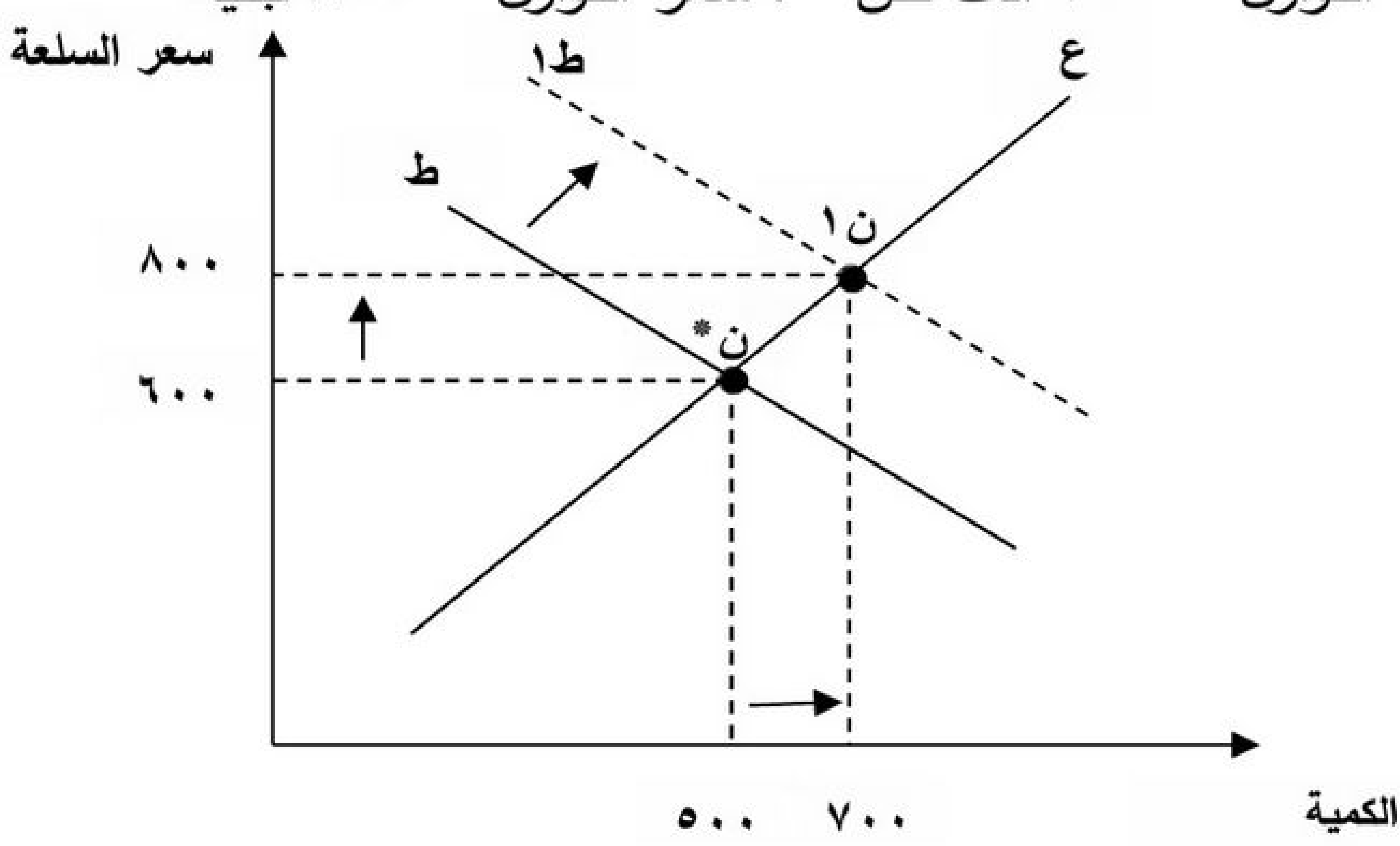
∴ كمية التوازن = ٥٠٠ ألف طن ، سعر التوازن = ٦٠٠ جنية للطن

٢-

سعر طن الإسمنت	الكمية المعروضة (بألف طن)	الكمية المطلوبة الجديدة = الكمية المطلوبة القديمة + ٤٠٠ (بألف طن)
٤٠٠	٣٠٠	١١٠٠
٥٠٠	٤٠٠	١٠٠٠
٦٠٠	٥٠٠	٩٠٠
٧٠٠	٦٠٠	٨٠٠
٨٠٠	٧٠٠	٧٠٠
٩٠٠	٨٠٠	٦٠٠

شرط التوازن للسوق : ك ط الجديدة = ك ع

∴ كمية التوازن = ٧٠٠ الف طن ، سعر التوازن = ٨٠٠ جنية



مثال(٢): اذا كانت دالة الطلب ك ط = ١٠٠ – ٢ ث ،

دالة العرض ك ع = ٥٠ + ٢ ث

<u>المطلوب:</u>

١– حدد سعر وكمية التوازن؟

٢– إذا زاد العرض والطلب كل منهما بمقدار ٣٠ علي السلعة ؟ فما هو أثر ذلك علي وضع التوازن السابق مع التوضيح البيانى؟

الحل

١– شرط التوازن: ك ط = ك ع

١٠٠ – ٢ث = ٥٠ + ٢ث

١٠٠ – ٥٠ = ٤ ث

٥٠ = ٤ ث ∴ ث* = ٥٠ / ٤ = ١٢.٥

بالتعويض بالسعر في دالة الطلب أو دالة العرض لإيجاد كمية التوازن

ك* = ك ط = ك ع = ١٠٠ – ٢ ث

= ١٠٠ – ٢ × ١٢.٥ = ٧٥

٢- زيادة الطلب وزيادة العرض بمقدار ٣٠ يؤثر ذلك في الجزء الثابت من دالتى الطلب والعرض وتصبح كالتالى:

دالة الطلب الجديدة **ك ط١ = ك ط + ٣٠**

ك ط١ = ١٠٠ – ٢ ث + ٣٠

ك ط١ = ١٣٠ – ٢ ث (دالة الطلب الجديدة)

، دالة العرض الجديدة ك ع١ = ك ع + ٣٠

ك ع١ = ٥٠+ ٢ ث + ٣٠

ك ع١ = ٨٠ + ٢ ث (دالة العرض الجديدة)

شرط التوازن: ك ط١ = ك ع١

١٣٠ – ٢ث = ٨٠ + ٢ث

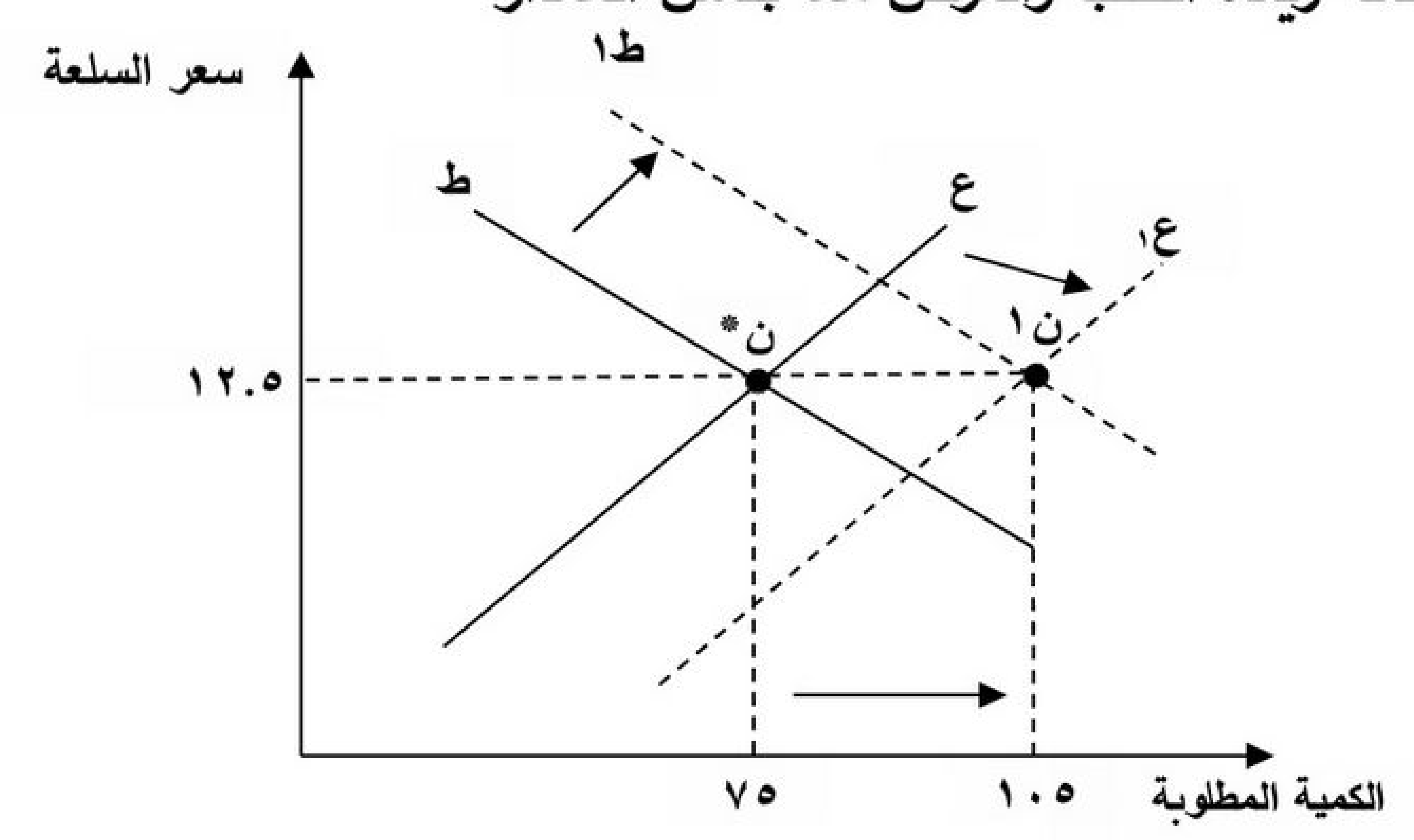
١٣٠ – ٨٠ = ٤ ث

٥٠ = ٤ ث ∴ ث١ = $\frac{٥٠}{٤}$ = ١٢.٥

بالتعويض بالسعر في دالة الطلب أو دالة العرض لإيجاد كمية التوازن

ك١ = ك ط = ك ع = ٨٠ +٢ ث = ٨٠ + ٢ × ١٢.٥ = ١٠٥

هذة حالة زيادة الطلب والعرض معاً بنفس المقدار

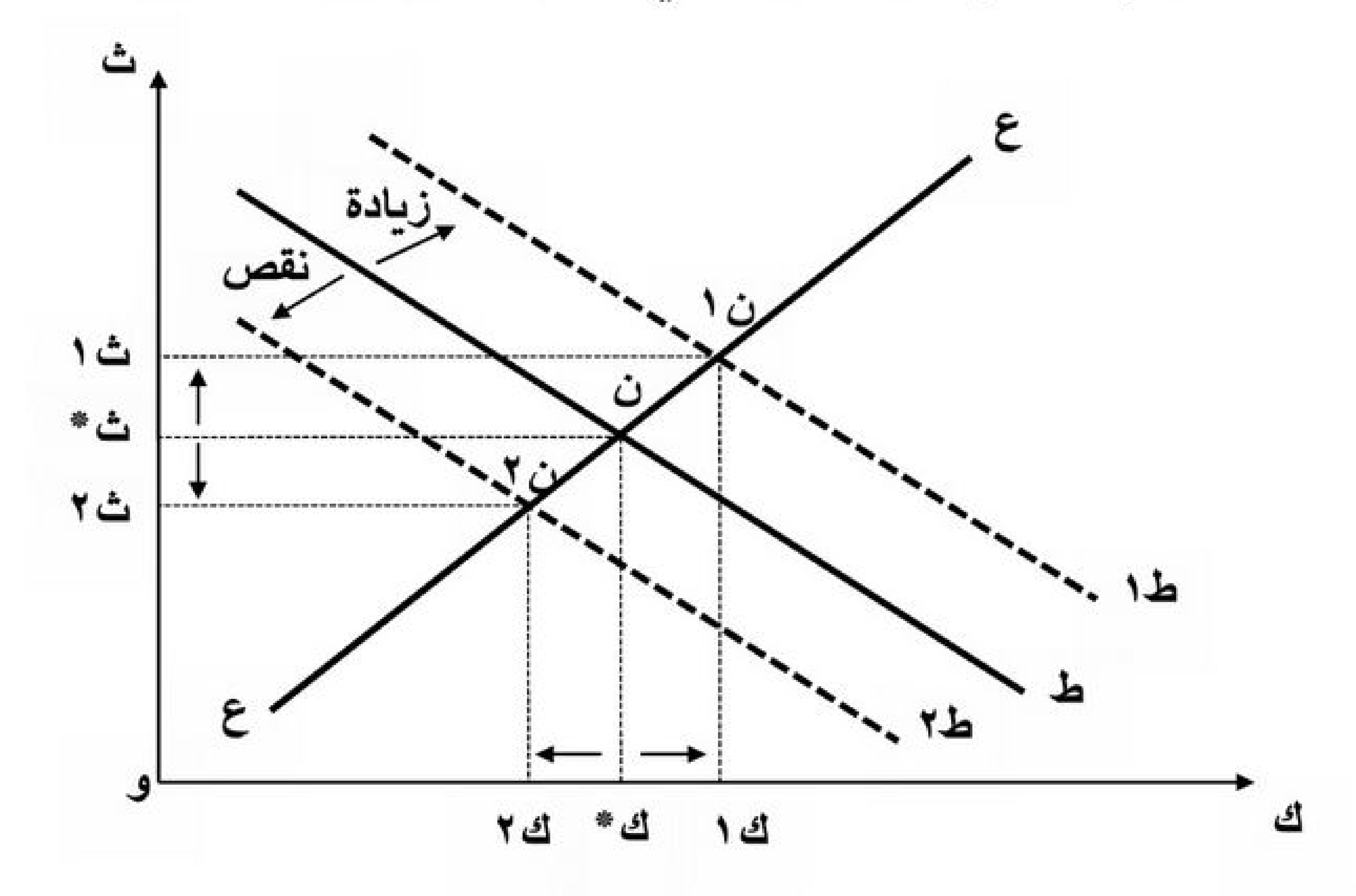


٦-٣: أثر تغير المرونات الطلب والعرض على وضع التوازن

أولاً: أثر التغيرات في الطلب على التوازن:

هنا نفترض ثبات العـرض (أي ثبات ظروف العرض) وبالتالي فإن زيادة الطلب (من ط إلى ط١) تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب إلى جهة اليمين ويترتب على ذلك زيادة كلاً من سعر التوازن (إلى ث١) وكمية التوازن (إلى ك١) والعكس صحيح كما في الشكل التالي.

شكل (٢٠-٦) أثر التغيرات في الطلب على توازن السوق



نجد أن مقدار التغير في كلاً من سعر التوازن وكمية التوازن الناتجة عن تغيرات الطلب يتوقف على مرونة العرض السعرية.

الحالة الأولي: حالة زيادة الطلب

حيث أن زيادة الطلب من ط إلى ط١ يترتب كالتالي:

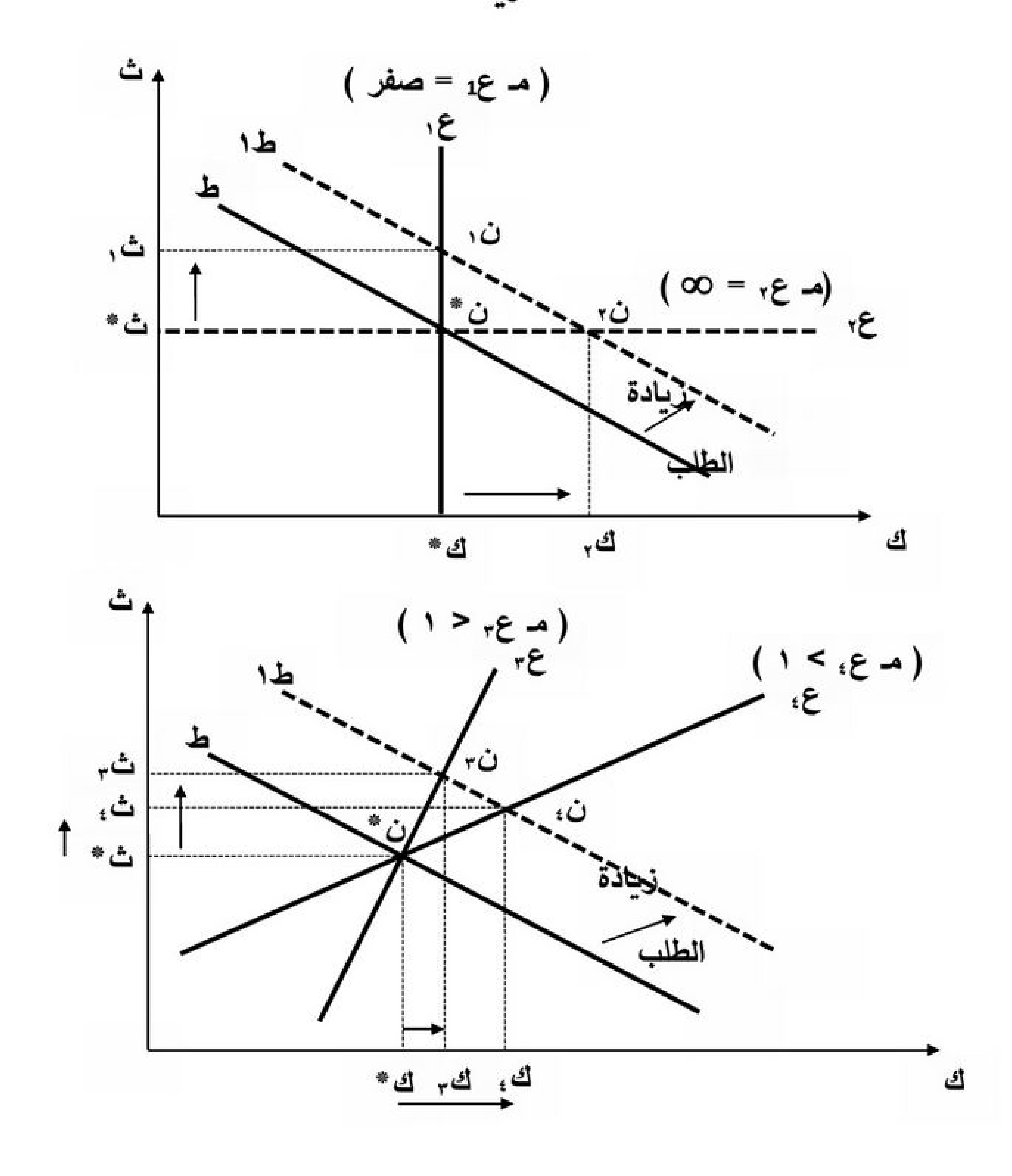
☒ إذا كان **العرض عديم المـرونة (ع١)** فإن زيادة الطلب تنعكس في ارتفاع سعر التوازن إلى ث١ فقط

☒ إذا كان **العرض لا نهائي المرونة (ع٢)** فإن زيادة الطلب تنعكس في زيادة كمية التوازن إلى ك٢ فقط.

☒ إذا كان **العرض غير مـــرن (ع٣)** فإن زيادة الطلب تؤدي إلى ارتفاع السعر ث٣ بنسبة اكبر من نسبة زيادة الكمية ك٣

☒ إذا كان **العرض مـــــرن (ع٤)** زيادة الطلب تؤدي إلى ارتفاع الكمية إلى ك٤ ويكون ذلك بنسبة اكبر من الزيادة في السعر، حيث يزيد السعر إلى ث٤.

شكل (٢٠-٦) أثر زيادة الطلب على توازن السوق في حالة تغير مرونة العرض السعرية



الحالة الثانية: حالة نقص الطلب

حيث أن نقص الطلب من ط إلى ط١ يترتب كالتالي:

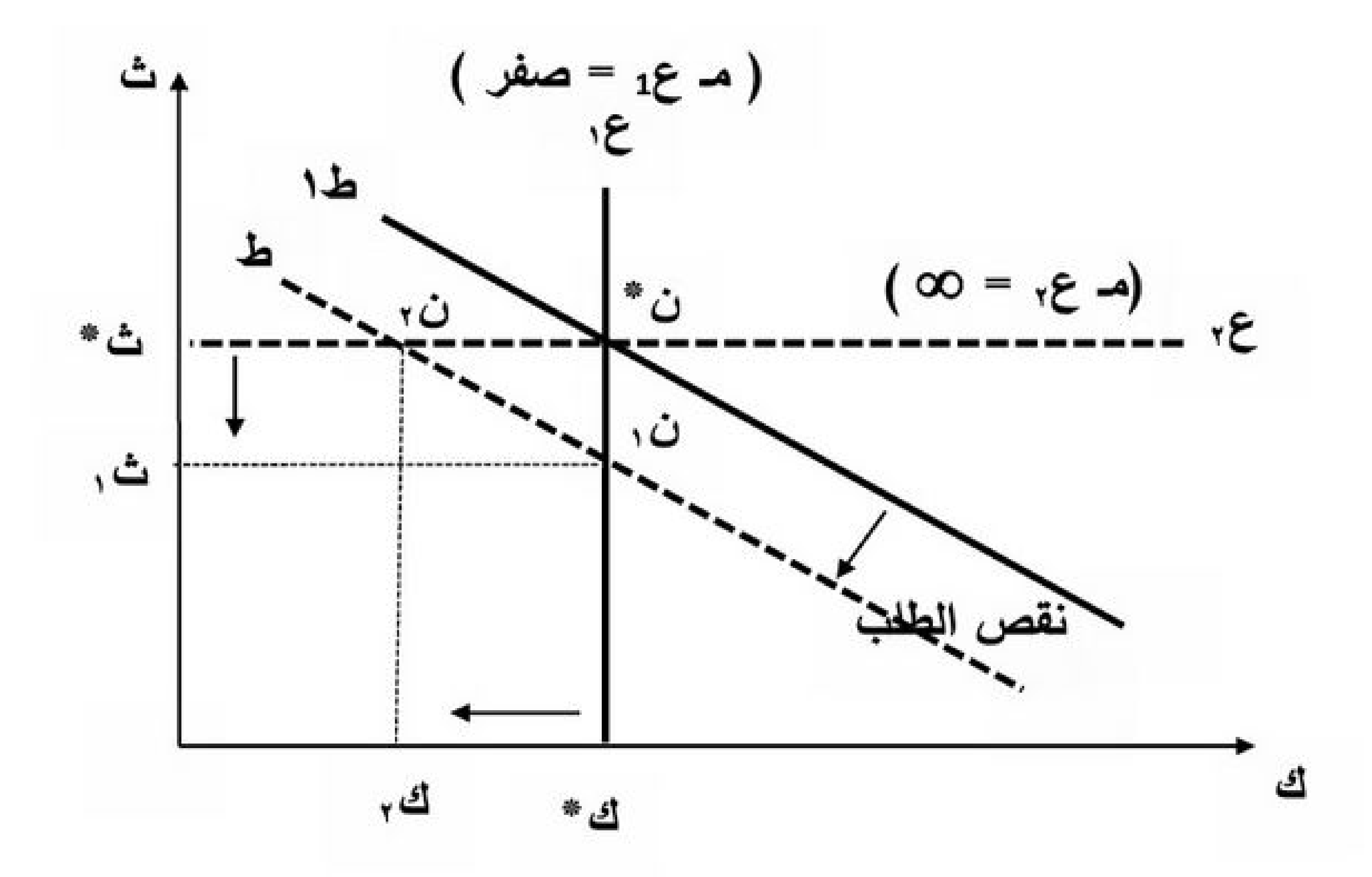
☒ إذا كان **العرض عديم المـرونة (ع١)** فإن نقص الطلب تنعكس في انخفاض سعر التوازن إلى ث١ فقط

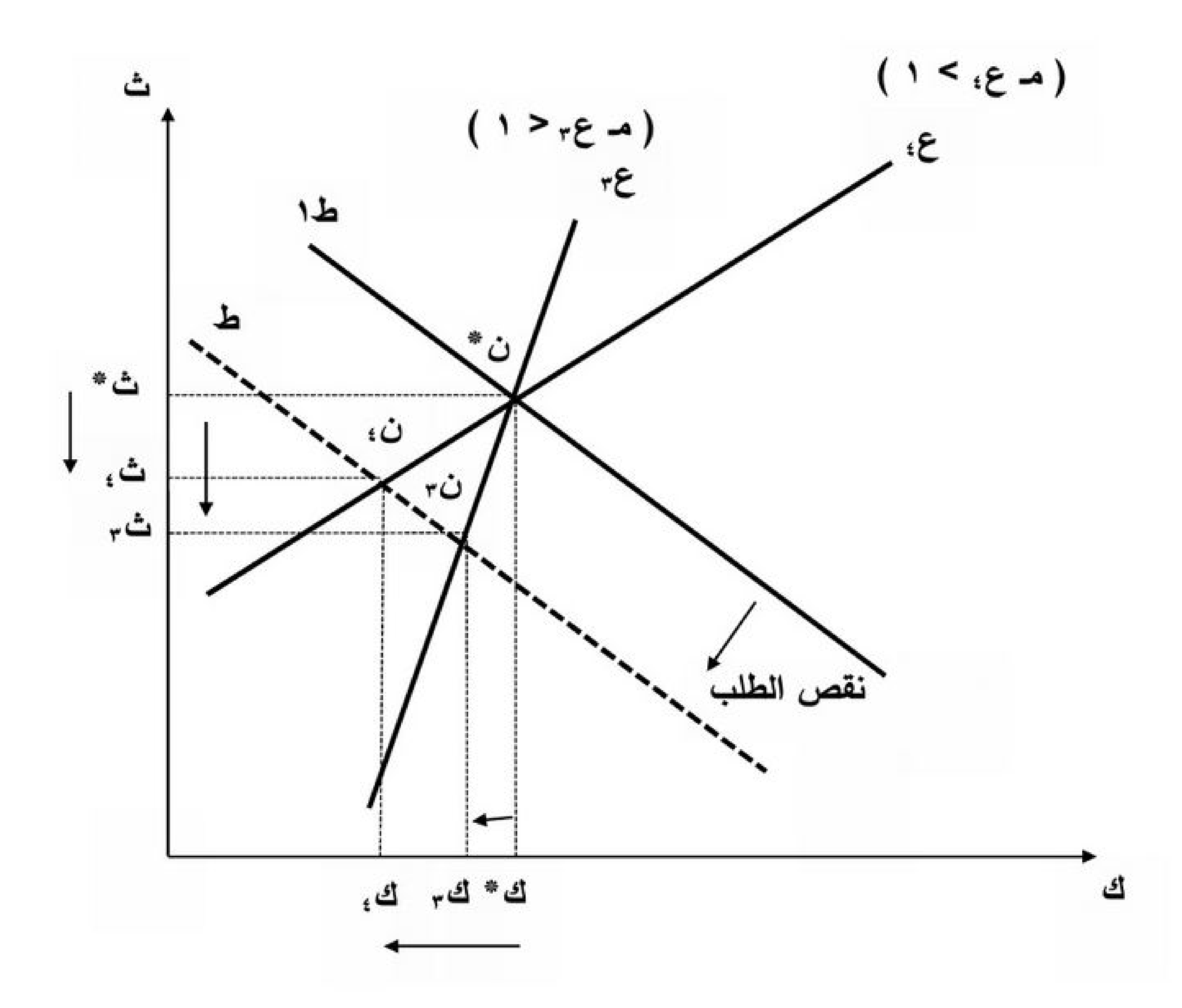
☒ إذا كان **العرض لا نهائي المرونة (ع٢)** فإن نقص الطلب تنعكس في نقص كمية التوازن إلى ك٢ فقط.

☒ إذا كان **العرض غير مـــرن (ع٣)** فإن نقص الطلب تؤدي إلى انخفاض السعر ث٣ بنسبة اكبر من نسبة نقص الكمية ك٣

☒ إذا كان **العرض مـــــرن (ع٤)** نقص الطلب تؤدي إلى انخفاض الكمية إلى ك٤ ويكون ذلك بنسبة اكبر من النقص في السعر، حيث ينخفض السعر إلى ث٤.

شكل (٢١-٦) أثر نقص الطلب على توازن السوق في حالة تغير مرونة العرض السعرية



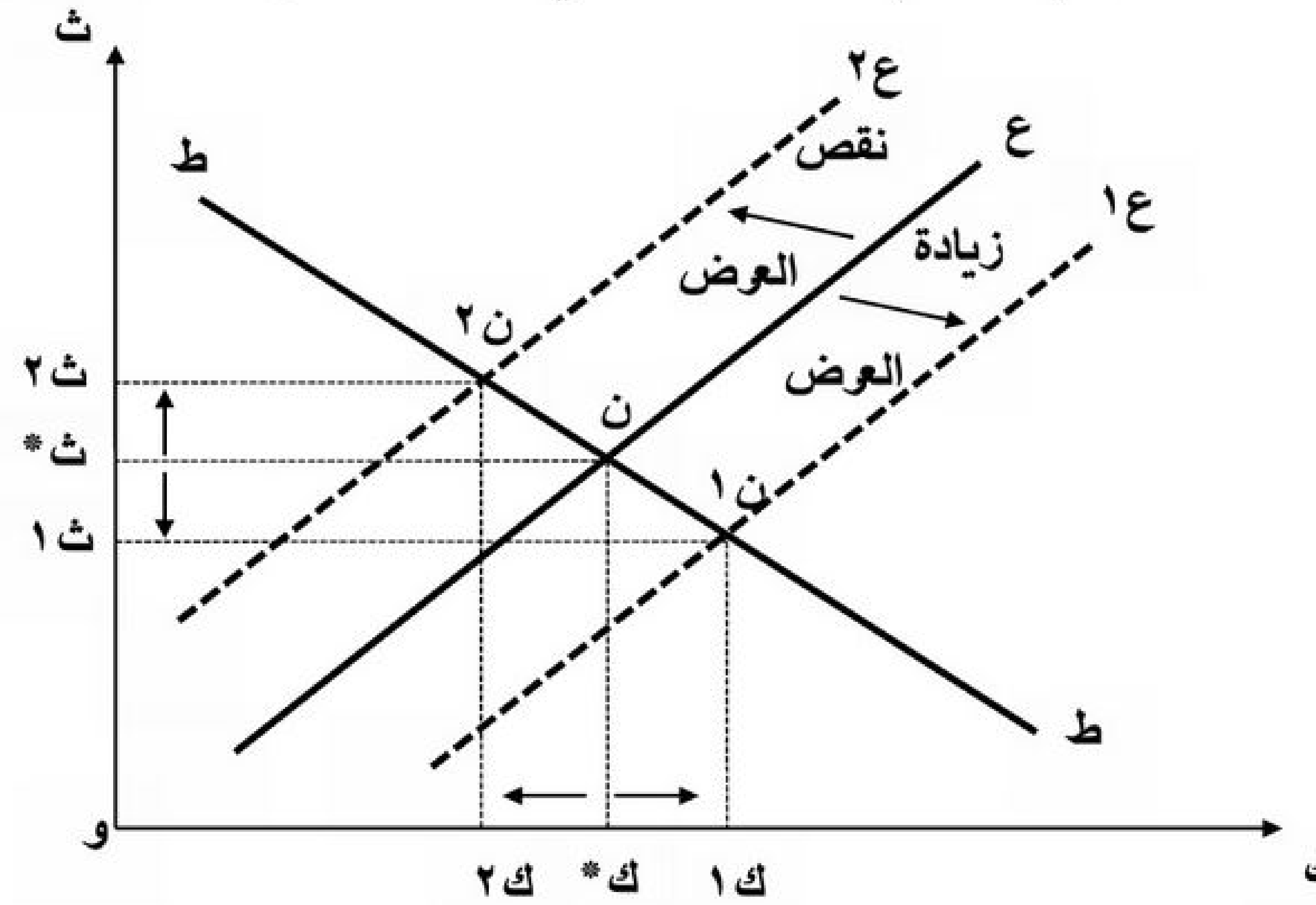


النتيجة من كل ماسبق كلما زادت مرونة العرض السعرية كلما التغيرات في الكمية أكبر والتغيرات في السعر أقل.

ثانياً: أثر التغيرات في العرض على التوازن:

هنا نفترض ثبات الطلب (أي ثبات ظروف الطلب) وبالتالي فإن زيادة العرض (من ع إلى ع١) تؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى جهة اليمين ويترتب على ذلك زيادة سعر التوازن (إلى ث١) ونقص كمية التوازن (إلى ك١) والعكس صحيح كما في الشكل التالي.

شكل (٢٢-٦) أثر التغيرات في العرض على توازن السوق



نجد أن مقدار التغير في كلاً من سعر التوازن وكمية التوازن الناتجة عن تغيرات العرض يتوقف على مرونة الطلب السعرية.

الحالة الأولي: حالة زيادة العرض

حيث أن زيادة العرض من ع إلى ع١ يترتب كالتالي:

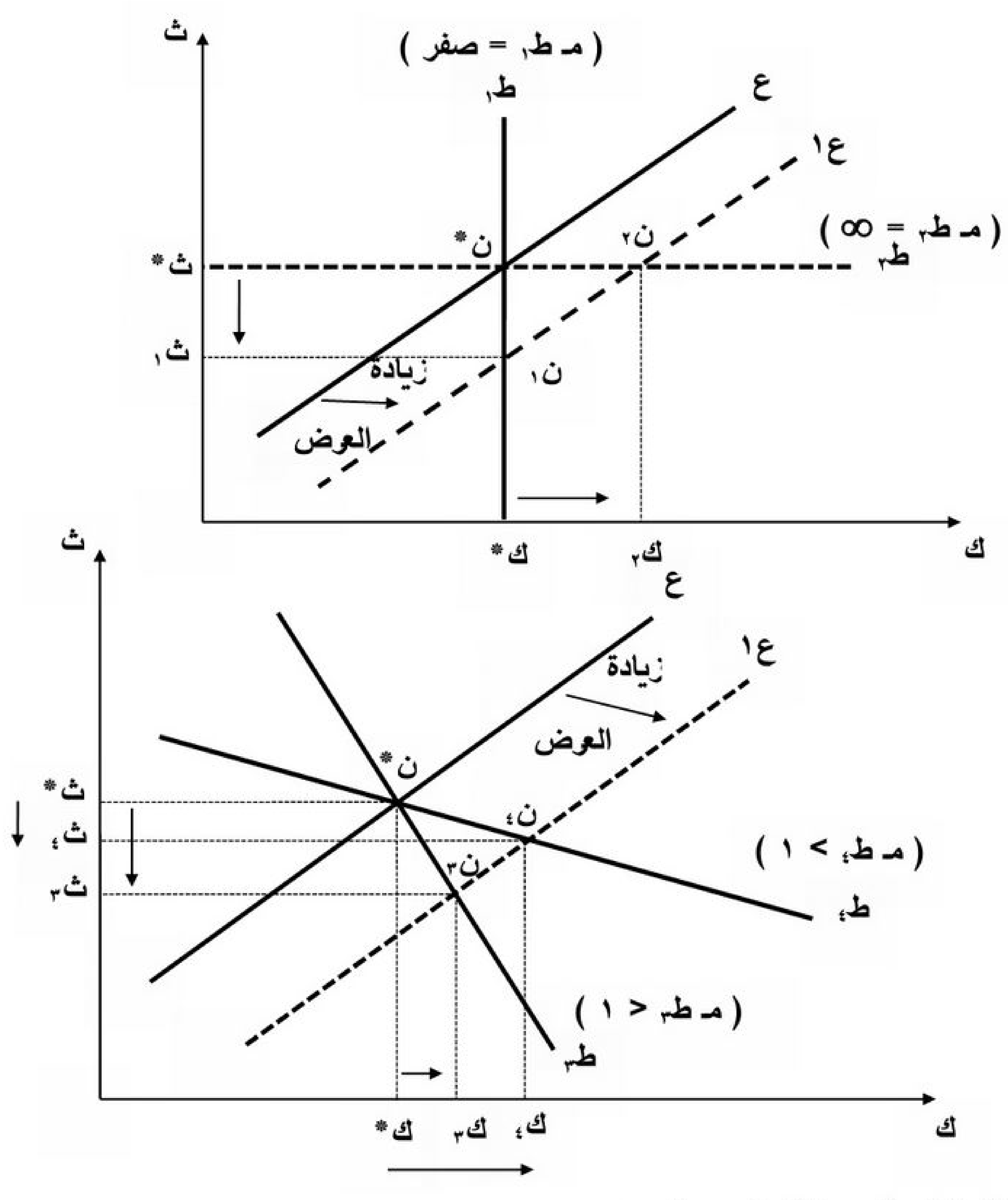
☒ إذا كان **الطلب عديم المرونة (ط١)**: تنعكس زيادة العرض في انخفاض سعر التوازن إلى ث١ فقط أي لا تؤثر على الكمية .

☒ إذا كان **الطلب لانهائي المرونة (ط٢)**: تنعكس زيادة العرض في زيادة كمية التوازن إلى (ك٢) فقط

☒ إذا كان **الطلب على السلعة غير مرن (ط٣)**: تؤدي زيادة العرض إلى انخفاض السعر ث٣ بنسبة أكبر من الزيادة في كمية التوازن ك٣.

☒ إذا كان **الطلب مرن (ط٤)** : تؤدي زيادة العرض إلى زيادة بنسبة أكبر في كمية التوازن ك٤ وانخفاض بنسبة أقل في سعر التوازن ث٤ .

شكل (٦-٢٣) أثر زيادة العرض على توازن السوق في حالة تغير مرونة الطلب السعرية



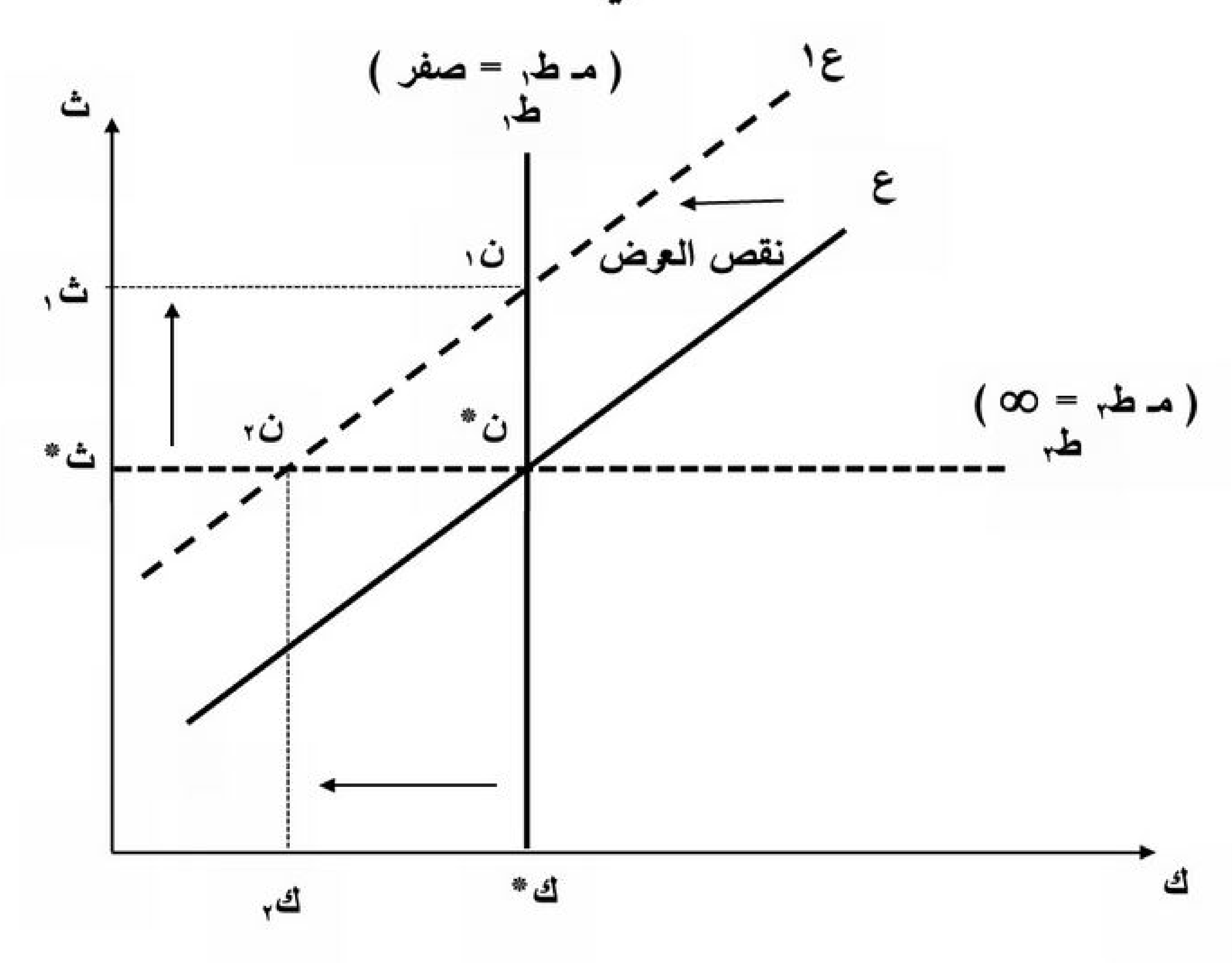
الحالة الثانية: حالة نقص العرض

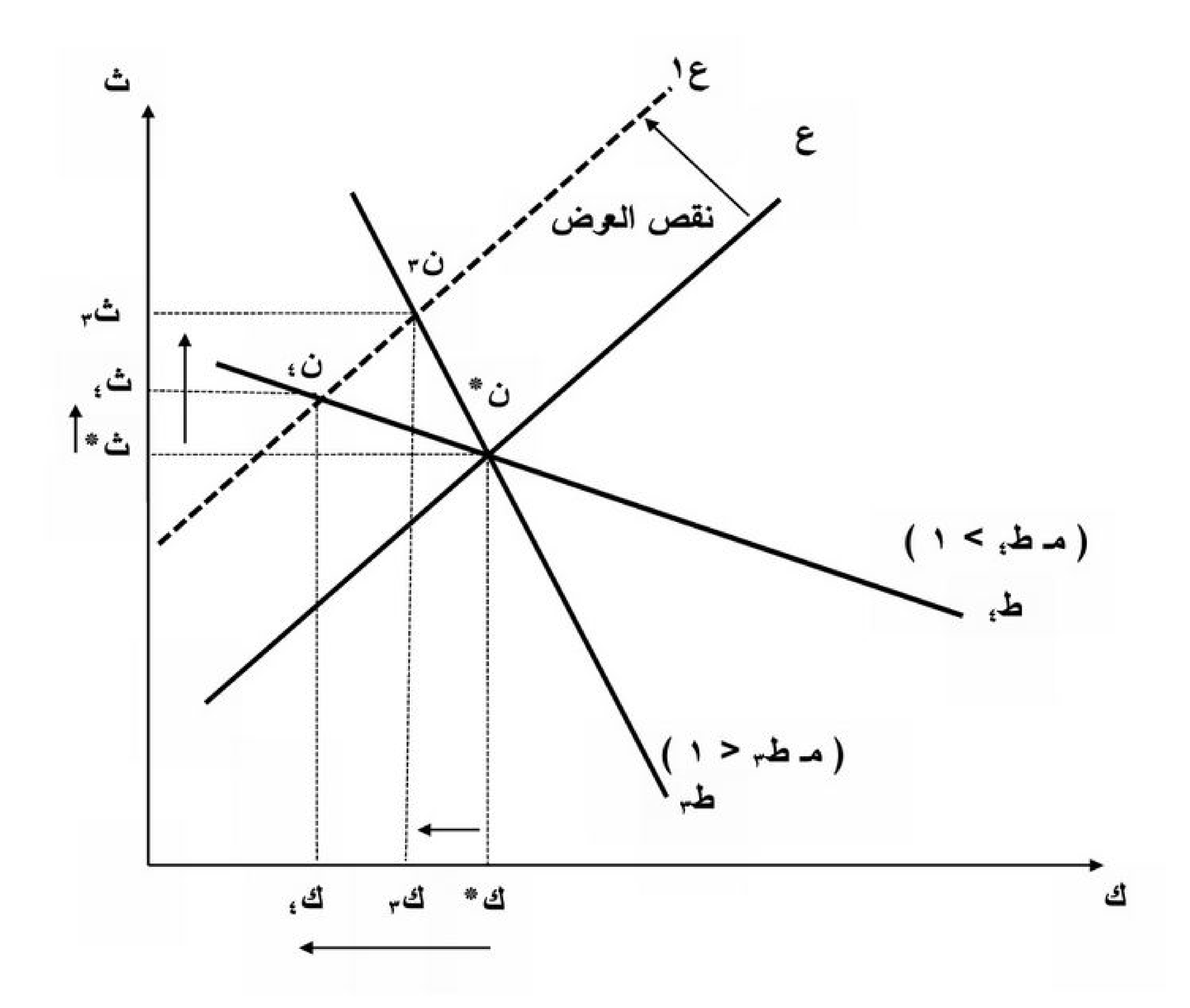
حيث أن نقص العرض من ع إلى ع١ يترتب كالتالي:

☒ إذا كان **الطلب عديم المرونة (ط١)**: تنعكس نقص العرض في زيادة سعر التوازن إلى ث١ فقط أي لا تؤثر على الكمية .

- ☒ إذا كان **الطلب لانهائي المرونة (ط٢)**: تنعكس نقص العرض في نقص كمية التوازن إلى (ك٢) فقط
- ☒ إذا كان **الطلب على السلعة غير مرن (ط٣)**: تؤدي نقص العرض إلى زيادة السعر ث٣ بنسبة أكبر من نقص كمية التوازن ك٣.
- ☒ إذا كان **الطلب مرن (ط٤)** : تؤدي نقص العرض إلى نقص بنسبة أكبر في كمية التوازن ك٤ وزيادة بنسبة أقل في سعر التوازن ث٤ .

شكل (٢٤-٦) أثر نقص العرض على توازن السوق في حالة تغير مرونة العرض السعرية





النتيجة من كل ماسبق كلما زادت مرونة الطلب السعرية كلما التغيرات في الكمية أكبر والتغيرات في السعر أقل.

٦-٤: نماذج الأسئلة:

السؤال الأول: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير بإيجاز مستخدما الرسم البياني كلما أمكن:

١- يوجد اتجاه لانخفاض الثمن إذا كان أعلى من ثمن التوازن.

٢- إذا تعرضت المناطق المنتجة للبن في البرازيل للبرد الشديد (الصقيع) ترتب على ذلك انخفاض ثمن البن في السوق العالمي.

٣- إن زيادة دخول المستهلكين المصحوبة بارتفاع أثمان خدمات عناصر الإنتاج بمقدار أقل في سوق سلعة ما يترتب عليه نقص كل من ثمن التوازن وكميته لهذه السلعة.

٤- إن زيادة الطلب والعرض معاً بنفس المقدار لسلعة ما يؤدي إلى زيادة كمية التوازن مع ثبات ثمن التوازن لهذه السلعة.

٥- يترتب على تدخل الحكومة بفرض حد أدنى للثمن في سوق إحدى السلع ظهور فائض طلب.

٦- يكون الحد الأقصى للسعر المفروض من قبل الحكومة أعلى من سعر التوازن.

السؤال الثاني: وضح بيانيا مع كتابة البيانات كاملة على الرسم فقط:

١- أثر زيادة دخول المستهلكين على توازن سوق سلعة ما في ظل ثبات العوامل الأخرى.

٢- أثر زيادة دخول الأفراد المصحوبة بتقدم تقني أكبر منها على توازن سوق سلعة ما.

٣- أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية على الكمية والسعر في حالة زيادة العرض.

٤- أثر اختلاف مرونة العرض السعرية على الكمية والسعر في حالة زيادة الطلب.

السؤال الثالث: اذكر دون شرح:

١- شروط سوق المنافسة الكاملة.

٢- الآثار المترتبة على التدخل الحكومي بفرض حد أقصى لثمن إحدى السلع.

السؤال الرابع: تمارين:

تمرين (١): إذا كانت الكميات المطلوبة والمعروضة من نوع معين من الحديد في السوق المصري خلال عام ٢٠١٩ عند مستويات الأثمان المختلفة كالآتي:

ثمن الحديد	الكمية المطلوبة (بالطن)	الكمية المعروضة (بالطن)
٧٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
٦٠٠٠	١٢٠٠٠	١٨٠٠٠
٥٠٠٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠
٤٠٠٠	١٦٠٠٠	١٣٠٠٠
٣٠٠٠	١٨٠٠٠	١٠٠٠٠

المطلوب:

١- حدد ثمن التوازن وكميته؟

٢- احسب فائض الطلب والعرض عند جميع الأثمان؟

٣- احسب مرونة الطلب السعرية إذا انخفض ثمن طن الحديد من ٧٠٠٠ إلى ٦٠٠٠؟

٤- احسب مرونة العرض السعرية إذا زاد ثمن طن الحديد من ٤٠٠٠ إلى ٦٠٠٠؟

٥- إذا زاد الطلب على الحديد عند كل الأثمان بمقدار ٦٠٠٠ طن، حدد الثمن الجديد للتوازن وكميته؟

٦- فما هو الأثر على القيمة التوازنية لكل من الثمن والكمية في المطلوب (٥) ، مع التوضيح البياني؟

تمرين (٢): إذا كانت دالتي العرض والطلب في سوق سلعة ما كما يلي:

ك ط = ٣٠ – ٢ ث ، ك ع = ٢٠ + ٣ ث

المطلوب: ١ - تحديد ثمن وكمية التوازن في سوق هذه السلعة .

٢- إذا تغيرت دالة الطلب على هذه السلعة وأصبحت على الصورة التالية:

ك ط = ٤٠ – ٢ ث

تمرين (٣): حدد القيم التوازنية لكل من السعر والكمية وفي حالة عدم تحققها وضح سبب ذلك:

١) ك ط = ١٠ – ٢ث ، ك ع = ٥ + ٣ ث

٢) ك ط = ١٥ + ٣ث ، ك ع = ١٠+٣ث

٣) ك ط = ٥ – ٣ث ، ك ع = ٥ +٥ث

٤) ك ط = ١٥– ٥ث ، ك ع = ٢٠ + ٤ث

****

الفصل السابع*

بعض التطبيقات على توازن السوق

في كثير من الأحيان تتدخل الحكومات بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد أثمان بعض السلع والخدمات، سواء لأسباب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، ولا تتركها لقوى السوق الحر (العرض والطلب). وتتعدد صور هذا التدخل، ولكننا سنكتفي– في هذه المرحلة المبكرة من دراسة علم الاقتصاد– بإلقاء بعض الضوء على أربعة صور شهيرة لمثل هذا التدخل هي: وضع حداً أقصى لثمن السلعة أو الخدمة Maximum Prices، ووضع حداً أدنى لهذا الثمن Minimum Prices، وفرض ضريبة غير مباشرة على المبيعات Sales Tax، ودفع إعانة لمنتجي بعض السلع Subsidies.

(١) أثر التدخل الحكومي بوضع حد أقصى للثمن:

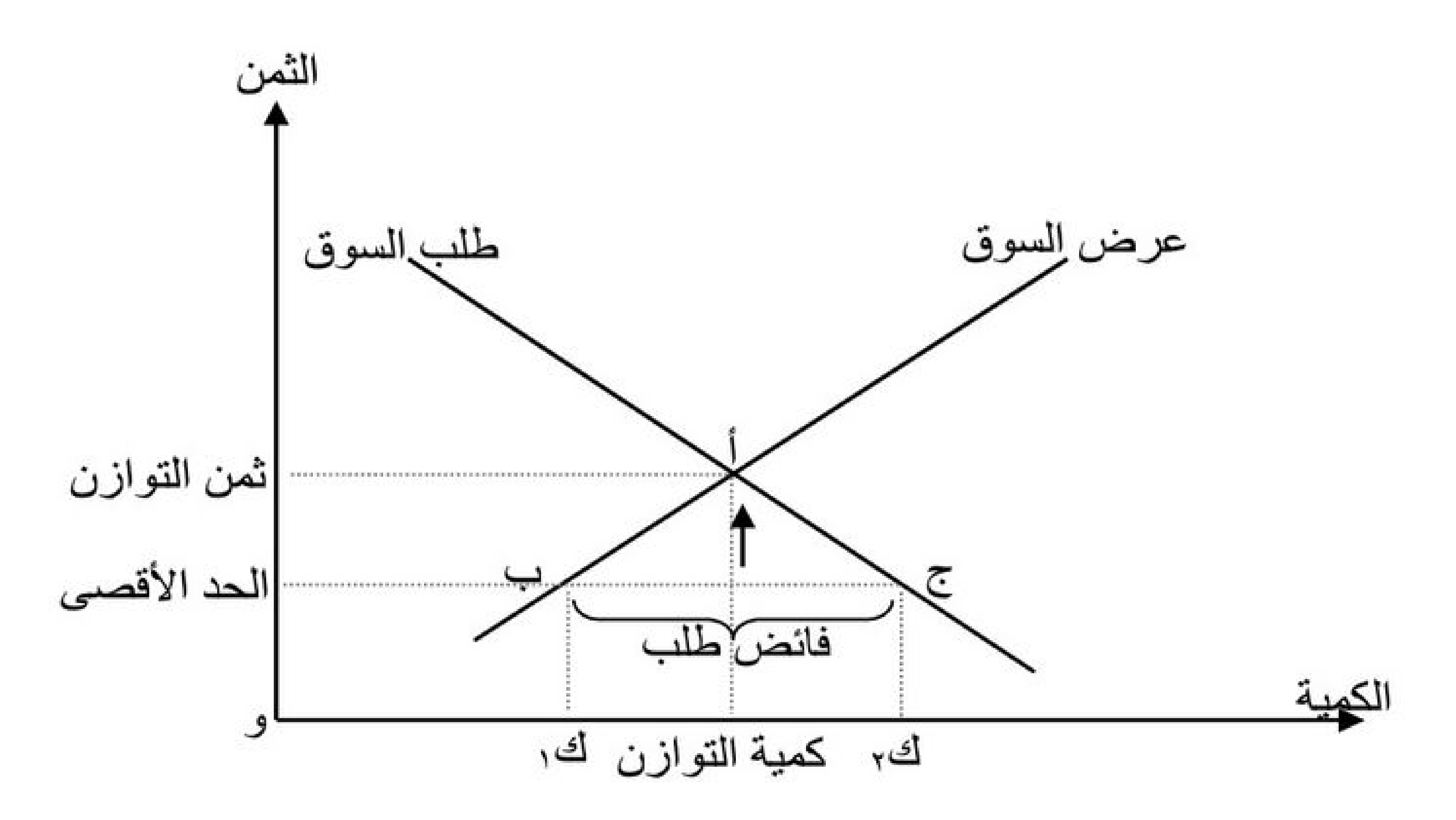
قد يحدث مثل هذا التدخل الحكومي في أسواق بعض السلع الضرورية، مثل السلع التموينية، من أجل توفير هذه السلع بأثمان معقولة تكون في متناول محدودي الدخل. كما قد تلجأ الحكومات إلى مثل هذا الإجراء عند حدوث حروب أو أزمات مختلفة (تلف جزء كبير من السلعة جراء النقل والتخزين– انخفاض المعروض من السلعة لظروف جوية أو بيئية– وغيرها من الأزمات)، الأمر الذي يترتب عليه عدم توافر كميات كافية من السلعة لمواجهة طلبات المستهلكين، مما يؤدي إلى ارتفاع أثمان هذه السلع بصورة حادة. وعندما تفرض الحكومة حداً أقصى لثمن السلعة يصبح هذا الثمن إجبارياً (إلزامياً)

---

* **كتب هذا الفصل د. أسامة أحمد الفيل.**

وقد اعتمد في كتابته على نفس مراجع الفصل السابق.

يحظر بيع السلعة عند ثمن أعلى منه. ولكي تكون هذه السياسة فعالة يجب أن يكون الثمن الإجباري أقل من ثمن التوازن، لأنه إذا كان أعلى منه سيتم تبادل السلعة بثمن التوازن ولن يوجد حافز للبيع عند ثمن أعلى من ذلك.



شكل (١-٧) تدخل الحكومة بفرض حد أقصى للثمن

ويوضح شكل (١-٧) كيفية تدخل الحكومة بفرض حد أقصى للثمن لسلعة ما يقل عن ثمن التوازن مما يؤدي إلى وجود فائض طلب (ب ج) في سوق هذه السلعة. الأمر الذي يعني أن الكمية المطلوبة منها أكبر من الكمية المعروضة. ويترتب على ذلك وجود مشكلة في توزيع الكمية المعروضة على كل من يريد هذه السلعة. ويمكن أن يتم هذا التوزيع بترك من يأتي أولاً يحصل أولاً على ما يحتاجه منها الأمر الذي يترتب عليه تزاحم المستهلكين (ظهور طوابير المستهلكين) ومحاباة البائعين لبعضهم ومن ثم اختفاء السلعة من التداول في السوق. وغالباً ما يتم تداول جزء يعتد به منها خارج نطاق الثمن الإلزامي لها (ومن ثم ظهور السوق السوداء) حيث تباع السلعة بثمن أعلى من الثمن الحكومي المحدد لها من خلال عمليات تبادل غير قانونية. وهنا يحقق

البائعون إيرادات غير قانونية. ولذا عادة ما تتدخل الحكومات في عملية توزيع السلعة عن طريق تحديد حصة لكل مستهلك (نظام التقنين) باستخدام الكوبونات أو البطاقات، كما قد تشجع على استيراد السلعة وبيعها بالثمن المحدد أو تقدم دعماً للمنتجين كي يزداد عرض السلعة.

وعندما تتواجد السوق السوداء نتيجة لفرض حد أقصى لثمن سلعة ما، تلجأ الحكومات إلى فرض عقوبات على المتعاملين في هذه السوق. وتأخذ هذه العقوبات أحد ثلاثة احتمالات هي:

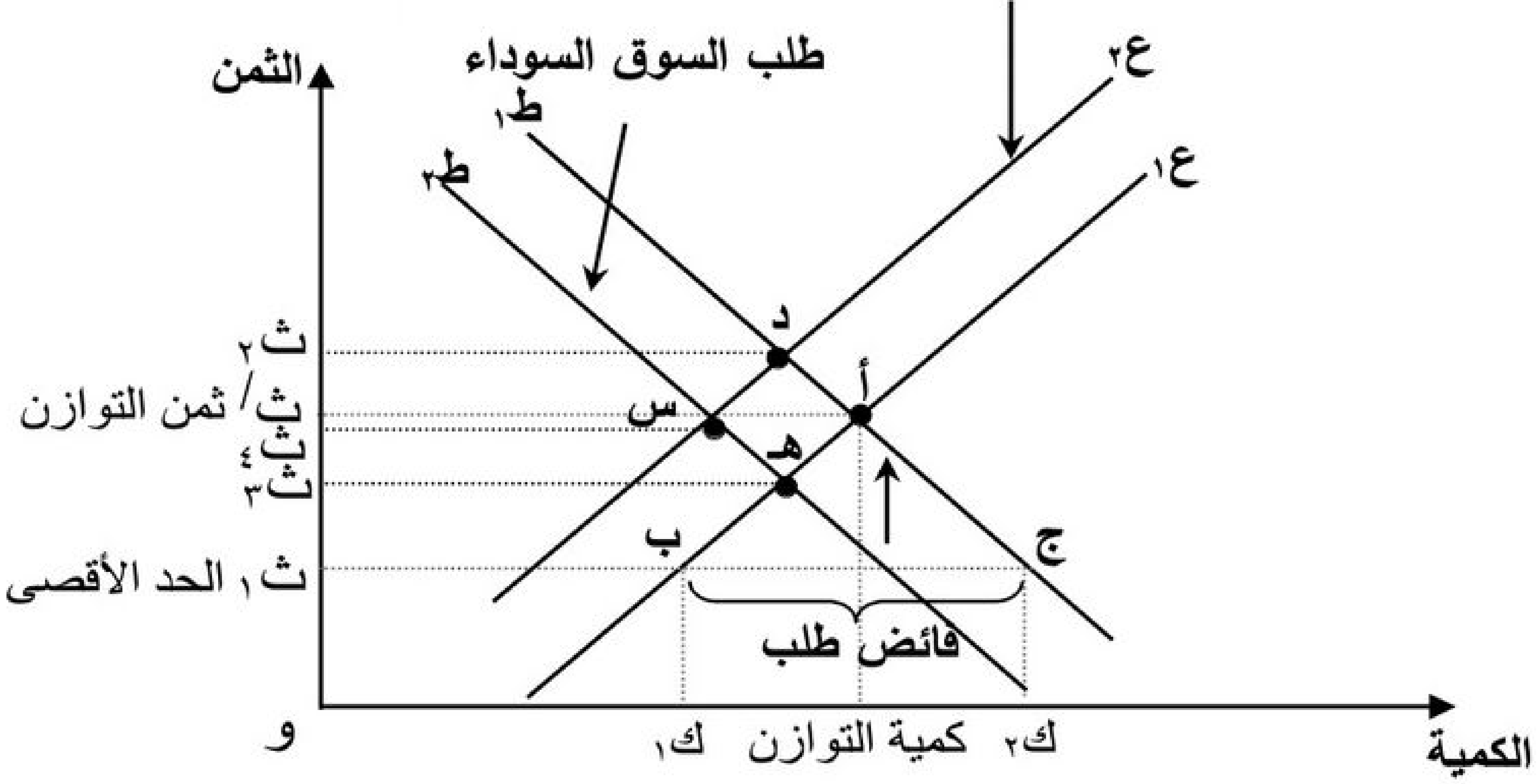
أ- أن تفرض على البائعين فقط، وعندئذ ينتقل منحنى العرض بأكمله إلى جهة اليسار (نقص العرض)، حيث يصبح منحنى عرض السوق السوداء $ع_{٢}$ (بدلاً من $ع_{١}$) كما في شكل (٢-٧). ويترتب على ذلك انتقال نقطة توازن السوق من (أ) إلى (د)، ومن ثم يصبح ثمن السوق السوداء ($ث_{٢}$) أعلى من ثمن التوازن ($ث^{/}$).

ب- أن تفرض على المشتريين فقط، وعندئذ ينتقل منحنى الطلب بأكمله إلى جهة اليسار (نقص الطلب)، حيث يصبح منحنى طلب السوق السوداء $ط_{٢}$ (بدلاً من $ط_{١}$) كما في شكل (٢-٧). ويترتب على ذلك انتقال نقطة تولزن السوق من (أ) إلى (هـ)، ومن ثم يصبح ثمن السوق السوداء ($ث_{٣}$) أعلى من الثمن الرسمي (الحد الأقصى $ث_{١}$) وأقل من ثمن التوازن ($ث^{/}$).

ج- أن تفرض العقوبات على كل من البائعين و المشتريين ، ومن ثم ينتقل كل من منحنيي العرض والطلب إلى جهة اليسار (من $ع_{١}$ إلى $ع_{٢}$ ومن $ط_{١}$ إلى $ط_{٢}$ على الترتيب) كما في شكل (٢-٧). ويترتب على ذلك انتقال نقطة توازن السوق من (أ) إلى (س)، ومن ثم يصبح ثمن السوق السوداء

(ث٤) أعلى بالتأكيد من الثمن الرسمي (الحد الأقصى ث١) ولكنه ربما أكبر أو مساوياً أو أقل من ثمن التوازن (ث/).





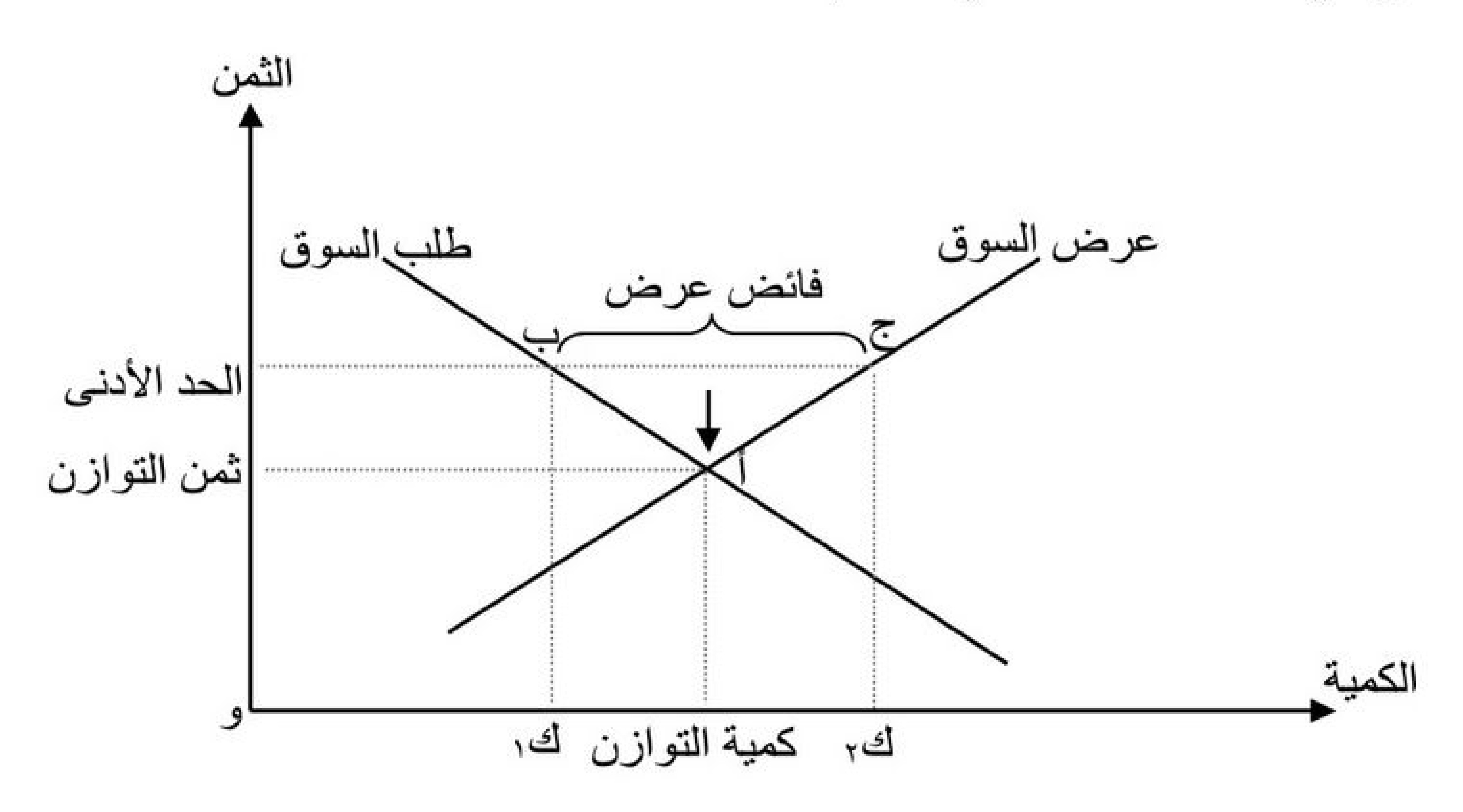
شكل (٢-٧) توازن السوق السوداء

(٢) أثر التدخل الحكومي بوضع حد أدنى للثمن:

قد يحدث مثل هذا التدخل الحكومي في أسواق بعض المنتجات الزراعية، من أجل تشجيع المزارعين على زيادة إنتاج محاصيل معينة غالباً ما تكون محاصيل تصديرية (مثل القطن في مصر) أو توفير هذه المحاصيل للسوق المحلية لكونها محاصيل أساسية (مثل الأرز والقمح) أو لضمان حد أدنى من الدخول لهؤلاء المزارعين. كما قد تستخدم هذه السياسة في سوق العمل لضمان حد أدنى من الأجور المعقولة تضمن الحياة الكريمة لأفراد القوة العاملة. وعندما تفرض الحكومة حداً أدنى لثمن السلعة يصبح هذا الثمن إجبارياً (إلزامياً) يحظر بيع السلعة عند ثمن أقل منه. ولكي تكون هذه السياسة فعالة يجب أن يكون الثمن

الإجباري أكبر من ثمن التوازن، لأنه إذا كان أقل منه سيتم تبادل السلعة بثمن التوازن ولن يوجد حافز للبيع عند ثمن أقل من ذلك.

ويوضح شكل (٣-٧) كيفية تدخل الحكومة بفرض حد أدنى للثمن لسلعة ما يزيد عن ثمن التوازن مما يؤدي إلى وجود فائض عرض (ب ج) في سوق هذه السلعة. الأمر الذي يعني أن الكمية المطلوبة منها أقل من الكمية المعروضة. ويترتب على ذلك وجود مشكلة في تصريف جزء من الكمية المعروضة. ويمكن أن يتم ذلك بشراء الحكومة هذا الفائض من العرض وتخزينه أو تصديره أو منحه في صورة إعانات لدول أخرى (لمنع انخفاض الثمن). فإذا استمر فائض العرض لسنوات متتالية، قد تجد الحكومات أن تكلفة الاحتفاظ بالمخزون من السلعة أكبر من تكلفة التخلص من هذا المخزون، فتقرر التخلص منه (كما فعلت البرازيل في البن في بداية القرن العشرين عندما ألقت به في المحيط، وكما فعلت الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين عندما ألقت بالقمح في المحيط الأطلنطي أيضاً).



شكل (٣-٧) تدخل الحكومة بفرض حد أدنى للثمن

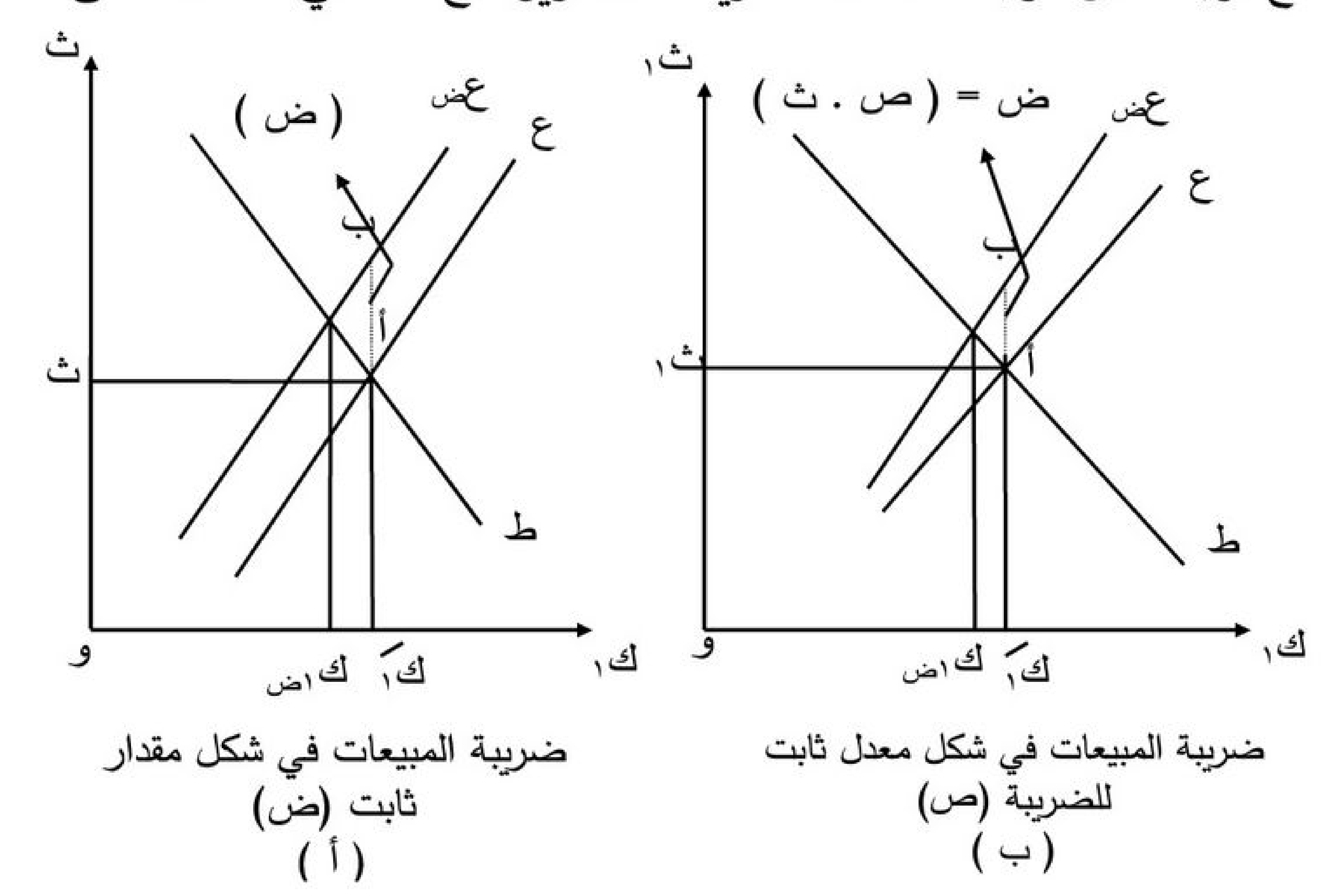
وينطبق هذا الأمر أيضاً على سوق العمل، عندما تطالب النقابات العمالية بوضع حداً أدنى لأجور العمال، وتستجيب الحكومات لهذه المطالب. الأمر الذي يترتب عليه ظهور فائض عرض من عنصر العمل (أي بطالة إجبارية). وغالباً ما تواجه النقابات والحكومات في الدول المتقدمة مثل هذه البطالة من خلال تقديم إعانات بطالة للفئات العاطلة.

٣- فرض ضريبة غير مباشرة على المبيعات:

تفرض أغلب الحكومات ضرائب على مبيعات بعض السلع Sales Tax (ضرائب غير مباشرة Indirect Tax). ويترتب على فرض هذه الضريبة ارتفاع ثمن عرض السلعة بالمقدار الكامل للضريبة عند الكميات المختلفة (نظراً لأن الحكومة تحصل على ضريبة المبيعات بالكامل من المنتج).

وفرض ضريبة المبيعات قد يكون في شكل قيمة محددة (ض) على كل وحدة تنتج وتباع من السلعة بصرف النظر عن ثمنها Lump-sum Tax. أو قد يكون في شكل ضريبة نسبية (ص) أى كنسبة من الأثمان المختلفة والمصاحبة لمختلف الكميات المعروضة من تلك السلعةproportional Tax. وفى هذه الحالة الأخيرة يكون مقدار الضريبة عبارة عن حاصل ضرب معدل الضريبة (ص) في الثمن (ث) الذى تباع عنده السلعة (أى ض= ص. ث). ويعبر عن ذلك بيانياً في أنه في حالة فرض الضرائب كقيمة ثابتة (ض/)، أى ضريبة ثابتة، فإن منحنى العرض سوف ينتقل بكامله إلى أعلى (أى جهة اليسار) وموازياً لمنحنى العرض قبل الضريبة، ويبعد عنه رأسياً بالمقدار الكامل للضريبة على الوحدة من السلعة. بينما في حالة ضريبة المبيعات النسبية (ص)، فإن منحنى العرض سوف ينتقل بكامله إلى أعلى (أى جهة اليسار)، ولكن المسافة الرأسية بينه وبين منحنى العرض الأصلي (قبل الضريبة) ستتزايد

كلما زادت الكمية المعروضة (أى ارتفع الثمن) حيث إن تلك المسافة تمثل مقدار الضريبة، وفى هذه الحالة الأخيرة، فإن مقدار الضريبة (ص. ث) يتزايد مع تزايد الثمن، وثبات معدل الضريبة ص. ويوضح ذلك في الشكل التالى:



ضريبة المبيعات في شكل مقدار ثابت (ض)
(أ)

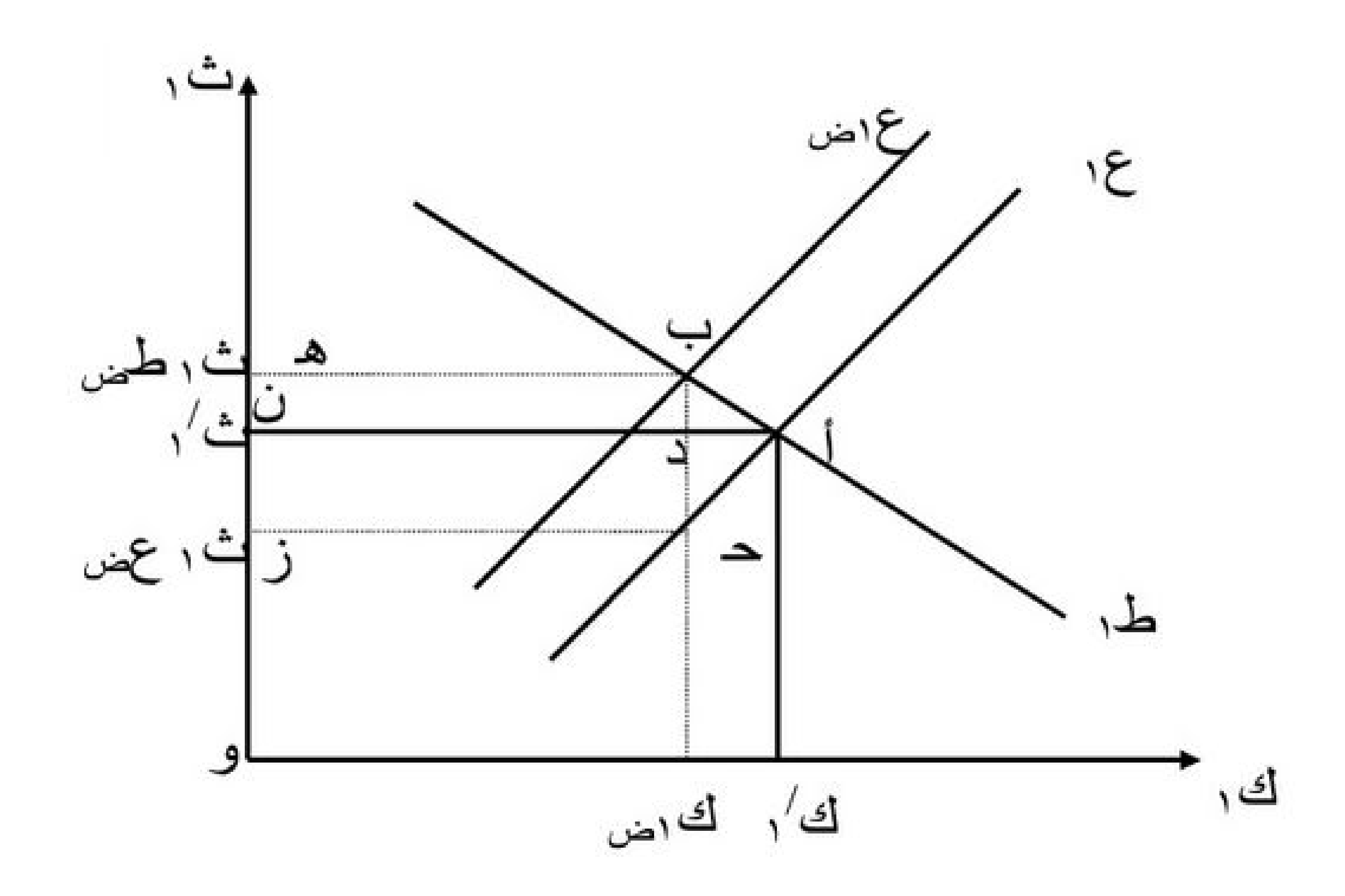
ضريبة المبيعات في شكل معدل ثابت للضريبة (ص)
(ب)

شكل (٧-٤) فرض ضريبة المبيعات

ويتضح من الشكل السابق أن فرض ضريبة المبيعات على السلع سوف يؤدى إلى انتقال منحنى العرض إلى أعلى (أى جهة اليسار)، من ع إلى عض، حيث عض هو منحنى العرض بعد فرض الضريبة. أما المسافة الرأسية بين منحنى العرض الأصلى (ع) ومنحنى العرض بعد الضريبة (عض) فهى مقدار الضريبة على الوحدة من الكمية ك/١، وهى سوف تكون ثابتة في حالة فرض الضريبة كمبلغ ثابت على كل وحدة مباعة. ويبين ذلك الجزء (أ) من الشكل السابق. بينما المسافة الرأسية (مقدار الضريبة) بين منحنى العرض الأصلى ومنحنى العرض بعد الضريبة (عض) في الجزء (ب) من هذا الشكل، سوف تتزايد

مـع تزايـد ثمـن السـلعة. وفـي تحليلنـا لأثـر فـرض ضـريبة المبيعـات علـى كـل مـن المنـتج و المسـتهلك سـوف نسـتعين للتبسـيط بحالـة فـرض الضـريبة كمبلـغ ثابـت، أى بغـض النظـر عـن الـثمن الـذى تبـاع بـه السـلعة في السوق.

ويبـين الشـكل (٧-٥) أثـر فـرض ضـريبة مبيعـات ثابتـة علـى كـل مـن المستهلك والمنتج. ويتضـح من هذا الشكل أن التوازن الأصلى (قبل الضريبة) في سوق السلعة ك١ كان يتحدد عند النقطة أ (تقاطع منحنى الطلب ط١ مع منحنى العرض ع١)، حيث ك/١ كمية التوازن، ث/١ ثمن التوازن. أما بعد فرض الضريبة فإن منحنى العرض قد اتخذ الوضع عض. ولذا ينتقل توازن السوق إلى نقطة تقاطع منحنى العرض الجديد (عض) مع منحنى الطلب عند النقطة ب والثمن ث١ طض.



شكل (٧-٥) أثر فرض ضريبة مبيعات

ويمكن أن نحدد أثر فرض ضريبة المبيعات على النحو التالي:

أ- ارتفع الثمن الذى يدفعه المستهلك إلى و ث١ طض مقارنة بالثمن الذى كان يدفعه قبل الضريبة (ث/١)، والفرق بينهما يمثل عبء الضريبة على المستهلك لكل وحدة.

ب-انخفض الثمن الذى يتقاضاه المنتج إلى و ث١ عض مقارنة بالثمن الذى كان يتقاضاه قبل الضريبة (ث/١)، والفرق بينهما يمثل عبء الضريبة على المنتج لكل وحدة.

ج- مقدار الحصيلة الضريبة المفروضة على السلعة ك١ يتمثل في مساحة المستطيل ز حـ ب هـ وتحصل عليه الحكومة.

د- انخفضت الكمية المباعة في السوق (كمية التوازن) بعد فرض الضريبة إلى الكمية ك١ض.

هـ- انخفض مستوى الموارد المشغلة في إنتاج السلعة ك١ بالمقدار الذى كان يستخدم في إنتاج الكمية التى تمثل الفرق بين كمية التوازن الأصلى ك/١، وكمية التوازن بعد الضريبة ك١ض (أى بالكمية ك١ض ك/١).

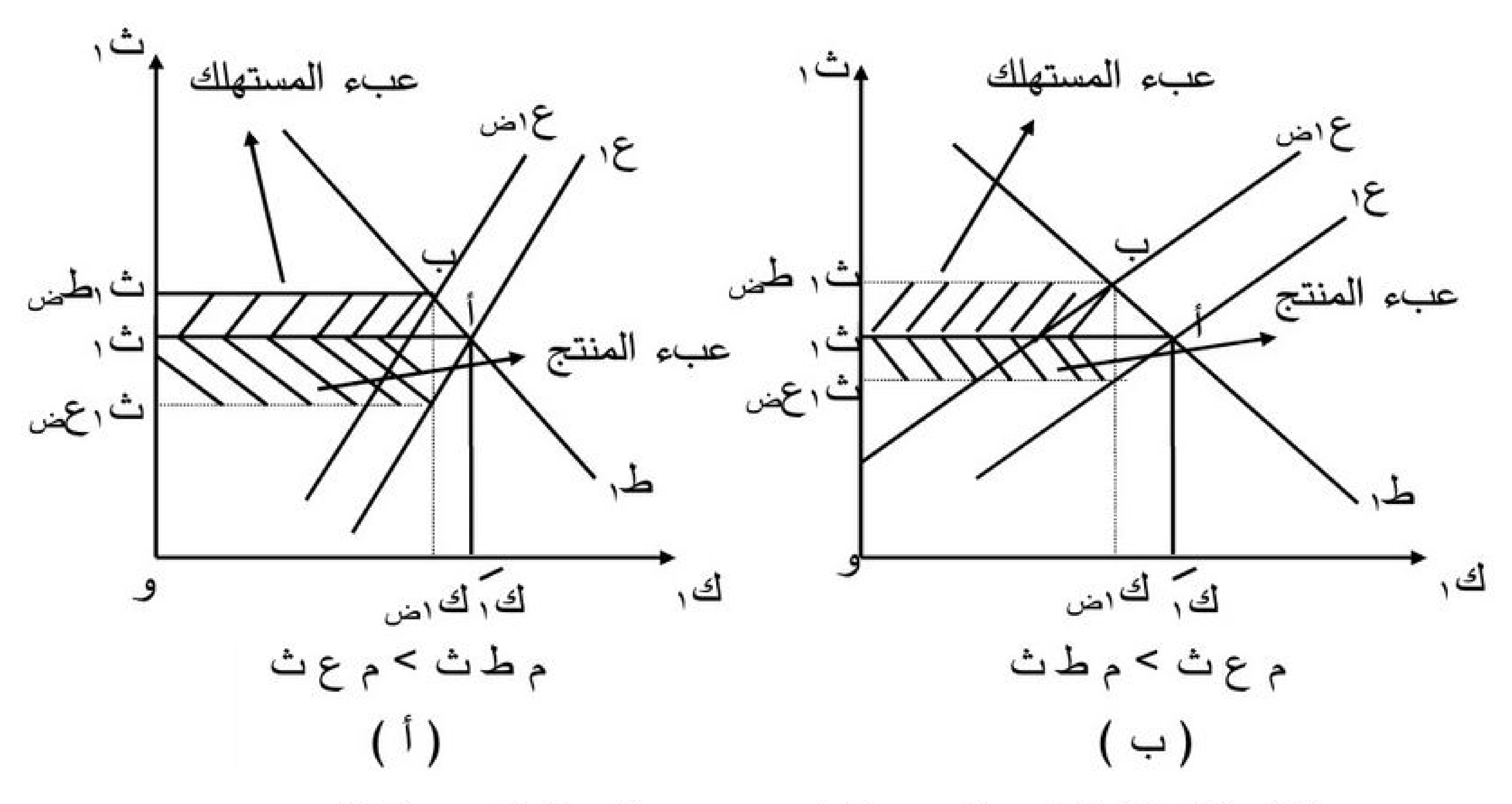
وعليه نجد أن فرض ضريبة المبيعات على بعض السلع قد ترتب عليه زيادة ثمن السلعة في السوق بالنسبة للمستهلكين، ومقدار الزيادة في الإنفاق بالنسبة للمستهلك عما كان يدفعه قبل الضريبة يمثل عبء الضريبة على المستهلك، ويتحدد بالمساحة (ن د ب هـ) في الشكل السابق. كذلك نجد أن المنتجين أصبحوا يحصلون على ثمن أقل من ثمن العرض قبل فرض الضريبة، ومقدار الانخفاض في الإيراد بالنسبة للمنتج عما كان يحصل عليه قبل فرض الضريبة يمثل عبء الضريبة على المنتج، ويتحدد بالمساحة (ز حـ د ن) في الشكل السابق. ومجموع ما تحمله كل من المستهلكين والمنتجين من عبء الضريبة

يمثل الحصيلة الضريبية التى حصلت عليها الحكومة من فرض ضريبة على السلعة ك١. ومن ناحية أخرى نجد أن فرض ضريبة المبيعات على سلعة ما يترتب عليه نقص مستوى إنتاج تلك السلعة، وبالتالى نقص مستوى تشغيل عناصر الإنتاج المشتركة في إنتاجها، الأمر الذى يعنى ازدياد بطالة عناصر الإنتاج في المجتمع كما ترتب عليه ارتفاع ثمن المستهلك، ونقص الكمية التى يشتريها، مما ترتب عليه نقص رفاهية المستهلكين في المجتمع. كذلك نجد أن مساحة المثلث (حـ أ ب) تمثل خسارة مفقودة Deadweight loss لكل من إيرادات المنتجين، ومن رفاهية المستهلكين، ولا تحصل عليها الدولة في شكل إيرادات، فهى تمثل جزئياً فقد في إيراد المنتج (حـ أ د) وجزئياً فقد في رفاهية المستهلك (د أ ب)، وفى نفس الوقت لم تحصل الحكومة على هذه المساحة في شكل ضريبة، وهو الأمر الذى يوضح مساوىء تدخل الحكومة بفرض ضريبة على إنتاج بعض السلع.

ويثور التساؤل الآن: كيف يتوزيع عبء الضريبة فيما بين كل من المستهلك والمنتج؟ فالحكومة تحصل الضريبة بالكامل من المنتج ثم تترك له الفرصة لتحصيل كل الضريبة أو جزء منها من المستهلكين الذين يشترون السلعة في السوق. فهل ينجح المنتج في نقل كل عبء الضريبة إلى المستهلك؟ أم يتوزع العبء بالتساوى بينهما؟ أم أنه يتزايد بالنسبة لأحدهما عن الآخر؟ وما العوامل التى تحدد ذلك؟

والإجابة على ما سبق تتمثل في أن عبء الضريبة على كل من المستهلك والمنتج يتحدد وفقاً لكل من مرونتى الطلب والعرض على السلعة. وبصفة عامة يزيد عبء الضريبة على المستهلك كلما انخفضت مرونة الطلب على السلعة وزادت مرونة عرضها، وهو ما يعنى نقص العبء على المنتج، والعكس يقل

عبء الضريبة على المستهلك كلما زادت مرونة طلبه على السلعة وانخفضت مرونة عرضها، وهو ما يعنى زيادة العبء على المنتج ويمكن أن نوضح ذلك بيانياً في الشكل التالى:



شكل (٧-٦) توزيع العبء الضريبي بين المستهلكين والمنتجين

ويمكن تلخيص كيفية توزيع عبء الضريبة بين كل من المسنهلكين والمنتجين على النحو التالي:

أ- يتحمل المستهلكون كل عبء الضريبة في حالتين، الأولى عندما يكون الطلب عديم المرونة، والثانية عندما يكون العرض لا نهائي المرونة.

ب-يتحمل المنتجون كل عبء الضريبة في حالتين، الأولى عندما يكون الطلب لا نهائي المرونة، والثانية عندما يكون العرض عديم المرونة.

ج- يتحمل المستهلكون العبء الأكبر من الضريبة عندما تكون مرونة الطلب السعرية أقل من مرونة العرض السعرية.

د- يتحمل المنتجون العبء الأكبر من الضريبة عندما تكون مرونة الطلب السعرية أكبر من مرونة العرض السعرية.

هـ- يتوزع العبء الضريبي بالتساوي بين المنتجين والمستهلكين عندما تتساوى مرونة الطلب السعرية مع مرونة العرض السعرية.

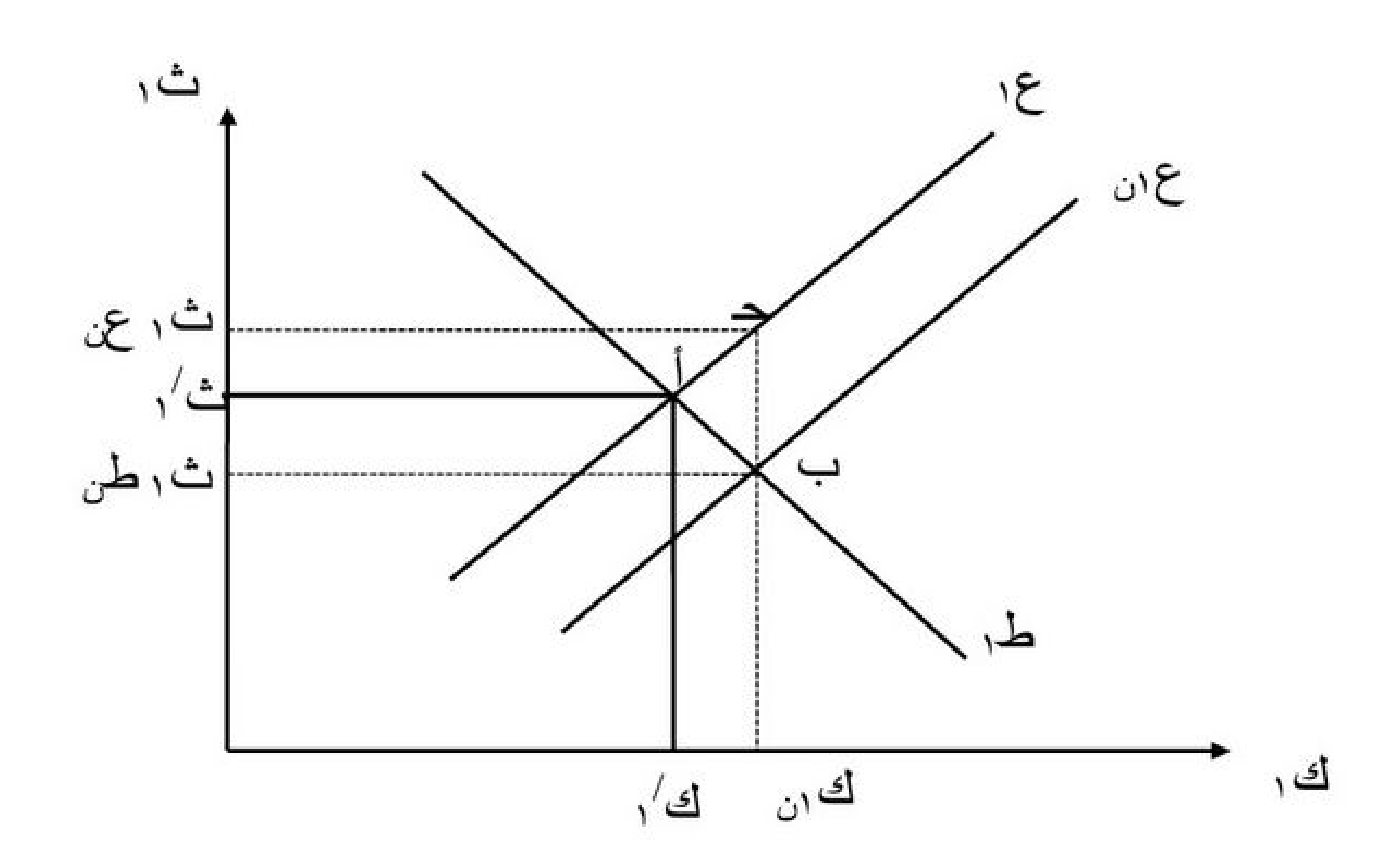
على القارىء محاولة تبيان الحالات السابقة بيانياً.

٤- دفع إعانة لمنتجى بعض السلع:

ذكرنا فيما سبق أن الحكومة قد تفرض ضرائب غير مباشرة على بعض السلع (ضريبة المبيعات) لزيادة إيراداتها من أجل زيادة الإنفاق العام والتخفيف من عجز الموازنة العامة للدولة. ولكن من ناحية أخرى، قد تقوم الحكومة بدفع إعانات Subsidies لمنتجى بعض السلع من أجل تحقيق أهداف معينة مثل تخفيض أثمان بعض السلع الأساسية التى تهم معظم المستهلكين خاصة هؤلاء محدودى الدخل، مثل سلعة الخبز في مصر. كما قد تهدف الحكومة من دفع إعانات إنتاج إلى زيادة عرض بعض السلع من أجل زيادة استخدام عناصر الإنتاج التى تسهم في إنتاج هذه السلع. كما قد تهدف من ذلك إلى زيادة درجة منافسة المنتجين المحليين لبعض السلع في مواجهة المنتجين الأجانب لنفس السلع، مثل دفع إعانة للصادرات المحلية بما يمكنها من منافسة المنتجات الأجنبية في السوق الخارجى.

ويمكننا النظر إلى دفع إعانات الإنتاج باعتبارها ضريبة مبيعات سالبة. أو بمعنى آخر فإن دفع إعانة (ن) لمنتج سلعة ما ($ك_{١}$) سيترتب عليه انخفاض ثمن عرض هذه السلعة بمقدار الإعانة التى يحصل عليها المنتج ويمثل ذلك بيانياً بانتقال منحنى عرض السلعة إلى أسفل (جهة اليمين). والمسافة الرأسية بين منحنى العرض الأصلى ($ع_{١}$) ومنحنى العرض بعد دفع الإعانة ($ع_{ن١}$)

تمثل مقدار الإعانة التى حصل عليها المنتج لكل وحدة، كما يتضح من الشكل التالى:



شكل (٦-٧) إعانة الإنتاج

يبين الشكل (٦-٧) أن توازن السوق للسلعة ك١ يتحدد عند النقطة أ، قبل دفع الإعانة للمنتج، حيث تمثل ك/١ كمية التوازن الأصلية، و ث/١ ثمن التوازن في السوق، وهو يساوى الثمن الذى يدفعه المستهلك (ثمن الطلب)، والثمن الذى يحصل عليه المنتج (ثمن العرض). أما بعد دفع الإعانة في شكل قيمة نقدية محددة تدفع لكل وحدة منتجة ومباعة بصرف النظر عن ثمنها، فإن منحنى العرض يتخذ الوضع ع١ن كما في الشكل السابق. وبالتالي ينتقل توازن السوق للسلعة ك١ إلى النقطة ب حيث يتقاطع منحنى العرض ع١ن مع منحنى الطلب ط١. وتصبح كمية التوازن ك١ن. ويلاحظ أن ثمن التوازن الجديد ث١ طن في هذه الحالة يمثل الثمن الذى يدفعه المستهلك بعد الإعانة، ولكن الثمن الذى يحصل عليه المنتج في نفس الوقت هو الثمن ث١عن، وهو يساوى ثمن العرض لكمية التوازن الجديدة ك١عن، أى يساوى ما يدفعه المستهلك ثمناً للوحدة من

السلعة مضافاً إليه ما يحصل عليه المنتج في شكل الإعانة التى تدفعها الحكومة عن الوحدة المباعة والتى تساوى بيانياً بالمسافة ب حـ. وعليه نجد أن الكمية المنتجة والمباعة عند وضع التوازن الجديد ب (ك ١ن) قد زادت عن تلك التى كانت عند وضع التوازن الأصلى (أ)، مما يعنى أن دفع إعانة للمنتجين لسلعة معينة أو عدد من السلع يشجعهم على زيادة الإنتاج والعرض، وبالتالى زيادة تشغيل الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع. كما يترتب على إعانات الإنتاج تخفيض أثمان بعض السلع للمستهلكين، وزيادة الكميات المستهلكة منها، مما يؤدى إلى زيادة رفاهية المستهلكين. ويثور التساؤل الآن عن مقدار الانخفاض في ثمن المستهلك، وعن مقدار الزيادة في إنتاج السلعة بعد دفع إعانات الإنتاج، وما العوامل المحددة لكل منها؟

والإجابة على هذا التساؤل هى أن مقدار الاستفادة من إعانات الإنتاج لكل من المستهلك والمنتج تتحدد وفقاً لمرونتى الطلب والعرض. وعليه فإنه:

أ- كلما انخفضت مرونة الطلب، مع ثبات مرونة العرض، كلما كان الانخفاض في ثمن المستهلك كبيراً، كما أن الزيادة في الكمية المنتجة بعد إعانة الإنتاج ستكون كبيرة، والعكس صحيح.

ب-كلما زادت مرونة العرض، مع ثبات مرونة الطلب، كلما كان الانخفاض في ثمن المستهلك كبيراً، كما أن الزيادة في الإنتاج بعد إعانة الإنتاج سوف تكون كبيرة، والعكس صحيح.

ويمكن للدارس أن يعيد رسم الشكل (٦-٧) مرة أخرى بعد أخذ أثر دفع إعانة الإنتاج على منحنى العرض، للتأكد من صحة هذه النقاط السابق ذكرها.

ويجب الإشارة إلى أن إعانة إنتاج بعض السلع ترتب عبئاً إضافياً على ميزانية الدولة بمقدار هذه الإعانة، كما تجعل ثمن السلعة في السوق ث١ طن أقل من ثمن التوازن (ث/١)، مما يخفى تكلفة الفرصة البديلة عند تسعير هذه السلع، وهو أمر قد يؤدى إلى سوء توجيه الموارد الاقتصادية بين عمليات الإنتاج في المجتمع. وهنا يجب الموازنة بين كل من المزايا والمساوئ المترتبة على إعانة إنتاج بعض السلع، بحيث تكون النتيجة في صالح زيادة استغلال الموارد، وزيادة رفاهية المستهلكين بأقل تضحية اقتصادية ممكنة.

نماذج الأسئلة:

السؤال الأول: أذكر دون أن تشرح في شكل نقاط:

١- الآثار المترتبة على التدخل الحكومي بفرض حد أقصى لثمن إحدى السلع.

٢- أهم صور التدخل الحكومي في تحديد أثمان السلع والخدمات.

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير باستخدام الرسم البياني:

١- فرض ضريبة ثابتة على السلعة ينقل منحنى العرض موازياً إلى اليمين بمقدار الضريبة.

٢- يتوزع عبء الضريبة بالتساوي بين المنتج والمستهلك إذا تساوت مرونة العرض السعرية مع مرونة الطلب السعرية.

٣- يكون ثمن السوق السوداء أكبر من الثمن التوازني للسلعة.

٤- يمكن أن تقرر الدولة حداً أدنى لأثمان السلع التصديرية الرئيسية.

السؤال الثالث: وضح مستخدماً الرسم البياني فقط دون أي شرح إضافي:

١- أثر تدخل الحكومة بفرض حد أدنى للأجور في سوق العمل.

٢- أثر تدخل الحكومة بفرض حد أقصى للثمن في سوق سلعة ما.

٣- أثر فرض عقوبات على كل من المنتجين والمستهلكين الذين يتعاملون في السوق السوداء.

٤- أثر فرض ضريبة مبيعات ثابتة على كل من المستهلك والمنتج إذا كانت مرونة العرض السعرية أكبر من مرونة الطلب السعرية.

****

الفصل الثامن*

مرونات الطلب والعرض

ينقسم هذا الفصل إلى قسمين رئيسيين. يناقش الأول منهما مرونات الطلب Elasticity of Demand. بينما يتناول ثانيهما مرونة االعرض السعرية.

أولا: مرونات الطلب

تقيس المرونـة، بصـفة عامـة، **درجـة الاسـتجابة النسـبية للمتغيـر التـابع الراجعـة إلـى تغيـرات نسـبية فـي أحـد المتغيـرات المسـتقلة خـلال فتـرة زمنيـة معينـة، وبـافتراض ثبـات بـاقي المتغيـرات المسـتقلة**. وإشـارة المرونـة تعبـر عن العلاقة الاتجاهية بين المتغير التابع والمتغير المستقل. وبناءً على هذا المفهوم للمرونـة يمكن قياس عدداً من أنواع المرونـات بعدد العلاقـات الاقتصـادية بين متغيرات تابعة وأخرى مستقلة. وفي مجال تحليلنا الحـالي سنكتفي بتنـاول ثلاثـة أنواع من مرونـات الطلب هـي: مرونـة الطلب السعرية Price Elasticity of

---

* **كتب هذا الفصل د. أسامة أحمد الفيل.**

وقد اعتمد في كتابته على المراجع الآتية:

- د. نعمة الله نجيب إبراهيم، **"النظرية الاقتصادية – الاقتصاد التحليلي الوحدي"**، ط٣، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- د. إسماعيل أحمد الشناوي، د. رمضان محمد مقلد، **"النظرية الاقتصادية الجزئية"**، قسم الاقتصاد – كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٨.
- Robert H. Frank," **Microeconomics and Behavior**", 6th Edition, McGraw-Hill Irwin, New York, U.S.A, 2006.
- Edwin Mansfield, "**Applied Microeconomics**", 2nd Edition, W.W.Norton and Company, New York, U.S.A, 1997.

Demand ومرونة الطلب الدخلية Income Elasticity of Demand ومرونة الطلب التقاطعية أو التبادلية Cross Elasticity of Demand.

مرونة الطلب السعرية:

هي مقياس لدرجة استجابة التغير النسبي في الكمية المطلوبة من سلعة ما (س) نتيجة للتغير النسبي في سعرها (ث$_{س}$) خلال فترة زمنية معينة في ظل افتراض ثبات باقي محددات الطلب. ونظراً لأن العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها علاقة عكسية في أغلب الأحيان، فغالباً ما تكون إشارة مرونة الطلب السعرية سالبة، ولا تكون موجبة إلا في الحالات الاستثنائية لقانون الطلب عندنا يصبح منحنى الطلب موجب الميل (مثل حالة سلعة جيفن). ولكننا عادة ما نهمل الإشارة ونهتم فقط بالقيمة المطلقة لمعامل المرونة.

قياس مرونة الطلب السعرية:

توضح المرونة نسبة التغير فى الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة نتيجة للتغير فى ثمنها بنسبة ١ %. فإذا كانت قيمة معامل مرونة الطلب السعرية على سلعة ما = – ٢ مثلاً، فإن هذا يعنى أن تغير ثمن هذه السلعة بنسبة ١ % يترتب عليه تغير فى الكمية المطلوبة منها بنسبة ٢ % وفى الاتجاه العكسى. وسوف يتم قياس مرونة الطلب السعرية رياضياً وبيانياً على النحو التالى :

(أ) قياس مرونة الطلب السعرية رياضياً:

$$\therefore \text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المطلوبة من سلعة ما}}{\text{التغير النسبى فى ثمنها}}$$

ويوجد مقياسين لقياس مرونة الطلب السعرية وهما:

مرونة النقطة:

وتقيس مرونة الطلب السعرية عندما تكون التغيرات النسبية فى الثمن طفيفة، وبالتالى تقيس مرونة الطلب السعرية عند نقطة معينة على منحنى الطلب ويكون قياس المرونة كما يلى :

$$\text{مـ ط}_{\text{ث}} = \frac{\text{ء ك}}{\text{ء ث}} \times \frac{\text{ث}_{1}}{\text{ك}_{1}}$$

حيث إن : ء ك: هي التغير فى الكمية المطلوبة .

ء ث: هي التغير فى الثمن .

ث_1: هي الثمن الأصلى .

ك_1: هي الكمية الأصلية .

مرونة القوس:

وتقيس مرونة الطلب السعرية عندما تكون التغيرات النسبية فى الثمن محسوسة أو كبيرة، وتعبر المرونة عن متوسط المسافة بين نقطتين على نفس منحنى الطلب، وبالتالى فإن :

$$\text{مـ ط}_{\text{ث}} = \frac{\text{ء ك}}{\text{ء ث}} \times \frac{\frac{1}{2}\ (\text{ث}_1 + \text{ث}_2)}{\frac{1}{2}\ (\text{ك}_1 + \text{ك}_2)}$$

إذن

$$\text{مـ ط}_{\text{ث}} = \frac{\text{ء ك}}{\text{ء ث}} \times \frac{(\text{ث}_1 + \text{ث}_2)}{(\text{ك}_1 + \text{ك}_2)}$$

وتستخدم هذه الصيغة لتلافى الاختلاف الذى يحدث فى قياس المرونة باستخدام صيغة مرونة النقطة فى حالة ارتفاع الثمن عنه فى حالة انخفاض الثمن لنفس التغيرات فى الثمن والكمية المطلوبة، وذلك بسبب اختلاف الثمن الأصلي والكمية الأصلية فى الحالتين .

مثال: إذا ترتب على ارتفاع سعر السمن البلدي من ١٠ جنيهات إلى ١١ جنيهاً انخفاض الكمية المطلوبة من ١٠٠(ألف كيلو) إلى ٨٠(ألف كيلو)، فيمكن حساب مرونة الطلب السعرية على النحو التالي:

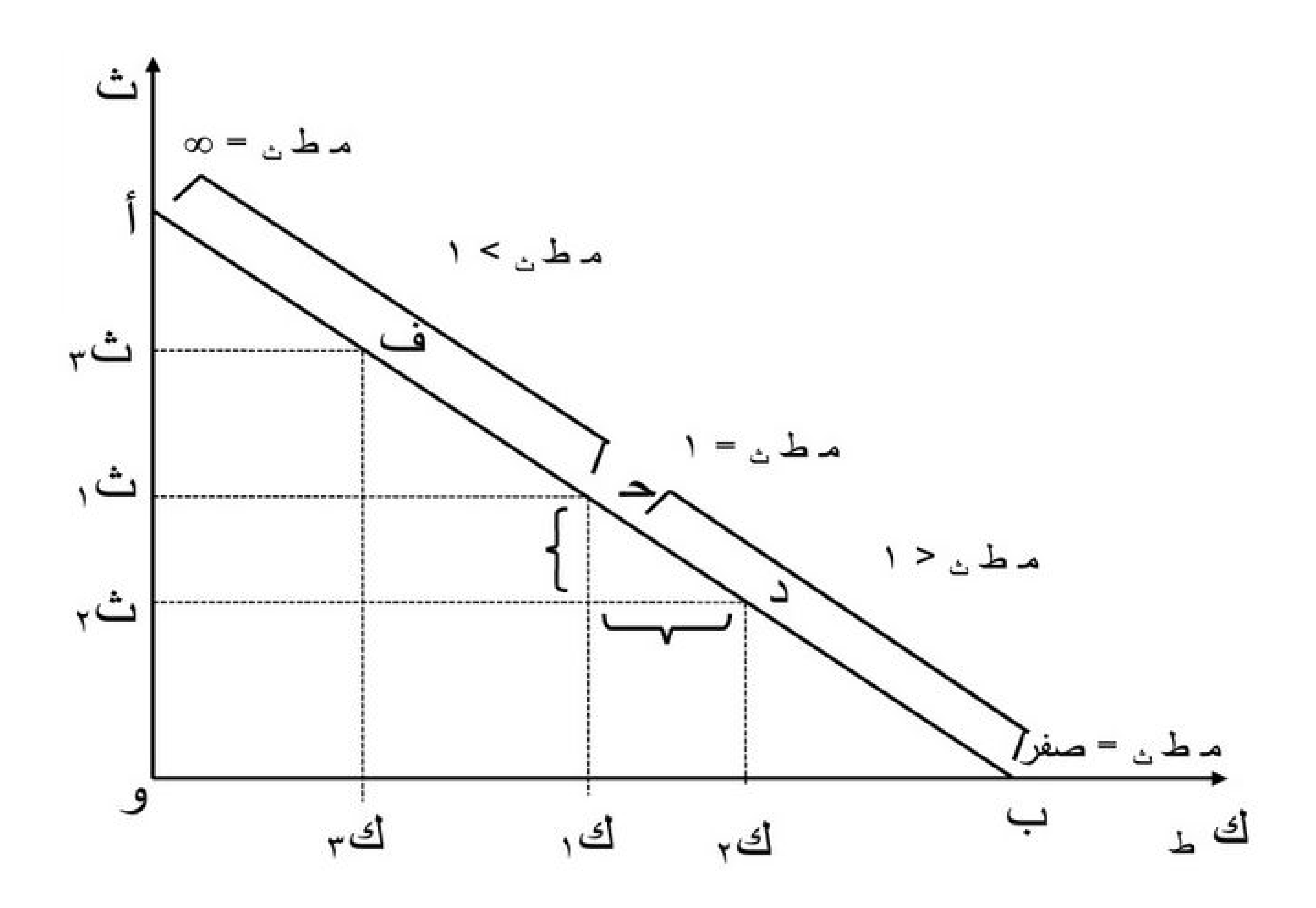
$$\text{ء ك} = -٢٠ ،\ \text{ء ث} = ١ ،\ \text{ث}_{١} = ١٠ ،\ \text{ث}_{٢} = ١١ ،\ \text{ك}_{١} = ١٠٠ ،\ \text{ك}_{٢} = ٨٠$$

$$\textbf{إذن}\ \text{مـ ط}_{\text{ث}} = \frac{\text{ء ك}}{\text{ء ث}} \times \frac{\text{ث}_{١} + \text{ث}_{٢}}{\text{ك}_{١} + \text{ك}_{٢}} = \frac{-٢٠}{١} \times \frac{١٠+١١}{١٠٠+٨٠} = -٢.٣٣$$

أي أن الطلب على السمن البلدي كبير المرونة.

(ب) قياس مرونة الطلب السعرية بيانياً:

إذا كان منحنى الطلب يأخذ شكل الخط المستقيم سالب الميل (أ ب) كما هو موضح فى شكل **(٧−٣)**. فإذا كان ثمن السلعة ($\text{ث}_{١}$) فإن الكمية المطلوبة المقابلة لذلك على منحنى الطلب هي ($\text{ك}_{١}$) عند النقطة (حـ) على منحنى الطلب.



شكل (٧-٣) قياس مرونة الطلب السعرية بيانياً

إن مرونة الطلب السعرية عند أية نقطة على منحنى الطلب الخطى سالب

$$\text{الميل} = \frac{\textbf{الجزء الأسفل منه}}{\textbf{الجزء الأعلى منه}}$$

وبتطبيق هذه القاعدة على النقاط الأخرى على منحنى الطلب (أ ب).

$$\textbf{إذن} \quad \text{مـ ط}_{\text{ث}}\,(\text{ب}) = \frac{\text{صفر}}{\text{ب أ}} = \text{صفر}$$

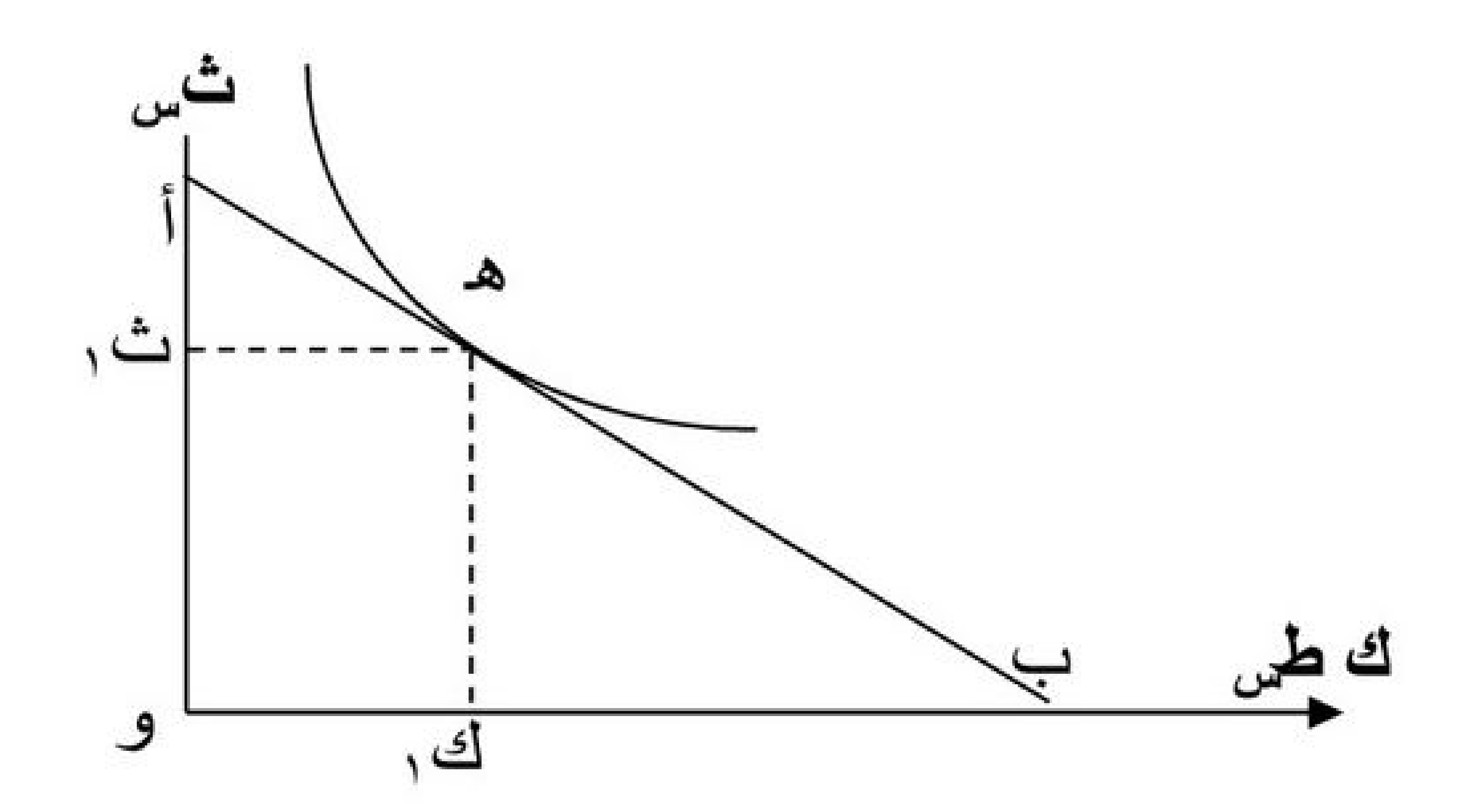
$$\text{مـ ط}_{\text{ث}}\,(\text{أ}) = \frac{\text{ب أ}}{\text{صفر}} = \infty$$

وخلال المسافة (ب حـ) تكون مـ ط ث < ١ لأن الجزء الأسفل يكون أقل من الجزء الأعلى لأن (حـ) تقع فى منتصف منحنى الطلب.

إذن تكون مـ ط ث > ١ خلال المسافة (حـ أ).

إذن على منحنى الطلب الخطى سالب الميل تتراوح قيمة (مـ ط ث) فيما بين الصفر وما لانهاية وتزداد كلما تحركنا إلى أعلى على المنحنى، أى مع ارتفاع السعر، والعكس صحيح. **إذن ترتبط (مـ ط ث) طردياً مع السعر وعكسياً مع الكمية على منحنى الطلب الخطى سالب الميل.**

تنطبق نفس القاعدة السابقة على أية نقطة تقع على منحنى الطلب غير الخطي، كما يوضحه شكل (٨-٣)، حيث نرسم مماساً لهذه النقطة (وليكن هـ) يقطع كل من المحورين الرأسي والأفقي.



شكل (٨-٣) مرونة النقطة على منحنى الطلب غير الخطي

وبالتالي تصبح م طث عند (هـ)= $\frac{\text{ب هـ}}{\text{هـ أ}} = \frac{\text{و ث}_1}{\text{ث}_1\text{ أ}} = \frac{\text{ب ك}_1}{\text{ك}_1\text{ و}}$

الدرجات المختلفة لمرونة الطلب السعرية:

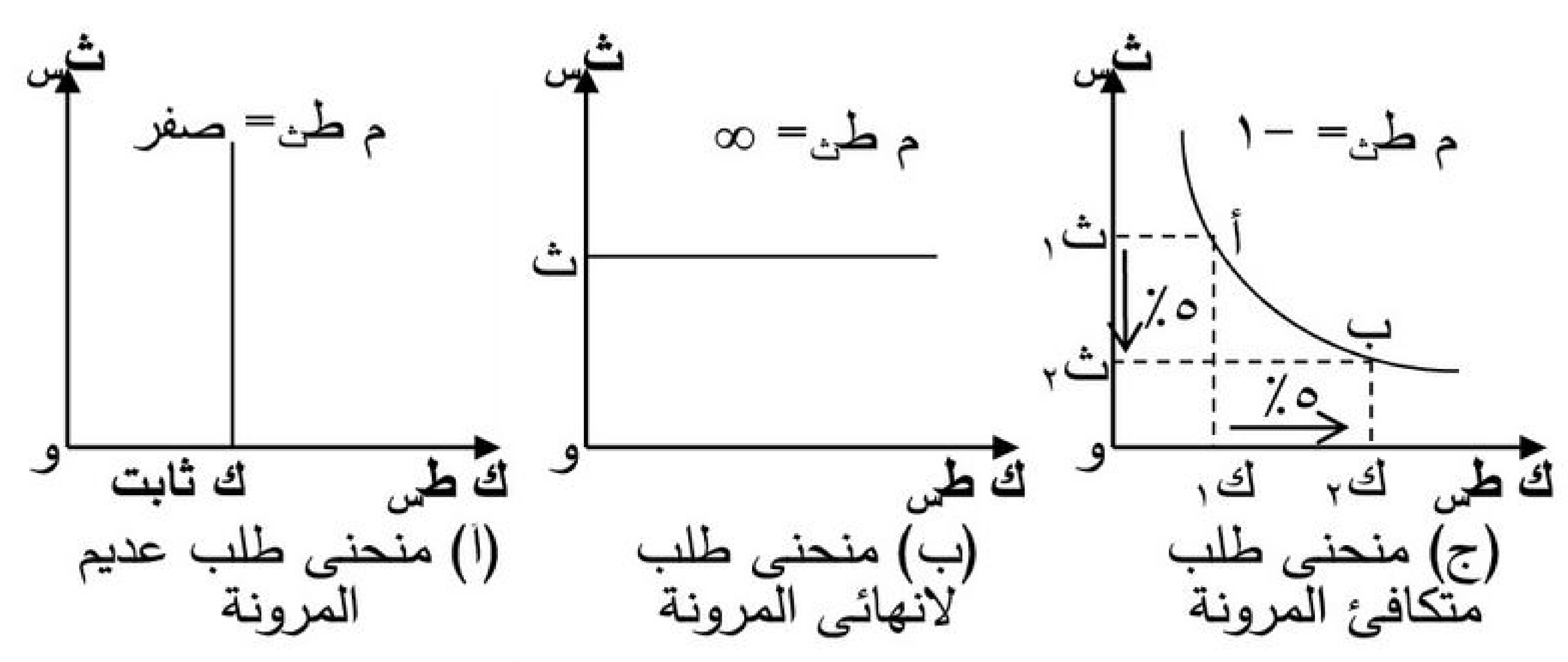
كما اتضح من الشكل الخطى لمنحنى الطلب سالب الميل سالف الذكر، أن قيمة (مـ ط ث) تتراوح بين صفر وما لانهاية، ومن ثم تكون هناك خمس قيم لمرونة الطلب السعرية:

١- **الطلب عديم المرونة:** وتكون قيمة معامل مرونة الطلب السعرية مساوية للصفر عندما تظل الكمية المطلوبة ثابتة مهما تغير السعر، حيث لا يترتب على تغير سعر السلعة أي تغير نسبي في الكمية المطلوبة. وعندما يتخذ منحنى الطلب شكل الخط المستقيم الموازي للمحور الرأسي دلالة على عدم تغير الكمية المطلوبة من السلعة مهما تغير سعر الوحدة منها تصبح مـ طث مساوية للصفر عند أية نقطة على منحنى الطلب.

٢- **الطلب لانهائي المرونة:** وتكون قيمة معامل مرونة الطلب السعرية مساوية لمالانهاية، ذلك أن أي تغير طفيف في سعر السلعة يؤدي إلى تغير لا نهائي في الكمية المطلوبة منها. وعندما يتخذ منحنى الطلب شكل الخط المستقيم الموازي للمحور الأفقي تصبح مـ طث مساوية لمالانهاية عند أية نقطة على منحنى الطلب.

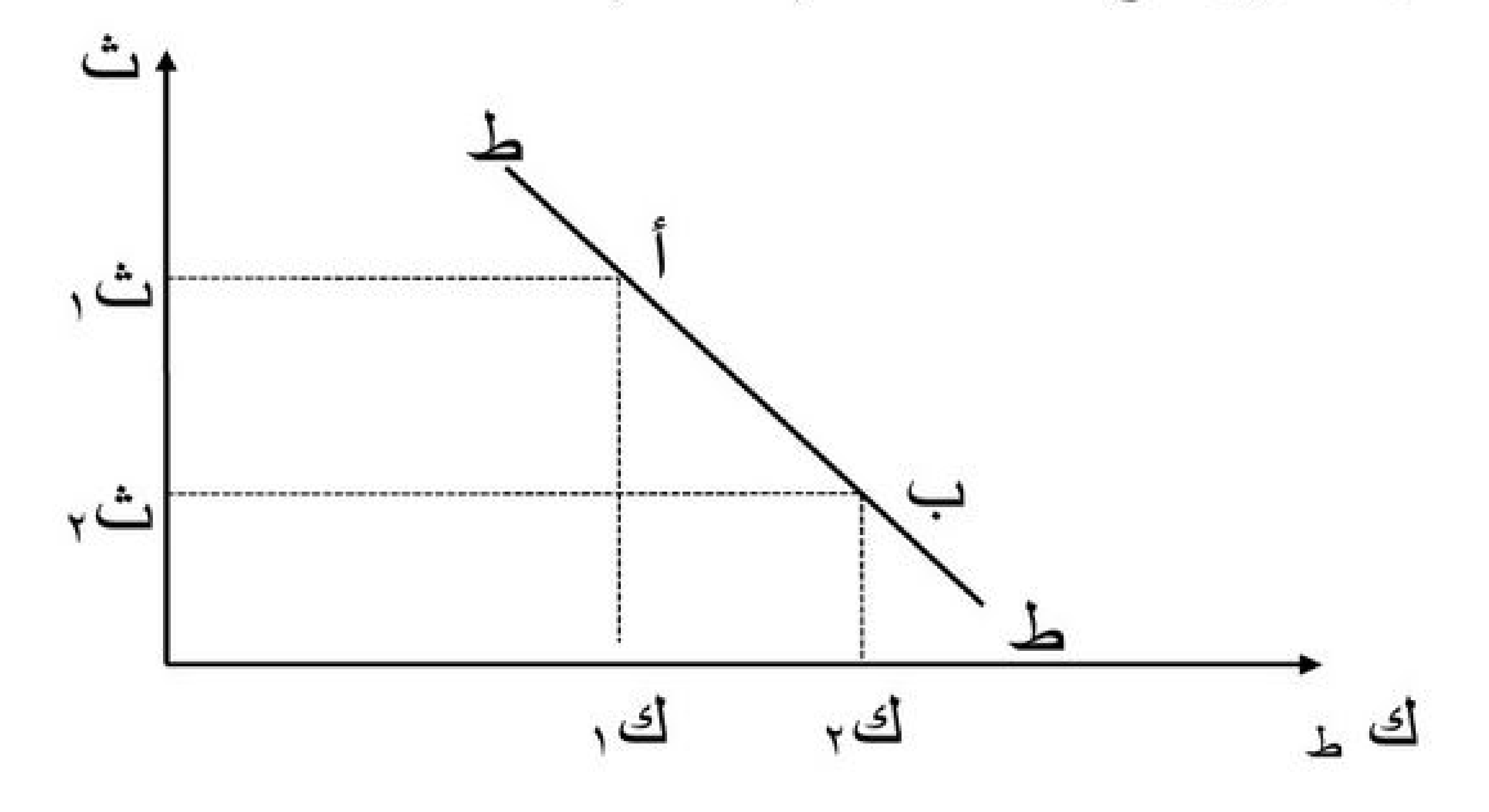
٣- **الطلب متكافئ المرونة:** وتكون قيمة معامل مرونة الطلب السعرية ثابتة ومساوية للواحد الصحيح، دلالة على أن أي تغير نسبي في سعر السلعة يؤدي إلى تغير نسبي مساوٍ له وفي الاتجاه العكسي للكمية المطلوبة. وعندما يتخذ منحنى الطلب شكل القطع الزائد القائم (قطع مكافئ) تصبح مـ طث مساوية للوحدة عند أية نقطة على منحنى الطلب. وفي هذه الحالة تكون جميع المساحات المحصورة تحت منحنى الطلب متساوية.

ومن الجدير بالذكر أن الحالات الثلاث السابقة لمرونة الطلب السعرية جميعها ثابتة حيث إنه بالتحرك على نفس المنحنى لا تتغير مرونة الطلب السعرية من نقطة لأخرى، ويمكن توضيح ذلك في شكل (٩-٣).



شكل (٩−٣) : منحنيات الطلب ثابتة المرونة

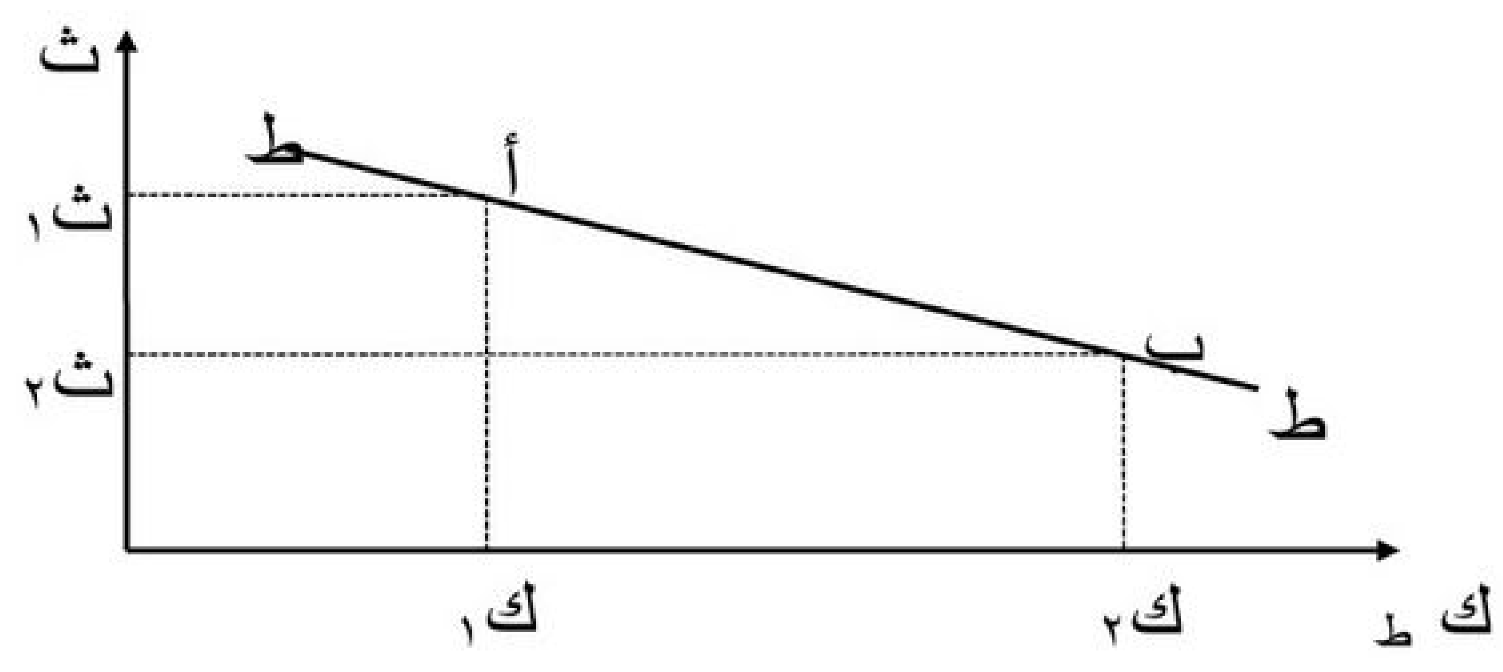
٤− **طلب غير مرن:** ويسمى أيضاً بالطلب قليل المرونة، حيث إن أى تغير نسبى فى الثمن يترتب عليه تغير فى الكمية المطلوبة بنسبة أقل وفى الاتجاه العكسى. وعندما يكون منحنى الطلب شديد الانحدار ويقترب إلى حد ما من الخط المستقيم الموازى للمحور الرأسى تأخذ المرونة قيمة أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح مع اختلاف قيمة معامل المرونة من نقطة لأخرى، ويوضح ذلك شكل (١٠−٣).



شكل (١٠−٣) : منحنى طلب غير مرن

٥− **الطلب المرن:** ويسمى أيضاً بالطلب كبير المرونة، حيث إن أى تغير نسبى فى الثمن يترتب عليه تغير فى الكمية المطلوبة بنسبة أكبر وفى الاتجاه العكسى. وعندما يكون منحنى الطلب أقل انحداراً ويقترب إلى حد

ما من الخط المستقيم الموازى للمحور الأفقى تأخذ المرونة قيمة أكبر من الواحد الصحيح وأقل من مالانهاية مع اختلاف قيمة معامل المرونة من نقطة لأخرى، ويوضح ذلك شكل (١١-٣).



شكل (١١-٣) : منحنى طلب مرن

العوامل المحددة لمرونة الطلب السعرية:

تتأثر مرونة الطلب السعرية (م طث) لسلعة ما بعدد من العوامل أهمها:

١- مدى أهمية السلعة للمستهلك:

كلما زادت أهمية السلعة بالنسبة للمستهلك (أي كانت السلعة ضرورية له ويصعب الاستغناء عنها مثل الخبز) مالت مرونة الطلب السعرية عليها إلى الانخفاض (م طث أقل من الوحدة). حيث تقل درجة استجابة الكميات التي يطلبها المستهلك من هذه السلعة كلما حدث تغير نسبي في ثمنها. وعلى العكس، كلما انخفضت أهمية السلعة بالنسبة للمستهلك (أي كانت السلعة كمالية له ويمكن الاستغناء عنها بسهولة نسبية مثل الحلوى) مالت مرونة الطلب السعرية عليها إلى الارتفاع (م طث أكبر من الوحدة). حيث تزداد درجة استجابة الكميات التي يطلبها المستهلك من هذه السلعة كلما حدث تغير نسبي في ثمنها.

٢- مدى وجود بدائل قريبة للسلعة:

كلما زاد عدد البدائل القريبة التي يمكن أن تحل محل السلعة بالنسبة للمستهلك، مالت مرونة الطلب السعرية عليها إلى الارتفاع (م طث أكبر من

الوحدة)، حيث تكون عملية الإحلال سهلة نسبياً. فمثلاً يمكن بسهولة إحلال الأنواع المختلفة للأسماك والطيور واللحوم محل بعضها البعض، ولذا تزداد درجة استجابة الكميات التي يطلبها المستهلك من هذه السلعة كلما حدث تغير نسبي في ثمنها. وعلى العكس، كلما قل عدد البدائل القريبة التي يمكن أن تحل محل السلعة بالنسبة للمستهلك (الملح مثلاً)، مالت مرونة الطلب السعرية عليها إلى الانخفاض (م طث أقل من الوحدة)، حيث تقل درجة استجابة الكميات التي يطلبها المستهلك من هذه السلعة كلما حدث تغير نسبي في ثمنها.

٣- درجة تكامل السلعة مع غيرها:

يقصد بدرجة تكامل السلعة مع غيرها من السلع الأخرى، مدى الإشباع الذي يحصل عليه المستهلك من ارتباط هذه السلع ببعضها البعض. فالمستهلك لا يستطيع الحصول على إشباع من استخدام السيارة دون وجود بنزين. ولذا كلما كانت درجة تكامل السلعة مع غيرها من السلع كبيرة، قلت درجة استجابة الكميات التي يطلبها المستهلك من هذه السلعة مع حدوث أي تغير نسبي في ثمنها(م طث أقل من الوحدة)، والعكس صحيح.

٤- نسبة المنفق من دخل المستهلك على السلعة:

كلما انخفضت نسبة المنفق من دخل المستهلك على السلعة (س)، مالت مرونة الطلب السعرية عليها إلى الانخفاض (م طث أقل من الوحدة). حيث لا يؤدي أي تغير في ثمنها إلى تأثيرات كبيرة ومحسوسة في دخل المستهلك، وبالتالي تنخفض درجة استجابة الكميات التي يطلبها من هذه السلعة مع التغير النسبي في ثمنها. فالمستهلك لا يتأثر كثيراً بالتغيرات الطفيفة في أسعار الجرائد اليومية وما شابه ذلك. وعلى العكس، فإن السلع التي يمثل شرائها عبئاً كبيراً على دخل المستهلك مثل السلع المعمرة (السيارات والثلاجات وغيرها) تجعل المستهلك أكثر استجابة لتغير الكميات المطلوبة منها مع التغير النسبي في

ثمنها، ولذا تميل مرونة الطلب السعرية عليها إلى الارتفاع (م طث أكبر من الوحدة).

٥- دخل المستهلك النقدي:

كلما زاد دخل المستهلك النقدي، انخفض العبء الذي يشعر به عند دفع ثمن السلعة التي يشتريها، ومن ثم تقل درجة استجابته لأي تغير في ثمن هذه السلعة (م طث أقل من الوحدة). وعلى العكس، يزداد العبء الذي يشعر به المستهلكون ذوي الدخول النقدية المنخفضة عند دفع ثمن أي سلعة يشترونها، ومن ثم تزداد درجة استجابتهم لأي تغير في ثمن هذه السلعة (م طث أكبر من الوحدة). وعلى ذلك، فإن مرونة الطلب السعرية للمستهلك الغني على السلعة (س) قد تكون أقل من نظيرتها للمستهلك الفقير على نفس السلعة.

٦- ثمن السلعة:

كلما ارتفع ثمن السلعة (س)، زاد العبء الذي يشعر به المستهلك عند دفع ثمنها، ومن ثم تزداد درجة استجابته لأي تغير في هذا الثمن (م طث أكبر من الوحدة). وعلى العكس، كلما انخفض ثمن السلعة (س)، قل العبء الذي يشعر به المستهلك عند دفع ثمنها، أي تقل درجة استجابة الكميات التي يطلبها من هذه السلعة بالنسبة لأي تغير في ثمنها (م طث أقل من الوحدة). ولذا فإن العلاقة طردية بين ثمن السلعة ومرونة الطلب السعرية.

٧- طول الفترة الزمنية:

في الفترة القصيرة، يمسي المستهلك معتاداً على نمط استهلاكي معين يصعب تغييره، ولذا فإن أي تغير نسبي في ثمن إحدى السلع التي اعتاد عليها المستهلك قد يؤدي إلى تغير نسبي أقل منه في الكميات المطلوبة منها (م طث أقل من الوحدة). بينما في الفترة الطويلة، يمكن تغيير الأنماط الاستهلاكية بسهولة نسبية. فكلما طالت الفترة الزمنية، استطاع الفرد تغيير عاداته

الاستهلاكية تدريجياً. ولذا يتوقع أن تكون درجة استجابته أكبر لأي تغير نسبي في ثمن السلعة (م طث أكبر من الوحدة). وهكذا فإن مرونة الطلب السعرية تقل في الفترة القصيرة، وتزداد في الفترة الطويلة، لنفس المستهلك ولنفس السلعة.

علاقة مرونة الطلب السعرية بالإنفاق الكلي للمستهلكين:

يمثل الإنفاق الكلي للمستهلكين في نفس الوقت الإيراد الكلي للمنتجين (البائعين). وهو عبارة عن حاصل ضرب الكمية المشتراه من السلعة (ك$_{س}$) في ثمن الوحدة منها (ث$_{س}$). أي أن الإنفاق الكلي على السلعة (س) = ك$_{س}$× ث$_{س}$. وبالتالي يمكن أن يتغير هذا الإنفاق مع تغير الثمن أو الكمية أو كليهما معاً. غير أن تغير الكمية المطلوبة من السلعة (ك$_{س}$) عند تغير ثمنها (ث$_{س}$) يتوقف على درجة مرونة الطلب السعرية، ولذا فإن الإنفاق الكلي للمستهلكين يعتمد على درجة هذه المرونة.

فإذا كان الطلب على السلعة (س) عديم المرونة، أي تظل الكمية المطلوبة منها ثابتة مهما تغير ثمنها، يؤدي ارتفاع ثمن السلعة (س) بنسبة ١٠٪ إلى زيادة الإنفاق الكلي للمستهلكين بنفس النسبة ١٠٪، والعكس صحيح. بينما إذا أصبح الطلب على السلعة (س) غير مرن (مثل السلع الضرورية)، يؤدي ارتفاع ثمن السلعة (س) بنسبة ١٠٪ إلى انخفاض الكمية المطلوبة منها بنسبة أقل ٨٪ مثلاً، أي أن تغيرات الثمن النسبية تفوق تغيرات الكمية المطلوبة النسبية، ولذا يزداد الإنفاق الكلي للمستهلكين على هذه السلعة، والعكس صحيح.

جدول (٣-٤) علاقة مرونة الطلب السعرية بالإنفاق الكلي للمستهلكين

المرونة	التغيرات	الإنفاق الكلي	
		انخفاض الثمن	ارتفاع الثمن

عديم المرونة	لا تتغير الكمية المطلوبة من السلعة مهما تغير ثمنها	ينخفض بنفس نسبة انخفاض الثمن	يرتفع بنفس نسبة ارتفاع الثمن
غير مرن	تتغير الكمية المطلوبة من السلعة بنسبة أقل من نسبة تغير ثمنها	ينخفض	يزداد
متكافئ المرونة	تتغير الكمية المطلوبة من السلعة بنفس نسبة تغير ثمنها	يظل ثابتاً	يظل ثابتاً
كبير المرونة	تتغير الكمية المطلوبة من السلعة بنسبة أكبر من نسبة تغير ثمنها	يزداد	ينخفض
لانهائي المرونة	يكون تغير الكمية المطلوبة من السلعة لانهائي بالنسبة لأي تغير في ثمنها	لانهائي (حالة نظرية)	يؤول إلى الصفر

أما عندما يصبح الطلب على السلعة (س) متكافئ المرونة، يؤدي ارتفاع ثمن السلعة (س) بنسبة ١٠٪ مثلاً إلى انخفاض الكمية المطلوبة منها بنفس النسبة ١٠٪، حيث يلاشي آثار كل منهما الآخر، ولذا يظل الإنفاق الكلي للمستهلكين على هذه السلعة ثابتاً مهما تغير ثمنها.

بينما إذا أصبح الطلب على السلعة (س) مرناً (مثل السلعة الكمالية)، يؤدي ارتفاع ثمن السلعة (س) بنسبة ١٠٪ إلى انخفاض الكمية المطلوبة منها بنسبة أكبر ١٢٪ مثلاً، أي أن تغيرات الثمن النسبية تقل عن تغيرات الكمية المطلوبة النسبية، ولذا ينخفض الإنفاق الكلي للمستهلكين على هذه السلعة. والعكس صحيح، كما يتضح من ظاهرة الأوكازيونات، عندما يترتب على انخفاض ثمن السلعة (س) بنسبة ما زيادة الكمية المطلوبة منها بنسبة أكبر، الأمر الذي يزيد من الإنفاق الكلي للمستهلكين (الإيراد الكلي للمنتجين).

بينما إذا كان الطلب على السلعة (س) لانهائي المرونة، يترتب على أي ارتفاع في ثمن السلعة (س) انعدام الطلب عليها، ومن ثم يؤول الإنفاق الكلي للمستهلكين إلى الصفر. وعلى العكس، يترتب على انخفاض ثمن السلعة (س) زيادة الطلب عليها إلى مالانهاية، ومن ثم يصبح الإنفاق الكلي للمستهلكين لانهائي، وهي حالة نظرية قد لا تتحقق في الواقع العملي.

مرونة الطلب الدخلية:

"هي مقياس لدرجة استجابة التغير النسبي فى الطلب على سلعة ما نتيجة للتغير النسبي فى الدخل، وذلك مع افتراض ثبات العوامل الأخرى". أى أن مرونة الطلب الدخلية تشير إلى نسبة التغير فى الطلب على سلعة ما عندما يتغير دخل المستهلك بنسبة ١٪ مع ثبات العوامل الأخرى. وسوف يرمز إلى مرونة الطلب الدخلية بالاختصار (م $ط_ل$).

قياس مرونة الطلب الدخلية:

بنفس الأسلوب السابق المستخدم في قياس مرونة الطلب السعرية فإنه سوف يتم قياس مرونة الطلب الدخلية على النحو الآتى :

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\text{التغير النسبى فى الطلب على سلعة ما}}{\text{التغير النسبى فى الدخل}}$$

ويمكن التفرقة بين مقياسين لمرونة الطلب الدخلية وهما :

مرونة النقطة:

وتقيس مرونة الطلب الدخلية عندما تكون التغيرات النسبية طفيفة فى الدخل، حيث إن :

$$م\,ط_ل = \frac{ء\,ك}{ء\,ل} \times \frac{ل_١}{ك_١}$$

حيث إن : ء ك : التغير فى الكمية المطلوبة.

ء ل : التغير فى الدخل.

$ل_{١}$: مستوى الدخل الأصلى.

$ك_{١}$: الكمية المطلوبة الأصلية.

مرونة القوس:

وتقيس مرونة الطلب الدخلية عندما تكون التغيرات النسبية فى الدخل محسوسة أو كبيرة. أى أن :

$$مـ\ ط_{ل} = \frac{ء\ ك}{ء\ ل} \times \frac{\frac{١}{٢}\ (ل_{١} + ل_{٢})}{\frac{١}{٢}\ (ك_{١} + ك_{٢})}$$

إذن
$$\mathbf{م\ ط_{ل}} = \frac{\mathbf{ء\ ك}}{\mathbf{ء\ ل}} \times \frac{\mathbf{ل_{١} + ل_{٢}}}{\mathbf{ك_{١} + ك_{٢}}}$$

وتحدد إشارة مرونة الطلب الدخلية نوع السلعة بالنسبة للمستهلك:

- **فإذا كانت إشارة مرونة الطلب الدخلية موجبة**؛ فهذا يعنى أن العلاقة بين الطلب على السلعة ودخل المستهلك علاقة طردية، أى أنه مع زيادة الدخل يزداد الطلب على السلعة والعكس صحيح، **وذلك فى حالة السلع العادية.** وتصنف السلع العادية إلى نوعين: عندما تكون مرونة الطلب الدخلية موجبة وأقل من الواحد الصحيح، حيث الطلب على السلعة غير مرن بالنسبة للدخل، تصبح السلعة ضرورية. أما عندما تكون مرونة الطلب الدخلية موجبة وأكبر من الواحد الصحيح، حيث الطلب عليها مرن بالنسبة للدخل تصبح السلعة كمالية.
- **إذا كانت إشارة مرونة الطلب الدخلية سالبة** فهذا يعنى أن العلاقة بين الطلب على السلعة ودخل المستهلك علاقة عكسية، أى أنه مع زيادة الدخل يقل الطلب عليها والعكس صحيح، **وذلك فى حالة السلع الدنيا أو الرديئة،** مثل: الفول حيث إنه مع زيادة دخل المستهلك يتحول إلى أنواع أفضل من الطعام ويقل الطلب على الفول.

إن التفرقة بين السلع على أساس مرونة الطلب الدخلية إلى سلع عادية وسلع دنيا، والسلع العادية إلى سلع ضرورية وسلع كمالية، هى تفرقة شخصية؛ ويختلف ذلك من فرد إلى آخر، إذ أن نفس السلعة قد تكون عادية بالنسبة لفرد معين وتكون دنيا بالنسبة لفرد آخر. وحتى لنفس الفرد قد تكون عادية عند مستوى معين من الدخل فى فترة زمنية معينة، ودنيا عند مستوى دخل آخر أكثر ارتفاعاً.

مرونة الطلب التقاطعية:

هي "مقياس لدرجة استجابة التغير النسبي فى الطلب على سلعة ما، نتيجة للتغير النسبي فى ثمن سلعة أخرى، وذلك مع افتراض ثبات العوامل الأخرى". أى أن مرونة الطلب التقاطعية تشير إلى نسبة التغير فى الطلب على سلعة ما ولتكن السلعة (س) عندما يتغير ثمن سلعة أخرى ولتكن السلعة (ص) بنسبة ١ %، مع ثبات العوامل الأخرى. وسوف يرمز إلى مرونة الطلب التقاطعية أو التبادلية بالاختصار ($م\ ط_{ق}$).

قياس مرونة الطلب التقاطعية:

بنفس الأسلوب المتبع في الجزء السابق من هذا الفصل فى قياس كل من مرونة الطلب السعرية ومرونة الطلب الدخلية فإن:

مرونة الطلب التقاطعية= التغير النسبى فى الطلب على سلعة ما ولتكن السلعة (س) ÷ التغير النسبى فى ثمن سلعة أخرى وليكن ثمن السلعة (ص)

ويمكن التفرقة بين مقياسين لمرونة الطلب التقاطعية وهما :

مرونة النقطة:

وتقيس مرونة الطلب التقاطعية عندما تكون التغيرات النسبية طفيفة فى ثمن السلعة الأخرى ولتكن (ص)، حيث تكون: مرونة الطلب التقاطعية للسلعة (س) بالنسبة لثمن السلعة (ص) على النحو التالى :

$$م\ ط_{ق(س)} = \frac{ء\ ك_{س}}{ء\ ث_{ص}} \times \frac{ث_{١ص}}{ك_{١س}}$$

حيث إن: $ء\ ك_{س}$: التغير فى الكمية المطلوبة من السلعة (س).

$ء\ ث_{ص}$: التغير فى ثمن السلعة (ص).

ث$_{١ص}$: الثمن الأصلى للسلعة (ص).

ك$_{١س}$: الكمية الأصلية للسلعة (س).

مرونة القوس:

وتقيس مرونة الطلب التقاطعية عندما تكون التغيرات النسبية محسوسة أو كبيرة فى ثمن السلعة الأخرى (ص)؛ وعليه تكون:

$$م ط_{ق (س)} = \frac{ء ك^{س}}{ء ث^{ص}} \times \frac{\frac{١}{٢}(ث_{١ ص} + ث_{٢ ص})}{\frac{١}{٢}(ك_{١ س} + ك_{٢ س})}$$

$$\textbf{إذن } م ط_{ق (س)} = \frac{ء ك_{س}}{ء ث_{ص}} \times \frac{ث_{١ ص} + ث_{٢ ص}}{ك_{١ س} + ك_{٢ س}}$$

وتحدد إشارة معامل مرونة الطلب التقاطعية العلاقة بين السلعتين فإذا كانت:

- **إشارة معامل مرونة الطلب التقاطعية موجبة**، أى تكون العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة (س) وثمن السلعة (ص) علاقة طردية، مما يعنى أن السلعتين (س)، (ص) **سلعتان بديلتان.**
- **إشارة معامل مرونة الطلب التقاطعية سالبة**، أى تكون العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة (س) وثمن السلعة (ص) علاقة عكسية، مما يعنى أن السلعتين (س)، (ص) **سلعتان مكملتان.**
- إذا كان **معامل مرونة الطلب التقاطعية = صفر**، أى لا توجد علاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة (س)، وثمن السلعة (ص)، فهذا يعنى أن السلعتين (س)، (ص) **سلعتان مستقلتان .**

ثانياً: مرونة العرض السعرية (م ع$_{ث}$)

هي مقياس لدرجة استجابة التغير النسبي في الكمية المعروضة من سلعة ما (س) نتيجة للتغير النسبي في سعرها (ث$_{س}$) خلال فترة زمنية معينة في ظل افتراض ثبات باقي محددات العرض. ونظراً لأن العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة وسعرها – غالباً – علاقة طردية، فإن إشارة مرونة العرض السعرية غالباً ما تكون موجبة.

قياس مرونة العرض السعرية رياضياً:

$$\therefore \text{مرونة العرض السعرية} = \frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المعروضة من سلعة أو خدمة ما}}{\text{التغير النسبى فى ثمنها}}$$

وباتباع نفس الأسلوب كما فى قياس مرونة الطلب السعرية فى الفصل السابق، فإننا نفرق بين مقياسين للمرونة من الناحية الرياضية وهما:

مرونة النقطة:

وهى تقيس المرونة عندما تكون التغيرات النسبية طفيفة فى الثمن أى تقيس (مـ ع ث) عند نقطة معينة على منحنى العرض.

$$\therefore \text{مـ ع ث} = \frac{\text{ء ك}}{\text{ء ث}} \times \frac{\text{ث}_1}{\text{ك}_1}$$

حيث إن ء ك : التغير فى الكمية المعروضة.

ء ث : التغير فى الثمن.

ث$_1$: الثمن الأصلى.

ك$_1$: الكمية الأصلية.

مرونة القوس:

وهى تقيس المرونة عندما تكون التغيرات النسبية فى الثمن محسوسة أو كبيرة.

$$\therefore \text{مـ ع}_{\text{ث}} = \frac{\text{ء ك}}{\text{ء ث}} \times \frac{\frac{1}{2}\ (\text{ث}_1 + \text{ث}_2)}{\frac{1}{2}\ (\text{ك}_1 + \text{ك}_2)}$$

$$\therefore \text{مـ ع}_{\text{ث}} = \frac{\text{ء ك}}{\text{ء ث}} \times \frac{\text{ث}_1 + \text{ث}_2}{\text{ك}_1 + \text{ك}_2}$$

ويلاحظ من هذا القانون الأخير أنه يتم قياس المرونة أيضاً عند نقطة معينة على منحنى العرض، حيث يتم أخذ متوسط السعرين ومتوسط الكميتين وكأن المرونة تقاس فى مسافة وسط فيما بين الوضع الأصلى والوضع الجديد، وذلك لتلافى الاختلاف الذى يحدث فى حالة قياس المرونة فى حالة ارتفاع الثمن عنه فى حالة انخفاض الثمن بنفس المقدار.

مثال: إذا ترتب على ارتفاع سعر السمن البلدي من ١٠ جنيهات إلى ١١ جنيهاً زيادة الكمية المعروضة من ١٠٠(ألف كيلو) إلى ١٢٠(ألف كيلو)، فيمكن حساب مرونة العرض السعرية على النحو التالي:

$\text{ء ك} = 20$، $\text{ء ث} = 1$، $\text{ث}_1 = 10$، $\text{ث}_2 = 11$، $\text{ك}_1 = 100$، $\text{ك}_2 = 120$

$$\therefore \text{مـ ع}_{\text{ث}} = \frac{\text{ء ك}}{\text{ء ث}} \times \frac{\text{ث}_1 + \text{ث}_2}{\text{ك}_1 + \text{ك}_2} = \frac{20}{1} \times \frac{10+11}{100+120} = 1.9$$

أي أن العرض على السمن البلدي كبير المرونة.

الدرجات المختلفة لمرونة العرض السعرية:

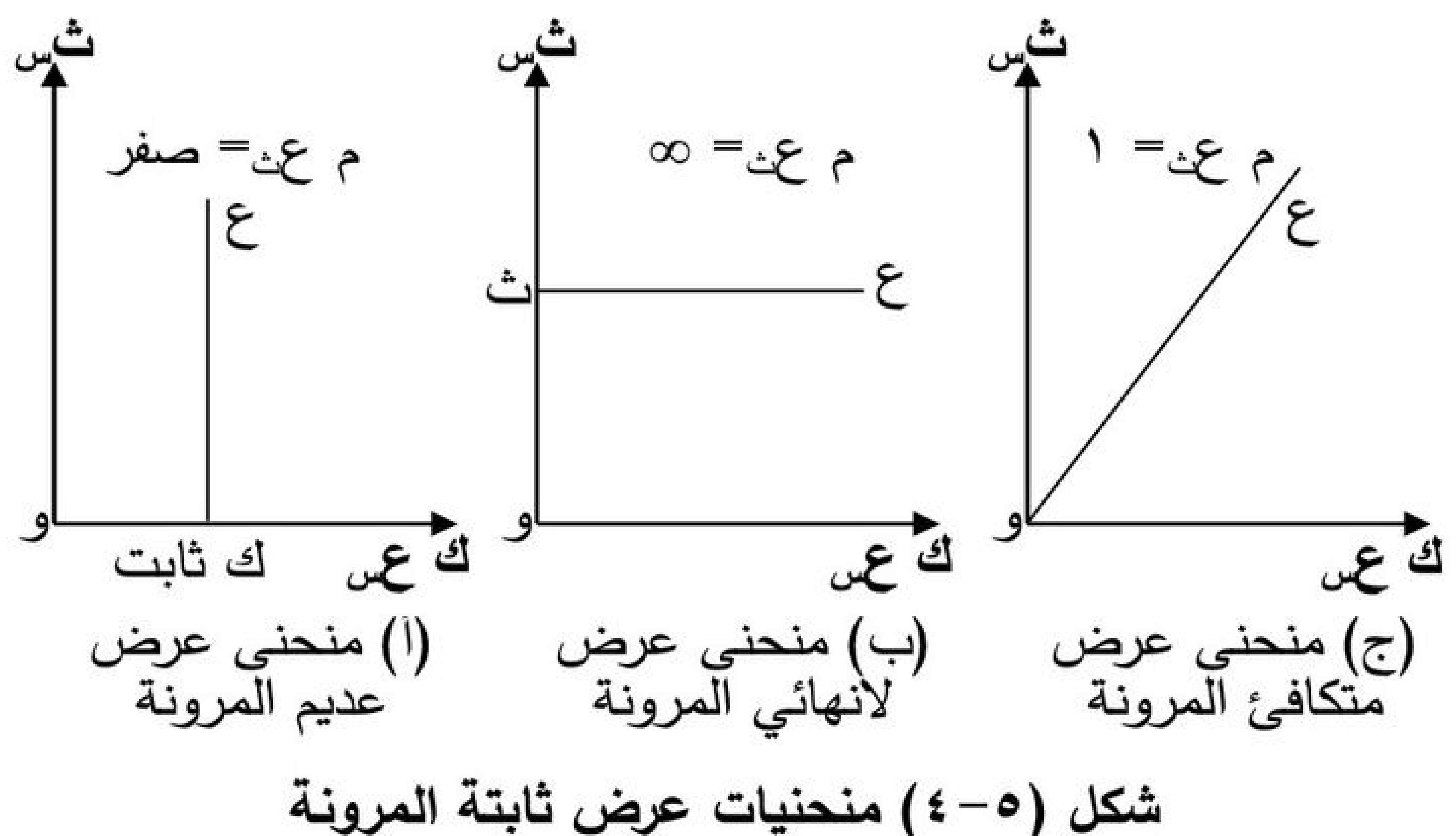
إن (مـ ع ث) تأخذ خمس قيم تتراوح فيما بين الصفر وما لانهاية، وهى نفس حالات مرونة الطلب السعرية فى الفصل السابق.

١- **العرض عديم المرونة:** وتكون قيمة معامل مرونة العرض السعرية مساوية للصفر عندما تظل الكمية المعروضة ثابتة مهما تغير السعر (مثل الأرض في الفترة القصيرة)، حيث لا يترتب على تغير سعر السلعة أي تغير نسبي في الكمية المعروضة. وعندما يتخذ منحنى العرض شكل الخط المستقيم الموازي للمحور الرأسي دلالة على عدم تغير الكمية المعروضة من السلعة مهما تغير سعر الوحدة منها تصبح م عث مساوية للصفر عند أية نقطة على منحنى العرض.

٢- **العرض لانهائي المرونة:** وتكون قيمة معامل مرونة العرض السعرية مساوية لمالانهاية، ذلك أن أي تغير طفيف في سعر السلعة يؤدي إلى تغير لا نهائي في الكمية المعروضة منها. وعندما يتخذ منحنى العرض شكل الخط المستقيم الموازي للمحور الأفقي تصبح م عث مساوية لمالانهاية عند أية نقطة على منحنى العرض.

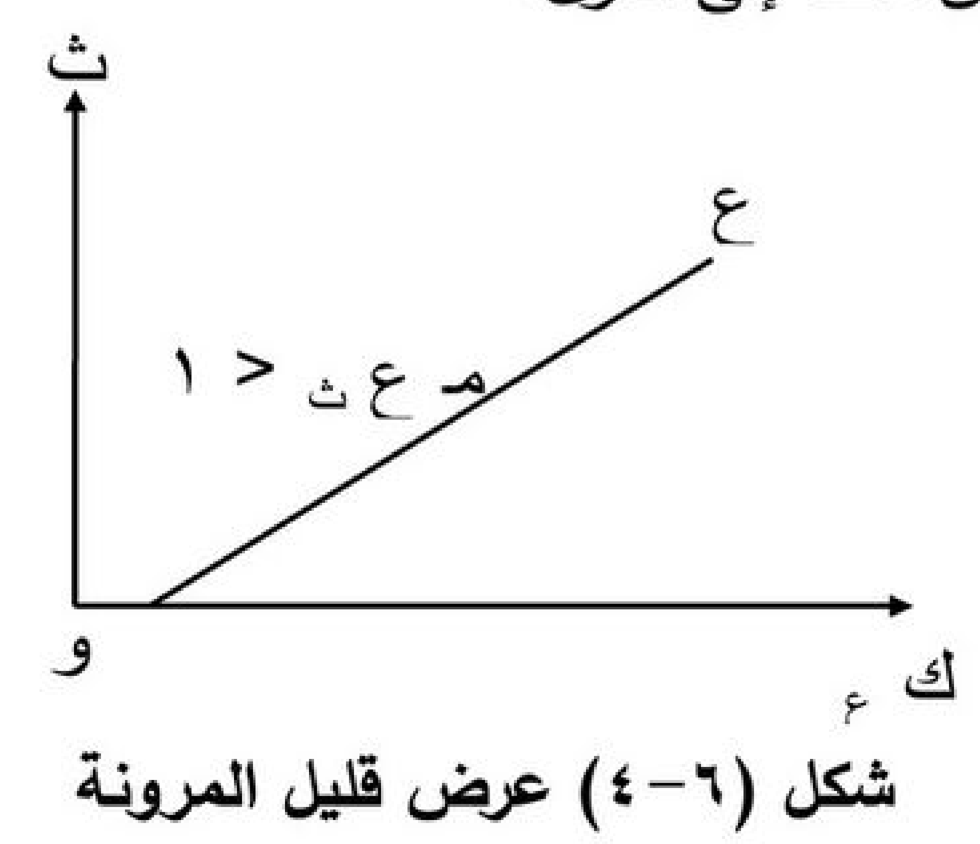
٣- **العرض متكافئ المرونة:** وتكون قيمة معامل مرونة العرض السعرية ثابتة ومساوية للواحد الصحيح، دلالة على أن أي تغير نسبي في سعر السلعة يؤدي إلى تغير نسبي مساوٍ له وفي نفس الاتجاه للكمية المعروضة. وعندما ينبع منحنى العرض من نقطة الأصل وبأية زاوية تصبح م عث مساوية للوحدة عند أية نقطة على منحنى العرض.

ومن الجدير بالذكر أن الحالات الثلاث السابقة لمرونة العرض السعرية جميعها ثابتة حيث إنه بالتحرك على نفس المنحنى لا تتغير مرونة العرض السعرية من نقطة لأخرى، ويمكن توضيح ذلك في شكل (٥-٥).



شكل (٥-٤) منحنيات عرض ثابتة المرونة

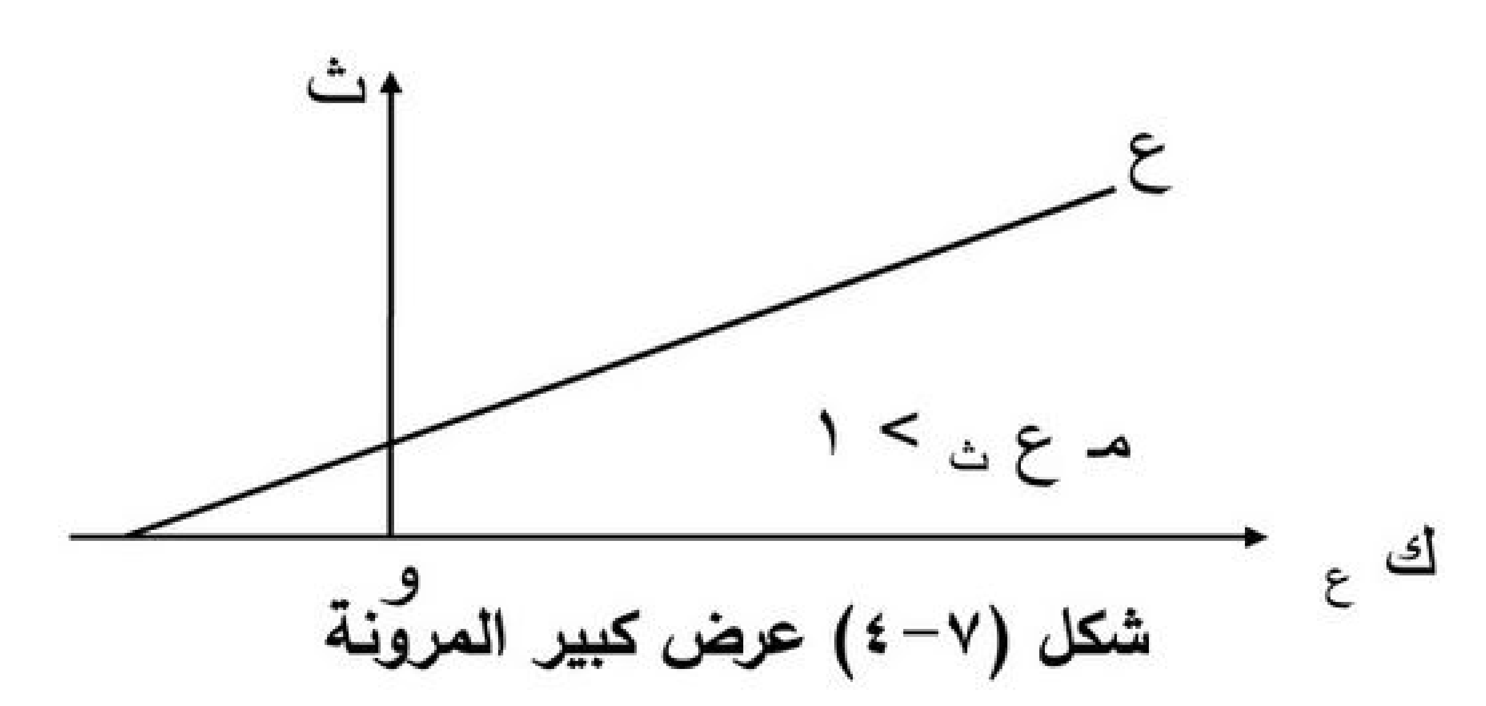
٤- **العرض غير المرن:** عندما تكون مرونة العرض السعرية أقل من الواحد الصحيح، حيث يترتب على أى تغير نسبى فى الثمن تغير نسبى أقل منه فى الكمية المعروضة. وعندما يقطع منحنى العرض المحور الأفقى على يمين نقطة الأصل، كما فى الشكل (٦-٤)، تتغير قيمة معامل المرونة كلما تحركنا على منحنى العرض من نقطة إلى أخرى.



شكل (٦-٤) عرض قليل المرونة

٥- **العرض المرن:** عندما تكون مرونة العرض السعرية أكبر من الواحد الصحيح، حيث يترتب على أى تغير نسبى فى الثمن تغير نسبى أكبر منه فى الكمية المعروضة. وعندما يقطع منحنى العرض المحور الأفقى على

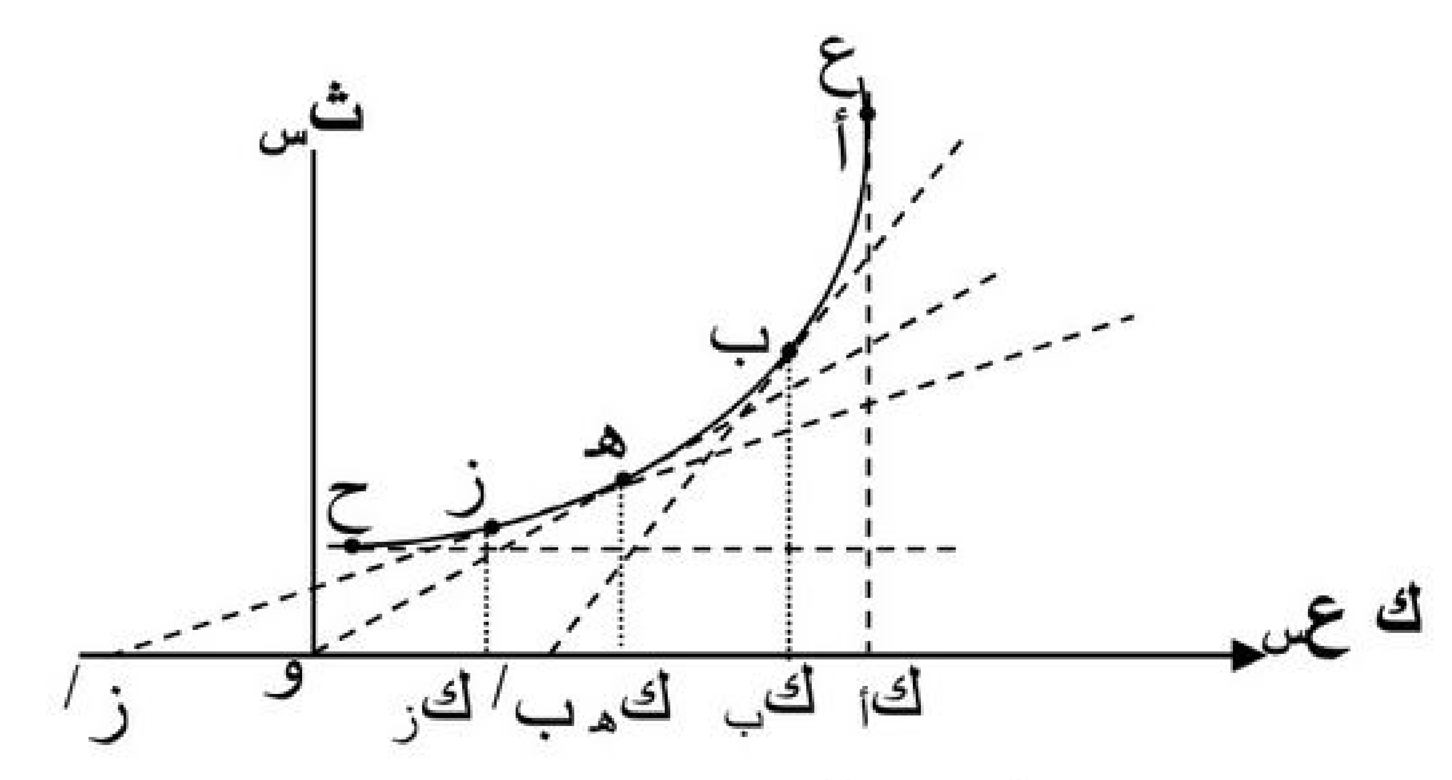
يسار نقطة الأصل (أى يقطع المحور الرأسى)، كما فى الشكل (٧-٤)، تتغير قيمة معامل المرونة كلما تحركنا على منحنى العرض من نقطة إلى أخرى.



شكل (٧-٤) عرض كبير المرونة

والقاعدة العامة أن مرونة العرض السعرية (مـ ع ث) تختلف من نقطة إلى أخرى على منحنى العرض، غير أنها تكون ثابتة على كافة نقاط منحنى العرض ولا تختلف من نقطة إلى أخرى فى ثلاث حالات استثنائية لمنحنيات العرض الخطية: العرض عديم المرونة، العرض متكافئ المرونة، والعرض لانهائى المرونة.

يمكن تطبيق نفس القاعدة السابقة على أية نقطة تقع على منحنى العرض غير الخطي، كما يوضحه شكل (٨-٤). حيث نرسم مماساً لهذه النقطة ونعتبره (وكأنه) منحنى عرض خطي.



شكل (٨-٤) مرونة النقطة على منحنى العرض غير الخطي

أ- فإذا كان المماس موازياً للمحور الرأسي كما هو الوضع عند (أ) يصبح العرض عديم المرونة عند هذه النقطة.

ب-وإذا قطع المماس المحور الأفقي على يمين نقطة الأصل مثل الوضع عند (ب) يصبح العرض غير مرن عند هذه النقطة.

ج- وإذا نبع المماس من نقطة الأصل كما هو الوضع عند (هـ) يصبح العرض متكافئ المرونة عند هذه النقطة.

د- وإذا قطع المماس المحور الأفقي على يسار نقطة الأصل (أي إذا قطع المحور الرأسي) مثل الوضع عند (ز) يصبح العرض مرن عند هذه النقطة.

هـ- وأخيراً، إذا كان المماس موازياً للمحور الأفقي كما هو الوضع عند (ح) يصبح العرض لانهائي المرونة عند هذه النقطة.

وعلى ذلك نستطيع التقرير بأنه: **تختلف (م عث) من نقطة إلى أخرى على منحنى العرض غير الخطي. وتقل (م عث) كلما ارتفع ثمن السلعة – أي تمددت الكمية المعروضة – والعكس صحيح (العلاقة عكسية).**

العوامل المحددة لمرونة العرض السعرية:

تتأثر مرونة العرض السعرية (م ع ث) لسلعة ما بعدد من العوامل أهمها:

١- مرونة عرض خدمات عناصر الإنتاج:

كلما زادت مرونة عرض خدمات عناصر الإنتاج، أصبحت متاحة ومتوافرة عند الاحتياج إليها. وبالتالى يستطيع المنتجون التوسع فى إنتاج السلعة (س) والاستجابة لأى تغيرات سعرية مما يزيد من مرونة العرض السعرية للسلعة

(س)، والعكس صحيح. ولذا فإن مرونة العرض السعرية ترتبط طردياً مع مرونة عرض خدمات عناصر الإنتاج المستخدمة فى إنتاج السلعة.

٢- مدى قابلية السلعة للتخزين:

كلما كانت السلعة قابلة للتخزين، أمكن للمنتجين الاستجابة لأى تغيرات سعرية بالسحب أو الإضافة إلى المخزون، ولذا تزداد مرونة العرض السعرية. بينما تنخفض مرونة العرض السعرية للسلعة سريعة التلف التي لا يمكن تخزينها لفترات طويلة.

٣- نوع السلعة المنتجة:

إذا كانت السلعة المنتجة غير قابلة للتخزين ويحتاج إنتاجها إلى فترات زمنية طويلة نسبياً، كما هو الحال فى السلع الزراعية، تصبح الكمية المعروضة منها أقل استجابة لأى تغيرات سعرية، ولذا يكون عرض السلعة غير مرن. بينما إذا كانت السلعة المنتجة قابلة للتخزين ويحتاج إنتاجها إلى فترات زمنية قصيرة نسبياً، كما هو الحال فى السلع الصناعية، تصبح الكمية المعروضة منها أكثر استجابة لأى تغيرات سعرية، ولذا يكون عرض السلعة مرناً.

٤- طول الفترة الزمنية:

تتأثر مرونة العرض السعرية بطول الفترة الزمنية التى يتم فيها استجابة المنتجين (الكمية المعروضة) لأى تغيرات سعرية. ففى الفترة القصيرة جداً، قد لا يستطيع المنتجون تغيير حجم إنتاجهم (عرضهم) للسلعة رغم تغير ثمنها، ولذا تنخفض مرونة العرض السعرية أو تكاد تنعدم. بينما كلما طالت هذه الفترة الزمنية، أمكن للمنتجين الاستجابة لأى تغيرات سعرية،

مما يعنى ارتفاع مرونة العرض السعرية فى الفترة الطويلة مقارنة بالفترة القصيرة.

نماذج الأسئلة:

السؤال الأول: أذكر دون أن تشرح في شكل نقاط:

١- محددات مرونة الطلب السعرية.

٢- الدرجات المختلفة لمرونة الطلب السعرية.

٣- محددات مرونة العرض السعرية.

٤- الدرجات المختلفة لمرونة العرض السعرية.

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير بإيجاز:

١- قد تكون مرونة الطلب السعرية ثابتة على كافة نقاط منحنى الطلب الخطي.

٢- ترتبط مرونة الطلب السعرية طردياً مع الثمن على منحنى الطلب الخطي سالب الميل.

٣- إذا أدى ارتفاع ثمن سلعة ما بوحدة نقدية واحدة إلى انخفاض الكمية المطلوبة منها بوحدة واحدة، كان الطلب على هذه السلعة متكافئ المرونة.

٤- تحدد إشارة مرونة الطلب الدخلية نوع السلعة.

٥- قد تكون مرونة العرض السعرية ثابتة على كافة نقاط منحنى العرض الخطي.

٦- ترتبط مرونة العرض السعرية طردياً مع الثمن على منحنى العرض غير الخطي.

٧- يميل العرض بصفة عامة إلى أن يكون أكثر مرونة في الفترة الطويلة عنه في الفترة القصيرة.

السؤال الثالث: وضح مستخدماً الرسم البياني فقط دون أي شرح إضافي:

١- منحنى طلب خطي يجمع كل درجات المرونة.

٢- ثلاثة منحنيات طلب ذات درجة ثابتة من مرونة الطلب السعرية.

٣- منحنى الطلب على إحدى السلع حيث لاحظت إدارة المشروع أن الإيرادات التي تحصل عليها تزداد كلما ارتفع ثمنها.

٤- منحنى الطلب على إحدى السلع التي تباع في فترة التخفيضات (الأوكازيونات).

٥- منحنى عرض يجمع كل درجات المرونة.

٦- ثلاثة منحنيات عرض ذات درجة ثابتة من مرونة الطلب السعرية.

٧- مرونة القوس ومرونة النقطة.

السؤال الرابع: تمارين:

١- إذا كانت مرونة الطلب السعرية للبنزين (-٠.٥) فما نسبة الانخفاض في الثمن اللازمة لزيادة الكمية المطلوبة من البنزين بنسبة ١٠٪؟

٢- إذا ترتب على انخفاض ثمن إحدى السلع من ١٠ جنيهات إلى ٩ جنيهات زادت الكمية المطلوبة منها من ١٠٠٠ وحدة إلى ١٢٠٠ وحدة. فما مرونة الطلب السعرية على هذه السلعة؟

٣- إذا أعطيت البيانات التالية عن آثار تغير ثمن السلعتين (س، ص) على الكمية المطلوبة من كل منهما:

ارتفاع الثمن بنسبة ٢٪	نسبة التغير في الكمية المطلوبة من	
	السلعة (س)	السلعة (ص)
السلعة (س)	- ٨٪	+ ٣.٦٪
السلعة (ص)	+ ٣.٤٪	- ٤٪

المطلوب:

أ- حساب مرونة الطلب السعرية لكل من السلعتين.

ب- حساب مرونة الطلب التقاطعية لكل من السلعتين. وتحديد نوع العلاقة بينهما.

٤- إذا أعطيت البيانات التالية عن إحدى السلع:

مرونة الطلب السعرية	اتجاه التغير في السعر	اتجاه التغير في الإيراد الكلي
-٢	يرتفع	......
-١	ينخفض	......
......	يرتفع	لا يتغير
صفر	ينخفض	......
-٠.٦	......	يرتفع

المطلوب:

أ- أكمل الفراغات الموجودة بالجدول.

ب- ما معنى أن تكون قيمة مرونة الطلب السعرية (-٢)؟

٥- إذا كانت مرونة العرض السعرية للمنظفات الصناعية (٣)، فما نسبة الزيادة في الثمن اللازمة لزيادة الكمية المعروضة منها بنسبة ١٥٪؟

٦- إذا ترتب على انخفاض ثمن إحدى السلع من ١٠ جنيهات إلى ٨ جنيهات انخفاض الكمية المعروضة منها من ١٠٠٠ وحدة إلى ٨٠٠ وحدة. فما مرونة العرض السعرية لهذه السلعة؟

****

الباب الثالث

نظرية سلوك المستهلك

عند دراسة نظرية الطلب فى الفصل الرابع ، تم توضيح العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة فى حالة السلع العادية ؛ فكلما انخفض سعر السلعة زادت الكمية المطلوبة منها ، وهى علاقة اتجاهية مستقرة . ولكن ما الذي يحدد الكميات التى يشتريها مستهلك معين من السلعة ؟ ولماذا يشترى مستهلك ما كمية أكبر مما يشتريه مستهلك آخر من نفس السلعة ؟ ولماذا يدفع بعض الأفراد خمسين جنيهاً مثلاً لحضور مباراة كرة القدم ، بينما يعتقد البعض الآخر أن هذا نوعاً من الجنون ؟ ولماذا يدفع بعض الأفراد أموالاً طائلة ثمناً لعقد الؤلؤ ، بينما يدفع ثمناً بخساً للحصول على الماء مع أن فائدته أكبر ؟ إن هذه الأسئلة وغيرها تجيب عليها نظرية سلوك المستهلك .

وكلمة المستهلك المستخدمة فى التحليل الاقتصادى تعنى الوحدة الاقتصادية الفردية التى تقوم بعملية الانفاق الاستهلاكى فى المجتمع ، والمستهلك قد يكون فرداً أو أسرة تقوم باكتساب دخل معين يخصص لانفاق أفرادها على السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية .

وتهدف دراسة سلوك المستهلك التعرف على أنماط هذا السلوك الذى يسلكه المستهلك عادة وهو بصدد السعى لإشباع احتياجاته المختلفة من السلع والخدمات. وفقاً للتطور التاريخى تناول الاقتصاديون سلوك المستهلك من خلال مدخلين. الأول يعتمد على استخدام فكرة المنفعة القابلة للقياس الكمى ، فى إطار نظرية المنفعة الحدية . والثانى مبنى على استخدام فكرة المنفعة الترتيبية،

والتـى تبلـورت فـى تحليـل منحنيـات السـواء. وفـى الواقـع يعـد هـذان المـدخلان طـريقتين مختلفتـين لتوضـيح شـئ واحـد ألا وهـو سـلوك المسـتهلك . وفـى هـذا الباب سنتناول تباعاً هذين المدخلين، علي النحو التالي:

الفصل التاسع يتناول نظرية المنفعة الحدية.

الفصل العاشر يتناول تحليل منحنيات السواء .

الفصل التاسع*

نظرية المنفعة الحدية

٩-١ مقدمة:

يعود استخدام فكرة المنفعة كأداة لتحليل سلوك المستهلك إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حيث قام بعض الاقتصاديين بتحليل سلوك المستهلك اعتماداً على فكرة أن الإنسان يسعى دائماً لتحقيق أقصى قدر من المنفعة بأقل تضحية. وبالتالي فإن جميع تصرفاته الاقتصادية تتحدد وفقاً لتأثير هذين المتغيرين. وتعد نظرية المنفعة الحدية إحدى النظريات التي تستخدم لتفسير سلوك المستهلك حينما يقوم بإنفاق دخله المخصص للإنفاق الاستهلاكي على السلع المختلفة من أجل تحقيق أقصى منفعة كلية ممكنة.

وفي هذا الفصل سوف نتعرض لتفسير سلوك المستهلك باستخدام نظرية المنفعة الحدية، ولذا يتعين علينا في البداية توضيح مفهوم المنفعة

*** كتب هذا الفصل أ.د.السيد محمد أحمد السريتي**

**** تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل علي المراجع التالية:**

- د.أحمد محمد مندور، د. إسماعيل أحمد الشناوي، د. السيد محمد السريتي: **النظرية الاقتصادية الجزئية**، قسم الاقتصاد – كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٦، الفصل الخامس.
- د. السيد محمد السريتي، د. علي عبد الوهاب نجا : **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، قسم الاقتصاد – كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨، الفصل السادس.
- Nicholson W., ***Microeconomic Theory***, The Dryden Press, New York, US, Seventh Edition, 1998.

ونشير إلى الافتراضات التي تعتمد عليها النظرية، وتوضيح العلاقة بين المنفعة الحدية المكتسبة والمنفعة الكلية المكتسبة، وعرض توازن المستهلك في صورة مبسطة في حالة سلعة واحدة، ثم توضيح الحالة العامة لأكثر من سلعة، وأخيراً توضيح كيفية اشتقاق منحنى طلب المستهلك، ومدلول فائض المستهلك. وبناءً علي ذلك **فإن هذا الفصل سوف يتعرض إلى دراسة النقاط التالية:**

- ❖ مفهوم المنفعة.
- ❖ الافتراضات التي تقوم عليها نظرية المنفعة الحدية.
- ❖ العلاقة بين المنفعة الحدية المكتسبة والمنفعة الكلية المكتسبة.
- ❖ توازن المستهلك.
- ❖ اشتقاق منحنى طلب المستهلك.
- ❖ فائض المستهلك.
- ❖ الخلاصة
- ❖ نماذج الأسئلة.

٩-٢ : مفهوم المنفعة Utility :

إن الحافز الأصلي الذي يدفع المستهلك إلى طلب أي سلعة أو خدمة هو تحقيق المنفعة لنفسه. والمنفعة ليست شيئاً منظوراً بل هي شعور داخلي يكتسبه المستهلك من جراء استهلاكه للسلعة أو الخدمة. فالمنفعة المستمدة من أي سلعة تتوقف على مقدار الإشباع النفسي الذي تجلبه للمستهلك. والمنفعة ليست خاصية موضوعية في السلع بل هي خاصية شخصية لأنها تعبر عن

علاقة مباشرة بين الإنسان والسلع، ولذلك تختلف منفعة نفس السلعة من مستهلك إلى آخر، كما تختلف لدى نفس المستهلك من فترة زمنية إلى أخرى. وفي المنظور الاقتصادي للمنفعة يجب التمييز بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية . وذلك على النحو التالي:

١ - **المنفعة الحدية Marginal Utility** : وهي منفعة الوحدة الأخيرة المستهلكة من السلعة . والمنفعة الحدية لها ثلاثة مفاهيم؛ هي:

أولها : المنفعة الحدية المكتسبة : وهي المنفعة التي يكتسبها المستهلك من استهلاك الوحدة الأخيرة من السلعة ، بمعنى آخر فإنها تتمثل في معدل تغير المنفعة الكلية المكتسبة نتيجة تغير الكمية المستهلكة من السلعة بوحدة واحدة .

ثانيها : المنفعة الحدية المضحى بها : وهي عدد وحدات المنفعة التي يضحى بها المستهلك في سبيل حصوله على وحدة إضافية واحدة من السلعة ؛ وتساوى سعر الوحدة من السلعة مقوماً بالوحدات النقدية مضروباً في المنفعة الحدية لوحدة النقود . كما يتضح ذلك من المعادلة التالية:

المنفعة الحدية المضحى بها = سعر الوحدة من السلعة × المنفعة الحدية لوحدة النقود (١-٩)

ثالثها: المنفعة الحدية الصافية: وهي صافى المنفعة الحدية التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه وحدة إضافية من السلعة، وتساوى المنفعة الحدية المكتسبة مطروحاً منها المنفعة الحدية المضحى بها. وهذا ما تبينه المعادلة التالية :

المنفعة الحدية الصافية = المنفعة الحدية المكتسبة – المنفعة الحدية المضحى بها (٢–٩)

٢ – **المنفعة الكلية Total Utility** : وهي المنفعة المتحققة للمستهلك من جراء استهلاكه كمية معينة من السلعة في فترة زمنية معينة . **والمنفعة الكلية لها ثلاثة مفاهيم:**

أولها : المنفعة الكلية المكتسبة : هي مجموع المنافع الحدية المكتسبة من استهلاك كمية معينة من السلعة ؛ فإذا قام أحد الأفراد بتناول ثلاث تفاحات خلال اليوم يعنى حصوله على منفعة كلية مكتسبة هي محصلة الإشباع المستمد من استهلاك الثلاث تفاحات .

ثانيها : المنفعة الكلية المضحى بها : وهي إجمالي المنفعة المضحى بها في سبيل الحصول على كمية معينة من السلعة ، كما أنها تتمثل في مجموع المنافع الحدية المضحى بها .

ثالثها : المنفعة الكلية الصافية : وهي صافى المنفعة الكلية التي يحصل عليها المستهلك من جراء استهلاكه كمية معينة من السلعة ، وتساوى المنفعة الكلية المكتسبة مطروحاً منها المنفعة الكلية المضحى بها . وأحياناً تسمى بفائض المستهلك " consumer surplus " أي الفائض الكلى للمستهلك . وهذا ما توضحه المعادلة التالية :

فائض المستهلك = المنفعة الكلية الصافية = المنفعة الكلية المكتسبة – المنفعة الكلية المضحى بها (٣–٩)

وفي الحقيقة فإن هدف المستهلك هو تعظيم المنفعة الكلية الصافية .

٩-٣ : الافتراضات التي تقوم عليها نظرية المنفعة الحدية

استندت نظرية المنفعة الحدية إلى مجموعة من الافتراضات لعل من أهمها ما يلي :

١ - **رشد المستهلك :** بمعنى أن تصرفاته منطقية وغير متضاربة ، ولذلك يسعى دائماً نحو تعظيم منفعته الكلية في حدود دخله المخصص للإنفاق الاستهلاكي؛ أي أنه يقوم بإنفاق دخله المحدود والمخصص للإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات المختلفة بما يمكنه من الحصول على أقصى منفعة كلية صافية . وهذا الافتراض قد لا يمثل تصرفات الأفراد كمستهلكين تمثيلاً دقيقاً ، غير أنه يمكن أن يعتبر تقريباً لتصرفات المستهلك العادي .

٢ - **قابلية المنفعة للقياس الكمي:** بمعنى المنفعة المكتسبة من استهلاك أي كمية من أي سلعة أو خدمة معينة يمكن قياسها بطريقة عددية؛ أي أن المنفعة ظاهرة كمية، ولذلك يتعين وجود وحدات لقياسها. والمنفعة تقاس بوحدات أطلق عليها وحدات المنفعة. وتختلف هذه الوحدات عن وحدات قياس الظواهر الكمية الأخرى، فهي ليست وحدات موضوعية تتسم بالثبات، ولكنها وحدات شخصية بطبيعتها تتفاوت في قيمتها وفقاً للتقييم الشخصي، لأنها تعتمد على ذوق المستهلك ورغباته تجاه السلع.

٣ - **ثبات المنفعة الحدية للنقود:** ويعد هذا الافتراض ضرورياً إذا استخدمت وحدات النقود كمقياس للمنفعة المضحي بها. فأساس استخدام معيار ما كوحدة للقياس يتطلب أن يكون هذا المعيار متسماً بالثبات. حتي لا تتأثر المنفعة الحدية لوحدة النقود بتغيرات دخل المستهلك.

٤ – **تناقص المنفعة الحدية المكتسبة:** بمعنى أن منفعة الوحدة الإضافية تكون دائماً أقل من منفعة الوحدة السابقة عليها، وهذا ما يسمى بقانون تناقص المنفعة الحدية؛ حيث تتناقص المنفعة التي يكتسبها المستهلك من الوحدات المضافة للسلعة. ويعنى ذلك أن منفعة كل وحدة إضافية يحصل عليها المستهلك من السلعة ستتناقص باستمرار مع زيادة الكمية المستهلكة. ويستمر هذا الوضع حتى يصل المستهلك إلى حد التشبع عندما تكون المنفعة الحدية المكتسبة مساوية للصفر. ويرجع تناقص المنفعة الحدية المكتسبة إلى سببين: **أولهما:** أن السلع لا يمكن أن تكون بدائل كاملة عن بعضها البعض، إذ أن كل سلعة منها تتميز بخصائص محددة تجعلها صالحة لإشباع حاجة واحدة فقط أو عدد محدود من الحاجات دون غيرها. لهذا فإن تزايد الكمية المستهلكة من سلعة ما وفي وقت ما لابد وأن يؤدى إلى تناقص منفعتها الحدية المكتسبة. **ثانيهما** : لا توجد حاجة لدى أي شخص غير قابلة للإشباع، بمعنى أن أي حاجة لابد وأن تشبع باستهلاك الوسيلة المناسبة وبكمية محددة سواء كانت الكمية قليلة أو كثيرة. وبما أن شدة الحاجة تتناقص كلما أشبع جزءاً منها بسبب قابلية الحاجة للتجزئة، فإن المنفعة الحدية المكتسبة تتناقص إلى أن تصل إلى الصفر عند حد التشبع.

٥ – **المنفعة الكلية المكتسبة لأي مجموعة سلعية تعتمد على كمية سلع هذه المجموعة:** والمجموعة السلعية هي أي كمية من سلعة واحدة أو أكثر، فإذا افترضنا أن هناك مجموعة من السلع عددها ن وكمياتها هي $س_١$، $س_٢$، $س_٣$ .... $س_ن$ فإن المنفعة الكلية التي يكتسبها المستهلك من استهلاكها م ك لابد وأن تعتمد على كميات هذه السلع، أي أنها دالة في هذه الكميات. أي أن:

م ك = د (س$_{١}$ ، س$_{٢}$ ، ....، س$_{ن}$)	(٤–٩)

وترجع أهمية هذا الافتراض إلى أنه يؤكد أن السلع هي التي تخلق المنفعة وليس العكس ، بحيث أنه إذا لم يستهلك المستهلك أي سلعة فلن يحقق أي منفعة . فضلاً عن أن دالة المنفعة الكلية دالة طردية أكيدة التزايد . بمعنى أنه إذا زادت الكميات التي يستهلكها المستهلك من كل السلع فلابد أن يزيد مقدار ما يحصل عليه من منفعة كلية مكتسبة .

٩–٤ : العلاقة بين المنفعة الحدية المكتسبة والمنفعة الكلية المكتسبة:

توجد علاقة محددة تماماً بين المنفعة الحدية المكتسبة والمنفعة الكلية المكتسبة، وتسمح هذه العلاقة بمعرفة إحداهما إذا ما عرفت الأخرى. فإذا عرفنا مقدار المنافع الحدية المكتسبة الناتجة عن استهلاك عدد معين من وحدات سلعة معينة، فإننا نستطيع معرفة المنفعة الكلية المكتسبة التي يحققها المستهلك من جراء استهلاكه هذا عن طريق تجميع المنافع الحدية المكتسبة عند كل مستوى من مستويات الاستهلاك. ونظراً لتناقص المنفعة الحدية المكتسبة، فإننا نلاحظ أن المنفعة الكلية المكتسبة تزيد بمعدل متناقص حتى تصل إلى أعلى مستوى لها عند حد التشبع وذلك عندما تصل المنفعة الحدية المكتسبة للصفر.

ويوضح الجدول رقم (١–٩) التالي هذه العلاقة بين المنفعة الحدية المكتسبة والمنفعة الكلية المكتسبة من استهلاك أحد المستهلكين كمية من التفاح خلال الأسبوع.

جدول (١–٩)

المنافع الحدية والكلية المكتسبة من التفاح لأحد المستهلكين في الأسبوع

الوحدات المستهلكة من التفاح في الأسبوع	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
المنفعة الحدية المكتسبة (م ح)	١٤	١٠	٨	٥	٣	صفر	– ١	– ٣
المنفعة الكلية المكتسبة (م ك)	١٤	٢٤	٣٢	٣٧	٤٠	٤٠	٣٩	٣٦

ويمكن تلخيص العلاقة بين المنفعة الحدية المكتسبة والمنفعة الكلية المكتسبة التي يوضحها جدول (١–٩) **في شكل (١–٩)** ويلاحظ منهما ما يلي:

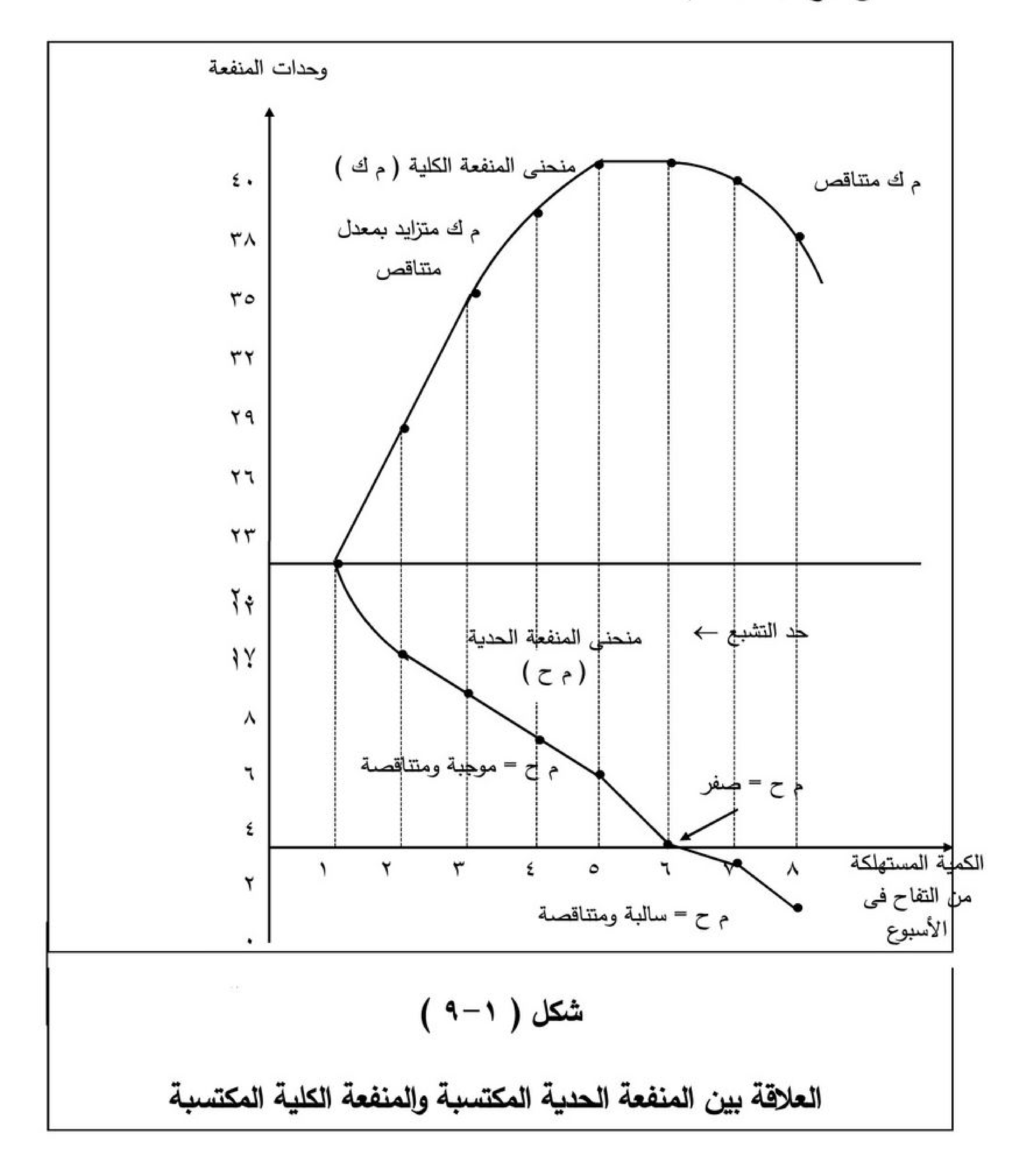
١ – عند استهلاك الوحدة الأولى من التفاح، فإن المنفعة الحدية المكتسبة تتساوى مع المنفعة الكلية المكتسبة، وكل منهما يساوى ١٤ وحدة منفعة.

٢ – عند زيادة الكمية المستهلكة من التفاح حتى نصل إلى حد التشبع – استهلاك أي كمية تتراوح ما بين وحدتين، ٦ وحدات – فإن المنفعة الحدية المكتسبة تكون موجبة ومتناقصة، لذلك تكون المنفعة الكلية المكتسبة متزايدة بمعدل متناقص.

٣ – عند حد التشبع؛ وهو استهلاك ٦ وحدات من التفاح تكون المنفعة الحدية المكتسبة من التفاح قد وصلت إلى الصفر، أي أن الوحدة الأخيرة من التفاح لم تمنح المستهلك أي إشباع على الإطلاق، وعند ذلك تصل المنفعة الكلية المكتسبة إلى أقصى حد لها .

٤ – عند زيادة الكمية المستهلكة عن حد التشبع ؛ أي قيام المستهلك باستهلاك كميات إضافية من التفاح أكثر من ٦ وحدات مثلاً ٧ ، ٨ وحدات، فهذا يؤدى إلى شعور المستهلك بالضيق أو الإستياء أو الألم، وهذا يعنى أنه دخل في مجال المنفعة الحدية المكتسبة السالبة، ولذلك تتسبب كل وحدة

إضافية من التفاح في إنقاص المنفعة الكلية المكتسبة التي حصل عليها من الوحدات السابقة .



شكل (١-٩)

العلاقة بين المنفعة الحدية المكتسبة والمنفعة الكلية المكتسبة

٩–٥ : توازن المستهلك

يقال أن المستهلك في حالة توازن حينما يتحقق له وضع معين لا يرغب في تغييره، لأنه يعتبر أفضل وضع ممكن له في ظروف دخله النقدي الثابت والأسعار السائدة للسلع. وفي هذه الحالة لابد أن يتحقق للمستهلك أقصى منفعة كلية صافية من إنفاقه لدخله.

وبناء على الافتراضات السابقة يمكن الوصول إلى وضع توازن المستهلك الذي يحقق له أقصى منفعة كلية صافية ممكنة. وتوجد شروط يتعين توافرها لتحقيق وضع توازن المستهلك، وهنا يمكن أن نميز بين حالتين هما، حالة وجود سلعة واحدة، وحالة وجود أكثر من سلعة.

٩–٥–١ : توازن المستهلك في حالة وجود سلعة واحدة

يعنى قيام المستهلك باستهلاك سلعة واحدة أن المستهلك ينفق دخله النقدي على سلعة واحدة، وينص شرط التوازن في هذه الحالة على ضرورة أن " **تتساوى المنفعة الحدية التي يكتسبها المستهلك من السلعة مع المنفعة الحدية المضحى بها في سبيل حصوله عليها**". ولذلك فإن شرط التوازن توضحه المعادلة التالية:

المنفعة الحدية المكتسبة من السلعة = المنفعة الحدية المضحى بها (٥–٩)

ولتوضيح كيفية تحديد وضع توازن المستهلك نفترض المثال العددي التالي:

بافتراض أن أحد المستهلكين قدر المنفعة الحدية المكتسبة من استهلاك ١٠ وحدات من التفاح على النحو الموضح في الجدول التالي:

الوحدات المستهلكة من التفاح	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
المنفعة الحدية المكتسبة	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١

وأن المستهلك يشترى التفاح بسعر ثابت قدره أربعة وحدات نقدية، وان المنفعة الحدية لوحدة النقود تساوى وحدتين من المنفعة.

المطلوب:

أ – تحديد وضع توازن المستهلك .

ب – ما هو فائض المستهلك عند وضع التوازن .

حـ – ما هو أثر انخفاض سعر التفاح من أربع وحدات نقدية إلى وحدتين نقديتين على وضع التوازن السابق ؟ وما هو مقدار التغير في فائض المستهلك ؟

د – اشتق منحنى الطلب على التفاح .

الحل :

– لتحديد وضع توازن المستهلك نقوم بحساب المنفعة الحدية المضحى بها، والتي توضحها المعادلة (١–٩)، ومنها نجد أن:

المنفعة الحدية المضحى بها = سعر الوحدة من السلعة × المنفعة الحدية لوحدة النقود = ٤ × ٢ = ٨ وحدات منفعة.

– وللوصول إلى وضع التوازن نقوم بالتعويض في معادلة شرط التوازن التي توضحها المعادلة (٥–٩)، ومنها نجد أن:

المنفعة الحدية المكتسبة من السلعة = المنفعة الحدية المضحى بها

= ٨ وحدات منفعة

وذلك عند قيام المستهلك باستهلاك ثلاث وحدات من التفاح، وهذا ما يوضحه جدول (٢-٩).

جدول (٢-٩)

كيفية تحديد وضع توازن المستهلك في حالة سلعة واحدة

(١) الكمية المستهلكة من التفاح	(٢) المنفعة الحدية المكتسبة	(٣) المنفعة الحدية المضحى بها (٤×٢)	(٤) المنفعة الكلية المكتسبة	(٥) المنفعة االكلية المضحى بها	(٦) المنفعة الكلية الصافية (فائض المستهلك)	(٧) المنفعة الحدية المضحى بها (٢×٢)	(٨) المنفعة الكلية المضحى بها	(٩) المنفعة الكلية الصافية (فائض المستهلك الجديد)
١	١٠	٨	١٠	٨	٢	٤	٤	٦
٢	٩	٨	١٩	١٦	٣	٤	٨	١١
٣	٨	٨	٢٧	٢٤	٣	٤	١٢	١٥
٤	٧	٨	٣٤	٣٢	٢	٤	١٦	١٨
٥	٦	٨	٤٠	٤٠	٠	٤	٢٠	٢٠
٦	٥	٨	٤٥	٤٨	-٣	٤	٢٤	٢١
٧	٤	٨	٤٩	٥٦	-٧	٤	٢٨	٢١
٨	٣	٨	٥٢	٦٤	-١٢	٤	٣٢	٢٠
٩	٢	٨	٥٤	٧٢	-١٨	٤	٣٦	١٨
١٠	١	٨	٥٥	٨٠	-٢٥	٤	٤٠	١٥

ونلاحظ من جدول (٢-٨) ما يلي :

أ - أن توازن المستهلك يتحقق عند قيامه باستهلاك ثلاث وحدات من التفاح .

ب - فائض المستهلك عند وضع التوازن = ٣ وحدات منفعة .

حـ - عندما ينخفض سعر التفاح من أربعة وحدات نقدية إلى وحدتين فإن المنفعة الحدية المضحى بها تنخفض وتصبح مساوية لـ ٢ × ٢ = ٤ وحدات منفعة، وهذا ما يوضحه العمود السابع في الجدول (٢-٨) السابق . وبناء على ذلك فإن وضع التوازن الجديد يتحقق للمستهلك عند شراء ٧ وحدات نقدية. أما فائض المستهلك عند وضع التوازن الجديد = ٢١ وحدة منفعة. لذلك فإن مقدار الزيادة في فائض المستهلك = ٢١ - ٣ = ١٨ وحدة منفعة.

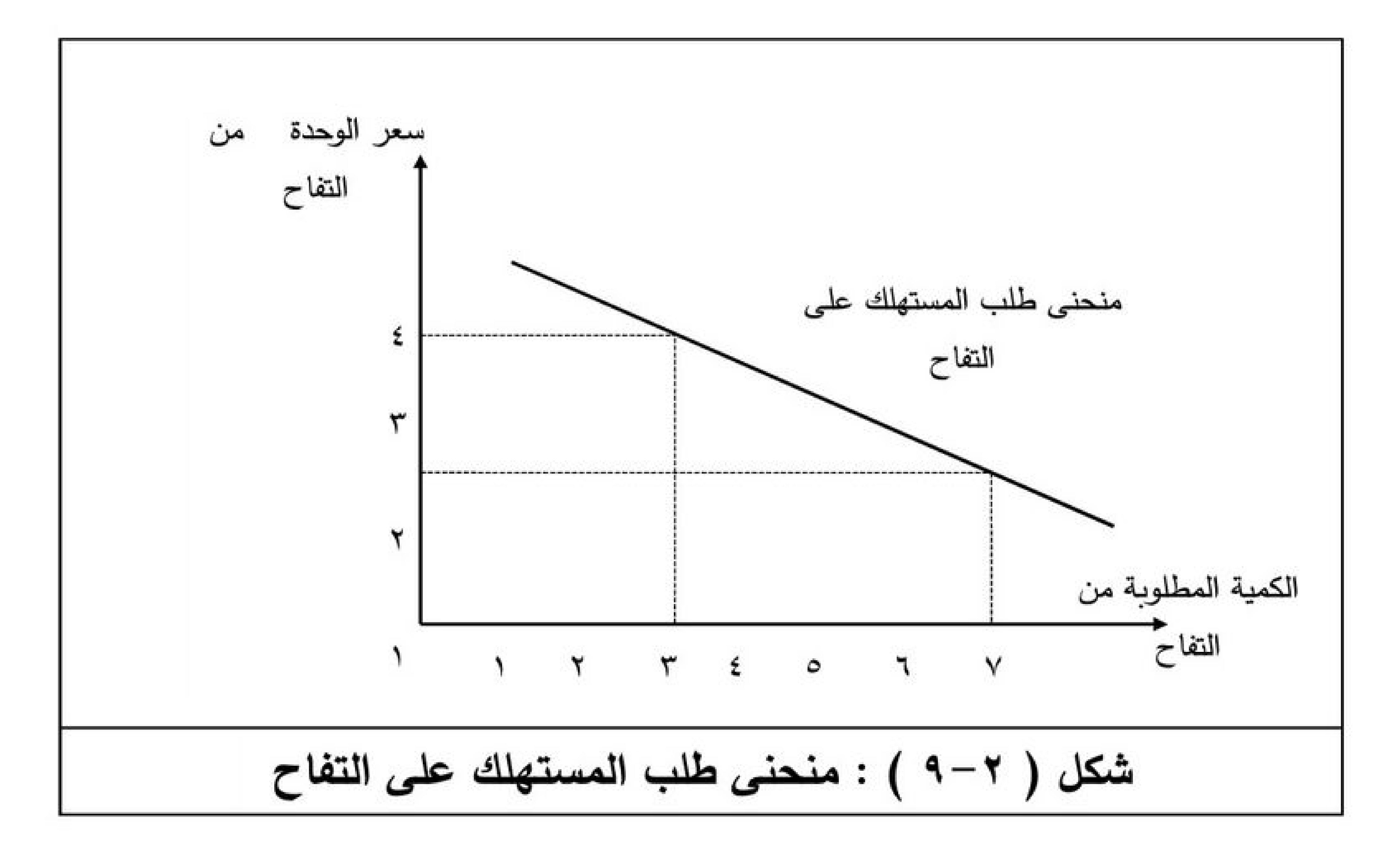
د - اشتقاق منحنى الطلب على التفاح: من وضع التوازن الأصلي نجد أنه عندما كان سعر الوحدة من التفاح أربعة وحدات نقدية كانت الكمية المشتراه منه ثلاث وحدات، وهذه هي النقطة الأولى على منحنى طلب المستهلك. وعند وضع التوازن الجديد انخفض سعر الوحدة من التفاح إلى وحدتين نقديتين، فكانت الكمية المشتراه منه ٧ وحدات، وهذه هي النقطة الثانية على منحنى طلب المستهلك. من النقطتين السابقتين يمكن الحصول على جدول طلب المستهلك على التفاح كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول (٣-٩)

طلب المستهلك على التفاح

سعر الوحدة من التفاح	٤	٢
الكمية المطلوبة من التفاح	٣	٧

وبتوضيح جدول (٣-٩) السابق بيانياً نصل إلى منحنى طلب المستهلك على التفاح كما هو مبين في شكل (٢-٩) التالي:



شكل (٢-٩) : منحنى طلب المستهلك على التفاح

٩-٥-٢: توازن المستهلك في حالة وجود أكثر من سلعة

يقصد بذلك قيام المستهلك باستهلاك أكثر من سلعة ، أي أن المستهلك ينفق دخله النقدى على أكثر من سلعة، وينص شرط التوازن في هذه الحالة على " **ضرورة أن تتعادل المنافع الحدية المكتسبة للسلع والخدمات المختلفة منسوبة إلى أسعارها مع بعضها البعض وفي نفس الوقت تتعادل مع المنفعة الحدية لوحدة النقود** " وهذا يعنى أن وضع التوازن يتطلب تحقيق المعادلة التالية :

$$\frac{\text{م ح}_1}{\text{ث}_1} = \frac{\text{م ح}_2}{\text{ث}_2} = \frac{\text{م ح}_3}{\text{ث}_3} = \ldots\ldots\ldots\ldots = \frac{\text{م ح}_{\text{ن}}}{\text{ث}_{\text{ن}}} = \lambda \qquad (\text{٦-٩})$$

حيث تشير م ح_1 ، م ح_2 ، م ح_3 ...... $\text{م ح}_{\text{ن}}$ إلى المنافع الحدية المكتسبة من السلعة الأولى والثانية .... والسلعة النونية على التوالي ، ث_1 ، ث_2 ، ث_3 ...... $\text{ث}_{\text{ن}}$ تدل على أسعار السلعة الأولى والثانية .... والسلعة

ن على التوالي ، تدل λ على المنفعة الحدية لوحدة النقود . والمعادلة (٦-٩) توضح الشرط الأول الضروري لتحقيق توازن المستهلك في حالة أكثر من سلعة ، ولكن هذا الشرط لا يعد كافياً لتحقيق توازن المستهلك . إلا إذا افترضنا ضمنياً أن الدخل النقدي يتم إنفاقه بالكامل لا أكثر ولا أقل على هذه السلع والخدمات التوازنية (س١ ، س٢ ...... س ن) . وبافتراض أن هناك مستهلكاً ما حجم دخله النقدي ل وحدة نقدية مثلاً ، وأنه لن ينفق كل دخله بل سيخصص جزءاً من دخله للإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية ، وليكن هذا الدخل ، والذي سنسميه حجم الإنفاق الاستهلاكي للمستهلك ف وحدة نقدية.

وعلي ضوء الأسعار الثابتة لكل وحدة من السلع والخدمات المتاحة، فإن إمكانيات هذا المستهلك يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

ف = ث١ س١ + ث٢ س٢ + ... + ث ن س ن (٧-٩)

والمعادلة السابقة تعرف باسم قيد إمكانيات المستهلك أو قيد الميزانية " Budget constraint " ، وهذه المعادلة توضح الشرط الكافي لتوازن المستهلك.

وبناء على ما سبق فإن شرط توازن المستهلك في الحالة العامة يتكون من شرطين يتعين تحقيقهما آنياً وهما " **أن تتناسب المنافع الحدية المكتسبة من السلع والخدمات مع أسعارها وبشرط أن يتحقق ذلك في حدود إمكانيات المستهلك** " وهذا يعنى أن الشرط العام لتوازن المستهلك وفقاً لنظرية المنفعة الحدية هو :

الشرط الضروري والكافي:

$$\frac{\text{م ح}_{١}}{\text{ث}_{١}} = \frac{\text{م ح}_{٢}}{\text{ث}_{٢}} = \frac{\text{م ح}_{٣}}{\text{ث}_{٣}} = \dots\dots\dots = \frac{\text{م ح}_{\text{ن}}}{\text{ث}_{\text{ن}}} = \lambda \quad (٦-٨)$$

$$\textbf{ف} = \textbf{ث}_{١}\,\textbf{س}_{١} + \textbf{ث}_{٢}\,\textbf{س}_{٢} + \dots\dots + \textbf{ث}_{\text{ن}}\,\textbf{س}_{\text{ن}}$$

ولتوضيح كيفية الوصول إلى وضع توازن المستهلك نأخذ **المثال العددي التالي:**

بافتراض إمكانية قياس المنفعة قياساً عددياً، فإن الجدول التالي يصور المنافع الكلية المكتسبة التي يستمدها مستهلك ما نتيجة استهلاكه سلعتين $\text{س}_{١}$ ، $\text{س}_{٢}$:

وحدات السلعة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
م ك للسلعة $\text{س}_{١}$	١٨٠	٣٣٠	٤٣٠	٥١٠	٥٧٠	٦١٠	٦٤٠	٦٥٠
م ك للسلعة $\text{س}_{٢}$	١٢٥	٢٢٥	٣٠٠	٣٦٠	٤١٠	٤٥٥	٤٩٥	٥٢٠

فإذا علمت أن المستهلك قرر أن يخصص من دخله النقدي مبلغاً يساوى ٧٥ وحدة نقدية لإنفاقها بالكامل على السلعتين، وأن سعر الوحدة من السلعتين $\text{ث}_{١}$، $\text{ث}_{٢}$ يساوى ١٠، ٥ وحدات نقدية على التوالي.

المطلوب:

أ – تحديد وضع توازن المستهلك .

ب – تحديد المنفعة الحدية لوحدة النقود عند وضع التوازن .

حـ – تحديد فائض المستهلك عند وضع التوازن .

الحل:

لتحديد وضع توازن المستهلك في حالة وجود سلعتين فإن شرط التوازن هو:

$$\frac{م ح_1}{ث_1} = \frac{م ح_2}{ث_2} = \lambda$$ وبحيث تحقق قيد الميزانية

$$ف = ث_1 س_1 + ث_2 س_2$$ (٩-٩)

ولذلك يتعين علينا أولاً أن نقوم بحساب المنافع الحدية المكتسبة من السلعتين $س_1$ ، $س_2$ كما يوضحها العمودان (٤)، (٥) من جدول (٤-٩) التالي. وبعد ذلك نقوم بقسمة كل رقم من أرقام المنافع الحدية المكتسبة للسلعة الأولى على سعرها فنحصل على العمود (٦) كما هو مبين في جدول (٩-٤) ، ونقوم بقسمة كل رقم من أرقام المنافع الحدية المكتسبة للسلعة الثانية على سعرها فنحصل على العمود (٧) من جدول (٤-٩) . ثم نبحث بعد ذلك عن أوضاع التوازن المحتملة التي تحقق الشرط الضروري للتوازن . وبناءً عليه نكون جدول (٤-٩) والذي يوضح الخطوات السابقة المطلوبة من أجل الوصول إلى وضع التوازن.

جدول (٤-٩)

كيفية تحديد توازن المستهلك في حالة سلعتين

(١) وحدات السلعة	(٢) المنافع الكلية المكتسبة من السلعة الأولى (م ك) س١	(٣) المنافع الكلية المكتسبة من السلعة الثانية (م ك) س٢	(٤) المنافع الحدية المكتسبة من السلعة الأولى (م ح) س١	(٥) المنافع الحدية المكتسبة من السلعة الثانية (م ح) س٢	(٦) المنافع الحدية المكتسبة من السلعة الأولى منسوبة إلى سعرها م ح١ / ث١	(٧) المنافع الحدية المكتسبة من السلعة الثانية منسوبة إلى سعرها م ح٢ / ث٢
١	١٨٠	١٢٥	١٨٠	١٢٥	١٨	٢٥
٢	٣٣٠	٢٢٥	١٥٠	١٠٠	١٥	٢٠
٣	٤٣٠	٣٠٠	١٠٠	٧٥	١٠	١٥
٤	٥١٠	٣٦٠	٨٠	٦٠	٨	١٢
٥	٥٧٠	٤١٠	٦٠	٥٠	٦	١٠
٦	٦١٠	٤٥٥	٤٠	٤٥	٤	٩
٧	٦٤٠	٤٩٥	٣٠	٤٠	٣	٨
٨	٦٥٠	٥٢٠	١٠	٢٥	١	٥

ومن الجدول السابق يتضح أن

الشرط الضروري للتوازن ($\frac{م ح_1}{ث_1} = \frac{م ح_2}{ث_2}$) يتحقق عند ثلاثة أوضاع محتملة للتوازن وهي:

الوضع الأول (٢ $س_1$ ، ٣ $س_2$) ، والوضع الثاني (٣ $س_1$ ، ٥ $س_2$) الوضع الثالث (٤ $س_1$ ، ٧ $س_2$) . ولكن أي الأوضاع الثلاثة يتحقق عنده بالفعل وضع التوازن . لمعرفة ذلك فإننا نعوض بالقيمة الرقمية لكل وضع من هذه الأوضاع المحتملة في معادلة قيد الميزانية والوضع الذي يتحقق فيه قيد الميزانية يكون هو وضع التوازن . ومعادلة قيد الميزانية هي :

ف = $ث_1$ $س_1$ + $ث_2$ $س_2$ وبالتعويض تصبح معادلة قيد الميزانية

٧٥ = ١٠ $س_1$ + ٥ $س_2$

بالتعويض بالوضع المحتمل الأول للتوازن نجد أن:

١٠ × ٢ + ٥ × ٣ = ٢٠ + ١٥ = ٣٥ < ف

∴ هذا الوضع لا يحقق قيد الميزانية ∴ ليس وضعاً توازنياً.

وبالتعويض في الوضع المحتمل الثاني للتوازن نجد أن:

١٠ × ٣ + ٥ × ٥ = ٣٠ + ٢٥ = ٥٥ < ف

∴ هذا الوضع أيضاً لا يحقق قيد الميزانية ∴ ليس وضعاً توازنياً.

وبالتعويض في الوضع المحتمل الثالث للتوازن نجد أن:

٤ × ١٠ + ٧ × ٥ = ٤٠ + ٣٥ = ٧٥ = ف

∴ هذا الوضع هو وضع التوازن لأنه حقق الشرطين معاً، وهذا يعنى أن وضع توازن المستهلك يتحقق عند شراء ٤ وحدات من السلعة الأولى، ٧ وحدات من السلعة الثانية.

المطلوب الثاني : تحديد قيمة المنفعة الحدية لوحدة النقود عند وضع التوازن :

∵ $\frac{م ح_١}{ث_١} = \frac{م ح_٢}{ث_٢} = \lambda$ = ٨ وحدات منفعة

∴ المنفعة الحدية لوحدة النقود عند التوازن = ٨ وحدات منفعة .

المطلوب الثالث: تحديد فائض المستهلك عند وضع التوازن:

∵ فائض المستهلك= المنفعة الكلية المكتسبة من السلعتين– المنفعة الكلية المضحى بها للحصول علي وحدات السلعتين عند وضع التوازن

∵ المنفعة الكلية المكتسبة من السلعتين عند وضع التوازن

= م ك$_١$(لأربعة وحدات من السلعة الأولى) + م ك$_٢$(لسبعة وحدات من السلعة الثانية)

= ٥١٠ + ٤٩٥ = ١٠٠٥ وحدة منفعة

∵ المنفعة الكلية المضحى بها للحصول علي وحدات من السلعتين عند وضع التوازن

= [ث$_١$ س$_١$ + ث$_٢$ س$_٢$] × المنفعة الحدية لوحدة النقود

= [١٠ × ٤ + ٥ × ٧] × ٨ = ٧٥ × ٨

= ٦٠٠ وحدة منفعة

∴ فائض المستهلك = المنفعة الكلية الصافية من السلعتين

= ١٠٠٥ – ٦٠٠ = ٤٠٥ وحدة منفعة.

٩-٦ : اشتقاق منحنى طلب المستهلك

تهتم نظرية سلوك المستهلك أساساً بمنحنى طلب المستهلك على سلعة ما، وكيفية اشتقاقه. ويمكن اشتقاق منحنى طلب المستهلك باستخدام نظرية المنفعة الحدية، وتوازن المستهلك. ونبدأ من وضع يكون فيه المستهلك في حالة توازن، ومنه نحصل على نقطة واحدة على منحنى طلب المستهلك على السلعة المراد اشتقاق منحنى الطلب عليها. ثم نقوم بعد ذلك بتغيير سعر هذه السلعة، الأمر الذي يؤدى إلى تغير وضع توازن المستهلك واتجاهه إلى وضع توازن جديد. ومن وضع التوازن الجديد نحصل على نقطة أخرى على منحنى طلب المستهلك، وبتكرار تغيير السعر ، وبالتالي الكمية المطلوبة من السلعة لعدد من المرات نتوصل إلى سلسلة من النقاط التوازنية، مما يعطينا جدولاً للطلب على هذه السلعة . وأخيراً نقوم برسم منحنى الطلب بتوصيل بياني للنقاط التوازنية المختلفة التي حصلنا عليها.

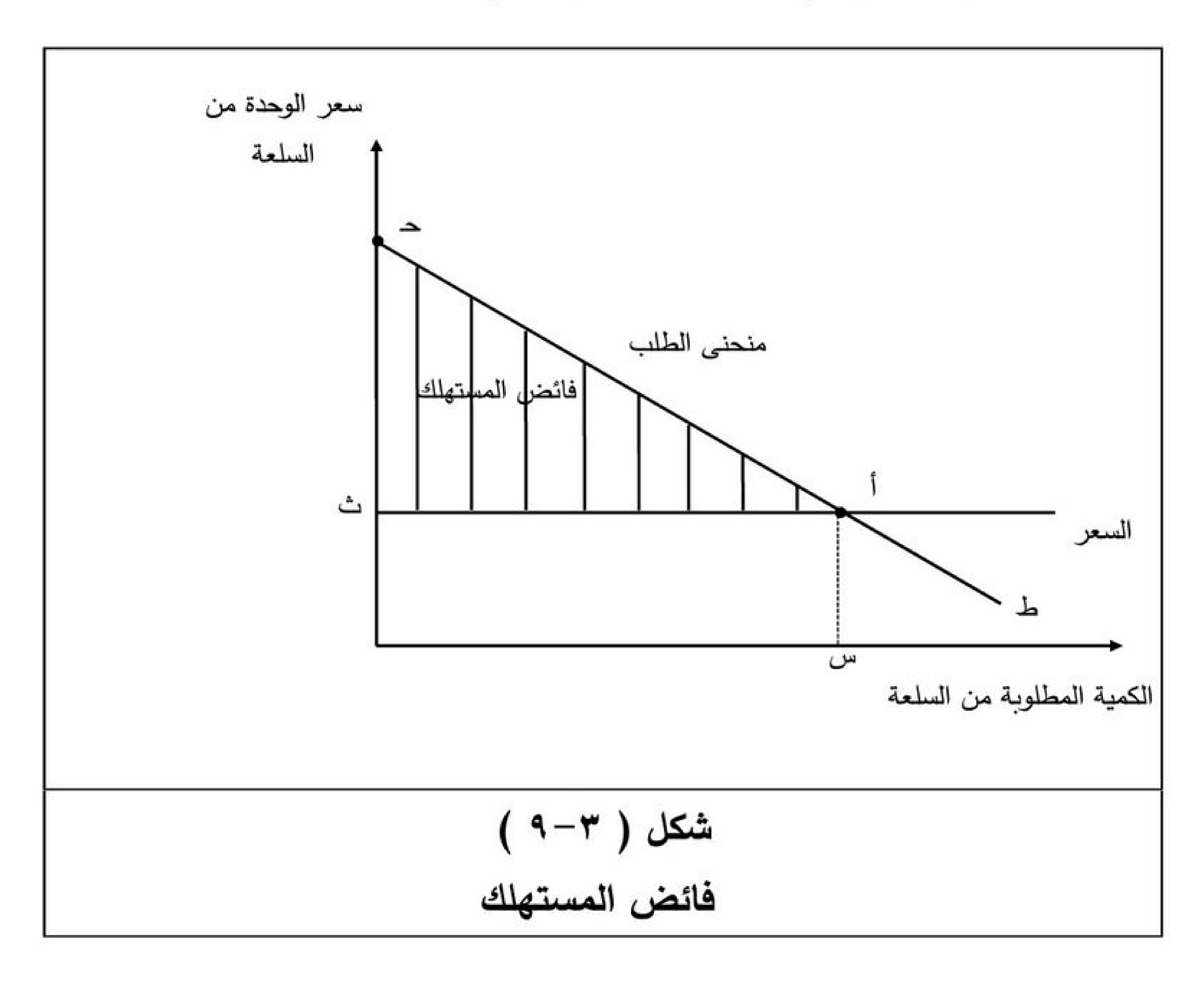
خلاصة ما سبق: أن جميع النقاط الواقعة على منحنى طلب المستهلك هي نقاط توازن، ويتحقق للمستهلك عند أي سعر منها أقصى منفعة كلية صافية .

٩-٧: فائض المستهلك:

يرتبط مفهوم فائض المستهلك بفكرة توازن المستهلك من ناحية، كما يستند إلى مبدأ تناقص المنفعة الحدية المكتسبة من ناحية أخرى. ويعتبر **مارشال** من أوائل من وضح فكرة فائض المستهلك، وكان يقصد به تحديداً الفرق بين القيمة التي يدفعها المستهلك فعلاً في السوق في سبيل حصوله على

كمية محددة من سلعة معينة في وقت محدد وبين القيمة التي كان المستهلك على استعداد لأن يدفعها في سبيل حصوله على نفس الكمية من السلعة.

وفائض المستهلك يتمثل كما سبق وذكرنا في المنفعة الكلية الصافية، والتي توضحها المعادلة (٣-٩). ويمكن توضيح فكرة فائض المستهلك بالرسم البياني وذلك بالاستعانة بشكل منحنى طلب المستهلك . وهنا نجد أن فائض المستهلك يساوى المساحة المظللة المحصورة بين منحنى طلب المستهلك وخط السعر كما هو موضح في شكل (٣-٩) التالي .



شكل (٣-٩)

فائض المستهلك

٩-٨ : نماذج الأسئلة

السؤال الأول: أذكر دون شرح ما يلي

١ - الافتراضات التي تقوم عليها نظرية المنفعة الحدية .

٢ - شرط توازن المستهلك في حالة سلعة واحدة.

٣- شرط توازن المستهلك باستخدام نظرية المنفعة الحدية في حالة وجود أكثر من سلعة.

السؤال الثانى: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير

١- إذا وصلت المنفعة الحدية المكتسبة لإحدى السلع إلى الصفر فإن هذا يعنى أنها ليست لها منفعة.

٢ - يتحقق توازن المستهلك وفقاً لنظرية المنفعة الحدية عندما تتساوى النسبة بين المنافع الكلية المكتسبة للسلعتين مع النسبة بين أسعارهما.

٣ - عند حد التشبع تتناقص المنفعة الحدية المكتسبة وتتزايد المنفعة الكلية المكتسبة.

السؤال الثالث: وضح بالرسم البياني مع الشرح على الرسم

١ - العلاقة بين المنفعة الحدية المكتسبة والمنفعة الكلية المكتسبة .

٢ - فائض المستهلك.

السؤال الرابع: (مسائل)

١ - يوضح الجدول التالي المنافع الحدية لسلعتين لأحد المستهلكين من سلعتين $س_١$، $س_٢$ فإذا كان سعر الوحدة من $س_١$ = ١ جنيه، سعر الوحدة من السلعة $س_٢$ = ٢ جنيه، وأن الدخل المخصص للإنفاق الاستهلاكي ٩ جنيه.

الكمية المستهلكة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
$م ح_١$	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢
$م ح_٢$	١٠	٨	٦	٤	٣	٢	١

المطلوب:

أ – تحديد وضع توازن المستهلك .

ب – ما هو مقدار الإشباع الكلى الذي سيحصل عليه عند وضع التوازن؟

حـ – اشتق منحنى طلب المستهلك على السلعة الثانية وذلك عندما ينخفض سعرها من ٢ جنيه إلى ١ جنيه مع بقاء الدخل النقدي كما هو.

****

الفصل العاشر*

تحليل منحنيات السواء

١٠-١: مقدمة

اعتمدت نظرية المنفعة الحدية على افتراض أساسى هو إمكانية قياس المنفعة قياساً عددياً . وقد انتقد الاقتصاديان هيكس J. Hicks وآلن R. G. Allen الإنجليزيان هذا الافتراض على أساس أن المستهلك عندما يقدر منفعته من الوحدات المتتالية من سلعة معينة فإنه يقوم بذلك بالمقارنة مع سلعة أخرى . وهذه المقارنة ذات طابع شخصي وليس بالإمكان تقديره على النحو المفترض في نظرية المنفعة الحدية. ومن ثم دعاهما ذلك إلى تحليل سلوك المستهلك اعتماداً على فكرة المنفعة الترتيبية، والتي تفترض أن المستهلك يمكن فقط أن يقرر أن السلعة (س) أكثر نفعاً أو أقل نفعاً من السلعة (ص) ، وهذه الأخيرة أكثر أو أقل نفعاً من السلعة (ن) وهكذا بالنسبة لبقية السلع دون الحاجة لتحديد مستوى المنفعة لكل منها . وقد استعانا لهذا الغرض بأداة تحليلية تعرف

*** كتب هذا الفصل أ.د.السيد محمد أحمد السريتي**

**** تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل علي المراجع التالية:**

- د. السيد محمد السريتي: **مبادئ الاقتصاد الجزئي** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، الفصل التاسع.
- د. السيد محمد السريتي، د. علي عبد الوهاب نجا : **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، قسم الاقتصاد – كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨، الفصل السابع.
- Nicholson W., ***Microeconomic Theory***, The Dryden Press, New York, US, Seventh Edition, 1998.

بإسم " منحنيات السواء " التي ابتكرها الاقتصادى الإنجليزى ادجورث F. Y. Edgowrth عام ١٨٨١ م ، كما طورها بعد ذلك الاقتصادى الإيطالى باريتو Pareto عام ١٩٠٦ .

وهكذا أمكن تطوير مدخل جديد لتحليل سلوك المستهلك يصل إلى نفس نتائج نظرية المنفعة الحدية دون أن يتطلب ذلك ضرورة القياس العددى للمنفعة ، وهو ما يعرف بتحليل منحنيات السواء ، والتي استندت إلى مجموعة من الافتراضات أقل في جمودها وعدم واقعيتها من افتراضات نظرية المنفعة الحدية .

وفيما يلى سنتناول تحليل سلوك المستهلك باستخدام منحنيات السواء على عدد من الخطوات. فنبدأ بتعريف جدول ومنحنى السواء، ثم نحدد الافتراضات التي يعتمد عليها هذا التحليل، ونبين خصائص منحنيات السواء، ونعرض بعض الأشكال الأخرى التي يتخذها منحنى السواء، ونوضح خط ميزانية المستهلك، وكيفية تحقيق توازن المستهلك، ونشتق منحنى طلب المستهلك. **وأخيراً** نعرض لكل من خط استهلاك السعر وخط استهلاك الدخل. وبناءً علي ذلك **فإن هذا الفصل سوف يتعرض إلى دراسة النقاط التالية:**

- ❖ جدول ومنحنى السواء.
- ❖ الافتراضات التي يقوم عليها تحليل منحنيات السواء.
- ❖ خصائص منحنيات السواء.
- ❖ أشكال أخرى لمنحنيات السواء.
- ❖ خط الميزانية.

❖ توازن المستهلك.

❖ اشتقاق منحنى طلب المستهلك.

❖ خط استهلاك السعر.

❖ خط استهلاك الدخل.

❖ الخلاصة

❖ نماذج الأسئلة.

١٠-٢ : جدول ومنحنى السواء

١٠-٢-١: جدول السواء : يتكون من كميات مختلفة من السلعتين تعطى المستهلك نفس مستوى الإشباع ، بحيث تكون سواء لدى المستهلك أن يختار أيا منها.

وبافتراض أن أحد المستهلكين يقوم باستهلاك سلعتين فقط هما البرتقال والتفاح ، وأنه يرى أن ١٥ برتقالة وتفاحة واحدة تعطى نفس مستوى الإشباع الذي تعطيه ١١ برتقالة وتفاحتين ، وكلا المجموعتين السابقتين تعطى نفس مستوى الإشباع الذي تعطيه المجموعة السلعية ٨ برتقالات و٣ تفاحات، وهكذا يمكن أن نوضح المجموعات السلعية المختلفة من البرتقال والتفاح التي تعطى للمستهلك نفس مستوى الإشباع في جدول (١-١٠) .

جدول (١٠-١)

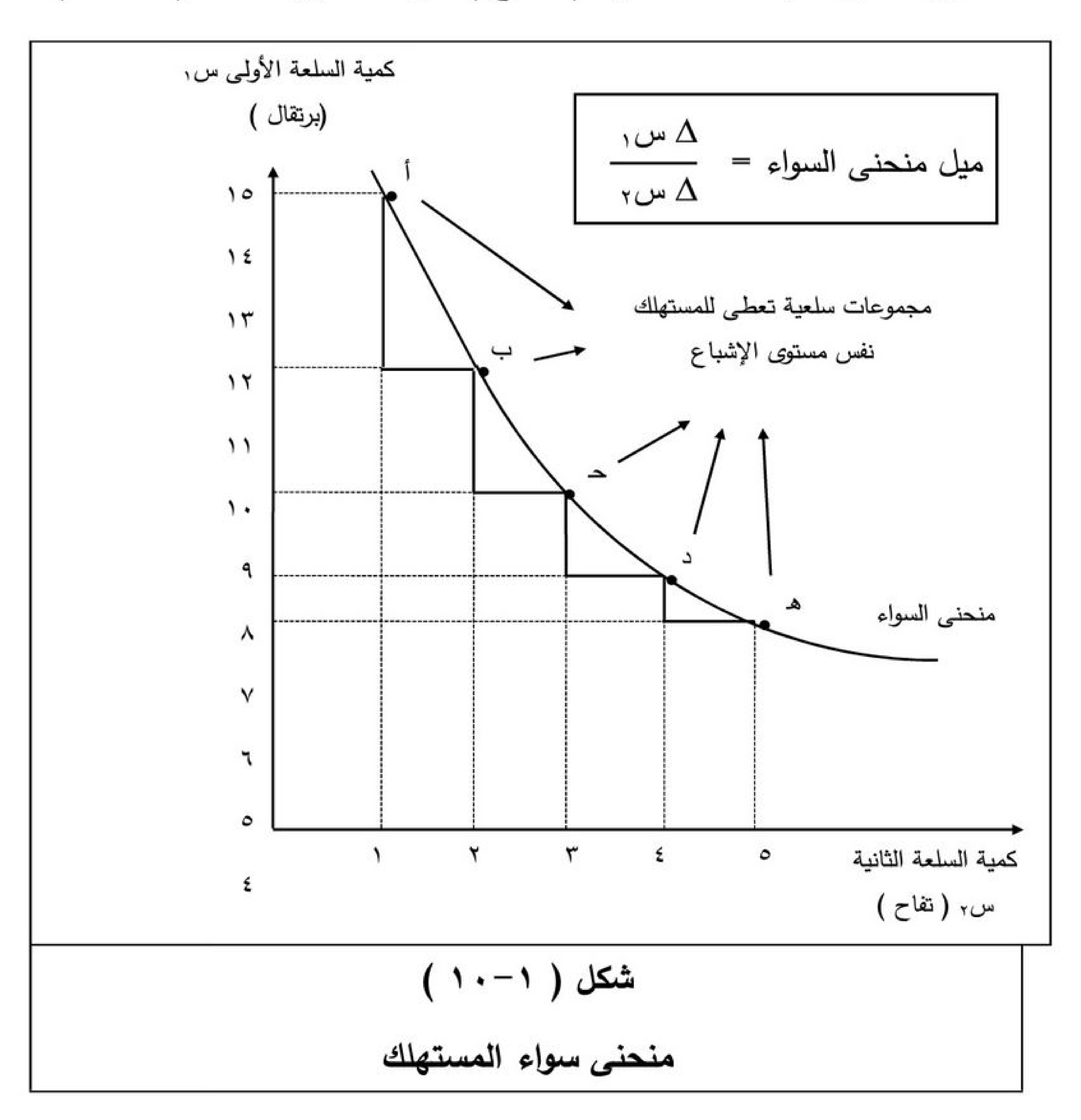
جدول السواء والمعدل الحدي للاحلال

(١) المجموعات السلعية	(٢) كمية السلعة الأولى $س_1$ (البرتقال)	(٣) كمية السلعة الثانية $س_2$ (التفاح)	(٤) المعدل الحدي لإحلال التفاح محل البرتقال $\frac{\Delta س_1}{\Delta س_2}$
أ	١٥	١	–
ب	١١	٢	٤
حـ	٨	٣	٣
د	٦	٤	٢
هـ	٥	٥	١

ومن جدول (١٠-١) نجد أن المجموعات السلعية المختلفة (أ ، ب، حـ ، د ، هـ) تعطى المستهلك نفس مستوى الإشباع وهذا ما يوضحه جدول السواء .

١٠-٢-٢: منحنى السواء : هو المحل الهندسي للمجموعات السلعية المختلفة التي تعطى المستهلك نفس مستوى الإشباع . بمعنى آخر فمنحنى السواء يشير إلى التوليفات المختلفة من السلعتين التي تعطى المستهلك نفس مستوى الإشباع .

ويمكن تمثيل جدول (١-١٠) لسواء المستهلك في شكل بيانى ، حيث يقيس على المحور الرأسى كمية السلعة الأولى (البرتقال) ويقيس المحور الأفقى كمية السلعة الثانية (التفاح) . وهذا ما يبينه شكل (١-١٠).



شكل (١-١٠)

منحنى سواء المستهلك

ومن شكل (١-١٠) السابق نجد أن المحنى الذي يمر بالمجموعات السلعية أ ، ب ، حـ ، د ، هـ يسمى منحنى سواء المستهلك ، وبالطبع فإنه يمثل بيانياً جدول السواء .

ميل منحنى السواء : يتم قياس ميل منحنى السواء بما يسمى **بالمعدل الحدي للاحلال** وهو عبارة عن **عدد الوحدات التي يتم التخلى عنها من إحدى السلعتين مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأخرى بحيث يظل مستوى الإشباع ثابتاً .**

$$\text{ورياضياً فالمعدل الحدي للاحلال} = \frac{\text{التغير فى كمية السلعة الأولى}}{\text{التغير فى كمية السلعة الثانية}}$$

$= \frac{\Delta\ س_1}{\Delta\ س_2}$. وهذا ما يوضحه العمود (٤) من جدول (١٠-١) . وبيانياً ميل منحنى السواء = $\frac{\Delta\ س_1}{\Delta\ س_2}$ ، وهذا ما يوضحه شكل (١٠-١) .

خلاصة ما سبق : أن المعدل الحدي للاحلال متناقص، وهذا يعنى أن الكمية التي يتخلى عنها المستهلك من السلعة $س_1$ مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة $س_2$ تتناقص باستمرار . والسبب في ذلك هو أن المستهلك في أعلى المنحنى عند المجموعة السلعية (أ) لديه كمية كبيرة نسبياً من $س_1$ وكمية أقل نسبياً من $س_2$ ، لذلك فإن الأهمية النسبية للوحدة من السلعة $س_1$ منخفضة بينما الأهمية النسبية للوحدة من $س_2$ مرتفعة لديه . لذلك فالمستهلك في هذا الوضع على استعداد للتخلى عن أربع وحدات من $س_1$ مقابل الحصول على وحدة إضافية من $س_2$. ولكن مع استمرار عملية الاحلال بالتحرك من المجموعة السلعية (أ) إلى المجموعة السلعية (ب) سوف يزداد ما لدى المستهلك تدريجياً من $س_2$ ويقل ما لديه من السلعة $س_1$ ، ولذلك تزداد الأهمية النسبية للسلعة $س_1$ حيث تقل نسبياً كميتها لدى المستهلك فيكون على استعداد للتخلى عن كمية أقل من

السلعة س١ (حيث يتخلى عن ثلاث وحدات من السلعة س١ مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة س٢) . وهكذا كلما تحرك المستهلك من مجموعة سلعية إلى أخرى من أعلى إلى أسفل على منحنى السواء كلما ازدادت الأهمية النسبية للوحدة من السلعة س١ ، بالتالي التخلي عن كمية أصغر فأصغر من السلعة س١ مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة س٢ ، ولذلك فإن المعدل الحدي للاحلال بين س١ ، س٢ يكون متناقصاً ، وهو الأمر الذي يجعل منحنى السواء محدباً تجاه نقطة الأصل ، وهذا ما يوضحه شكل (١٠-١) .

١٠-٣ : الافتراضات التي يقوم عليها تحليل منحنيات السواء

يعتمد تحليل منحنيات السواء على مجموعة من الافتراضات من أهمها ما يلي :

١ - **رشد المستهلك** : بمعنى أن المستهلك يتمتع بدرجة كافية من المعقولية وحسن الإدراك بحيث يحاول دائماً أن يختار مجموعة سلعية من بين المجموعات المتاحة أمامه تحقق له أقصى إشباع صافي ممكن .

٢ - **المنفعة مفهوم ترتيبي** : بمعنى أن المنفعة أو الإشباع المستمد من المجموعات السلعية المختلفة المتاحة أمام المستهلك ، وإن كان يستحيل قياسه عددياً بوحدات مطلقة لكل مجموعة على حدة ، إلا أنه يفترض أن المستهلك يكون قادراً على تقييم مستوى الإشباع المستمد من كل مجموعة بحيث يستطيع مقارنة هذه المستويات المختلفة من الإشباع وترتيبها تنازلياً أو تصاعدياً . وعند تقييم الإشباع يمكن تصور قيام المستهلك بتعيين عدد

معين لكل مجموعة سلعية يتخذ كمجرد وزن (دليل) لترتيب مستويات الإشباع المختلفة لهذه المجموعات، بحيث تعكس هذه الأعداد مجرد الترتيب النسبي لمستويات الإشباع ، دون تحديد لكمية هذا الإشباع .

٣ - **تناقص المعدل الحدي للاحلال** : يعتمد جوهر تحليل منحنيات السواء على افتراض أن المعدل الحدي للاحلال يكون دائماً متناقصاً . ويعكس المعدل الحدي للاحلال التقييم الشخصي للسلع كما يقدره المستهلك طبقاً لرغباته وأذواقه . ويعبر عن القاعدة السلوكية التي تقول بأن المستهلك سوف يرغب دائماً في الحصول على كميات متزايدة من سلعة ما مقابل تخليه عن وحدة إضافية على التوالي من سلعة أخرى بشرط بقاء إشباعه ثابتاً.

٤ - **المنفعة الكلية المكتسبة لأي مجموعة سلعية تعتمد على كمية السلع المختلفة داخل المجموعة:** ونقول أن المنفعة الكلية المكتسبة (م ك) دالة في الكميات التي يقوم المستهلك باستهلاكها من السلع المختلفة $س_{١}$، $س_{٢}$ ..... $س_{ن}$. وتسمى هذه العلاقة دالة المنفعة وتصاغ كالآتي:

م ك = د ($س_{١}$ ، $س_{٢}$ .... $س_{ن}$)	**(١-١٠)**

ويفترض أن دالة المنفعة وفقاً للمفهوم الترتيبي تتمتع بنفس الخصائص التي تتمتع بها دالة المنفعة الكلية وفقاً للمفهوم الكمي، من حيث أنها دالة طردية أكيدة التزايد مع زيادة الكميات التي يستهلكها الفرد من السلع .

٥ - **وجود سلعتين فقط** : وهذا الافتراض هو افتراض تبسيطي؛ حيث نقتصر في تحليل منحنيات السواء على وجود سلعتين فقط أمام المستهلك ، وذلك لإمكانية التمثيل البياني، وسنرمز للسلعتين بالرمز $س_{١}$ ، $س_{٢}$ على التوالي.

١٠-٤ : خصائص منحنيات السواء

تتميز منحنيات السواء بالخصائص التالية :

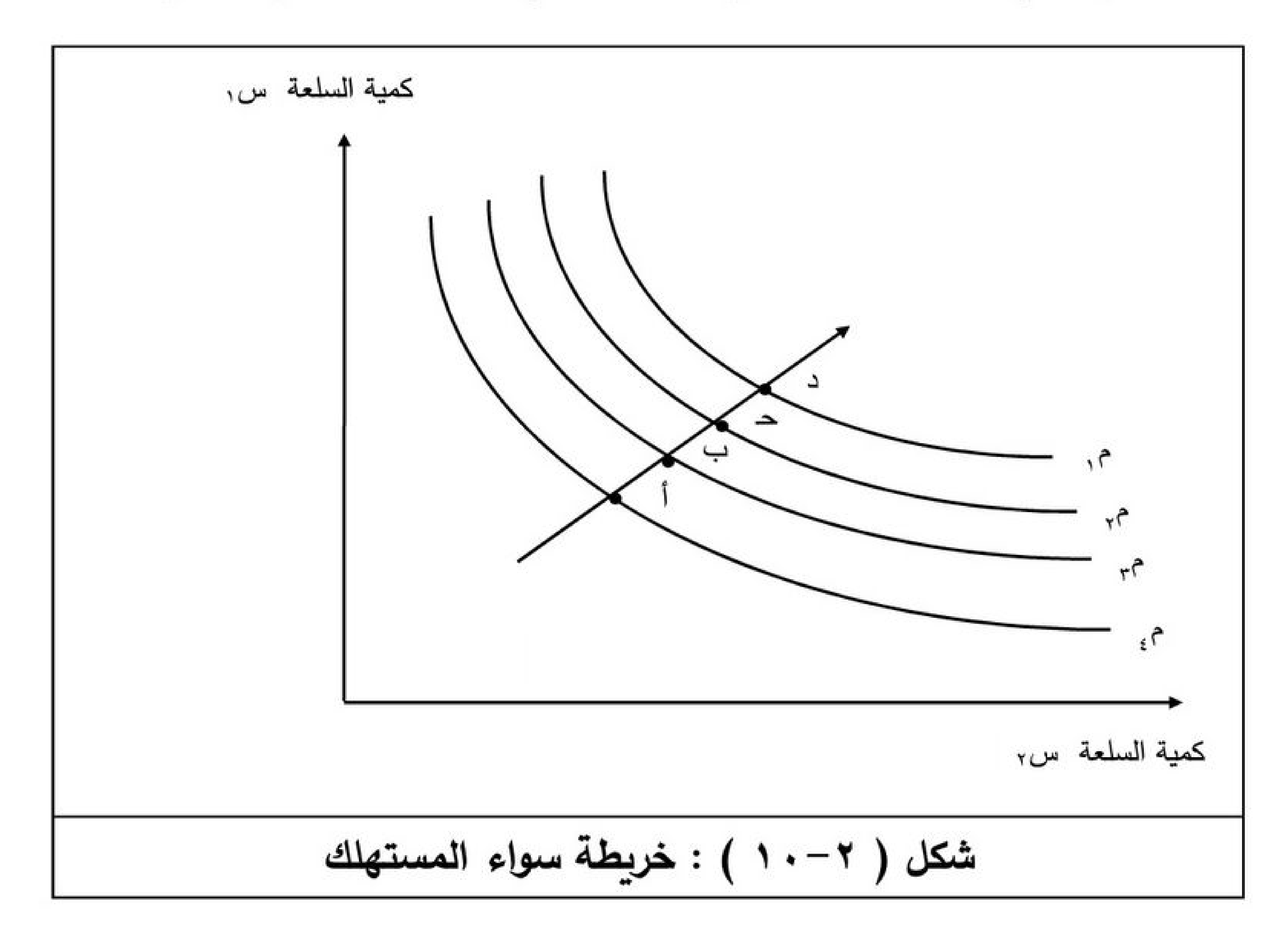
١- **سالبة الميل : أي أن منحنيات السواء تنحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين** ، وهذه الخاصية يوضحها شكل (١-١٠) . كما أنها ضرورية لمنحنى السواء حتى يمكن المحافظة على نفس مستوى الإشباع. وترجع إلى أن السلعتين تحققان إشباعاً معيناً ، فإذا أراد المستهلك زيادة الاستهلاك من السلعة $س_١$ فلابد أن يكون ذلك على حساب خفض استهلاكه من السلعة $س_٢$ ليبقى على نفس منحنى السواء. وفي حالة قيام المستهلك بزيادة استهلاكه من السلعتين معاً فإن مستوى الإشباع لابد وأن يزيد ، ولذلك فإن هذه الخاصية تستبعد أن يكون منحنى السواء موجب الميل ؛ مما يعنى أن المستهلك يستطيع زيادة استهلاكه من السلعتين ويظل على نفس منحنى السواء ، وهذا ليس صحيحاً بالتعريف، كما تستبعد هذه الخاصية أن يكون منحنى السواء خطاً رأسياً أو أفقياً ؛ والذي يعنى زيادة الكمية من إحدى السلعتين مع ثبات كمية السلعة الأخرى ويظل المستهلك على نفس منحنى السواء .

٢ - **محدبة تجاه نقطة الأصل** : أي أن منحنيات السواء محدبة تجاه نقطة الأصل ، وهذه هي الخاصية الثانية لمنحنيات السواء وترجع إلى تناقص المعدل الحدي للاحلال ، الأمر الذي يجعل منحنى السواء محدباً تجاه نقطة الأصل كما سبق توضيح ذلك في شكل (١-١٠) .

٣ - **وجود عدد غير محدود من منحنيات السواء** : وهذه الخاصية تفترض أن المستهلك يواجه عدداً غير محدود من المنحنيات ، وتسمى بخريطة السواء Indifference Map . وهى عبارة عن عدد لانهائي ومتتالي من

منحنيات سواء المستهلك تعكس تفضيلات ورغبات المستهلك وتتحدد بذوقه ، وكلما اتجهنا عليها إلى أعلى في اتجاه السهم الموضح في شكل (١٠-٢) يزيد مستوى الإشباع .

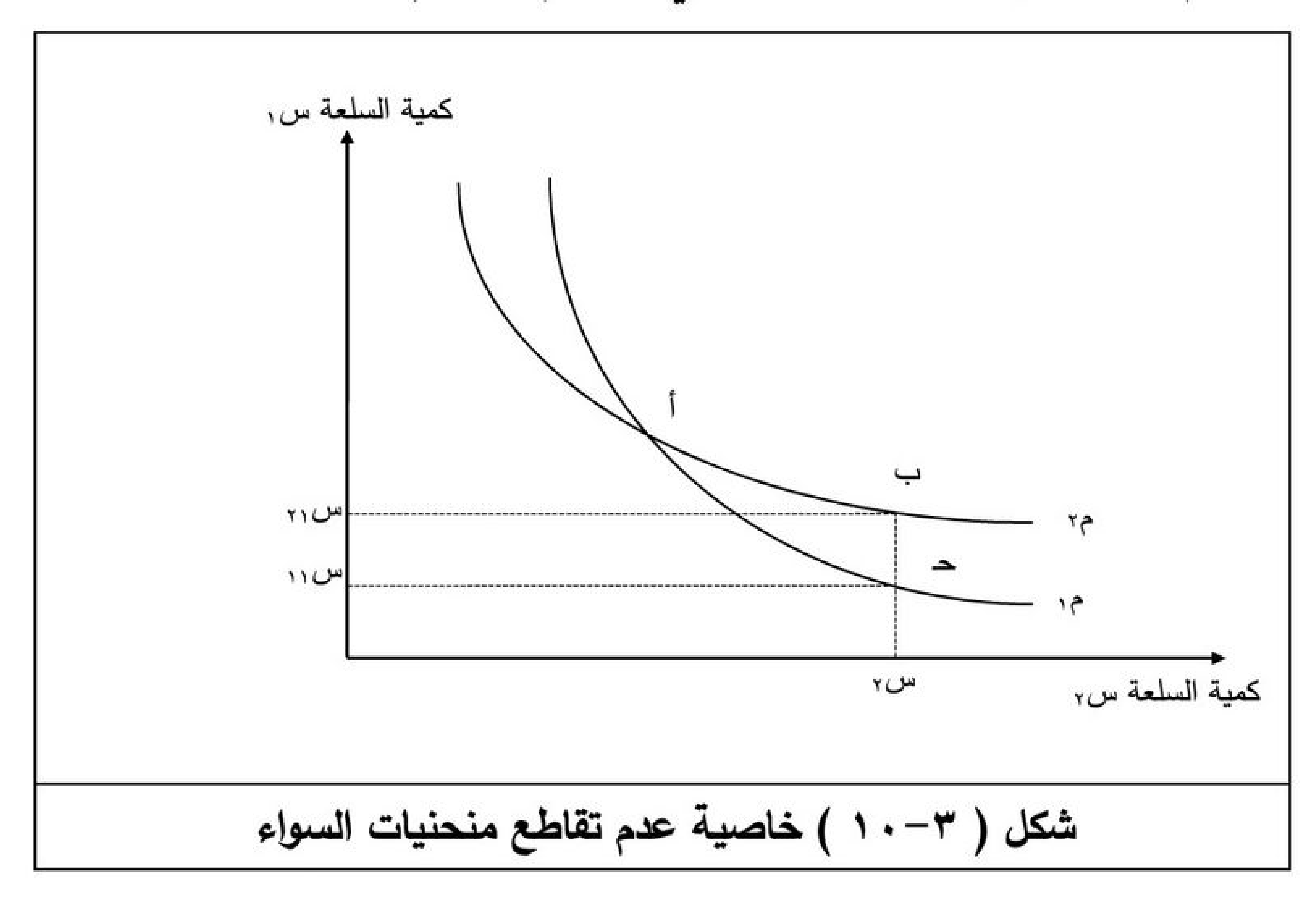
فإذا كان المستهلك يفضل المجموعة السلعية (ب) على المجموعة السلعية (أ) ، ولكن يفضل المجموعة السلعية (حـ) على المجموعة السلعية (ب) ، ويفضل المجموعة السلعية (د) على المجموعة السلعية (حـ)، فإن المجموعات السلعية (أ ، ب ، حـ ، د) لابد أن تقع على منحنيات سواء مختلفة. ويكون منحنى السواء الذي تقع عليه المجموعة (د) أعلى من منحنى السواء الذي تقع عليه المجموعة (حـ) أعلى من منحنى السواء الذي تقع عليه المجموعة (ب) أعلى من منحنى السواء الذي تقع عليه المجموعة (أ) ، كما يتضح ذلك من شكل (٢-١٠).



شكل (٢-١٠) : خريطة سواء المستهلك

ويلاحظ في هذا الشكل أن خريطة سواء المستهلك تضم عدداً محدوداً من منحنيات السواء وذلك للتبسيط والوضوح في الشرح.

٤ - **لا تتقاطع منحنيات السواء** : فلو تقاطع منحنيان من منحنيات السواء لمستهلك ما لكان معنى ذلك أن هناك مجموعة واحدة من السلعتين تعطى مستويين مختلفتين من الإشباع ، وهذا لا يمكن قبوله منطقياً وفقاً لتعريف جدول ومنحنى السواء. وبمعنى آخر فإن تقاطع منحنيات السواء يترتب عليه نتائج غير منطقية ومتعارضة . فإذا كان لدينا منحنيان للسواء م١ ، م٢ متقاطعان عند النقطة أ كما في شكل (٣-١٠)،



شكل (٣-١٠) خاصية عدم تقاطع منحنيات السواء

فإن المجموعتين السلعيتين أ ، ب تقعان على منحنى سواء واحد م٢ ، ولذلك فهما سواء بالنسبة للمستهلك ، وكذلك فالمجموعتين أ ، حـ تقعان على منحنى سواء واحد م١ ، فهما سواء . وعليه تكون المجموعة السلعية ب سواء بالنسبة للمجموعة السلعية حـ ، وهذا أمر غير منطقى ولا يمكن

حدوثه لأن المجموعة السلعية ب أفضل من المجموعة السلعية حـ لأنها تحتوى على نفس كمية السلعة س٢ وكمية أكبر من السلعة س١ . وبناء على ذلك لا يمكن أن تتقاطع منحنيات السواء لأن تقاطعها يترتب عليه نتائج غير منطقية ومتعارضة .

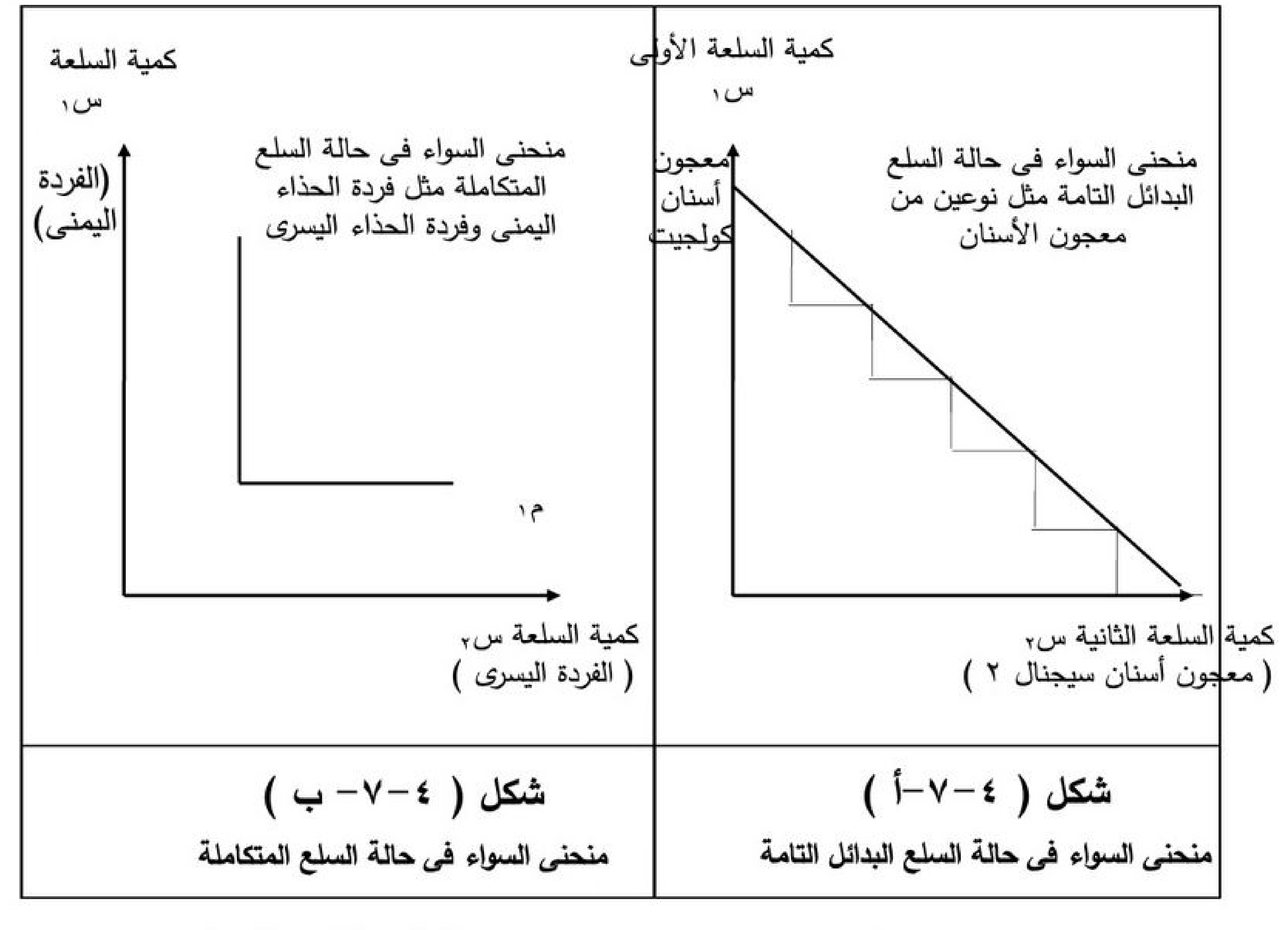
١٠- ٥: أشكال أخرى لمنحنيات السواء

إن خاصيتي سالبية الميل والتحدب لمنحنيات السواء ينطبقان على أغلب أنواع السلع التي يستهلكها المستهلك. ولكن هناك أنواع معينة من السلع لا يمكن أن ينطبق عليها هذان الشرطان؛ أي أنه توجد ثلاثة أشكال أخرى لمنحنيات السواء غير محدبة تجاه نقطة الأصل وهى :

(١) **الشكل الأول : أن يكون منحنى السواء خطاً مستقيماً** : وذلك إذا كانت السلعتان س١ ، س٢ بدائل تامة ، بمعنى أنهما يشبعان نفس الرغبة لدى المستهلك ، ولذا يمكن أن تحل أحدهما محل الأخرى إحلالاً تاماً . ومثال ذلك إذا خير المستهلك بين نوعين من معجون الأسنان مثل معجون أسنان كولجيت ومعجون أسنان سيجنال ٢ ، أو نوعين من منتجات الكولا مثل البيبسى كولا ، الكوكاكولا . فالمستهلك يعتقد أن تلك السلع متشابهة تماماً وهو مستعد لاستبدال احدهما بالأخرى بشكل ثابت ، ولذلك يكون المعدل الحدي للاحلال ثابتاً ، ويكون منحنى السواء خطاً مستقيماً كما يتضح ذلك من شكل (٤-١٠-أ) .

(٢) **الشكل الثانى : أن يكون منحنى السواء على شكل زاوية قائمة** : وذلك إذا كانت السلعتان س١ ، س٢ متكاملتين ؛ ويستهلكان مع بعضهما البعض بنسبة ثابتة ، حيث لا يمكن احلال وحدات احدى السلعتين محل

وحدات السلعة الأخرى للحصول على نفس مستوى الإشباع. ومثال ذلك أنه قد يوجد وضع تستهلك السلعتان دوماً معاً بحيث يكون من الصعب فصلهما بالنسبة للمستهلك، فمثلاً لا يحقق مستهلك منفعة من سيارة بدون أربعة إطارات، ولا يحقق منفعة من فردة الحذاء اليمنى فقط دون الفردة اليسرى أو من الكاميرا بدون فيلم. وفي حالة تلك السلع يكون المعدل الحدي للاحلال بين السلعتين مساوياً للصفر، ويكون منحنى السواء على شكل زاوية قائمة كما يتضح ذلك من شكل (٤-١٠-ب). فالمستهلك يحقق مستوى إشباع معين عندما يستخدم الفردتان اليمنى واليسرى معاً ، فلو أعطى فردتين يسريين أو أكثر وفردة واحدة يمنى فإن مستوى الإشباع يظل ثابتاً .



شكل (٤-٧-أ)

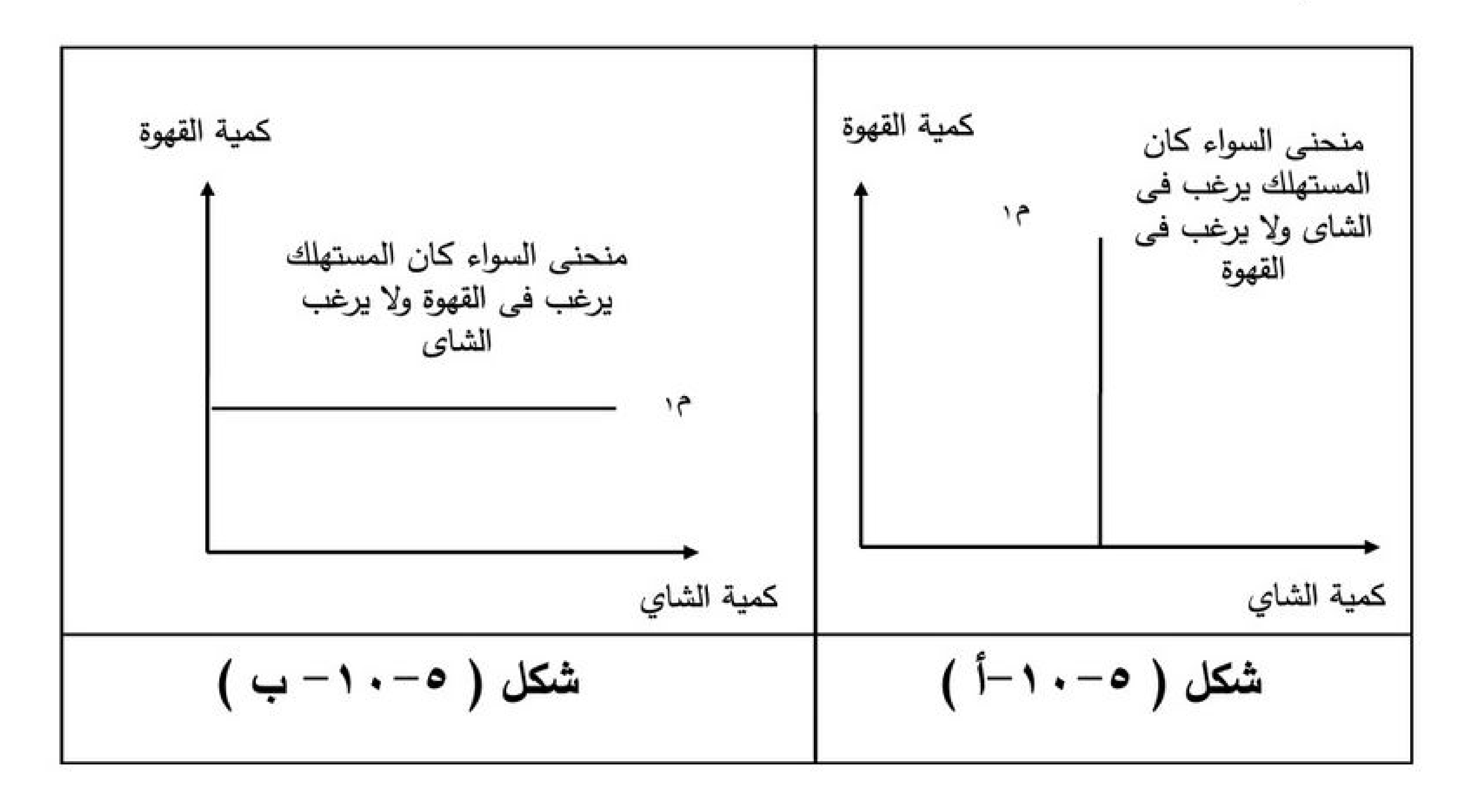
منحنى السواء فى حالة السلع البدائل التامة

شكل (٤-٧- ب)

منحنى السواء فى حالة السلع المتكاملة

(٣) الشكل الثالث : أن يكون منحنى السواء خطاً رأسياً أو أفقياً : وذلك في حالة قيام أحد المستهلكين بالمفاضلة بين سلعة يرغبها وسلعة أخرى لا

يهمه أمرها ؛ أي لا يهمه استهلاكها أو عدم استهلاكها . فإذا أعطى المستهلك الاختيار بين الشاى الذي يرغب فيه والقهوة التي لا يستهلكها، فإنه في هذه الحالة يزداد إشباعه كلما إزداد ما يمكن أن يستهلكه من الشاى بغض النظر عن كمية القهوة ، وفي هذه الحالة يكون منحنى السواء خطاً مستقيماً رأسياً [شكل (٥-١٠-أ)] . والعكس إذا كان المستهلك يرغب في القهوة ولا يرغب في الشاى ، فإنه في هذه الحالة يزداد إشباعه كلما إزداد ما يمكن أن يستهلكه من القهوة بغض النظر عن كمية الشاى ، ويكون منحنى السواء خطاً أفقياً [شكل (٥-١٠- ب)] .



شكل (٥-١٠-أ)

شكل (٥-١٠- ب)

وبالرغم من تعدد أشكال منحنيات السواء بالنسبة للسلع المختلفة ، إلا أن أكثرها استخداماً تلك المنحنيات سالبة الميل والمحدبة تجاه نقطة الأصل ، لأنها تمثل الحالة العادية وليس الإستثناء ، حيث أن الحالات السابقة هى حالات استثنائية .

١٠–٦ : خط الميزانية

يعرف خط ميزانية المستهلك بأنه الخط الذي يعكس مجموعات سلعية مختلفة يمكن الحصول عليها في ظل دخل نقدي محدد وأسعار محددة للسلعتين. وبذلك يعبر خط الميزانية عن إمكانيات المستهلك الحقيقية . ويتحدد بعاملين هما :

أ – الدخل النقدي المخصص للإنفاق الاستهلاكي ونرمز له بالرمز (ف) .

ب – أسعار السلعتين التي يخصص المستهلك دخله للإنفاق عليهما، ونرمز لهما بالرمز $ث_١$ ، $ث_٢$ على التوالي .

وبناء على ذلك فإن خط الميزانية أو قيد الميزانية توضحه المعادلة التالية :

ف = $ث_١ س_١$ + $ث_٢ س_٢$ (٢–١٠)

مثال :

بافتراض أن أحد المستهلكين خصص ٣٠٠ وحدة نقدية للإنفاق الاستهلاكي على السلعتين $س_١$ ، $س_٢$ ، وكانت أسعارهما على التوالي ٢٠ ، ١٥ وحدة نقدية .

المطلوب :

أ – أكتب معادلة خط الميزانية لهذا المستهلك .

ب – وضح بيانياً خط ميزانية هذا المستهلك .

حـ – احسب قيمة ميل خط الميزانية .

الحل :

أ – للحصول على معادلة خط الميزانية نعوض بالانفاق الاستهلاكى وأسعار السلعتين في المعادلة (٢–١٠) . فنحصل على معادلة خط ميزانية هذا المستهلك وهى :

$٣٠٠ = ٢٠ س_١ + ١٥ س_٢$	(١٠-٣)

ب – من أجل رسم خط الميزانية بيانياً : نفترض أن المستهلك خصص دخله للانفاق بالكامل على السلعة $س_١$ ، لذلك تصبح معادلة خط الميزانية السابقة على النحو التالى :

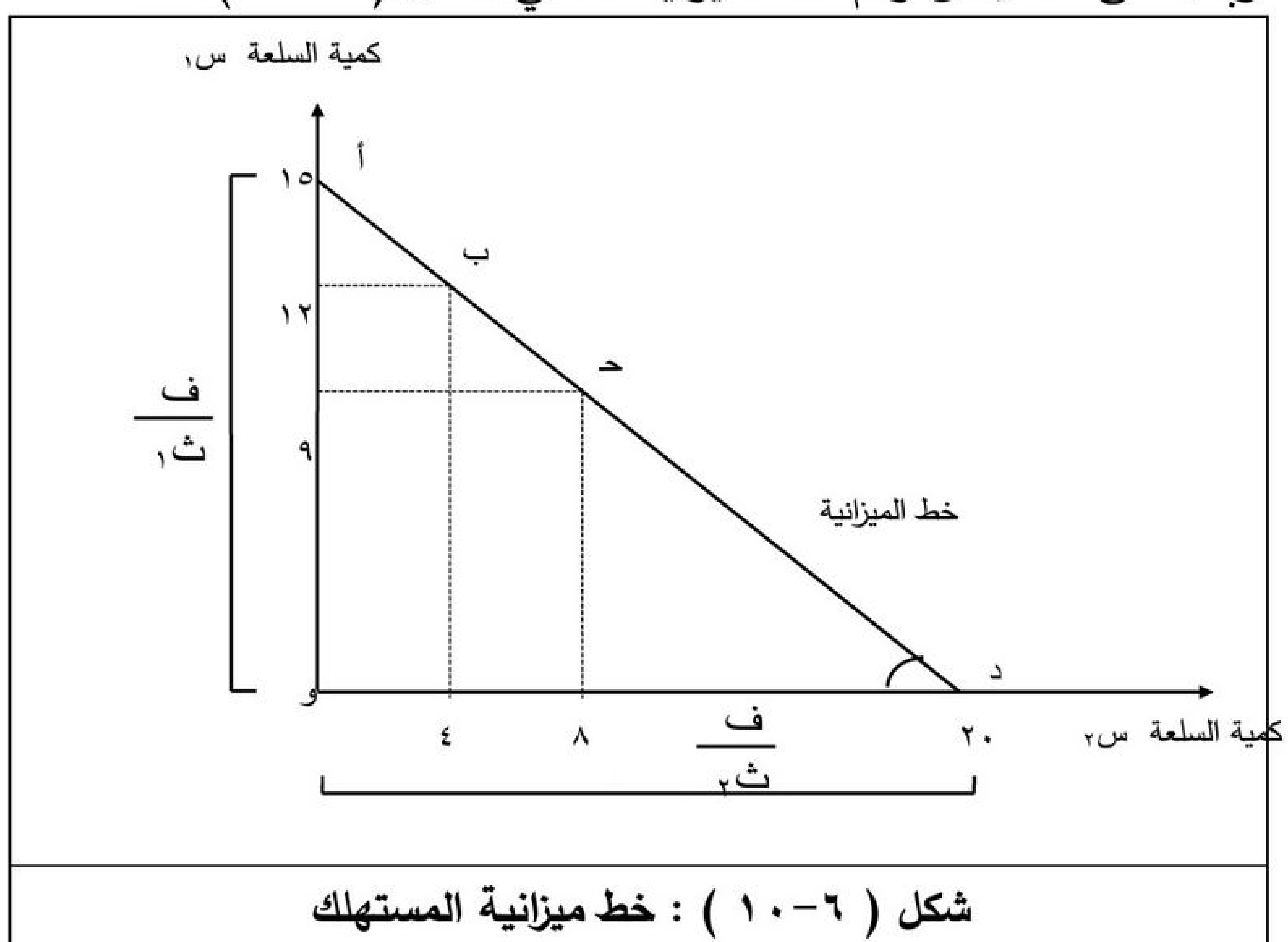
$$٣٠٠ = ٢٠ س_١ + ١٥ \times صفر$$

$$\therefore س_١ = \frac{٣٠٠}{٢٠} = ١٥ \text{ وحدة من السلعة } س_١$$

وبنفس الطريقة نستنتج ما يشتريه المستهلك من السلعة $س_٢$ ويساوى :

$$س_٢ = \frac{٣٠٠}{١٥} = ٢٠ \text{ وحدة من السلعة } س_٢$$

وبناء على ذلك يمكن رسم خط الميزانية كما في الشكل (١٠-٦) .



شكل (١٠-٦) : خط ميزانية المستهلك

فإذا قرر المستهلك شراء ١٢ وحدة من السلعة $س_١$ ، فإنه سيدفع ثمناً لها ٢٤٠ وحدة نقدية (السعر × الكمية المشتراه) ، ويبقى لديه ٦٠ وحدة نقدية سوف ينفقها على السلعة الثانية فيشترى منها = $\frac{٦٠}{١٥}$ = ٤ وحدات من السلعة $س_٢$. وهكذا بالنسبة لأي مجموعة سلعية أخرى تقع على خط الميزانية مثل المجموعة (حـ) سوف تحقق معادلة خط الميزانية .

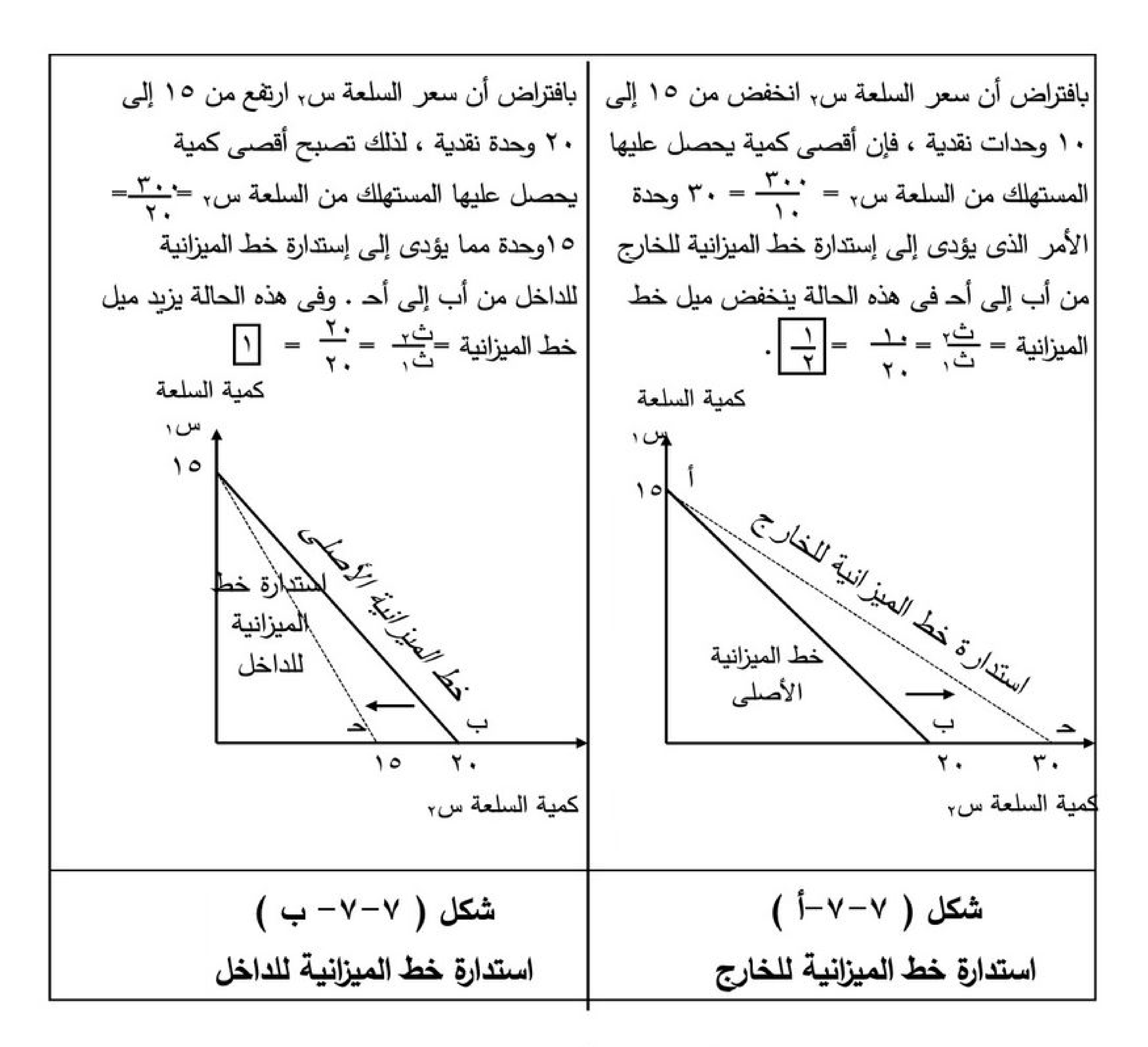
حـ – ميل خط الميزانية يساوى ميل الخط أ د ، والذي يساوى أيضاً ظل الزاوية أ د و = $\frac{المقابل}{المجاور} = \frac{أ و}{و د} = \frac{ف}{ث_١} \div \frac{ف}{ث_٢}$

$$= \frac{ف}{ث_١} \times \frac{ث_٢}{ف} = \frac{ث_٢}{ث_١} = \frac{١٥}{٢٠} = \frac{٣}{٤}$$

أي أن ميل خط الميزانية يساوى النسبة بين السعرين أو يعكس الأسعار النسبية للسلعتين .

١٠-٦-١ : استدارة خط الميزانية

يستدير خط الميزانية في حالة تغير سعر إحدى السلعتين مع ثبات سعر السلعة الأخرى والدخل النقدي. ويستدير خط الميزانية للخارج في حالة انخفاض سعر السلعة مثلاً $س_٢$ كما يتضح ذلك من شكل (٧-١٠-أ) . كما يستدير خط الميزانية للداخل في حالة ارتفاع سعر السلعة $س_٢$ وهذا ما يوضحه شكل (٧-١٠- ب) .



شكل (٧-٧-أ)
استدارة خط الميزانية للخارج

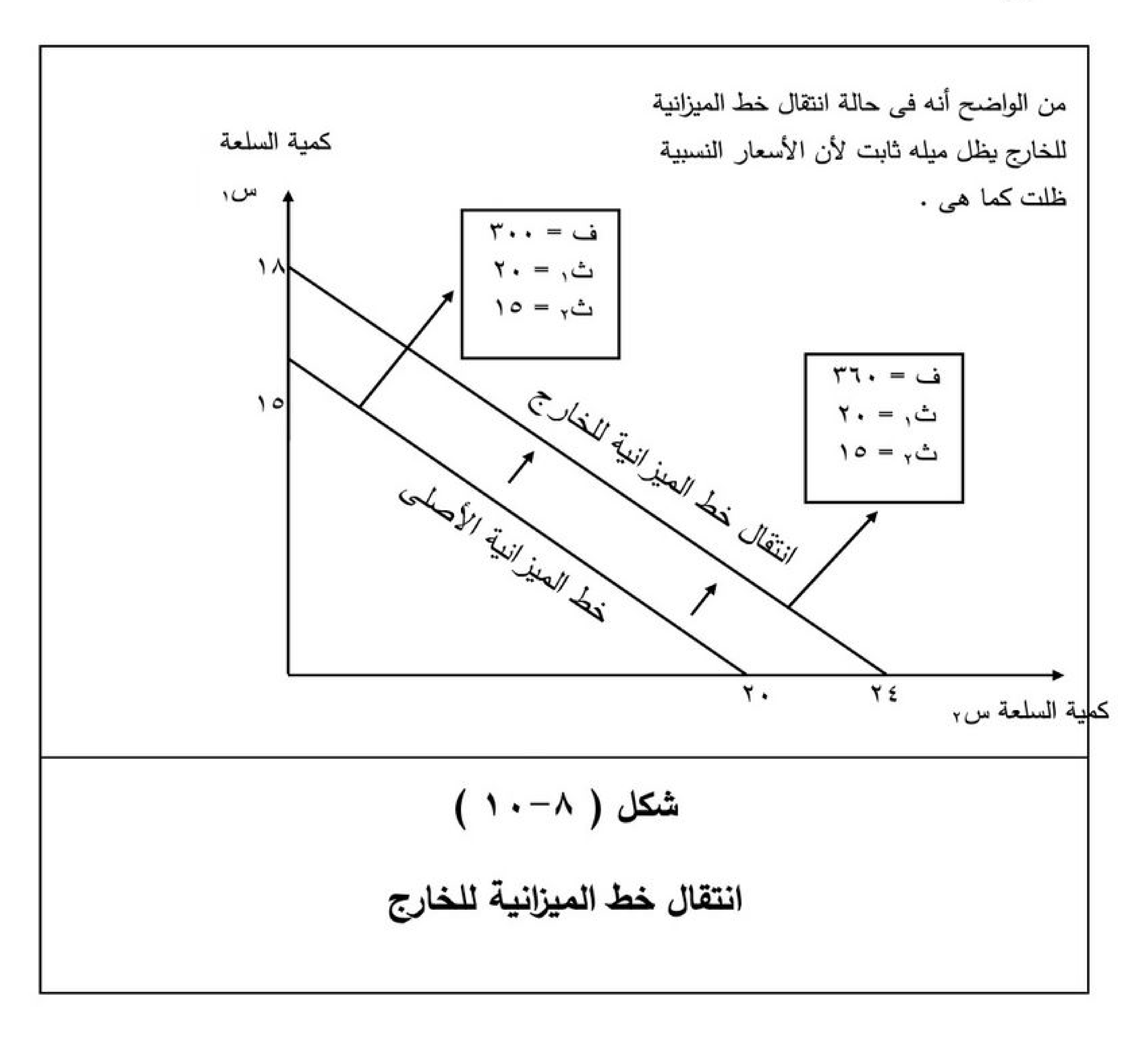
شكل (٧-٧- ب)
استدارة خط الميزانية للداخل

١٠-٦-٢ : انتقال خط الميزانية

ينتقل خط الميزانية بسبب تغير الدخل النقدى مع ثبات أسعار السلعتين، وينتقل خط الميزانية بأكمله ناحية اليمين للخارج في حالة زيادة الدخل النقدى (شكل ١٠-٨). وفي المثال السابق بافتراض أن الدخل النقدى زاد وأصبح ٣٦٠ وحدة نقدية، مع ثبات أسعار السلعتين ، فما هو أثر ذلك على وضع خط ميزانية المستهلك؟.

فإذا أنفق المستهلك دخله بالكامل على السلعة الأولى ، فإن أقصى كمية يحصل عليها المستهلك من السلعة $س_١$ = $\frac{٣٦٠}{٢٠}$ = ١٨ وحدة.

وبالمثل فإن أقصى كمية يحصل عليها المستهلك من السلعة $س_٢ = \frac{٣٦٠}{١٥} =$ ٢٤ وحدة ، أي أن المستهلك سيتمكن من زيادة مشترياته من السلعتين معاً ، وهذا يعنى زيادة امكانياته وبالتالى ينتقل خط الميزانية بأكمله ناحية اليمين للخارج كما هو واضح في شكل (٨-١٠) . والعكس صحيح في حالة نقص الدخل النقدى .



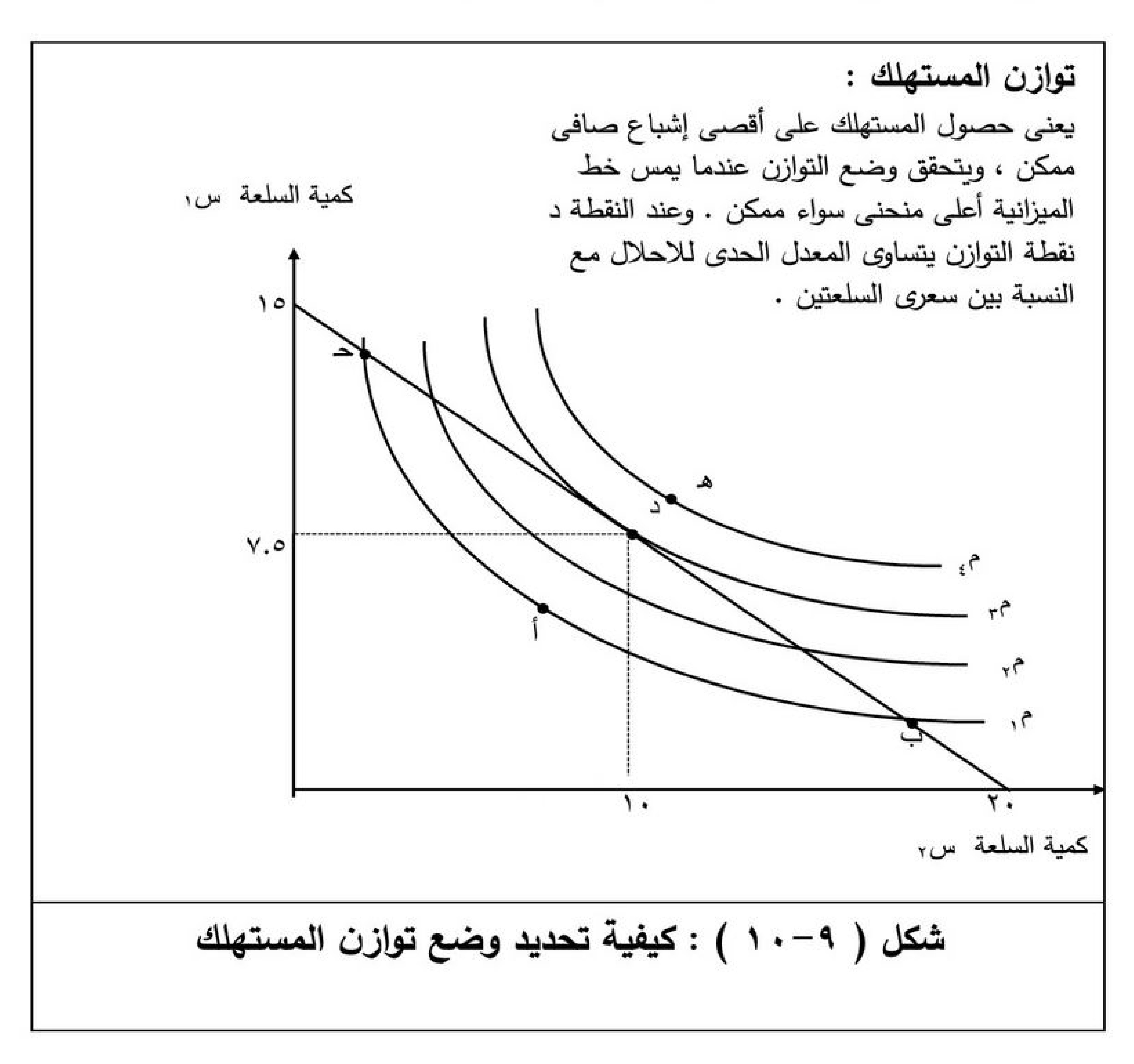
شكل (٨-١٠)

انتقال خط الميزانية للخارج

١٠-٧ : توازن المستهلك

إن تفضيلات المستهلك ورغباته وأذواقه تبلور عنها خريطة منحنيات السواء ، وإمكانيات المستهلك أو دخل المستهلك الحقيقى انعكس في خط

ميزانيـة المسـتهلك . ويتحـدد كـل مـن خريطـة منحنيـات السـواء وخـط الميزانيـة باستقلال تام عن الآخر، ويتحدد وضع توازن المستهلك عند جمعهما في شكل واحد، حيث يتحقق عنده وضع توازن المستهلك، الذي يحقق لـه أقصـى إشباع صافى ممكن ، وهذا ما يظهره شكل (٩-١٠) .



شكل (٩-١٠) : كيفية تحديد وضع توازن المستهلك

فالمسـتهلك يسـعى دائمـاً إلـى الحصـول علـى أقصـى إشباع ممكن في حدود دخلـه والأسـعار السـائدة ، وهـذا مـا يعرف بتوازن المستهلك. وبالقطع فإن المستهلك يختار مجموعة سلعية تقع على أعلى منحنى سواء ، ولكن يجب أن تكون هذه المجموعة في حدود امكانياته أي على خط الميزانية .

فالمجموعة السلعية أ ممكنة لأنها تقع داخل حدود خط الميزانية ولكنها لا تعظم الإشباع لأنها تقع على أدنى منحنى سواء . أما المجموعة السلعية هـ غير ممكنة لأنها تقع خارج خط الميزانية على الرغم من أنها تعظم الإشباع . والمجموعة السلعية د هى التي تعكس توازن المستهلك ، فهى النقطة التي تعكس أقصى إشباع ممكن في حدود الدخل والأسعار ، أي أنها ممكنة حيث تقع على خط الميزانية ، كما أنها أفضل من المجموعتين ب، حـ لأنها تقع على منحنى سواء أعلى م٣ . ونقطة التوازن هى النقطة د حيث عندها يمس خط الميزانية أعلى منحنى سواء ممكن ويتحقق عندها شرط التوازن ، الذي توضحه المعادلة (٤-١٠) التالية .

ميل منحنى السواء	=	ميل خط الميزانية	(٤-١٠)
↓		↓	
المعدل الحدي للاحلال	=	النسبة بين السعرين	
↓		↓	
$\frac{\Delta س_1}{\Delta س_2}$	=	$\frac{ث_2}{ث_1}$	

١٠-٨ : اشتقاق منحنى طلب المستهلك

يعرف منحنى طلب المستهلك على سلعة معينة بأنه التمثيل البياني للجدول الذي يوضح الكميات المختلفة التي سيقوم المستهلك بشرائها من سلعة معينة عند مستويات سعرية مختلفة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها. ويمكن اشتقاق منحنى طلب المستهلك باستخدام تحليل منحنيات السواء عن طريق اتباع الخطوات التالية :

(١) نبدأ من وضع توازن المستهلك في شكل (١٠-١٠) ، حيث كان خط الميزانية الأصلى أ حـ ، ونقطة التوازن الأصلية د ، وذلك عندما كان سعر السلعة س٢ = ١٥ وحدة نقدية وكانت الكمية المشتراه منها ١٠ وحدات .

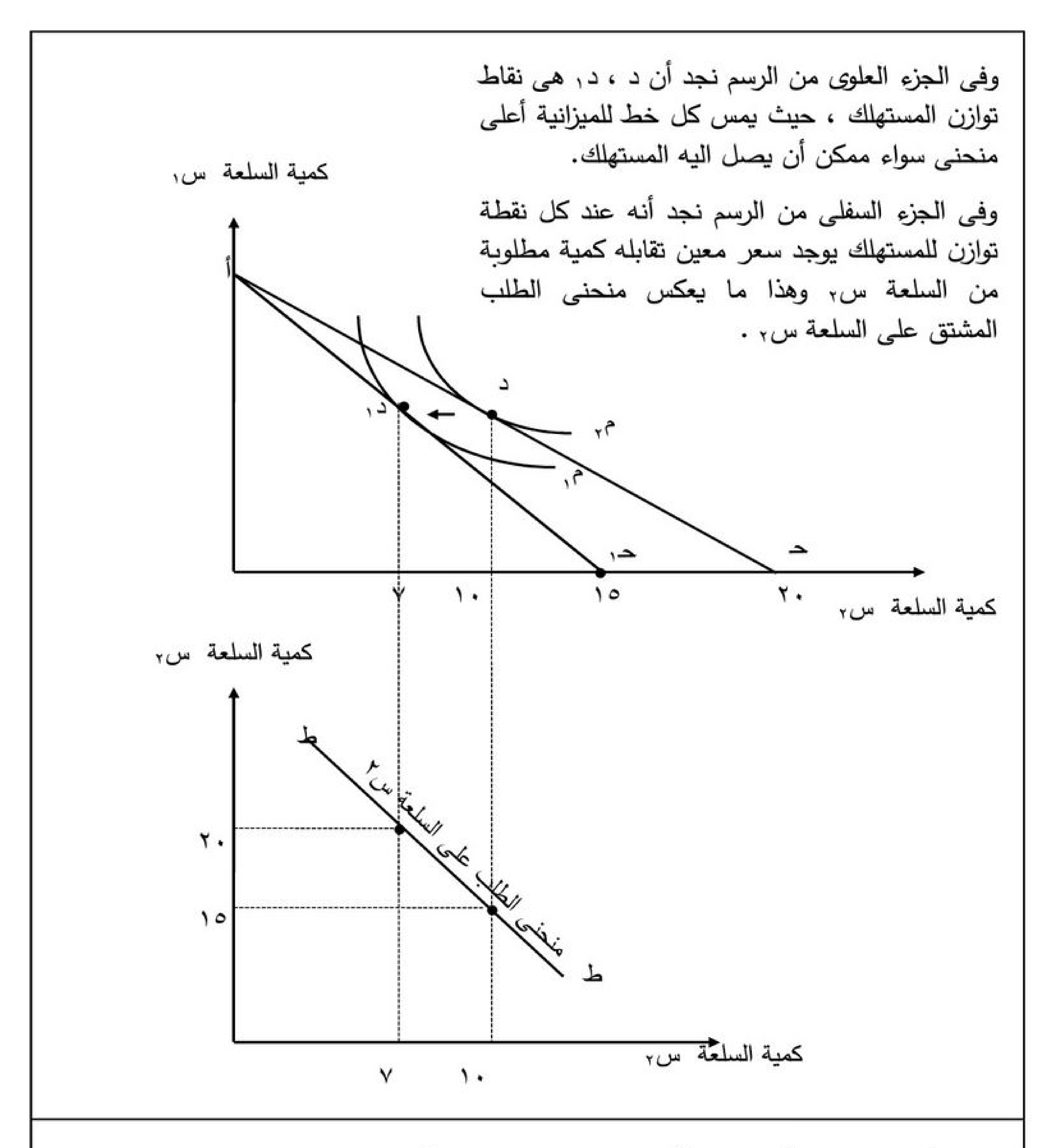
(٢) نقوم بتغيير سعر السلعة س٢ ، فعلى سبيل المثال نفترض أنه ارتفع من ١٥ إلى ٢٠ وحدة نقدية ، لذلك يستدير خط الميزانية للداخل من أ حـ إلى أحـ١ وعليه تتحدد نقطة توازن جديدة هى د١ ، وتصبح الكمية المشتراه من السلعة س٢ ٧ وحدات .... وهكذا حتى نتوصل إلى سلسلة من نقاط توازن المستهلك يقابلها نقاط للطلب ، ومن ذلك نكون جدولاً للطلب على السلعة س٢ هو جدول (١٠-٢) .

جدول (٢-١٠)

الطلب على السلعة س٢

سعر السلعة س٢	١٥	٢٠
الكمية المطلوبة منها	١٠	٧

وإذا تم رسم جدول الطلب على السلعة س٢ نتوصل إلى منحنى الطلب على السلعة س٢ الذي يوضحه شكل (١٠-١٠) .



شكل (١٠-١٠) : كيفية اشتقاق منحنى الطلب باستخدام منحنيات السواء

خلاصة ما سبق : توضح كل نقطة على منحنى طلب المستهلك توضح الكمية التي يشتريها المستهلك عند سعر معين ، كما أن هذه الكمية تحقق له في نفس الوقت أقصى إشباع صافى ممكن .

١٠-٩ : خط استهلاك السعر

يعرف خط استهلاك السعر بأنه الخط الذي يصل ما بين نقاط توازن المستهلك المختلفة المترتبة على تغير وضع خط الميزانية نتيجة تغير سعر احدى السلعتين مع ثبات سعر السلعة الأخرى والدخل النقدى. وشكل (١٠-١١) يوضح خط استهلاك سعر السلعة $س_2$ عندما انخفض سعرها من ١٥ إلى ١٠ وحدات نقدية . ويجب ملاحظة أن خط استهلاك السعر له أكثر من شكل يتوقف على نوع السلعة ، وفي شكل (١٠-١١) يلاحظ أن خط استهلاك السعر موجب الميل وذلك في حالة السلعة العادية، أما في حالة السلعة الرديئة يكون سالب الميل، وفي حالة السلعة عديمة المرونة السعرية يكون خطاً رأسياً.

نلاحظ من الرسم أنه عند نقطة التوازن الأصلية $د_1$ يمس خط الميزانية أ حـ الأصلى أعلى منحنى سواء ممكن $م_1$ ، وتحقق معادلة قيد الميزانية :

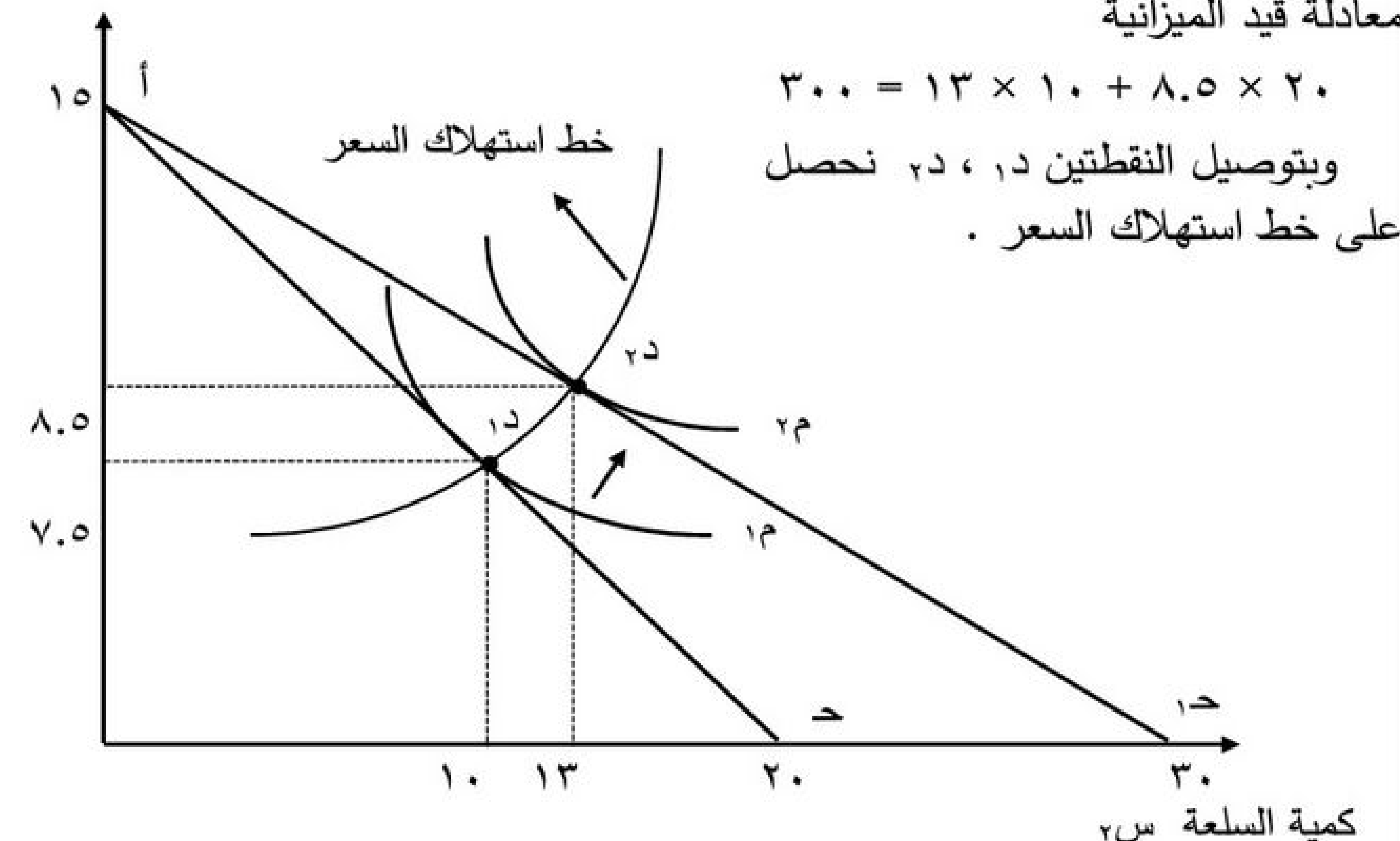
ف = $ث_1$ $س_1$ + $ث_2$ $س_2$

٣٠٠ = ١٠ × ١٥ + ٧.٥ × ٢٠ = ٣٠٠

وعندما انخفض سعر السلعة $س_2$ من ١٥ إلى ١٠ استدار خط الميزانية للخارج إلى أ $حـ_1$ وأصبحت نقطة التوازن الجديدة $د_2$ حيث يمس خط الميزانية أ $حـ_1$ أعلى منحنى سواء ممكن $م_2$ ، وتحقق معادلة قيد الميزانية

٣٠٠ = ١٣ × ١٠ + ٨.٥ × ٢٠

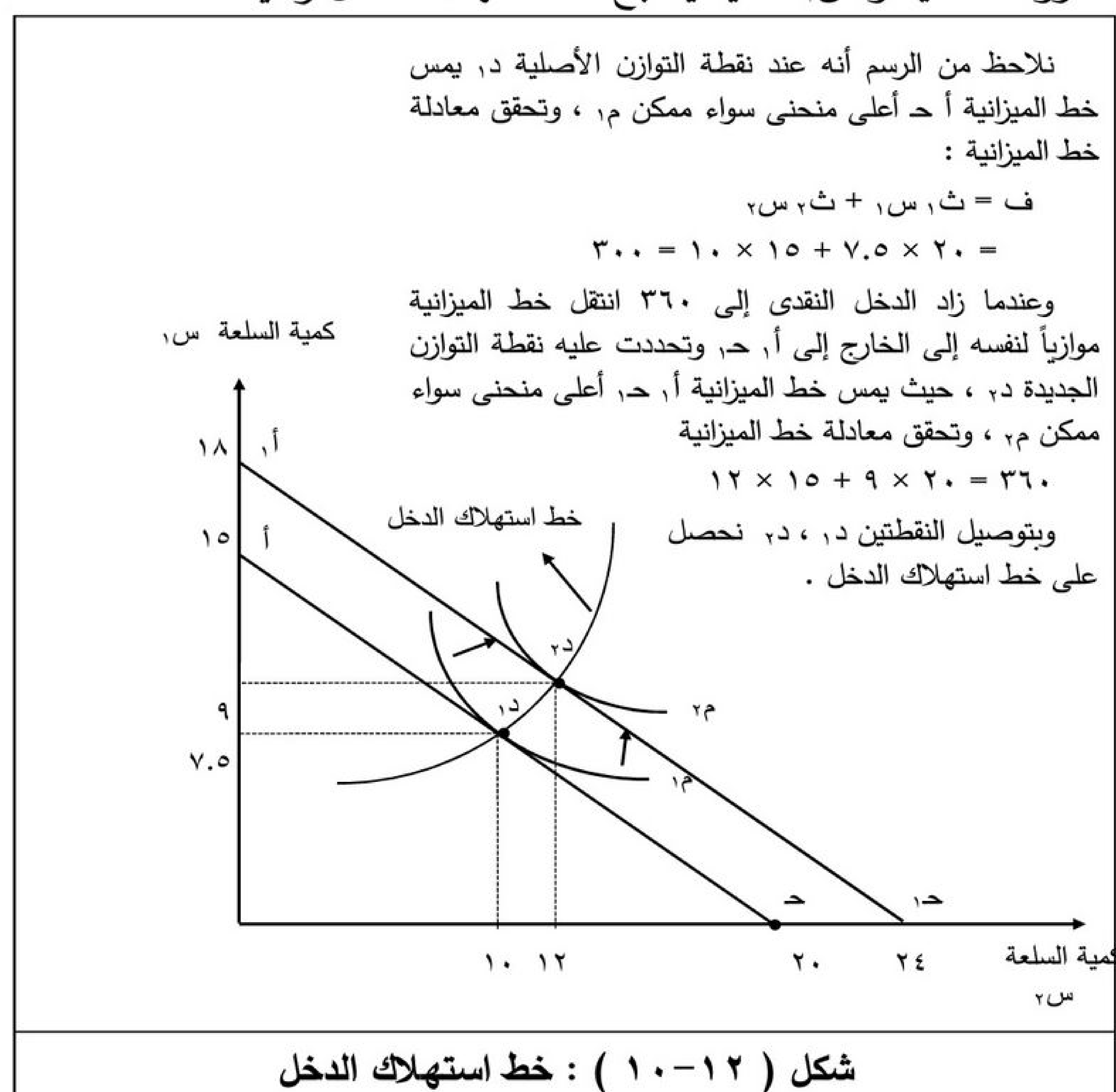
وبتوصيل النقطتين $د_1$ ، $د_2$ نحصل على خط استهلاك السعر .



شكل (١٠-١١) : خط استهلاك السعر

١٠-١٠ : خط استهلاك الدخل

يتمثل خط استهلاك الدخل في الخط الذي يصل بين نقاط توازن المستهلك المختلفة المترتبة على انتقال خط الميزانية بسبب تغير الدخل النقدى للمستهلك مع ثبات سعري السلعتين، وهذا ما يوضحه شكل (١٢-١٠). ويوجد أكثر من شكل لخط استهلاك الدخل يتوقف على نوع السلعتين ، وفي حالة كون السلعتين عاديتين يكون خط استهلاك الدخل موجب الميل كما في شكل (١٠-١٢) ، أما في حالة كون السلعة س$_{٢}$ سلعة رديئة وسلعة س$_{١}$ عادية يصبح خط استهلاك الدخل سالب الميل . وإذا كانت السلعة س$_{٢}$ سلعة عديمة المرونة الدخلية و س$_{١}$ عادية يصبح خط استهلاك الدخل رأسياً .



شكل (١٢-١٠) : خط استهلاك الدخل

١٠-١١ : نماذج الأسئلة

السؤال الأول : أذكر دون أن تشرح

١ - خصائص منحنيات السواء .

٢ - أشكال منحنيات السواء .

٣ - الافتراضات التي يقوم عليها تحليل منحنيات السواء .

٤ - شرط توازن المستهلك باستخدام تحليل منحنيات السواء.

السؤال الثانى : أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير

١ - منحنى السواء يكون دائماً محدباً تجاه نقطة الأصل .

٢ - يمكن أن تتقاطع منحنيات السواء .

٣ - يتحقق وضع توازن المستهلك عند نقطة تقاطع منحنيات السواء لخط الميزانية .

٤ - يختلف خط استهلاك الدخل عن خط استهلاك السعر .

السؤال الثالث : وضح بالرسم البياني مع الشرح على الرسم

١ - وضع توازن المستهلك باستخدام تحليل منحنيات السواء .

٢ - أثر انخفاض سعر إحدى السلع العادية على وضع توازن المستهلك باستخدام تحليل منحنيات السواء .

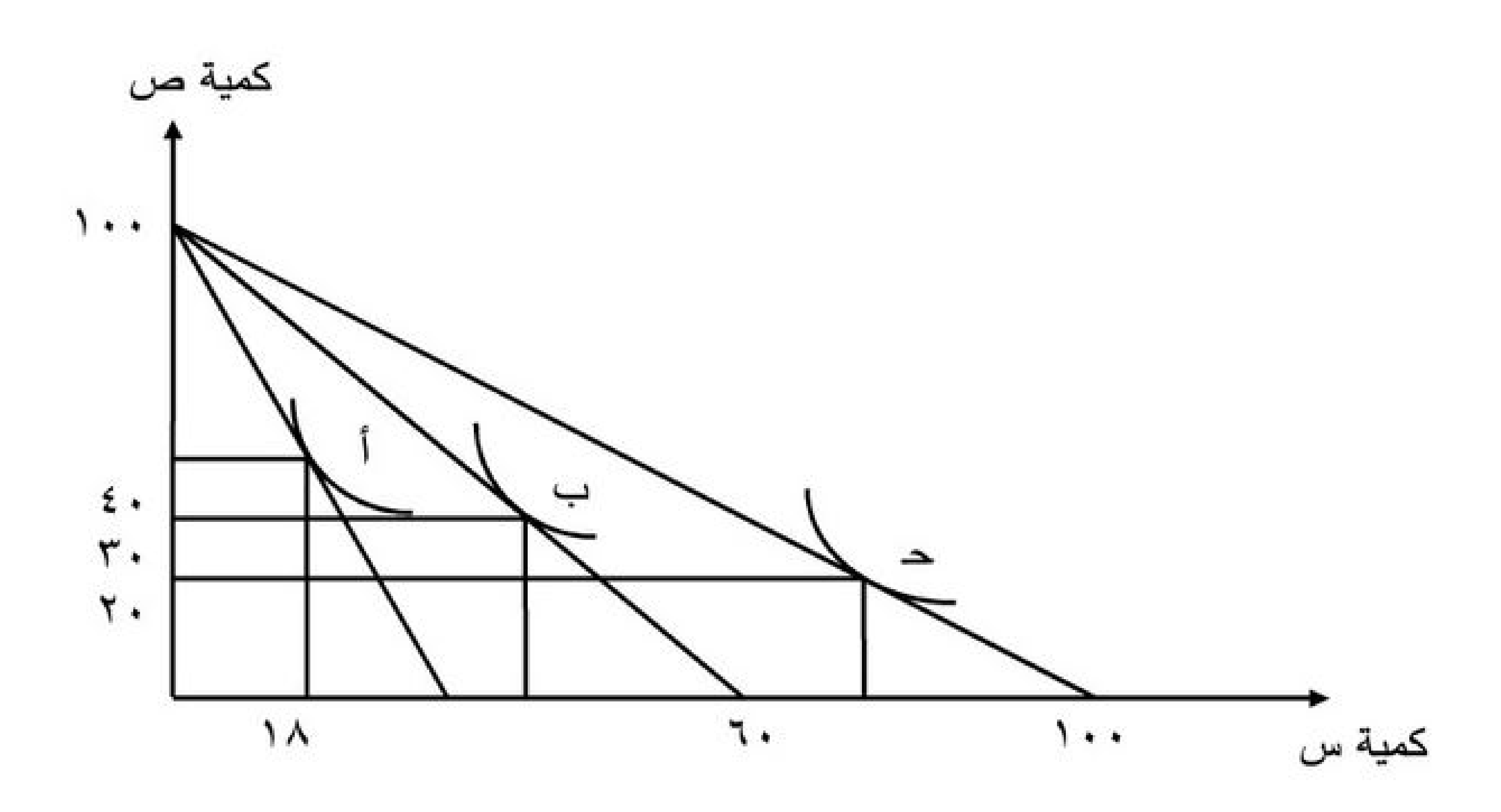
٣ – أثر زيادة الدخل النقدى على وضع توازن المستهلك باستخدام تحليل منحنيات السواء .

٤ – خط استهلاك السعر .

السؤال الرابع : مسائل

١ – إذا قرر مستهلك ما انفاق مبلغ ٣٠٠ جنيه على شراء سلعتين س ، ص . أدرس الشكل التالى ثم أجب عن الأسئلة التالية :

أ – عند نقطة التوازن (أ) ما هو سعر الوحدة من السلعة ص ؟ وما هو حجم الانفاق على كل من ص ، س ؟ وما هو سعر الوحدة من السلعة س ؟ .



ب – عند النقطة التوازن (ب) ما هو سعر الوحدة من السلعة س ؟ وما هو حجم الانفاق على س ؟ وما هى الكمية التوازنية التي يشتريها من السلعة س ؟ .

حـ - عند النقطة التوازن (حـ) ما هو سعر الوحدة من السلعة س ؟ وما هى الكمية التوازنية التي يشتريها من س ؟ .

د - اشتق منحنى الطلب على السلعة س موضحاً كلاً من الأسعار والكميات التي تحصل عليها .

٢ - إذا كانت المنفعة الحدية للبرتقال = ١٢ ، والمنفعة الحدية للتفاح = ١٨ ، وبافتراض أن سعر البرتقال = ٤ ، وسعر التفاح = ٦ ، فكم يجب أن يكون معدل الاحلال عند التوازن .

****

الباب الرابع

تحليل الإنتاج والتكاليف

الفصل الحادي عشر : نظرية الإنتاج

الفصل الحادي عشر : تكاليف الإنتاج

الفصل التاسع[1]

دالة الإنتاج فى الفترة القصيرة

تقوم العملية الإنتاجية على مزج خدمات عناصر الإنتاج المختلفة، عمل، أرض، رأس مال، تنظيم، لإنتاج حجم معين من السلع والخدمات. ويتم هذا المزج لخدمات عناصر الإنتاج (أو المستخدمات الإنتاجية)، بنسب ثابتة أو متغيرة، وفي ظل ظروف فنية معينة في العمليات الإنتاجية المختلفة. وتمثل عملية خلط أو مزج خدمات عناصر الإنتاج للوصول إلى حجم معين من الإنتاج، أولى المراحل التي يتعين على المشروع أو المنتج الفرد القيام بها، للوصول إلى الهدف الرئيسي و المتمثل في تحقيق أقصى ربح ممكن.

وسوف نتناول في هذا الفصل بالدراسة و التحليل بعض الجوانب الفنية والاقتصادية للعلاقة التى تربط بين الكميات المستخدمة من خدمات عناصر الإنتاج وبين حجم الإنتاج. ويتمثل ذلك في دراسة دالة الإنتاج في الفترة القصيرة و دالة الإنتاج في الفترة الطويلة وذلك يعني التعرض بالتحليل لقانون الغلات المتناقصة وقانون غلة الحجم، مع استخدام منحنيات الناتج المتساوي.

١- دالة الإنتاج:

تمثل دالة الإنتاج العلاقة الفنية بين المدخلات من خدمات عناصر الإنتاج(المستخدمات الإنتاجية المختلفة) وبين المخرجات من المنتجات المختلفة (سلع وخدمات). وتعبر هذه العلاقة الدالية عن الطريقة أو مجموعة

---

[1] كتب هذا الفصل الدكتور / أحمد رمضان نعمة الله

الطرق الفنية أو التوليفات الفنية المختلفة الممكنة للحصول على حجم معين من السلع والخدمات. ويقصد بالطرق الفنية تلك الطرق أو التوليفات الفنية الأكثر كفاءة. فهي تعبرعن تلك الطرق التي إذا ما قورنت بغيرها، فهي تمكن من الوصول إلى

حجم معين من الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة. وبالتالي، يمكن القول بأن دالة الإنتاج، آخذين في الاعتبار القيود والمحددات الفنية الداخلية للمشروع، تساعدنا على التعرف على التوليفات الإنتاجية، اللازمة للحصول على كمية معينة من منتج معين أو عدة منتجات. بعبارة أخرى تعبر دالة الإنتاج عن الخيارات الفنية الممكنة، ويمكن التعبير عنها في صورتها البسيطة على النحو الآتي:

ك = د(ع ، م).

حيث ترمز(ك): إلى حجم الإنتاج

، ترمز (ع): إلى المدخلات من خدمات عنصر العمل مثلاً.

، ترمز (م): إلى المدخلات من خدمات عناصر أخرى.

وطبقاً للعلاقة الدالية السابقة بين كمية المستخدمات من خدمات عناصر الإنتاج وحجم معين من الإنتاج، يمكننا أن نلاحظ أن حدوث تغيرات في الكميات المستخدمة، من خدمات عنصر واحد أو أكثر أو كل خدمات عناصر الإنتاج، سوف يترتب عليه تغيرات مقابلة في حجم الإنتاج. فإذا فرض وكانت التغيرات تنصب فقط على الكميات المستخدمة من عنصر إنتاجي معين دون غيره (المدخلات الأخرى تظل كمياتها ثابتة)، يطلق على هذه الدالة ؛ دالة إنتاج ذات متغير واحد . وسوف نتناول بالدراسة هذا النوع من دوال الإنتاج عند مناقشة قانون الغلات المتناقصة (تحليل الفترة

القصيرة). وقد تكون ذات متغيرين و ذلك فى حالة تغير الكميات المستخدمة من كل خدمات عناصر الإنتاج. و سوف نتناول أيضاً هذه الحالة عند مناقشة قانون غلة الحجم (تحليل الفترة الطويلة).

ودالة الإنتاج يمكن أن تخص قسماً أو فرعاً إنتاجياً بذاته داخل المنشأة أو تميز مجموعة أقسام متجانسة أو مجموعة كبيرة من المنشآت (صناعة بأكملها). كما أنها قد تعبر عن القيود الفنية للإنتاج في الاقتصاد بأكمله، (دالة إنتاج إجمالية).

ومن الجدير بالذكر أن هناك عاملاً هاماً، يلعب دوراً لا يمكن تجاهله، في التأثير على مستوى الإنتاج و الإنتاجية بالنسبة لعملية إنتاج أي سلعة على أي مستوى. هذا المستخدم أو هذا العامل، وإن كانت له صفة العمومية مقارناً بالخدمات الأخرى لعناصرالإنتاج المعروفة، يتمثل في درجة التقدم الفني أو التقدم التكنولوجي. إن هذا العامل له تأثيراً كمياً و كيفياً على مستوى الإنتاج. ويرجع ذلك لما له من تأثير مباشر وغير مباشر على عملية مزج خدمات عناصر الإنتاج الأخرى بعضها ببعض.

٢- الإحلال و التكامل:

تتم عملية مزج خدمات عناصر الإنتاج المختلفة في العملية الإنتاجية، طبقاً لدرجات مختلفة من الإحلال و التكامل. ويتمثل الإحلال في إمكانية استبدال كمية معينة من مستخدم معين بكمية مستخدم إنتاجي آخر، وذلك مع الاحتفاظ بنفس مستوى الانتاج. ولكي تتم عملية الإحلال يفترض أن وحدات خدمات عناصر الإنتاج قابلة للتجزئة إلى أجزاء صغيرة. ومن الملاحظ أن هذا الإحلال ليس إحلالاً نهائياً أو تاماً. وذلك بمعنى أنه لا يمكن الاستمرار في عملية استبدال أحد العنصرين بوحدات عنصر آخر إلى درجة

كبيرة، بدون أن يتأثر ويتغير مستوى الإنتاج. ومن هنا يقال بأن هناك درجة إحلالية غير تامةأي إحلال جزئي أو غير تام. وفي هذه الحالة يستلزم إنتاج سلعة معينة توافر حد أدنى من خدمات أحد العنصرين المستخدمين. فمثلاً يمكننا الحصول على حجم معين من إنتاج القمح بكميات أقل من الأرض وكميات أكبر من العمل. ولكن لا يمكن مع ذلك، الاستمرار في عملية الإحلال بعد حد معين دون أن يتأثر مستوى الإنتاج نظراً لضرورة توافر حد أدنى من وحدات كل من العنصرين في العملية الإنتاجية. ويعني هذا الإحلال الجزئي بين وحدات عناصر الإنتاج المستخدمة, إمكانية وجود أكثر من طريقة للحصول على نفس مستوى الإنتاج.

والتكامل يقصد به هنا حالة المزج بين المستخدمات حيث لا يمكن (فنياً) لكمية معينة من أحد المستخدمات الإنتاجية أن تمتزج إلا مع كمية معينة من مستخدم أو مستخدمات إنتاجية أخرى لإعطاء حجم معين من الإنتاج. وبمعنى آخر فإن العلاقات التكاملية بين المدخلات في العملية الإنتاجية قد تكون علاقات تكاملية تامة أو جامدة، وفي هذه الحالة تكون نسب المزج ثابتة ولا يمكن تغيرها، وهذه الحالة تمثل حالة خاصة. والحالة الأكثر قبولاً من الناحية العملية، هى حالة العلاقات التكاملية غير التامة وغير الجامدة.

مما سبق يمكننا التمييز بين حالات ثلاث للمزج بين خدمات عناصر الإنتاج تجمع بين درجات مختلفة من العلاقات التكاملية و الإحلالية.

١-نسب المزج الثابتة:

وفي هذه الحالة يتم المزج بين خدمات عناصر الإنتاج(طريقة فنية واحدة)بحيث لا يمكن مضاعفة حجم الإنتاج إلا بمضاعفة الكميات المستخدمة

من خدمات عناصر الإنتاج، ويتحقق هذا المزج بين خدمات عناصر الإنتاج في الفترة القصيرة.

٢-نسب المزج المتغيرة:

وهنا يمكن تحقيق مستويات مختلفة من الإنتاج على أساس نسب مزج متغيرة. وفي هذه الحالة يكون هناك أكثر من طريقة فنية أو توليفة فنية للإنتاج، ومن ثم يتم الإحلال بين خدمات عناصر الإنتاج ويمكننا أن نميز هنا بين حالتين:

أ- إمكانية زيادة الإنتاج فى الفترة القصيرة، عن طريق زيادة الكميات المستخدمة من خدمات العنصر المتغير، والذي يختلط مع كميات ثابتة من خدمات العنصر الآخر (العنصر الثابت). وفي هذه الحالة نكون بصدد دالة ذات متغير واحد ونسب مزج متغيرة وهذه الحالة تخص الفترة القصيرة.

ب-إمكانية الحصول على نفس مستوى الإنتاج ولكن بنسب مزج متغيرة, بمعنى آخر تكون هناك إمكانية احلال توافر طرق وتوليفات فنية مختلفة للمزج بين المستخدمات الإنتاجية. وتخص هذه الحالة الفترة الطويلة ,حيث يمكن تغير الكميات المستخدمة من كل العناصر.

٣-الجمع بين العلاقات الإحلالية والتكاملية:

وتمثل هذه الحالة خليط من الحالتين السابقتين، حيث يتم الإحلال و التكامل في عملية مزج خدمات عناصر الإنتاج. ولكن عملية الإحلال هنا تتم بصورة جزئية أي لا يكون إحلالاً تاماً وفي نفس الوقت لا يكون تكاملاً جامداً. وفي هذه الحالة توجد نسب مزج متعددة ولكنها تقع أيضاً في حدود معينة لا يمكن تجاوزها بدون التأثير على مستوى الإنتاج و الإنتاجية، وذلك نظراً لما

يتطلبـه إنتـاج السـلعة مـن ضـرورة تـوافر حـد أدنـى مـن كميـات المسـتخدمات الإنتاجية.

٣- قانون الغلات المتناقصة:

على فرض إمكانية تجزئة خدمات وحدات العنصر الإنتاجي (خدمات عنصر العمل مثلاً) إلى أجزاء صغير جداً، يمكن أن تمتزج مع وحدات خدمات عنصر آخر(مساحة الأرض)، كعنصر ثابت فى الفترة القصيرة، فإن إضافة وحدات خدمات جديدة من خدمات العنصر المتغير، مع بقاء كمية العنصر الآخر ثابتة، سوف يترتب عليه تغيرات في مستوى الإنتاج الكلي.

وينص قانون الغلات المتناقصة على أن التغيرات التي تحدث فى الناتج الكلي, فى بداية إضافة وحدات جديدة من العنصر المتغير، تأخذ شكل إضافات متزايدة في حجم الإنتاج الكلي. ولكن إذا استمرت عملية زيادة وحدات العنصر المتغير (مع بقاء الكمية من العنصر الآخر ثابتة), فإن الإنتاج الكلي يستمر في التزايد ولكن بمعدل متناقص بمعنى آخر تستمر الإضافات إلى الناتج الكلى ولكنها تصبح إضافات متناقصة بعد أن كانت متزايدة. وهكذا, إذا استمرت عملية إضافة وحدات من العنصر المتغير مع بقاء الكميات من العنصر الثابت على ما هى عليه, فإن الناتج الكلى يصل إلى أقصى قيمة له بمعنى أن الإضافة إليه تصبح معادلة للصفر ولا يلبث بعد ذلك أن يتناقص بمعنى أن الإضافات إليه بدأت تأخذ قيمة سالبة. وهكذا, بدأت التغيرات فى مستوى الناتج الكلي (نتيجة لتغير كمية العنصر المتغير), بإضافات متزايدة, ثم إضافات متناقصة, ثم إضافة تعادل الصفر, للتحول بعد ذلك إلى إضافات سالبة(بمعنى تناقص الحجم الكلى للإنتاج). من الواضح أن هذه الظاهرة تخص الفترة القصيرة حيث لا يمكن تغير الكميات المستخدمة من خدمات كل عناصر الإنتاج, حيث توجد عناصر تسمى عناصر متغيرة وأخرى

ثابتة لا يمكن تغيرها إلا فى الفترة الطويلة. وتعرف هذه الظاهرة, بظاهرة أو قانون (الغلات المتناقصة).

٣-١: مثال لتوضيح سلوك الغلات المتناقصة:

يمكننا استخدام المثال التقليدي لتوضيح قانون الغلات المتناقصة، والمتمثل في إفتراض عملية إنتاج زراعي، لإنتاج محصول معين بإستخدام أحد المستخدمات الإنتاجية التي يمكن تغير الكمية المستخدمة منه في الفترة القصيرة (خدمات عنصر العمل)، مع كمية ثابتة من مستخدم آخر ولتكن المساحة المنزرعة (قطعة أرض ثابتة). فعلى فرض تجانس وحدات العنصر المتغير، وقابليتها للتجزئة، فإن إضافة وحدات جديدة من خدمات العنصر المتغير (∆ ع)، مع بقاء قطعة الأرض ثابتة، سوف يترتب عليها كما سبق أن ذكرنا تغيرات في الناتج الكلي، والمهم هنا أن نلاحظ نوع هذه التغيرات (∆ ك) واتجاهاتها سالبة أو موجبة. ففي البداية يؤدي استخدام وحدات جديدة من خدمات العنصر المتغير إلى زيادة في الناتج الكلي بمعدل متزايد (إضافات إلى الناتج الكلي، متزايدة). يؤدي الاستمرار في إضافة وحدات من المستخدم الإنتاجي المتغير إلى استمرار الناتج الكلي ولكن بمعدل متناقص، أي أن الإضافات إلى الناتج الكلي تكون في هذه المرحلة أقل من الإضافات في المرحلة السابقة. وهكذا حتى يصل الناتج الكلي إلى أقصى قيمة له. تؤدي إضافة وحدات جديدة من خدمات العنصر المتغير، بعد ذلك إلى وصول الناتج الكلي إلى أقصى قيمة له (أى أن الإضافة إلى الناتج الكلي تصبح صفراً). لو أضفنا وحدات جديدة من خدمات العنصر المتغير، بعد هذا الحد، فإن الناتج الكلي يبدأ في التناقص، وهذا يعني أن إضافة وحدات من العنصر المتغير مع بقاء الكمية المستخدمة من العنصر الثابت

على ما هي عليه، سوف يؤدي إلى إضافات سالبة، وهذا ما يفسر تناقص مستوى الناتج الكلي.

والجدول رقم (١) يوضح لنا هذه المراحل المختلفة لتزايد وتناقص الغلة، وذلك بالإستعانة بأرقام إفتراضية للتبسيط.

جدول رقم (١)

مثال إفتراضي لبيان مراحل تزايد وتناقص الغلة

في الفترة القصيرة

وحدات العنصر المتغير	الناتج الكلي (ك)	الناتج الحدي $\frac{\Delta ك}{\Delta ع}$	الناتج المتوسط $\frac{ك}{ع}$
١	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢	٢٢٠	١٢٠	١١٠
٣	٣٦٠	١٤٠	١٢٠
٤	٥٢٠	١٦٠	١٣٠
٥	٦٦٠	١٤٠	١٣٢
٦	٧٦٠	١٠٠	١٢٧
٧	٨٢٠	٦٠	١١٧
٨	٨٥٠	٣٠	١٠٦
٩	٨٥٠	صفر	٩٤
١٠	٨٣٠	٢٠-	٨٣

يبين الجدول السابق كيف يتغير حجم الإنتاج الكلي عندما تتغير الكميات المستخدمة من خدمات العنصر المتغير أي عند إضافة وحدات

جديدة من خدمات عنصر العمل مع إفتراض بقاء الكميات المستخدمة من خدمات العنصر الآخر(الأرض) ثابتة. ومن الجدول السابق نلاحظ إضافة وحدات جديدة من خدمات عنصر العمل ترتب عليها في المرحلة الأولى إضافات في الناتج الكلي تبلغ ١٠٠، ١٢٠، ١٤٠، ١٦٠. ولكن باستمرار إضافة وحدات جديدة من العنصر المتغير، كالوحدة الخامسة من خدمات عنصر العمل، قد ترتب عليه إضافات جديدة إلى الناتج الكلي ولكنها إضافات أقل من تلك الخاصة بالمرحلة السابقة وهي عبارة عن ١٤٠، ١٠٠، ٦٠. وهكذا يستمر التناقص في الإضافات الجديدة إلى الناتج الكلي حتى نصل إلى الوحدة رقم ٩ من خدمات عنصر العمل والتي لا يترتب على إستخدامها أي إضافة للناتج الكلي ، بمعنى آخر يصل الناتج الكلي عند الوحدة التاسعة إلى أقصى قيمة له.

وهكذا يمكن تقسيم مراحل سلوك مستوى الناتج الكلي، نتيجة إضافة وحدات جديدة من خدمات العنصر المتغير(خدمات عنصر العمل)إلى كميات ثابتة من العنصر الآخر(الأرض)، إلى المراحل التالية:

١- مرحلة تزايد الناتج الكلي بمعدل متزايد ← إضافات متزايدة إلى الناتج الكلي.

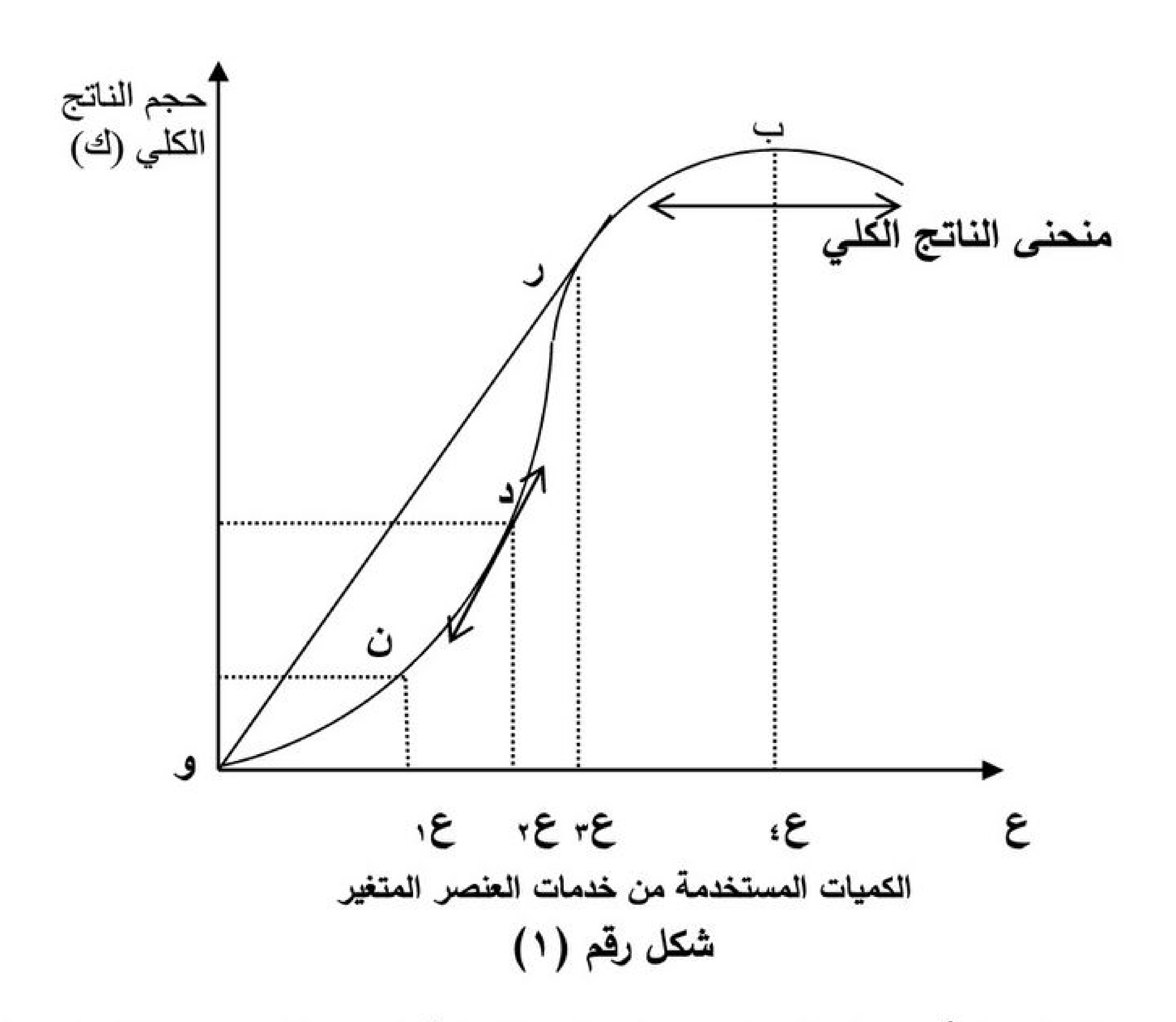
٢- مرحلة تزايد الناتج الكلي بمعدل متناقص ← إضافات متناقصة إلى الناتج الكلي.

٣- مرحلة تناقص الناتج الكلي (بعد حده الأقصى) ← إضافات سالبة إلى الناتج الكلي.

و يمكن بيان المراحل الثلاث السابقة لسلوك الناتج الكلي في الشكل رقم (١).

وفي الشكل نلاحظ أن بعد الكمية $ع_٣$ من العنصر المتغير يبدأ الناتج الكلي في التزايد بمعدل متناقص و عند الكمية $ع_٤$ يصل الناتج الكلي إلى أقصى قيمة له.

ومن الملاحظ أن ميل المماس عند أي نقطة على منحنى الناتج الكلي يعبر عن $\frac{\Delta ك}{\Delta ع}$ وهو عبارة عن الزيادة في الناتج الكلي نتيجة لزيادة وحدات العنصر بمقدار Δ ع .



شكل رقم (١)

ومن الملاحظ أن ميل المماس يتزايد في البداية ثم يتناقص بعد ذلك ليصل إلى الصفر عند نقطة ب، المقابلة للكمية و$ع_٤$ من العنصر المتغير.

٣-٢: ظاهرة الغلات المتناقصة ونسبة المزج الأمثل:

يمكن تفسير ظاهرة الغلات المتناقصة بما يعرف بفكرة (المزج الأمثل) بين خدمات عناصر الإنتاج المختلفة. وكما سبق أن عرفنا فقد أدى استمرار إضافة خدمات العنصر المتغير إلى كمية ثابتة من خدمات العنصر الآخر (الأرض) إلى حدوث تغيرات في مستويات الناتج الكلي لم تستمر على وتيرة واحدة. بدأت بإضافات متزايدة ثم متناقصة ثم سالبة. ويفسر ذلك بأن استمرار إضافة وحدات من خدمات العنصر المتغير (العمل) أحدث اختلالاً فيما يعرف بنسبة (المزج الأمثل) بين أجزاء العنصرين المتغير والثابت. حيث توجد نسبة مزج مثلى أو توليفة مثلى بين أجزاء وخدمات العناصر المختلفة ثابتة ومتغيرة. وقد ترتب على زيادة وحدات العنصر المتغير إلى الإقتراب أولاً من نسبة المزج الأمثل ثم بعد حد معين أدت زيادة وحدات العنصر المتغير إلى الإبتعاد عن نسبة المزج الأمثل.

ففي المرحلة الأولى ترتب على إضافة وحدات جديدة من خدمات العنصر المتغير إلى الكمية الثابتة من العنصر الآخر (مساحة الأرض) التخفيف من الندرة النسبية لأجزاء خدمات عنصر العمل والتخفيف في نفس الوقت من الوفرة النسبية لأجزاء خدمات العنصر الثابتة (مساحة الأرض)، ففي هذه المرحلة كانت هناك كميات عمل أقل من اللازم وقد أدى هذا إلى نسب مزج لا تسمح لأي من العنصرين من المساهمة في العملية الإنتاجية بكفاءة. وذلك يرجع إلى عدم توافر القدر الكاف من خدمات عنصر العمل اللازمة لتحقيق المزج أو التناسب الأمثل. وهذا ما يفسر زيادة الناتج الكلي بمعدل متزايد في المرحلة الأولى. إن الزيادة في وحدات العنصر المتغير من هذه المرحلة تؤدي إلى اقتراب نسبة المزج من نسبة المزج الأمثل.

ولكن عندما تصل أجزاء العنصر الثابت (مساحةالأرض) إلى حالة التشبع بوحدات أو أجزاء العنصر المتغير (نسبة المزج الأمثل) وبالتالي تنعكس حالة الوفرة النسبية والندرة النسبية لكل من أجزاء العنصرين (خدمة العمل وخدمات الأرض)، فتصبح خدمات العمل ذي وفرة نسبية أكبر وخدمات عنصر الأرض ذات ندرة نسبية أكبر. ويترتب على ذلك التأثير على كفاءة العنصر المتغير. وهذا ما يفسر بداية الإضافات إلى الناتج الكلي في التناقص (مرحلة تزايد الناتج الكلي بمعدل متناقص). وفي المثال السابق نلاحظ أن هذه المرحلة تبدأ من الوحدة الخامسة لخدمات عنصر العمل. وهكذا تستمر الإضافات في التناقص حتى تصل إلى الصفر بإضافة الوحدة التاسعة من خدمات عنصر العمل. وإذا أضيف العامل العاشر فإن الناتج الكلي يبدأ في التناقص (إضافات سالبة إلى الناتج الكلي).

٣-٣: الناتج الحدي:

يعرف الناتج الحدي بأنه عبارة عن معدل التغير في الناتج الكلي نتيجة لتغير الكميات المستخدمة من خدمات العنصر (العنصر المتغير) بوحدة إضافية . وتكون إضافات الناتج الحدي في البداية متزايدة ثم متناقصة وأخيراً سالبة. وهكذا يقاس الناتج الحدي بنسبة التغير في حجم الإنتاج الكلي إلى التغير في كمية خدمات العنصر المتغير.

إذا فرض أن حجم الإنتاج يرمز له بالرمز ك وأن كمية العنصر المتغير يرمز لها بالرمز ع، فإن الناتج الحدي لعنصر العمل يمكن التعبير عنه بالصياغة الآتية:

$$\text{الناتج الحدي (ميل المماس لمنحنى الناتج الكلي)} = \frac{\text{التغير في الناتج الكلي}}{\text{التغير في كمية العنصر المتغير}} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ع}}$$

وإذا إفترضنا أن دالة الإنتاج تأخذ الصيغة البسيطة التالية: ك = د(ع)

فإن الناتـج الحدي يمكن الحصـول عليـه بـإيجاد المعامـل التفاضلي الجزئـي لهذه الدالة على النحو الآتي:

$$\text{الناتج الحدي} = \frac{\text{د ك}}{\text{د ع}}$$

وعندما يصل الناتج الكلي إلى أقصى قيمة له يصبح المعامل التفاضلي $\frac{\text{د ك}}{\text{د ع}}$ مساوياً للصفر.

٣–٤: الناتج المتوسط :

يقاس الناتج المتوسط لعنصر العمل بقسمة مستوى النـاتج الكلي على عدد العمال.

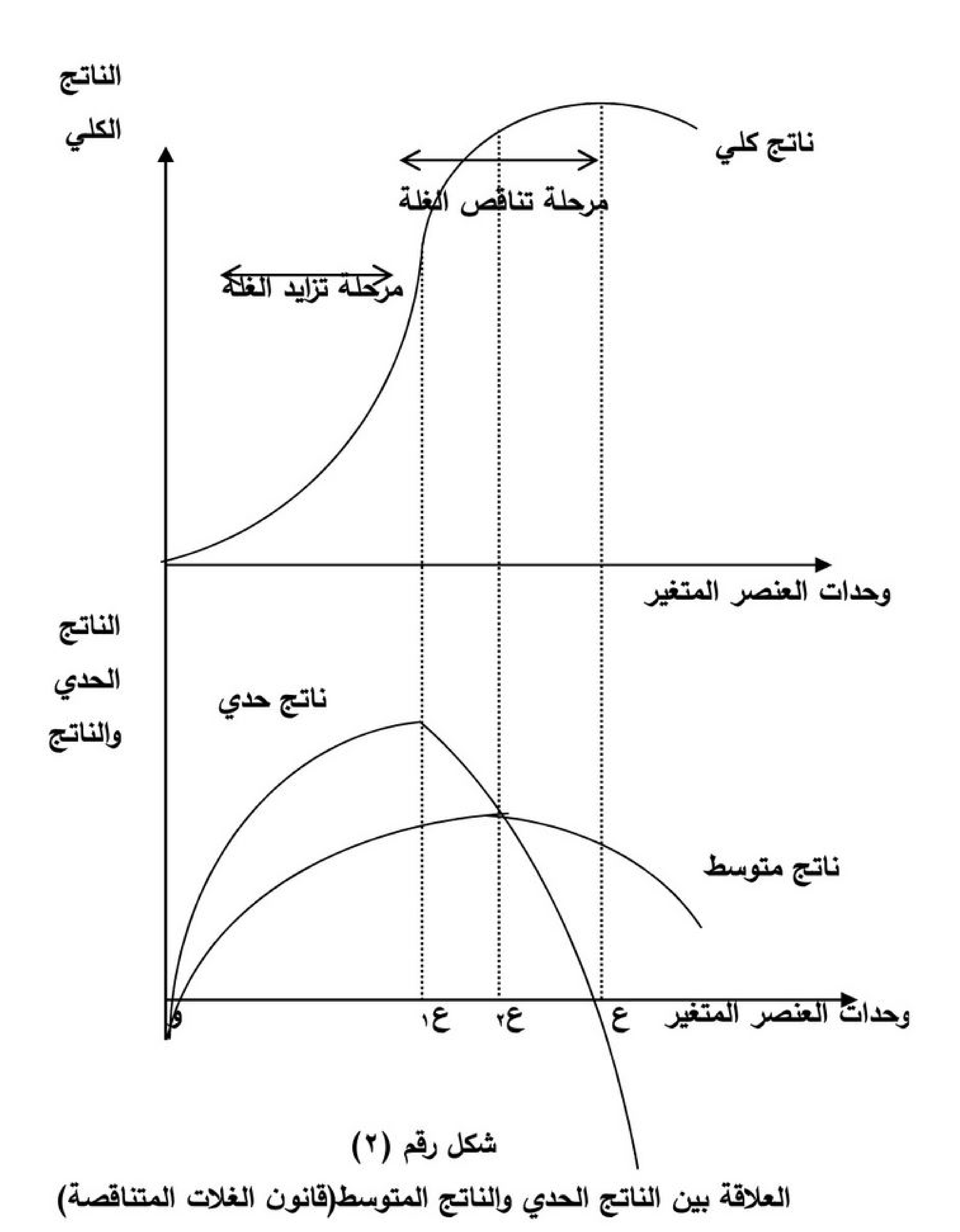
$$\text{الناتج المتوسط} = \frac{\text{الناتج الكلي}}{\text{عدد وحدات عنصر العمل}} = \frac{\text{ك}}{\text{ع}}$$

وفي المثال السابق، فإن النـاتج المتوسط عند استخدام ٤ وحدات من خدمات عنصر العمل يساوي ١٣٠ (٥٢٠÷٤). ومن الجدول السابق نلاحظ أن النـاتج المتوسط يسلك سلوكاً مشابهاً لسلوك النـاتج الحدي.

٣–٥: العلاقة بين النـاتج الحدي والنـاتج المتوسط :

من الجدول السـابق نلاحظ أن كـلا من النـاتج الحدي والنـاتج المتوسط يبدأ في التزايد ليصل كل منهما إلى أقصى قيمـة لـه. ثم تبدأ بعد ذلك في التنـاقص. ولكن يلاحظ أن معدل التغير في النـاتج الحدي يكون أسرع من

معدل التغير في الناتج المتوسط ، سواء في مرحلة التزايد أو في مرحلة التناقص.



شكل رقم (٢)

العلاقة بين الناتج الحدي والناتج المتوسط(قانون الغلات المتناقصة)

ومن الشكل السابق نلاحظ أن الناتج الحدي يصل إلى أقصى قيمة له قبل الناتج المتوسط ويقطع الناتج المتوسط في أقصى قيمة له. وفي مرحلة تزايد الغلة يكون الناتج الحدي أعلى من الناتج المتوسط ، أما في مرحلة تناقص الغلة يكون منحنى الناتج الحدي أسفل منحنى الناتج المتوسط. كما يلاحظ أيضاً أن الناتج الحدي يساوي الصفر عندما يصل الناتج الكلي إلى أقصى قيمة له.

نماذج الأسئلة:

السؤال الأول: أذكر دون أن تشرح في شكل نقاط:

١ - الفترات الزمنية التي يتم خلالها العملية الإنتاجية.

٢ - شروط سريان قانون تناقص الغلة.

٣- الصور المختلفة للإنتاجية.

٤- المراحل المختلفة لقانون تناقص الغلة.

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير بإيجاز:

١ - يتساوى الناتج المتوسط مع الناتج الحدي عندما يصل الأخير إلى أقصاه، في ظل تغير نسب مزج خدمات عناصر الإنتاج.

٢- لابد أن يكون الناتج الحدى متزايداً إذا كان الناتج الكلى متزايداً.

٣- يصل الناتج الكلى إلى أقصاه عند نقطة المزج المثلى لعناصر الإنتاج.

٤- يقتصر مفهوم الناتج على خلق المنافع الاقتصادية فقط.

٥- إذا وصل الناتج الكلي إلى أقصى قيمة له فإن الناتج الحدي سوف يصل أيضاً إلى أقصى قيمة له.

٦- يرجع انطباق قانون تناقص الغلة في الأجل القصير إلى ثبات نسب مزج خدمات عناصر الإنتاج.

السؤال الثالث: وضح مستخدماً الرسم البياني فقط دون أي شرح إضافي:

١ - مراحل قانون تناقص الغلة.

٢- العلاقة بين النـاتج المتوسط والنـاتج الحدي والنـاتج الكلـي، فـي ظل ثبات نسب مزج خدمات عناصر الإنتاج.

٣ – العلاقة بين الناتج المتوسط والنـاتج الحدي والنـاتج الكلـي، فـي ظل تغير نسب مزج خدمات عناصر الإنتاج.

السؤال الرابع : التمارين

١ – إذا كانـت وحدات كـل مـن عنصرالإنتاج المتغيـر والنـاتج الكلـى كمـا هـو موضح بالجدول التالى :

كمية عنصر الإنتاج المتغير	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
الناتج الكلى	٥	١٥	٣٠	٤٠	٤٩	٥٤	٥٦	٥٧	٥٧	٥٥

المطلوب :

أ – حساب الناتج المتوسط لهذا العنصر المتغير.

ب – حساب الناتج الحدي له.

ج – حدد مراحل تزايد وتناقص الغلة بالنسبة لعنصر الإنتاج المتغير.

٢ – أكمل الفراغات فى الجدول التالى :

عدد العمال	الإنتاج الكلى	الإنتاج الحدى	الإنتاج المتوسط
٠	٠	–	–
١	–	–	١٠
٢	٢٥	–	–
٣	–	١٢	–
٤	–	١٠	–
٥	–	–	١١
٦	٦٠	–	–
٧	–	٣	–
٨	–	–	٨
٩	٦٤	–	–
١٠	–	–	٦.٣

الفصل الثاني عشر [1]

التكاليف: طبيعتها وسلوكها

لقد عرفنا من دراستنا السابقة أن سعر السلعة يتحدد في السوق بتفاعل جانبي الطلب والعرض. وبينما يتحدد جانب الطلب بسلوك المستهلك فإن جانب العرض يختص بسلوك المنتج أو المشروع. ولقد تناولنا في الفصلين السابقين طبيعة دالة الإنتاج سواء في الفترة القصيرة أو الفترة الطويلة وتعرفنا على سلوك المنتج فيما يتعلق بالإختيارمن بين التوليفات الفنية المتاحة للوصول إلى حجم معين من الإنتاج. ومن الطبيعي أن تحدد علاقة تكلفة إنتاج سلعة يسعرها قرار المنتج أو المشروع فيما يتعلق بالإنتاج، والاستمرار فيه أو عدم الاستمرار وقرارت التوسع أو عدم التوسع. وهكذا تلعب التكلفة دوراً هاماً بالنسبة لقرارات المنتج الفرد و تحقيق هدفه (أقصى ربح ممكن أو أقل خسارة ممكنة).

وسوف نتناول في هذا الفصل أولاً المفاهيم المختلفة للتكلفة وننتقل بعد ذلك لمناقشة التكاليف في الفترة القصيرة ثم تكاليف الإنتاج في الفترة الطويلة.

١ – المفاهيم المختلفة للتكلفة:

إن اصطلاح «التكلفة» يتضمن معاني ودلالات مختلفة. و الاصطلاح العادي الأكثر شيوعاً هو ذلك الخاص «بالتكلفة النقدية Money Cost» للإنتاج، والمرتبطة بالنفقات النقدية للمنشأة في صورة أجور و مرتبات تدفع للعمال و المستخدمين و مدفوعات لشراء وصيانة الآلات والمعدات، وشراء المواد الأولية والمدفوعات للخزانة العامة في صورة ضرائب. وهكذا فإن التكلفة النقدية تختص بالإنفاق في صورة نقدية تدفع بواسطة صاحب المشروع أو المنشأة مقابل خدمات

---

[1] كتب هذا الفصل الدكتور/ أحمد رمضان نعمة الله

عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج و بيع حجم معين من السلع والخدمات. والمنتج الفرد أو المشروع الفرد عادة ما يهتم فقط بالتكاليف النقدية دون سواها.

١ – تكلفة الفرصة البديلة:

إن تكلفة إنتاج أي وحدة من وحدات السلعة أو الخدمة (أ) مثلاً، ما هي إلا قيمة خدمات عناصر الإنتاج أو المستخدمات المختلفة اللازمة لإنتاج هذه الوحدة . وتقاس قيمة هذه المستخدمات (خدمات عناصر الإنتاج) بقيمتها في أحسن استخدام آخر بديل ، في حالة عدم استخدامها في إنتاج السلعة المعينة (أ). وبعبارة أخرى ، فإن تكلفة أي عنصر إنتاجي يساهم في إنتاج سلعة معينة هي عبارة عن أقصى عائد كان يمكن أن يحصل عليه هذا العنصر من أي استخدام آخر. وطالما أن المنشأة يتعين عليها أن تدفع لأصحاب هذه الخدمات ما كان يمكن أن يحصلوا عليه من استخدامات أخرى بديلة، فإن التكلفة تعرف في هذه الحالة «بتكلفة الفرصة البديلة».

وهكذا يمكن تعريف تكلفة الفرصة البديلة بأنها أقصى عائد مضحى به، كان يمكن الحصول عليه من استخدام آخر بديل، نتيجة لاستخدام العنصر الإنتاجي في استخدام معين، وضياع فرصة الحصول على هذا العائد البديل. و يرجع ذلك إلى الحقيقة التي مؤداها أن الموارد والمستخدمات الإنتاجية هي بطبيعتها نادرة، وأن هذا يفترض ضرورة استخدامها فقط في أحسن الاستخدامات الممكنة. ومن الطبيعي أن تكون تكلفة الفرصة البديلة لعنصر انتاجي معين مساوية للصفر إذا فرض ولم يكن لهذا العنصر أي استخدام آخر بديل سوى الاستخدام الفعلي.

مثال: إذا فرض وكان هناك سوقاً تنافسياً لخدمات عنصر العمل، فإن أصحاب مشروعات صناعية معينة سوف يضطرون، عند طلبهم لخدمات العمال في هذه الصناعة، لتقديم معدلات أجور تعادل على الأقل معدلات الأجر التي يمكن لهؤلاء العمال الحصول عليها في أي صناعة أخرى. ونفس المنطق ينطبق

علـى أصحـاب المـدخلات والمسـتخدمات الأخـرى . فتكلفـة السـلع و المعـدات الرأسـمالية أو الأمـوال المقترضـة تتحـدد أساسـاً بقيمـة هـذه السـلع وعائـدات هـذه الأرصدة الماليـة التـي تحصـل عليهـا فـي الاسـتخدامات الأخـرى، والتـي تـم سـحبها منهـا، أو ضيـاع فرصـة استخدامها فيهـا. ومن هنـا يقـال بأن تكلفة الفرصـة البديلـة، تتمثـل فـي مقدار المدفوعات اللازمـة لجذب هـذه العناصـر مـن استخدامات أخرى بديلـة مشـابهة، كانـت تسـتخدم (أو يمكـن) اسـتخدامها فيهـا. ويجب أن تأخذ تكلفـة الفرصـة البديلة في الحسبان، سواء تم دفعها في صورة نقدية أو لم يتم دفعها.

٢- التكاليف الصريحة و التكاليف الضمنية:

يعبـر عـادة عـن التكـاليف الصـريحة بوحـدات نقديـة، كمـا يعتـرف بهـا فـي الإتفاقيـات والعقـود بـين الأطـراف. وتشـمل علـى سـبيل المثـال الأجـور والمرتبـات المدفوعـة، وكـذلك شـراء المـواد الأوليـة، والفوائـد علـى رأس المـال المقتـرض ومـدفوعات الضـرائب وغيرهـا. وهكذا يمكـن القـول بـأن التكـاليف الصـريحة هـى تلـك المدفـوعات التـي يلتـزم بـدفعها صـاحب المشـروع أو المنشـأة لأصـحاب خـدمات عناصـر الإنتاج، أي مقابل خدمات عناصر الإنتاج التي لا يمتلكها هو نفسه.

أمـا التكـاليف الضـمنيـة فهـي عبـارة عـن تكلفـة خـدمات عناصـر الإنتـاج المملوكـة لصـاحب المشروع أو المنشـأة. وفـي هـذه الحالـة لا يكـون عليـه أي إلتـزام قبـل الآخـرين مقابـل الحصـول علـى مثـل هـذه المسـتخدمات. وتعتبـر التكـاليف صـريحة طالمـا أنهـا تمثـل مكافـآت أو أثمـان لخدمات عناصـر إنتـاج مملوكـة لغيـر صـاحب المشـروع، بينمـا التكـاليف الضـمنية هـي أثمـان لخـدمات عناصـر الإنتـاج يمتلكهـا صـاحب المشـروع، ولكـن هـذه الأخيـرة تعتبـر مـن قبيـل التكلفـة الحقيقيـة للإنتـاج فـي حالـة استخدام هـذه العناصرالإنتاجية. ويفسر ذلـك بـأن هـذه الأخيرة أى العناصـر المملوكـة لصـاحب المشـروع، كـان مـن الممكـن أن تسـتخـدم فـي أي استخـدامات أخـرى خارجيـة، وتحصـل مقابـل ذلـك علـى عائـدات أو مكافـآت، فـي

حال عدم استخدامها في المشروع أو المنشأة محل الاعتبار (تكلفة الفرصة البديلة). وفي هذا الصدد، يستلزم الأمر، ضرورة احتساب هذه التكلفة الضمنية ضمن التكاليف الكلية لإنتاج السلعة أو الخدمة. إن عدد الساعات التي يقضيها صاحب المشروع في العمل وكذلك أمواله الخاصة التي تدخل في عملية الإنتاج يجب أن تحسب لها تكلفة، وذلك طالما أنه كان بإمكانه استخدام جهده هذا أو أمواله في أعمال أخرى لدى منتجين آخرين أو في مشروعات أخرى. فقد كان من الممكن له أن يستخدم أمواله الخاصة التي استخدمت في هذا المشروع، في استخدامات أخرى كشراء أوراق مالية ذات عائد، ولكن ترتب على استخدامها في المشروع، التضحية بهذا العائد في الاستخدامات الأخرى.

٣- الربح: أجر وفائض:

لقد عرفنا أن تكاليف الإنتاج ما هي إلأمدفوعات لخدمات عناصر الإنتاج أو أثمان المستخدمات اللازمة لإنتاج سلعة أو خدمة معينة. ولكن ما هي أنواع خدمات عناصر الإنتاج المستخدمة عادة في المشروع أو المنشأة ؟ في الواقع يمكن القول بأن هناك أربع عناصر إنتاجية تقدم خدماتها للعملية الإنتاجية: العمل، الأرض، رأس المال، المنظم. وتتمثل تكاليف الإنتاج (المدفوعات لخدمات هذه العناصر) في الأجور، والريع، والفائدة، والربحعلى التوالي. وهكذا فإن التكاليف الكلية للإنتاج الذي يستخدم فيه هذه العناصر يجب أن تتضمن الأنواع الأربعة السابقة للتكاليف، وفيما يخص النوع الرابع - الربح - الذى يمثل أجور تدفع مقابل إدارة وتنظيم الإنتاج في المشروع المعين فإنه يمكن اعتباره بمثابة «العائد العادى» مقابل خدمة التنظيم والإدارة للمنشأة فإذا فرض وكانت الإيرادات الكلية للمنشأة تزيد عن تكاليفها الكلية، فإن المنشأة تحقق فائضاً، يمكن أن يطلق عليه أيضاً اصطلاح «الربح».

ولتجنب الخلط بين الربح كأجر مقابل التنظيم والإدارة (تكلفة) والربح كفائض، فإن الاقتصاديين يطلقون على النوع الإول اصطلاح «الربح العادي»

وعلى النوع الثاني أى الربح كفائض اصطلاح «فوق العادي» وتعتمد تكلفة إنتاج أي سلعة أو خدمة على ثلاث متغيرات أ- السعرأو الأسعار التي تدفع لخدمات عناصر الإنتاج المشتركة في إنتاجها؛ ب- حجم المنتج للمنشأة؛ وأخيراً ج- فترة الإنتاج، ويقصد بفترة الإنتاج هنا تلك الفترة التي تكفي لإمكانية تغير كل عناصر الإنتاج المستخدمةوهذه المتغيرات الثلاث يمكن بحثها منفصلة الواحد عن الآخر، ولكن يجب أخذها في الإعتبار جميعاً. فعند مناقشة التكلفة المتوسطة للإنتاج مثلاً، بالنسبة لسلعة معينة، فإننا نأخذ في الإعتبار في نفس الوقت تكاليف عناصر الإنتاج، ونفترض أيضاً حجماً معيناً للإنتاج، وكذلك فترة زمنية معينة (قصيرة أو طويلة) وفي مناسبة مناقشتنا لتكاليف الإنتاج هنا، سوف نفترض ثبات تكلفة عناصر الإنتاج، ونناقش المتغيرين الآخرين وهما حجم الإنتاج والفترة الزمنية.

أولاً: التكاليف في الفترة القصيرة

يتوقف حجم الإنتاج من سلعة **أو** خدمة معينة فى صناعة معينة على ثلاث عوامل هي: عدد المنشآت التي تعمل في هذه الصناعة، وحجم هذه المنشآت، ومعدلات الإنتاج. ويقصد بالفترة القصيرة هنا تلك الفترة التي تسمح فقط بإحداث التغيرات الفنية للإنتاج من خلال تغير معدل الإنتاج ولكنها لا تكون من الطول بحيث تسمح بإحداث تعديلات في حجم المنشآت أو تغيرات في عدد المنشآت في الصناعة المعينة.

- **التكاليف الثابتة:**

يفترض في الفترة القصيرة، أن هناك بعض عناصر الإنتاج تكون بالضرورة ثابتة، وأن هناك عناصر أخرى متغيرة. فالعناصر الثابتة مثل المعدات الرأسمالية والأنواع المخصصة جداً من العمالة، والمدفوعات التي لا تتغير بتغير حجم

الإنتاج في الفترة القصيرة، مثل أقساط التأمين، تعتبر تكاليفها من بين التكاليف الثابتة. وهكذا فإن هذه الأنواع من التكاليف تعتبر ثابتة طالما أنه لا يمكن تغيرها في الفترة القصيرة، فهي لا تعتمد مباشرة على حجم الإنتاج وهي ترتبط بكل الوحدات المنتجة ولا تخص فقط أجزاء من الإنتاج دون أجزاء أخرى. وتتحملها المنشأة سواء أنتجت أم لم تنتج وسواء زاد إنتاجها أم نقص في الفترة القصيرة.

- **التكاليف المتغيرة:**

النوع الآخر من التكاليف، يخص العناصر المتغيرة في الفترة القصيرة. مثل تكاليف شراء المواد الأولية، تكاليف الوقود، أجور العمل اليومي أو الأسبوعي. وهذا النوع من التكاليف يتغير بتغير حجم الإنتاج. ويجب أن ننوه هنا إلى ثلاثة نقاط هامة فيما يتعلق بالتفرقة بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة:

أولاً: إن كلاً من النوعين من التكاليف يلزمان لعملية الإنتاج، فهناك كما سبق أن ذكرنا بمناسبة الكلام عن قوانين الإنتاج، نسبة مزج أو نسب مزج بين العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة، تعتبر ضرورية للحصول على مستوى معين من الإنتاج.

ثانياً: إن التفرقة بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة تتوقف على الفترة الزمنية اللازمة للتغير، فالتكاليف الثابتة لا تتغير إلا في الفترة الطويلة بينما يمكن تغير التكاليف المتغيرة في الفترة القصيرة. بمعنى آخر أن هناك بعض العناصر تكون ثابتة في الفترة القصيرة، بينما يمكن تغير هذه العناصر ذاتها في الفترة الطويلة.

ثالثاً: إن التفرقة بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة هي تفرقة من حيث الدرجة فقط وليس من حيث النوع. فالتكاليف الثابتة يمكن أن تتحول إلى تكاليف متغيرة والعكس صحيح.

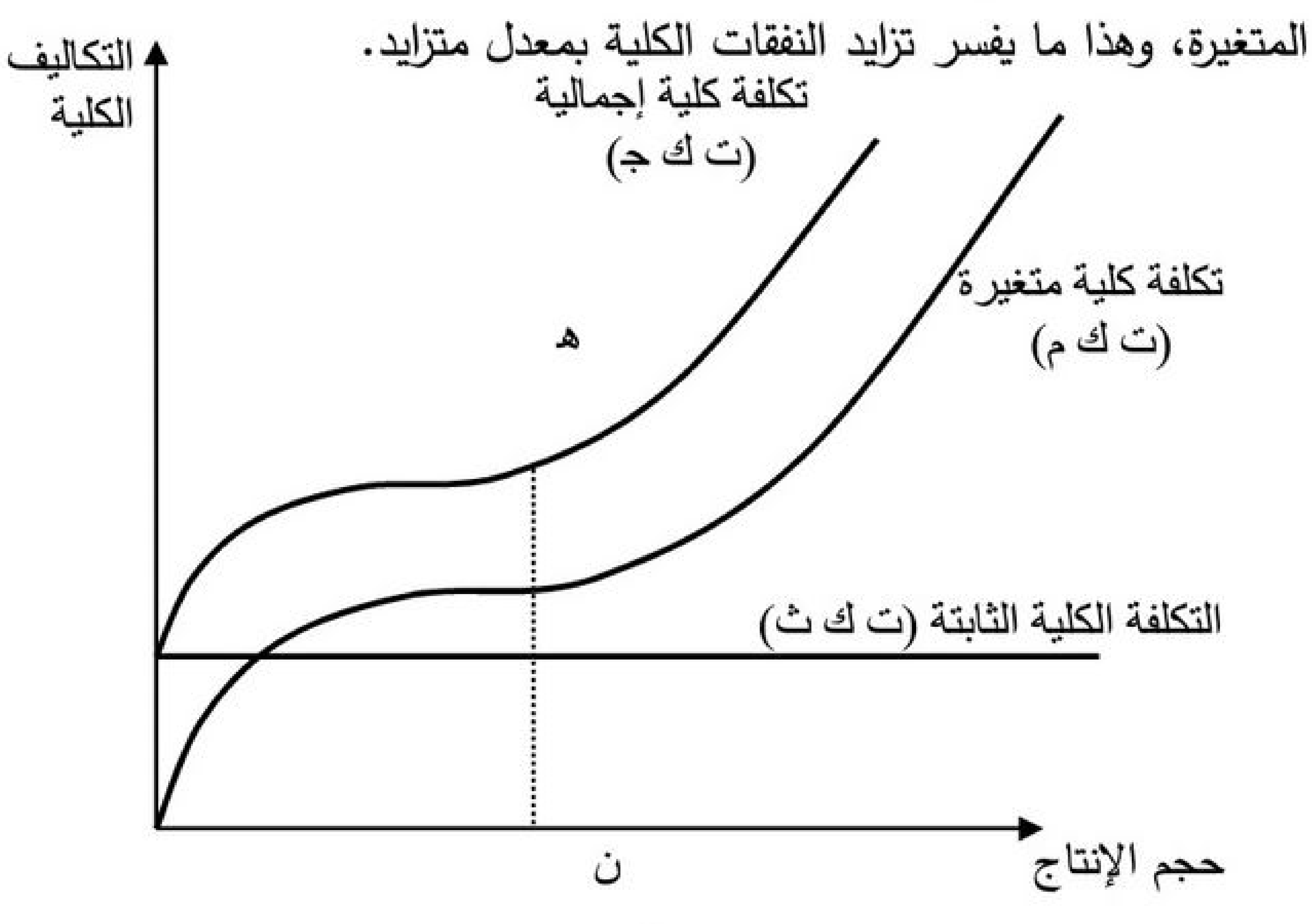
جدول (١-١٠)

تكاليف الإنتاج في الفترة القصيرة

وحدات الإنتاج (١)	التكاليف الكلية			التكاليف المتوسطة			تكلفة حدية
	تكلفة ثابتة (٢)	تكلفة متغيرة (٣)	تكلفة كلية (٤)	متوسطة متغيرة (٥)	متوسطة متغيرة (٦)	متوسطة كلية (٧)	
صفر	٢٠	صفر	٢٠	–	–	–	–
١	٢٠	٩	٢٩	٢٠	٩	٢٩	٩
٢	٢٠	١٧	٣٧	١٠	٨.٥	١٨	٨
٣	٢٠	٢٤	٤٤	٦.٦٦	٨	١٤.٦٦	٧
٤	٢٠	٣٠	٥٠	٥	٧.٥	١٢.٥	٦
٥	٢٠	٣٧	٥٧	٤	٧.٤	١١.٤	٧
٦	٢٠	٤٥	٦٥	٣.٣٣	٧.٥	١٠.٨٣	٨
٧	٢٠	٥٤	٧٤	٢.٨٥	٧.٧	١٠.٥٥	٩
٨	٢٠	٦٥	٨٥	٢.٥٠	٨.١	١٠.٦٠	١١
٩	٢٠	٧٨	٩٨	٢.٢٢	٨.٦٦	١٠.٨٨	١٣
١٠	٢٠	٩٣	١١٣	٢	٩.٣٠	١١.٣٠	١٥

من الواضح أن الجدول الافتراضي السابق الذي يبين سلوك التكاليف الكلية (ثابتة ومتغيرة) وكذلك التكاليف المتوسطة (ثابتة ومتغيرة)، قد تم بنائه على أساس قانون الغلات المتناقصة الذي سبق أن ناقشناه في الفصل السابق. التكاليف الثابتة تظل ثابتة في الفترة القصيرة لا تتغير مع تغير حجم الإنتاج (٢٠)، كما هو واضح في العمود الثاني من الجدول السابق. بينما تتغير التكاليف الخاصة بالعناصر المتغيرة، في حالة تغير حجم الإنتاج، فهي تزيد بزيادة حجم الإنتاج ولكن بمعدل متغير. ففي المرحلة الأولى مرحلة تزايد الغلة، تزيد التكاليف المتغيرة

ولكن بمعدل متناقص، بمعنى أنه لإنتاج نفس الكمية من السلعة يلزم كميات متناقصة من مستخدمات الإنتاج وهكذا يقال أن الإنتاج في تلك المرحلة يخضع لقانون الغلات المتزايدة أو النفقات المتناقصة. ولكن من الملاحظ أنه ابتداءاً من الوحدة الرابعة في الجدول السابق تبدأ التكاليف المتغيرة في الإرتفاع بمعدل متزايد ويفسر ذلك بأن الإنتاج في هذه المرحلة يخضع لقانون تناقص الغلة. ففي هذه المرحلة يلزم لإنتاج نفس الكمية من السلعة كميات متزايدة من عناصر الإنتاج المتغيرة، وهذا ما يفسر تزايد النفقات الكلية بمعدل متزايد.



شكل رقم (١)

التكاليف الكلية الإجمالية والمتغيرة والثابتة

من الرسم السابق نلاحظ أن:

١- منحنى التكلفة الكلية (ثابتة ومتغيرة) يتميز بالخصائص الآتية:

أ- يبدأ منحنى التكلفة الكلية (ثابتة+متغيرة) من جزء موجب على المحور الرأسي، طالما أنه توجد باستمرار تكاليف ثابتة، وذلك في حالة إنتاج مساوي للصفر.

ب-أن منحنى التكاليف الكلية هو منحنى ذا ميل متزايد ولكن بمعدل متناقص وذلك بسبب زيادة الإنتاج الكلي بعائدات حدية متناقصة (ناتج حدي متناقص). ولكن بعد نقطة هـ على منحنى التكلفة الكلية فإن التكلفة الكلية تسرع في التزايد، وهذا يعني أن الإنتاج قد دخل مرحلة الغلات المتناقصة.

ج- يلاحظ أن المسافة الرأسية، عند أي حجم لإنتاج، بين كل من منحنى التكلفة الكلية الإجمالية ت ك ج ،التكلفة الكلية المتغيرة ت ك م هي مسافة ثابتة وهي تعبر عن التكاليف الكلية الثابتة، التي لا تتغير بتغير حجم الإنتاج ، في الفترة القصيرة، والتي تمثل بخط مستقيم موازي للمحور الأفقي.

٢- منحنيات التكلفة المتوسطة:

التكلفة المتوسطة الكلية (ت م ك) = التكاليف الكلية(ثابتة+متغيرة) / حجم الإنتاج

= (ت ك م + ت ك ث) / س

التكلفة المتوسطة المتغيرة (ت م م)= التكاليف المتغيرة / حجم الإنتاج = ت ك م / س

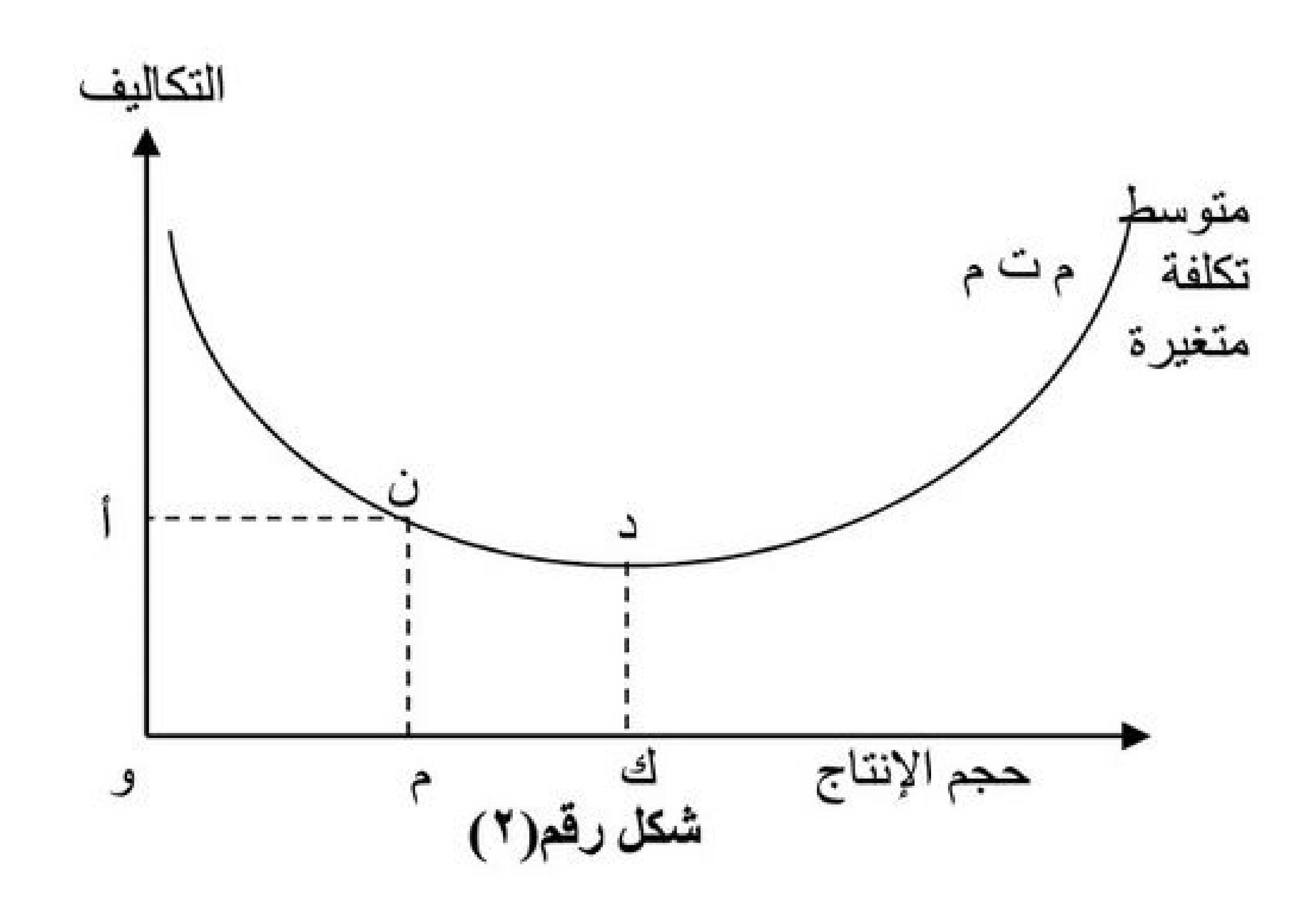
التكلفة المتوسطة الثابتة (ت م ث) = التكاليف الثابتة / حجم الإنتاج = ت ك ث / س

إذاً التكلفة المتوسطة الكلية (ت م ك) = ت م ث + ت م م

إن التكلفة الكلية الثابتة كما سبق أن عرفنا تظل ثابتة على الرغم من تغير حجم الإنتاج، ولذلك فإن منحنى التكلفة الكلية الثابتة يمثل كما سبق أن رأينا بخط مستقيم موازي للمحور الأفقي ولكن متوسط التكلفة الثابتة يتناقص بزيادة حجم الإنتاج، حيث يتم توزيع نفس التكاليف الثابتة على عدد أكبر من وحدات الإنتاج . ومن الشكل السابق نلاحظ أن منحنى التكلفة المتوسطة الثابتة (ت م ث)سوف

يبدأ في التناقص ويستمر فيه إلى أن يجاور المحور الأفقي. ولكن من الملاحظ أن منحنى التكلفة المتوسطة وإن كان يقترب من المحور الأفقي إلا أنه لا يتقاطع معه، حيث لا يمكن أن يصل متوسط التكلفة الثابتة إلى الصفر.

من الشكل رقم (١) نلاحظ أيضاً أن التكاليف الكلية المتغيرة (ت ك م) تزيد بزيادة حجم الإنتاج، طالما أن هذه الزيادة في الإنتاج تستلزم المزيد من المواد الأولية وساعات العمل (العمود رقم ٣ في الجدول السابق). ولكن متوسط التكلفة المتغيرة (ت م م) العمود رقم ٦ يخضع لقانون النسب المتغيرة (قانون الغلات المتناقصة). والتكلفة المتوسطة المتغيرة كما سبق أن عرفنا تأتي من توزيع كل من التكاليف المتغيرة على حجم الإنتاج. من الجدول نلاحظ أن ١٠ وحدات إنتاج تستلزم تكلفة متغيرة قدرها ٩٣ وحدة نقدية مثلاً وبالتالي متوسط التكلفة المتغيرة يعادل $\frac{٩٣}{١٠}$ = ٩.٣ وحدة نقدية، وكما هو موضح بالشكل رقم (٢) فإن متوسط التكلفة المتغيرة عند حجم الإنتاج و م يعادل م ن، وأن التكلفة المتغيرة الكلية يمكن حسابها عند أي حجم للإنتاج بضرب متوسط التكلفة المتغيرة في حجم الإنتاج. فعند حجم الإنتاج و م تكون التكلفة المتغيرة الكلية هي الممثلة بالمساحة و م ن أ أسفل منحنى التكلفة المتوسطة المتغيرة.



شكل رقم(٢)

ومن الملاحظ أن هناك علاقة عكسية بين سلوك منحنى التكلفة المتوسطة المتغيرة ومنحنى الناتج المتوسط ($\frac{\text{حجم الإنتاج}}{\text{عدد وحدات العنصر المتغير}}$) ويمكن بيان هذه العلاقة على النحو الآتي:

التكلفة الكلية المتغيرة لإنتاج سلعة معينة (ت ك م) تتمثل في الإنفاق على كميات العنصر المتغير أي سعر العنصر المتغير ع مثلاً مضروباً في كمية العنصر المتغير ل (ع × ل) .

إذن ت م م = $\frac{\text{ت م ك}}{\text{س}}$ حيث ترمز س إلى حجم الإنتاج.

ولكن $\frac{\text{ت م ك}}{\text{س}} = \frac{\text{ع} \times \text{ل}}{\text{س}} = \text{ع} \frac{\text{ل}}{\text{س}}$ ...(١)

ولنقارن الآن التكلفة المتوسطة المتغيرة (ت م م) مع الناتج المتوسط للعنصر المتغير $\frac{\text{س}}{\text{ل}}$

الناتج المتوسط للعنصر المتغير = $\frac{\text{س}}{\text{ل}}$ ...(٢)

وبمقارنة المتساوية (١) بالمتساوية (٢) نلاحظ العلاقة العكسية بين التكلفة المتوسطة المتغيرة ت م م= (ع $\frac{\text{ل}}{\text{س}}$) والناتج المتوسط ($\frac{\text{س}}{\text{ل}}$). فعندما يتزايد الأول (ع $\frac{\text{ل}}{\text{س}}$) يتناقص الثاني و العكس صحيح.

ونظراً لأن ثمن العنصر ع يفترض ثباته، فإنه يمكن تجاهله، ومن ثم نجد أن كل من $\frac{\text{ل}}{\text{س}}$ ، $\frac{\text{س}}{\text{ل}}$ يسيران في اتجاهان عكسيان، أي أن كل منهما يتغير في اتجاه عكسي لتغير الآخر:

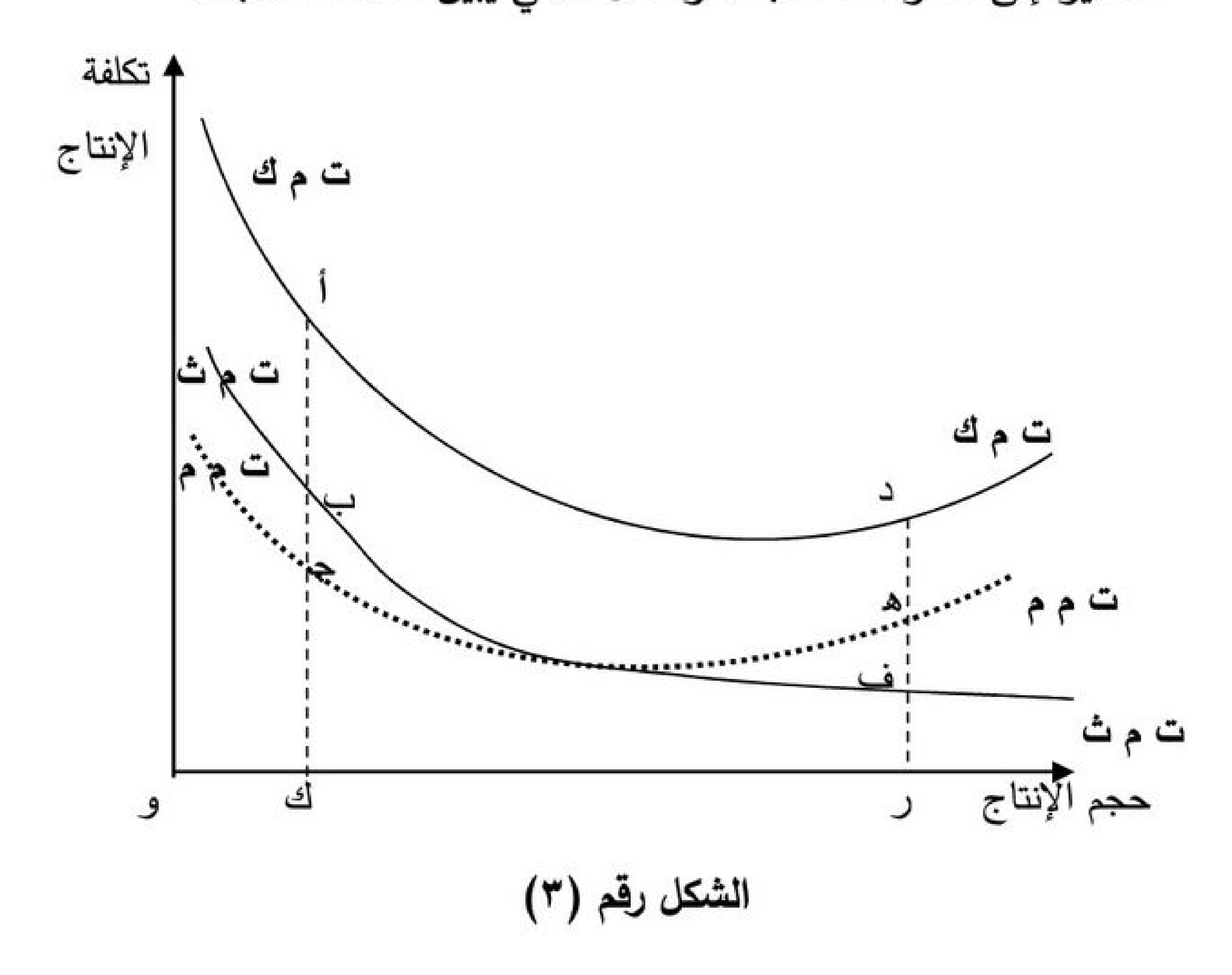
أ- فعندما يزيد الناتج المتوسط، تنقص التكلفة المتوسطة المتغيرة.

ب- وعندما يصل الناتج المتوسط إلى أقصى قيمة له، تكون التكلفة المتوسطة المتغيرة عند أدنى قيمة لها.

ج- وعندما يصل الناتج المتوسط إلى أقصى قيمة له، تكون التكلفة المتوسطة المتغيرة عند أدنى قيمة لها.

العلاقة بين التكلفة المتوسطة الكلية ومكوناتها:

لقد عرفنا أن التكلفة المتوسطة الكلية ت م ك أو متوسط التكلفة تتكون من شقين هما: التكلفة المتوسطة المتغيرة والتكلفة المتوسطة الثابتة، وأنه يمكن الحصول عليها بقسمة التكاليف الكلية على حجم الإنتاج أو بإضافة المتوسطة المتغيرة إلى المتوسطة الثابتة. والشكل الآتي يبين العلاقة السابقة.



الشكل رقم (٣)

من الشكل السابق نلاحظ أن منحنى التكلفة المتوسطة الكلية يقع فوق منحنى التكلفة المتوسطة المتغيرة ت م م . وأن البعد الرأسي بين المنحنين يمثل التكلفة المتوسطة الثابتة وهو يساوي مقدار ارتفاع منحنى التكلفة المتوسطة الثابتة ت م ث عن المحور الأفقي عند كل مستوى للإنتاج. فمثلاً لو أخذنا حجم الإنتاج وك نلاحظ أن التكلفة المتوسطة الكلية تقاس بالمسافة ك أ والتي تمثل مجموع المسافتين ك ب (متوسط تكلفة ثابتة) ، ك ج (متوسط التكلفة المتغيرة).

ومن الملاحظ أن المسافة أ ج يجب أن تكون مساوية للمسافة ب ك أي أن أ ج = ب ك. وكذلك فإن د هـ = ف ر ،من الشكل نلاحظ أيضاً منحنى التكلفة

المتوسطة الكلية يتناقص في البداية، ويتناقص معه كل من منحنى التكلفة المتوسطة الثابتة ومنحنى التكلفة المتوسطة المتغيرة. ولكن يلاحظ أن منحنى التكلفة المتوسطة الكلية تبدأ في الارتفاع بعد أن يصل إلى أدنى قيمة له (نقطة د) وذلك عند حجم إنتاج أكبر من حجم الإنتاج الذي تصل عنده التكلفة المتوسطة المتغيرة إلى أدنى قيمة لها لتبدأ في التزايد. بمعنى آخر فإن التكلفة المتوسطة الكلية تتأخر في مرحلة التزايد عن التكلفة المتوسطة المتغيرة. ويفسر ذلك بأن منحنى التكلفة المتوسطة الكلية يتضمن كل من المتوسطة المتغيرة التي تبدأ في التناقص ثم تتزايد وكذلك التكلفة الثابتة التي تستمر في التناقص حتى بعد أن تبدأ المتوسطة المتغيرة في التزايد. وهكذا، فالتكلفة المتوسطة الكلية يتحكم في إتجاهها كل من التكلفة المتوسطة المتغيرة التي تبدأ في التزايد والتكلفة المتوسطة الثابتة المستمرة في التناقص مع زيادة حجم الإنتاج. ولعل هذا ما يفسر تأخر المتوسطة الكلية في التزايد عن المتوسطة المتغيرة التي تصل إلى أدنى قيمة لها ثم تبدأ في التزايد قبل أن تصل التكلفة المتوسطة الكلية إلى أدنى قيمة لها ثم تتزايد.

- **التكلفة الحدية:**

تعرف التكلفة الحدية بأنها مقدار التغير في التكاليف الكلية نتيجة لزيادة حجم الإنتاج بوحدة واحدة إضافية.

ويوضح الجدول السابق عمود (٨) سلوك التكاليف الحدية.

$$\text{التكلفة الحدية} = \frac{\text{مقدار الزيادة في التكاليف الكلية}}{\text{الزيادة في حجم الإنتاج}} = \frac{\Delta\ \text{ت ك}}{\Delta\ \text{م}}$$

حيث :

Δ ت ك = الزيادة في التكاليف الكلية.

، Δ م = الزيادة في حجم الإنتاج.

ويمكن صياغة التعريف السابق على النحو الآتي:

$\text{ت ح}_{\text{ن}} = \text{ت ك}_{\text{ن}} - \text{ت ك}_{\text{ن-١}}$ حيث ترمز ن لعدد الوحدات . ويمكن أن تذكر هنا عدة ملاحظات متعلقة بسلوك التكلفة الحدية.

أولاً: يجب ملاحظة أن التكلفة الحدية ليس لها أي علاقة بالتكلفة الثابتة. وذلك طالما أن التكلفة الثابتة الكلية لا تتغير بتغير حجم الإنتاج ولذلك فإن التكلفة الحدية دائماً مرتبطة بالتغير في التكلفة الكلية أو بمعنى آخر بتغير التكلفة المتغيرة. ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

لما كانت التكلفة الحدية (ت ح $_{ن}$) = ت ك $_{ن}$ − ت ك $_{ن-١}$ ...(١)

وبالتعويض في (١)

ولكن ت ك = ت ك م + ت ك ث

إذن ت ح $_{ن}$ = (ت ك م $_{ن}$ + ت ك ث) − (ت ك $_{ن-١}$ + ت ك ث)

= ت ك م $_{ن}$ + ت ك ث + ت ك م $_{ن-١}$ − ت ك ث

= ت ك م $_{ن}$ − ت ك م $_{ن-١}$

= الفرق بين مستويين متتاليين للتكلفة المتغيرة.

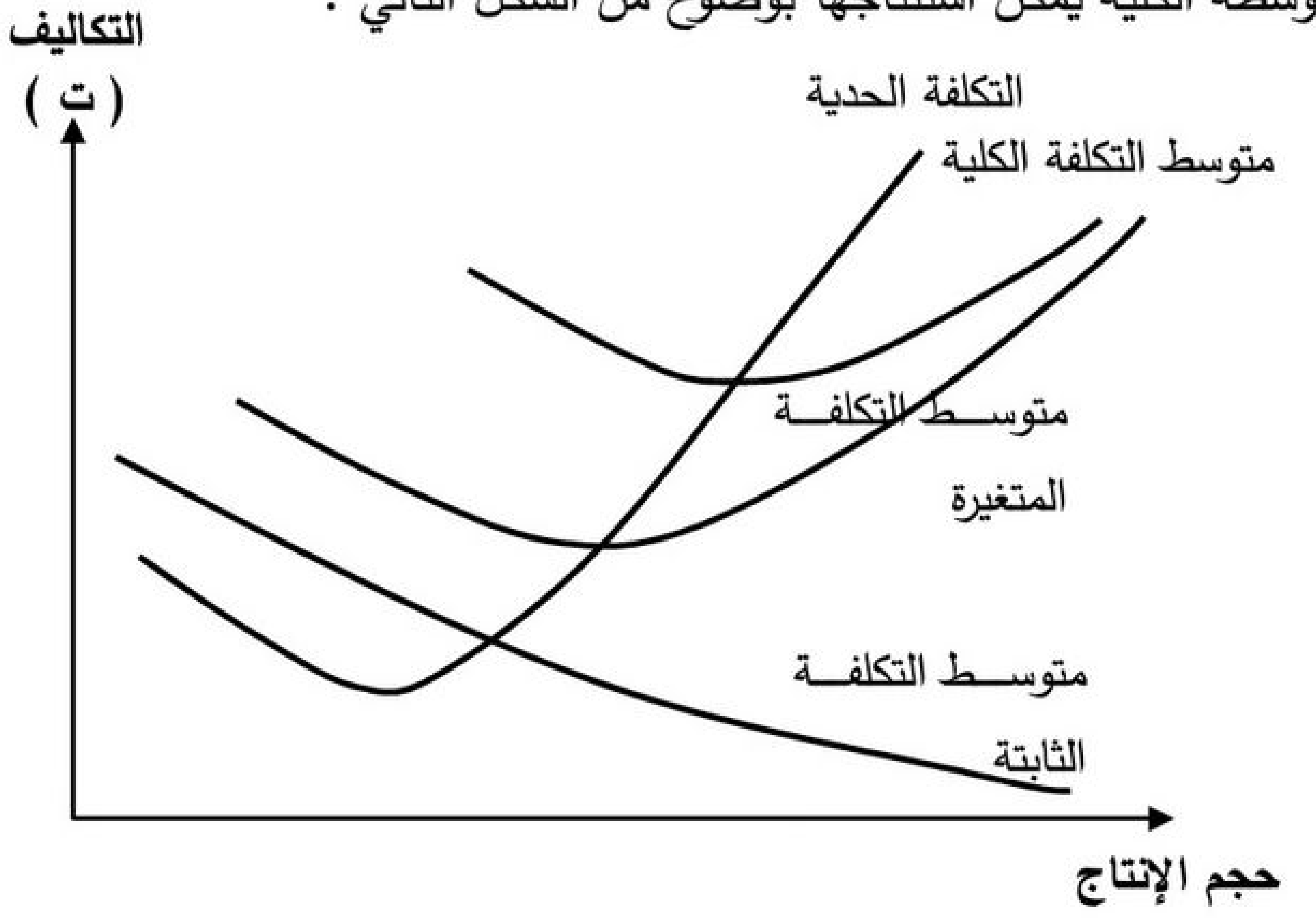
وهكذا نجد أن التكلفة الحدية لأي مستوى من الإنتاج وليكن ن ليس لها علاقة بالتكلفة الثابتة.

ثانيـاً: أن التكلفة الحدية تكون مرتبطة بكل من التكلفة الكلية والتكلفة المتغيرة، ويلاحظ ذلك من الابتعاد بين التكلفة الكلية والتكلفة المتغيرة حيث يمثل مقداراً ثابتاً هو عبارة عن التكاليف الكلية الثابتة. وهكذا فإن مقدار الزيادة في التكاليف الكلية نتيجة لزيادة حجم الإنتاج بوحدة واحدة سوف يكون هو نفسه مقدار الزيادة في التكاليف المتغيرة.

$$\text{التكلفة الحدية} = \frac{\Delta \text{ ت ك}}{\Delta \text{ س}} = \frac{\Delta \text{ ت م}}{\Delta \text{ س}}$$

ولذلك فإن التكلفة الحدية تتوقف على التكلفة الكلية وعلى التكلفة المتغيرة.

ثالثـاً: إن العلاقـة بـين التكلفـة الحديـة والتكلفـة المتوسـطـة المتغيـرة والتكلفـة المتوسطة الكلية يمكن استنتاجها بوضوح من الشكل التالي :



شكل رقم (٤)

متوسط التكلفة الكلية ومتوسط التكلفة الثابتة ومتوسط التكلفة المتغيرة والتكلفة الحدية

إن العلاقة الهامة بين التكلفة الحدية والتكلفة المتوسطة الكلية والمتوسطة المتغيرة تتمثـل فـي أنـه عنـدما تكـون التكلفـة الحديـة (ت ح) أقـل مـن كـل مـن التكلفـة المتوسـطة الكليـة ت م ك ، والتكلفـة المتوسـطة المتغيـرة ت م م ، فـإن كـل مـن الأخيرتين تكونـان في حالـة تنـاقص، وعندما تقع التكلفة الحدية أعلى من كل من التكلفة المتوسطة الكلية والتكلفة المتوسطة المتغيرة، فإنهما تكونـان في حالـة تزايد.

ويمكـن أن تلخـص العلاقـة البيانيـة لسـلوك كـل مـن التكـاليف الحديـة والتكـاليف المتوسطة المتغيرة والمتوسطة الكلية على النحو الآتي:

أ- إذا كانـت التكلفـة المتوسـطة الكليـة علـى شـكل خـط مسـتقيم فـإن التكلفـة الحدية تنطبق عليها وتتساوى معها.

ب- إذا كانت التكلفة المتوسطة في حالة تزايد، فإن التكلفة الحدية تزيد ولكن بمعدل أكبر، وفي حالة ما إذا كانت التكلفة المتوسطة على شكل خط مستقيم، فإن التكلفة الحدية تتزايد بمعدل ضعف معدل تزايد التكلفة المتوسطة.

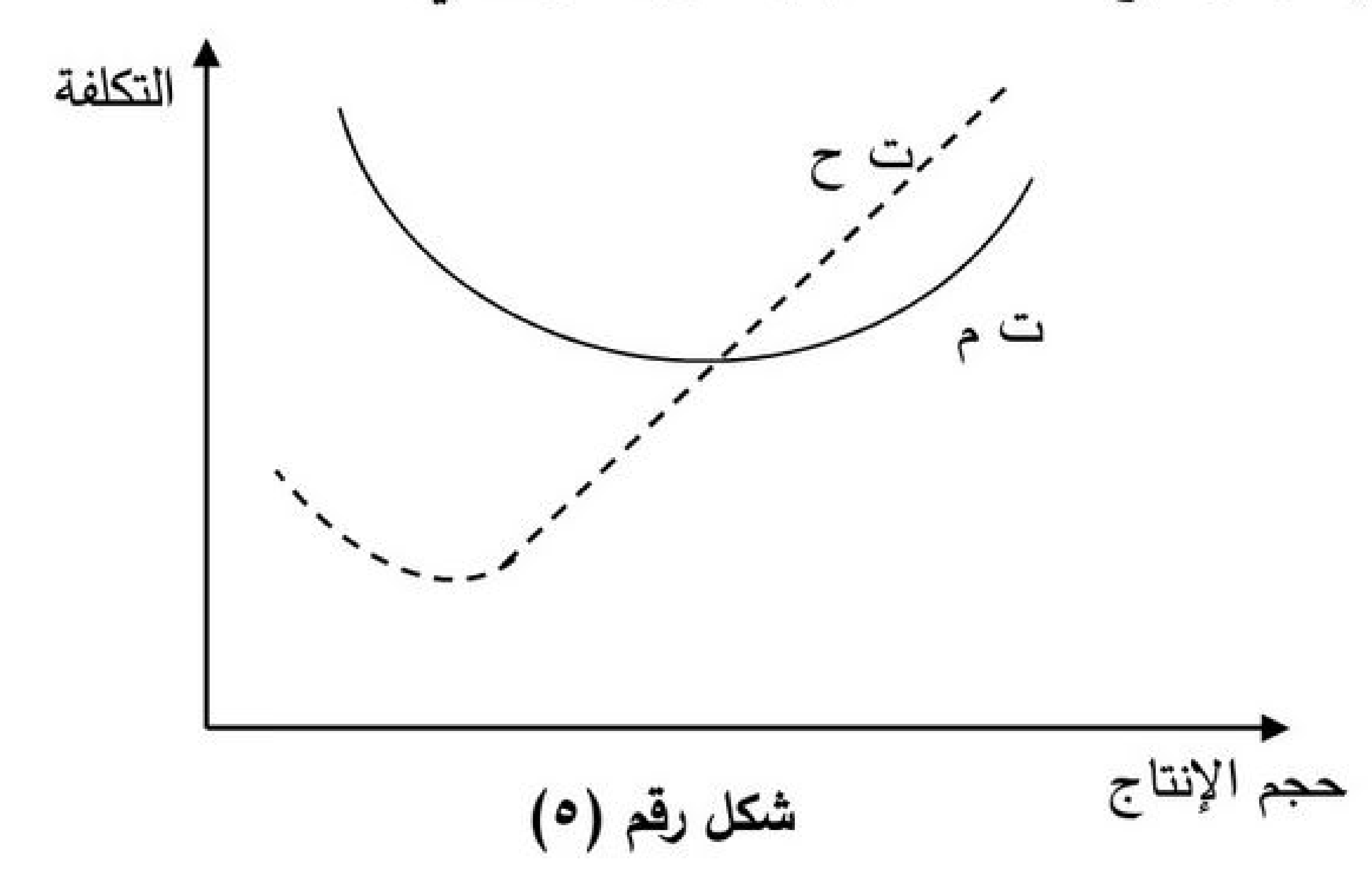
ج- إذا كانت التكلفة المتوسطة في حالة تناقص فإن التكلفة الحدية تتناقص أيضاً، ولكن بمعدل أكبر. وفي حالة ما إذا كانت التكلفة المتوسطةفي صورة خط مستقيم فإن التكلفة الحدية تتناقص بمعدل يبلغ ضعف معدل تناقص المتوسطة الكلية.

د- إذا كانت التكلفة المتوسطة تتناقص أولاً ثم تتزايد، فإن التكلفة الحدية المناظرة لها تتناقص هي الأخرى بمعدل أكبر ثم ترتفع وتتزايد بمعدل أكبر، حيث يقطع منحنى التكلفة الحدية منحنى التكلفة المتوسطة في أدنى قيمة وصل إليها الأخير.

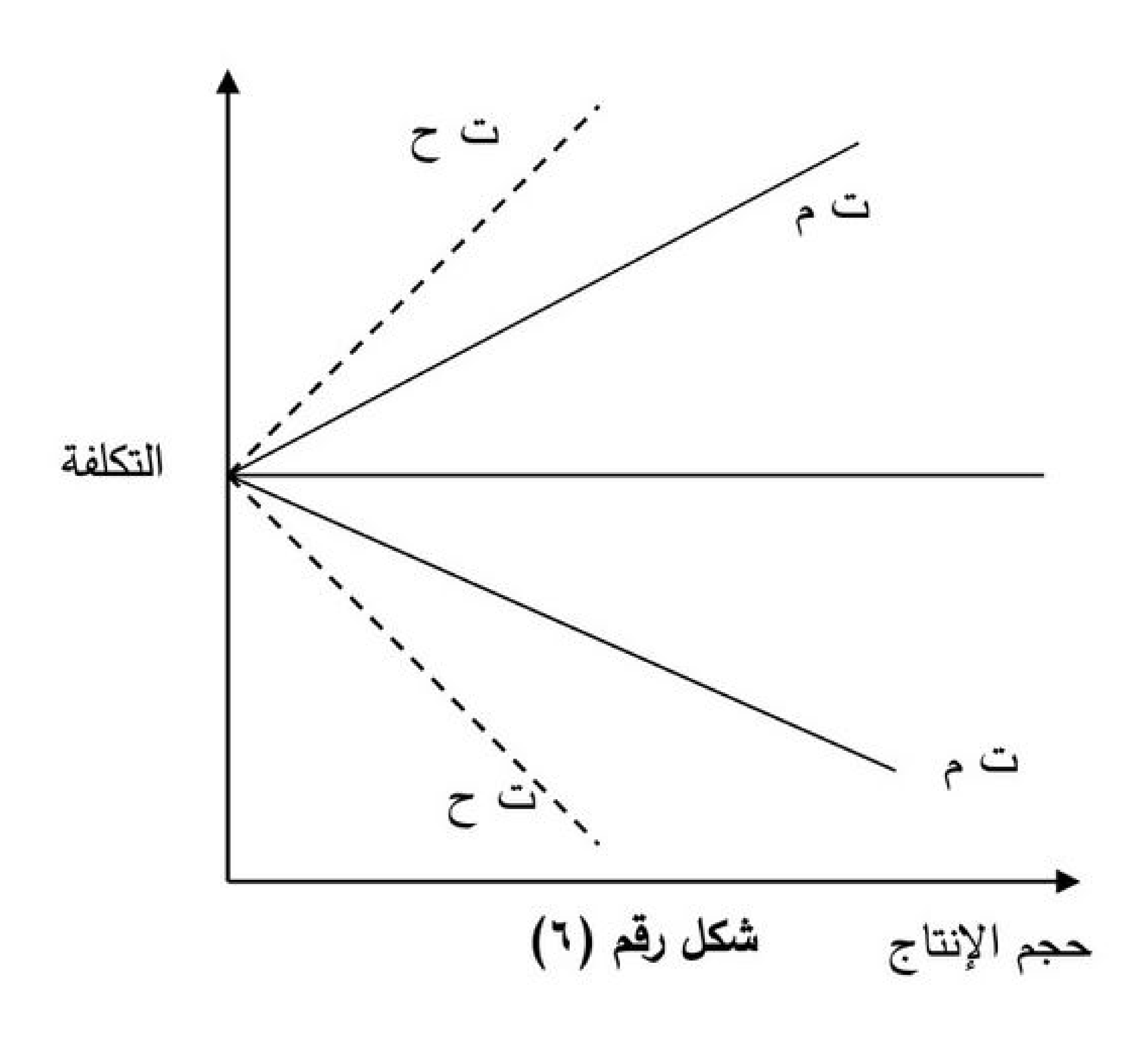
كذلك يلاحظ أن التكلفة الحدية تقطع منحنى التكلفة المتوسطة المتغيرة في أدنى قيمة وصل إليها هذا الأخير.

أي أن التكلفة الحدية تتساوى مع المتوسط الكلية في أدنى قيمة للأخيرة. وكذلك التكلفة الحدية تتساوى مع المتوسطة المتغيرة في أدنى قيمة للأخيرة.

ويمكن توضيح تلك العلاقة بيانياً على النحو الآتي:



شكل رقم (٥)



شكل رقم (٦)

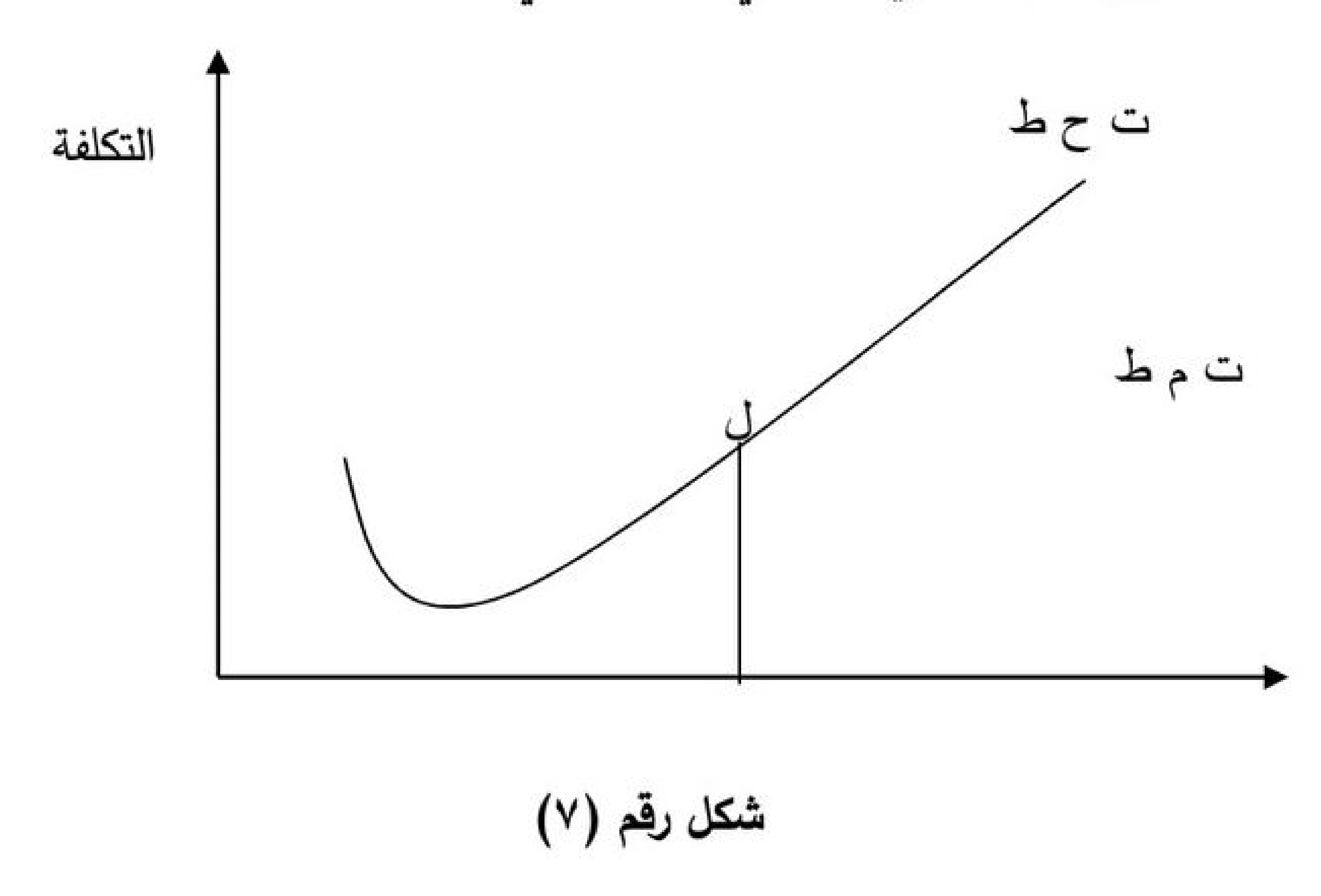
إن مفهوم التكلفة الحدية له أهمية خاصة في نظرية القيمة. فالتكلفة الحدية كما سوف تعرف في فصول قادمة يساعد مع الدخل الحدي (الإيراد الحدي) في تحديد حجم الإنتاج الذي يتعين أن تحققه المنشأة في فترة زمنية معينة. فمن الأهداف الرئيسية في تحليلنا لنشاط المشروع أو المنتج أن هذا المنتج يسعى إلى تحقيق أقصى ربح. ولكن تعظيم هذا الربح يتحقق عندما يصل المشروع إلى حجم الإنتاج الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي. بمعنى آخر فإن تعادل الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية يحدد لنا تلك النقطة من الإنتاج التي يتحقق عندها أقصى ربح ممكن، وتعرف بنقطة أو حجم إنتاج التوازن.

ثانياً: التكاليف في الفترة الطويلة

تكلفة الإنتاج في الفترة الطويلة:

لقد سبق أن عرفنا أن الفترة القصيرة لا تسمح للمنشأة أو المشروع بتغيير كل عناصر الإنتاج المستخدمة، تلك العناصر الثابتة. ولكن في الفترة الطويلة يمكن

للمنشأة أن تتغلب على مثل هذه المشكلة، حيث تستطيع أن تتوسع أو تخفض من إنتاجها استجابة لحجم الطلب على منتجاتها. وعندما توسع المنشأة من حجمها وتزيد من جمع عناصر الإنتاج المستخدمة (جميع العناصر تكون متغيرة) فإن طبيعة الإنتاج والتكاليف سوف تتأثر هنا بقانون غلة الحجم. فالناتج الحدي والناتج المتوسط سوف يبدآن بالزيادة ثم يصلان إلى أقصى قيمة لكل منهم ليبدآن بعد ذلك في التناقص. وفي المقابل سوف تبدأ كل من التكلفة المتوسطة والتكلفة الحدية للفترة الطويلة في التناقص لتصل كل منهما إلى أدنى قيمة لها ليبدآن بعد ذلك في الإرتفاع. ويمكن توضيح سلوك كل من التكلفة المتوسطة للأجل الطويل والتكلفة الحديى للأجل الطويل كما في الشكل الآتي:



شكل رقم (٧)

من الشكل السابق نلاحظ أن منحنى التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل (ت م ط) يتجه إلى أسفل حتى النقطة ل موضحاً بذلك تناقص تكلفة إنتاج الوحدة نتيجة لسريان قانون تزايد غلة الحجم، أما شقه الثاني فيكون متجهاً إلى أعلى دليلاً على إرتفاع تكلفة أنتاج الوحدة في المتوسط بعد النقطة ل ، وذلك بسبب تناقص غلة الحجم. وتمثل النقطة ل أدنى تكلفة متوسطة في الأجل الطويل، ويتحدد

عندها حجم الإنتاج الأمثل في الأجل الطويل، وهو حجم الإنتاج الذي تصل عنده التكلفة المتوسطة إلى أدنى قيمة لها. وتشبه العلاقة البيانية بين التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل والتكلفة الحدية في الأجل الطويل العلاقة بينها في الأجل القصير.

العلاقة بين التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل والتكلفة المتوسطة في الأجل القصير:

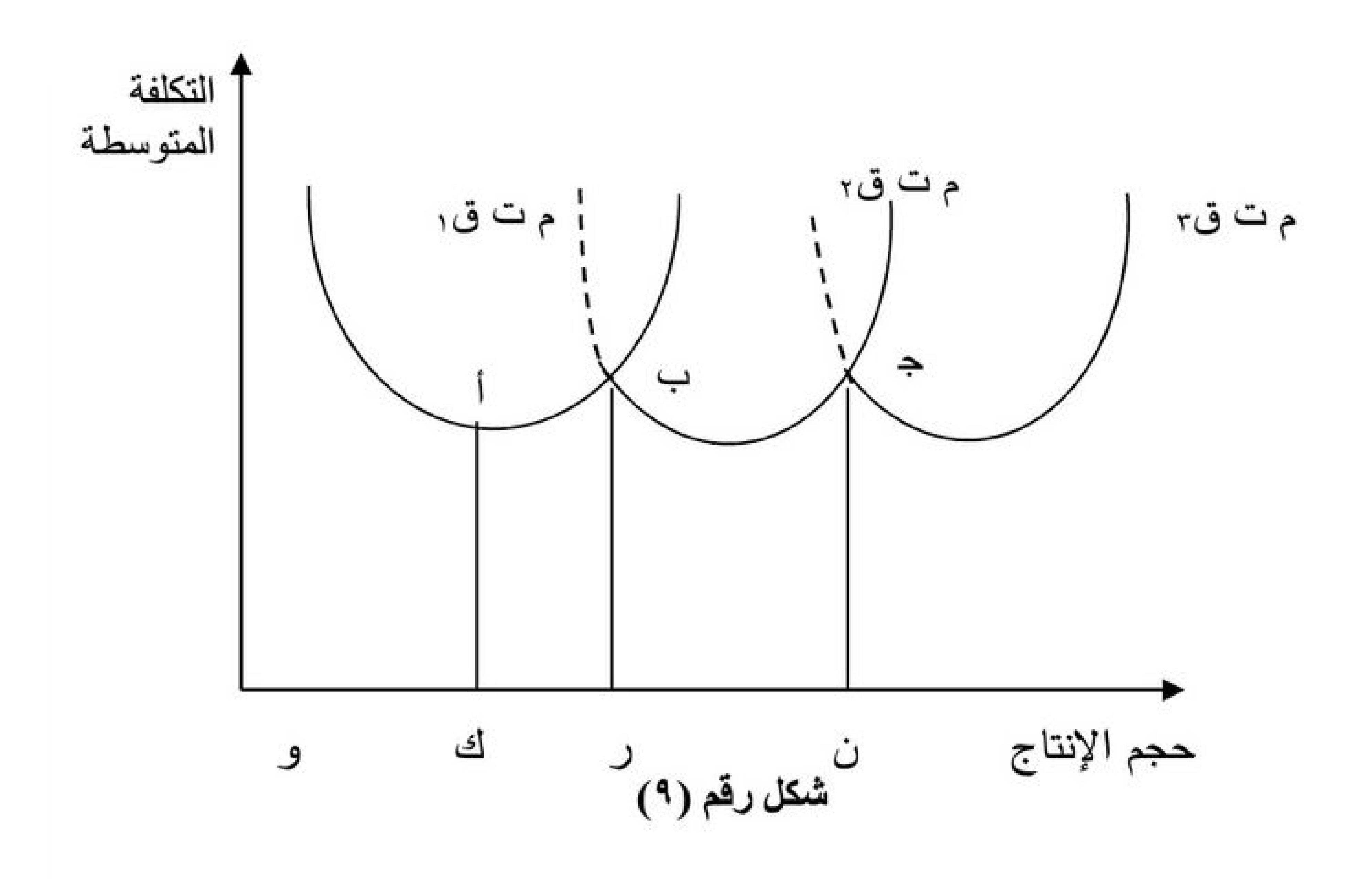
إن منحنى التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل يتضمن افتراضاً مؤداه أن الفترة الطويلة تنتج عدة أحجام بديلة للعمليات الإنتاجية. وكذلك يوجد للمنشأة بالنسبة لكل حجم إنتاجي (مصنع معين)، منحنى تكلفة متوسطة قصير الأجل. ويوضح الشكل التالي منحنيات التكلفة المتوسطة للفترة القصيرة. وفي المثال التوضيحي البياني نفترض أن هناك ثلاثة أحجام فقط للإنتاج أو ثلاثة مصانع فقط ممكنة فنياً، حجم صغير، وحجم متوسط، حجم كبير، تمثلها منحنيات التكلفة المتوسطة قصيرة الأجل ت م ق١، ت م ق ٢ ، ت م ق ٣ على التوالي.

وعندما يكون حجم الإنتاج المطلوب في الفترة القصيرة ممثلاً بالكمية و ك فإن المنشأة سوف تختار الحجم الصغير أو المصنع صغير الحجم بينما تختار الحجم المتوسط أو المصنع متوسط الحجم عندما يكون حجم الإنتاج المطلوب أو المرغوب هو (و ر) ونفس الشئ يقال عندما يكون حجم الإنتاج المخطط أو المرغوب أكثر من (ون) فإن المنشأة سوف تختار المصنع كبير الحجم أي المصنع الثالث. ففي الفترة القصيرة إذن سوف تختار المنشأة حجم العمليات الإنتاجية أة حجم المصنع الذي يمكنها من تحمل أقل تكلفة إنتاج ممكنة.

ومع ذلك فإن المنشأة تستطيع في الفترة الطويلة بناء ذلك المصنع الذي يمكن من تخفيض تكلفة الإنتاج عند أي مستوى للإنتاج. وهكذا

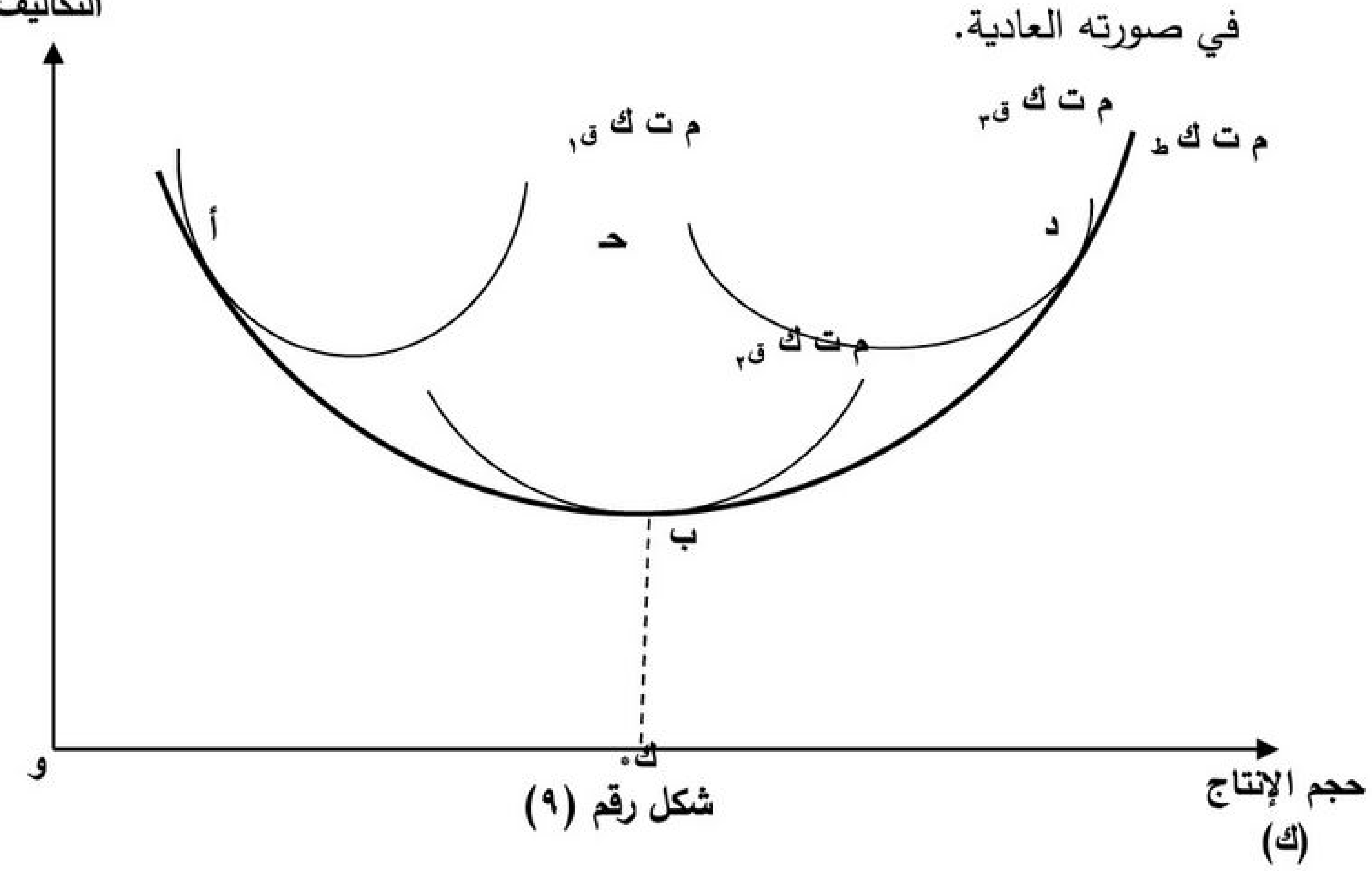
فـإن الأجـزاء (غيـر المنقطـة) مـن منحنيـات التكلفـة المتوسـطة قصـيرة الأجـل تمثل مع بعضها منحنى التكلفة المتوسطة طويلة الأجل . كما هو موضح بالشكل.

ومن الشكل نلاحظ أن هذه الأجزاء من منحنيات التكلفة المتوسطة قصيرة الأجل (الأجزاء غير المنقطة) تعبر عن منحنى التكلفة المتوسطة طويلة الأجل وهو يمثل أقل مستويات التكلفة لأي مستوى إنتاج ممكن.



شكل رقم (٩)

ومن الجدير بالذكر، أننا افترضنا هنا للتبسيط وجود ثلاث أحجام بديلة للمصنع أو للعمليات الإنتاجية المتوسطة في المنشأة، بينما يفترض في الواقع العملي، احتمال وجود عدد كبير من البدائل المحتملة لأحجام التوسع (للمصانع).والشكل الآتي يوضح لنا منحنى التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل في صورته العادية.



شكل رقم (٩)

من الشكل السابق نلاحظ أن منحنى التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل يمثل (غلاف) لمنحنيات التكلفة المتوسطة في الفترة القصيرة. ويجب أن نلاحظ أن هذا المنحنى (الغلاف) لا يمس منحنيات التكلفة المتوسطة في الأجل القصير في أدنى قيمة. إلا في نقطة واحدة وهي أدنى نقطة للتكلفة المتوسطة في الأجل الطويل (ن). وهكذا تحدد المنشأة (حجم المصنع) أو التوسع في الحجم المرغوب بالرجوع إلى هذا المنحنى للتكلفة المتوسطة طويلة الأجل . ومن الطبيعي أن تختار المصنع في الفترة القصيرة الذي يمكنها من تقليل أو تدنية التكاليف لحجم الإنتاج المتوقع. وهكذا يمكن تعريف منحنى التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل بأنه عبارة عن أقل مستوى ممكن للتكاليف المتوسطة للوصول إلى أي حجم من الإنتاج وذلك عندما تسمح الفترة الزمنية بإحداث التغيرات والتعديلات المرغوبة في حجم المشروع.

ويسمى منحنى التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل في بعض الأحيان بمنحنى التخطيط للمنشأة، حيث يعبر عن تقديرات التكلفة التي يتعين أن تأخذها في الحسبان عندما تنوي توسيع حجمها في الأجل الطويل. هذه التقديرات للتكلفة تعتبر ضرورية عند دراسة إمكانيات توسيع حجم المنشأة والتفكير في بناء مصانع جديدة. ومن التعريف السابق لمنحنى التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل يمكننا استنتاج الملاحظات الآتية:

١- لا توجد أي أجزاء من منحنى التكلفة المتوسطة طويل الأجل تقع أعلى من أي جزء من منحنيات التكلفة المتوسطة قصيرة الأجل.

٢- يكون منحنى التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل في حالة تماس لمنحنيات التكلفة المتوسطة في الأجل القصير والممثلة لأحجام مختلفة للمصنع، أو التوسعات في الحجم.

٣- لا يمس منحنى التكلفة في الأجل الطويل منحنيات التكلفة المتوسطة في الأجل القصسر في أدنى نقطة لكل منها باستثناء نقطة واحدة تمثل أدنى تكلفة متوسطة في الأجل الطويل.

نماذج الأسئلة

السؤال الأول: أذكر دون أن تشرح

١ - أنواع التكاليف فى الفترة القصيرة.

٢ - العلاقة بين الناتج المتوسط ومتوسط التكلفة المتغيرة.

٣ - العلاقة بين الناتج الحدى والتكلفة الحدية.

السؤال الثانى: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير

١ - تتغير التكاليف المتوسطة المتغيرة عكسياً مع تغير الناتج المتوسط.

٢ - إذا كانت التكاليف الحدية متزايدة فإن التكاليف المتوسطة المتغيرة لابد وأن تكون متزايدة.

٣ - يتناقص نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الثابتة مع زيادة حجم الإنتاج بصفة مستمرة.

٤- إن دوال التكاليف في الأجل القصير هي انعكاس لدوال الإنتاج في الأجل القصير.

السؤال الثالث : وضح بالرسم البيانى مع الشرح على الرسم

١ - أثر ارتفاع معدلات أجور العمال على منحنى التكاليف المتغيرة.

٢ - العلاقة بين التكاليف الكلية والمتغيرة والثابتة فى الفترة الطويلة.

٣ - العلاقة بين الناتج الحدى والتكلفة الحدية.

السؤال الرابع: تمارين

١ - أكمل بيانات الجدول التالى:

حجم الإنتاج	التكاليف الثابتة	التكاليف المتغيرة	التكاليف الكلية	متوسط التكلفة الثابتة	متوسط التكلفة المتغيرة	متوسط التكلفة الكلية	التكاليف الحدية
صفر	...	صفر	٢٠	-	-	-	-
١	...	١٠	...	...	...	...	...
٢	...	...	٣٨	...	...	...	...
٣	...	...	...	...	...	١٥	...
٤	...	...	...	...	٩	...	...
٥	...	...	...	...	...	...	١٤
٦	...	...	٩٠	...	...	...	...
٧	...	٩٢	...	...	...	...	...
٨	...	...	...	...	...	١٧	...
٩	...	...	...	...	...	...	٢٦

٢ – إذا كانت التكاليف الثابتة لأحد المطاعم ٥٠٠ وحدة نقدية، وكانت تستخدم العمل كعنصر إنتاجي متغير وكان متوسط أجر العامل ١٠٠ وحدة نقدية، وكان جدول الإنتاج على النحو التالى:

عدد العمال	٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
الإنتاج الكلى	٠	١٠	٣٠	٦٠	١٠٠	١٣٠	١٥٠	١٦٠	١٦٠

والمطلوب:

أ – اشتق جدول التكاليف الكلية والمتغيرة.

ب – ما هو حجم التكاليف المتوسط المتغيرة والكلية عند إنتاج ١٠٠ وحدة؟

الباب الخامس

أشكال السوق وتوازن المشروع

الفصل الثالث عشر : سوق المنافسة الكاملة

(الخصائص – التوازن)

الفصل الرابع عشر : سوق المنافسة غير الكاملة

(الخصائص – التوازن)

الفصل الثالث عشر*

سوق المنافسة الكاملة

(الخصائص – التوازن)

١٣-١ : مقدمة

تهدف المشروعات الإنتاجية من قيامها بالنشاط الإنتاجي تحقيق أقصى ربح ممكن في الظروف التي تعمل فيها. وتعظيم الربح يعنى محاولة المشروعات الإنتاجية جعل الفرق بين إيراداتها الكلية وتكاليفها الكلية أكبر ما يمكن. وتتدخل نوعية السوق التي تعمل فيه المشروعات الإنتاجية في تحديد كمية مبيعاتها والأسعار التي يمكن تحميلها للمستهلك .

وشكل السوق ينعكس بطريقة مباشرة على شكل دالة المبيعات المتوقعة للمشروع الإنتاجي؛ أي منحنى الطلب كما يراه المنتج، وينعكس أيضاً على دالة الإيراد الكلى. ويتوازن المشروع عندما يحقق هدفه؛ أي عندما يصل إلى حجم الإنتاج الذي يقابل أقصى قدر ممكن من الأرباح. ويمكن تقسيم الأسواق التي تعمل فيها المشروعات الإنتاجية وفقاً لدرجة المنافسة السائدة فيها بين البائعين،

*** كتب هذا الفصل أ.د.السيد محمد أحمد السريتي.**

**** تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل علي المراجع التالية:**

- د. السيد محمد السريتي: **مبادئ الاقتصاد الجزئي** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، الفصلين الثاني عشر والثالث عشر.
- د. السيد محمد السريتي، د. علي عبد الوهاب نجا: **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨، الفصلين العاشر والحادي عشر.
- Samuelson , P. & Nordhous , W. , Economics , 12 th. Ed. , Mcgrame - Will , New York , 1985 .
- Lipsey , R. G. & Courant , P. N. , Economics , 11 th. Ed. , New York : Harper Collins College Publishers , 1996 .

والتي تعكس أهمية المشروع بالنسبة للسوق إلى أربعة أشكال هي سوق المنافسة الكاملة، وسوق الاحتكار، وسوق المنافسة الاحتكارية، وسوق منافسة القلة، والثلاثة أشكال الأخيرة تسمى أسواق المنافسة غير الكاملة. وسوف نركز في هذا الفصل علي دراسة سوق المنافسة الكاملة وكيف يتحقق التوازن فيه، بينما نوضح في الفصل التالي أسواق المنافسة غير الكاملة. ويسعى المشروع الذي يعمل في ظروف المنافسة الكاملة إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح، ويتمثل الربح في الفرق بين الإيراد الكلى والتكاليف الكلية. ويمكن تحقيق وضع التوازن باستخدام مدخلين، أولهما المدخل الكلى، وثانيهما المدخل الحدي.

ويدرس هذا الفصل سوق المنافسة الكاملة من حيث شروطها، وسلوك دوال الإيرادات، ومفهوم وشروط توازن المشروع، وتحديد وضع التوازن باستخدام المدخل الكلى، وتحديد وضع التوازن باستخدام المدخل الحدي، وأخيراً كيفية اشتقاق منحنى عرض المشروع. وذلك على النحو التالي:

- شروط المنافسة الكاملة.
- سلوك دوال الإيرادات المنافسة الكاملة.
- مفهوم وشروط التوازن.
- تحديد وضع التوازن باستخدام المدخل الكلى.
- تحديد وضع التوازن باستخدام المدخل الحدي.
- اشتقاق منحنى عرض المشروع.
- الخلاصة
- نماذج الأسئلة.

١٣-٢: شروط المنافسة الكاملة

ويقصد بها الشروط أو الخصائص التي إذا توافرت في سوق معينة يطلق عليها سوق المنافسة الكاملة . ويمكن تلخيص هذه الشروط فيما يلي :

(١) **وجود عدد كبير جداً من البائعين والمشترين:** بحيث أن القرارات التي تتخذها إحدى المشروعات الإنتاجية لا تؤثر على قرارات المشروعات الأخرى. بمعنى أن قرار أحد منتجي الخبز بتخفيض أسعاره لن يؤثر على باقي المنتجين، ولن يضطرهم لتخفيض أسعارهم، لأن هذا المنتج هو واحد من آلاف المنتجين فهو لا يستطيع التحكم في الأسعار انخفاضاً أو ارتفاعاً . لذلك فإن المشروعات الإنتاجية التي تعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة تتلقى السعر price taker السائد في السوق، أي أنها قابلة للأسعار ولا تستطيع التحكم فيها ، وتستطيع فقط أن تحدد الكميات التي ترغب في عرضها عند السعر السائد في السوق ، بمعنى أنها قابلة للسعر ومحددة للكمية .

(٢) **تجانس وحدات السلعة المنتجة:** بمعنى أن خصائص السلعة المباعة في سوق المنافسة الكاملة واحدة أياً كان البائع، بحيث أن المشترى لا يفضل بائعاً على آخر. فوحدات السلعة المنتجة بنفس النوعية وبنفس الخصائص وبنفس الشكل واللون وبنفس طريقة التغليف، ولها نفس درجة القرب والبعد من المستهلك. ولذلك فإذا حاول أحد بائعي الخبز رفع سعره فإنه سيخسر نصيبه في السوق، لأن المشترين سيتحولون إلى البائعين الآخرين لأننا افترضنا أن سلعة الخبز لها نفس الخصائص أي متجانسة تماماً .

(٣) **حرية الدخول والخروج من وإلى السوق بالنسبة لأي بائع أو مشترى :** أي لا توجد قيود إدارية أو قانونية أو اقتصادية تمنع أي بائع من الدخول

إلي سوق سلعة معينة ، كما لا توجد أي قيود تمنع البائع من الخروج من السوق . فإذا شعرت إحدى المشروعات الإنتاجية أن صناعة الخبز مربحة فيمكنها الدخول إلي السوق ، والعكس صحيح ، فإذا شعرت إحدى المشروعات العاملة في صناعة الخبز أنها غير مربحة فيمكنها تحويل إنتاجها إلى صناعة أخرى والخروج من سوق الخبز .

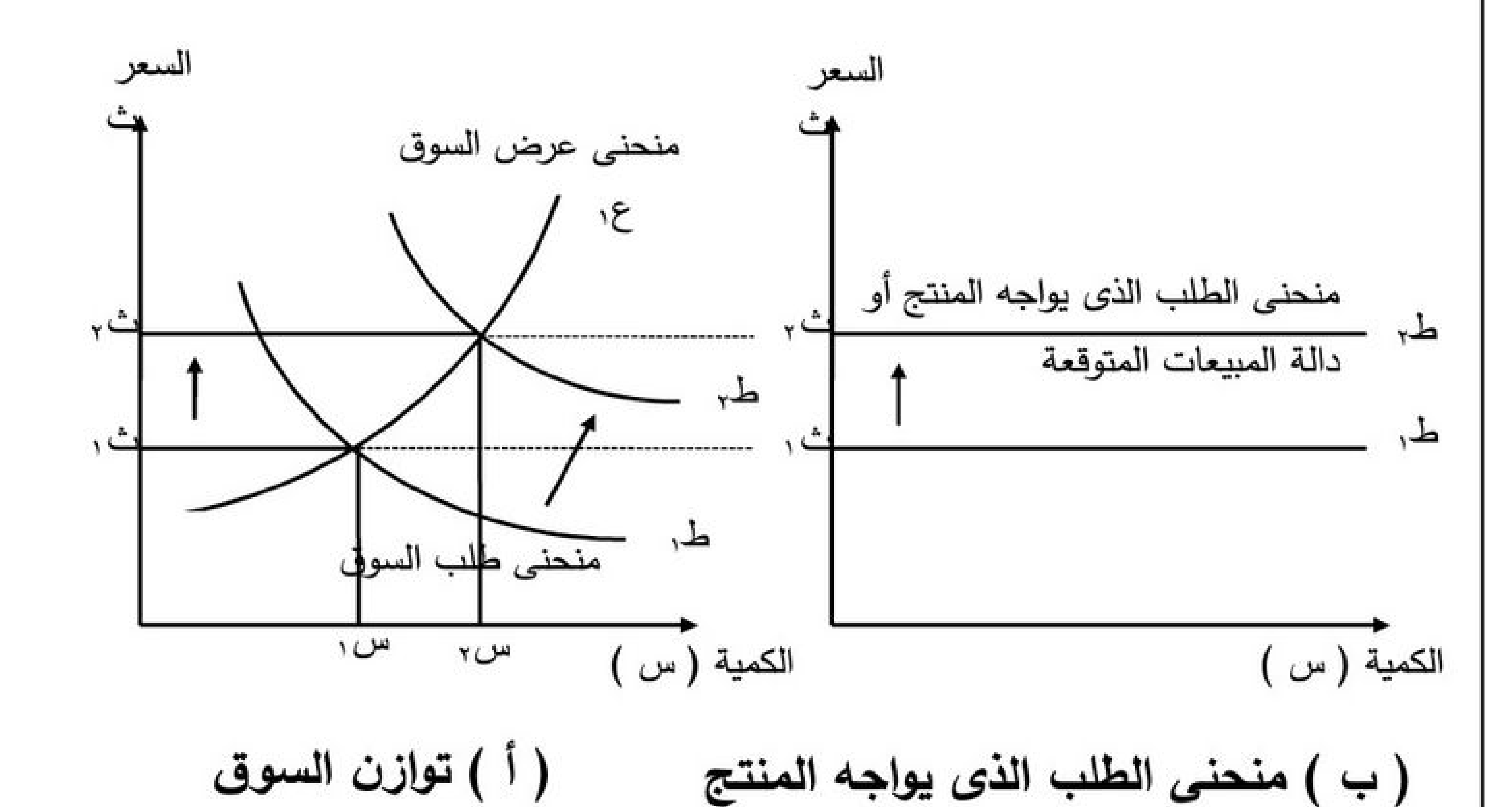
(٤) العلم التام أو المعرفة التامة بأحوال السوق بالنسبة لكل بائع أو مشترى:

أي أن البائعين والمشترين لديهم معلومات كافية عن السوق، بحيث لا يقدم المشترون على دفع سعر أعلى من سعر السوق، ولا يقبل البائعون سعر أقل من السعر الذي يحدده سوق المنافسة الكاملة .

وتسمى الشروط الثلاثة الأولى شروط المنافسة الصافية، وعندما يضاف إليها الشرط الرابع تتحول إلى المنافسة الكاملة. وهذه الشروط مجتمعة تعتبر شروطاً ضرورية وكافية لسيادة سعر واحد للسلعة في سوق المنافسة الكاملة، بينما كل شرط منها على حدة يعتبر شرطاً ضرورياً وغير كافٍ. وتعد أسواق السلع الزراعية أقرب الأسواق لسوق المنافسة الكاملة .

وإذا ما توافرت الشروط السابقة فإنه يوجد سعر واحد للسلعة وتكون السوق في حالة منافسة كاملة، ويتحدد السعر في هذا السوق بتقاطع منحنى طلب السوق مع منحنى عرض السوق (شكل ١٣-١-أ)، وهو سعر التوازن الذي تقبله المشروعات الإنتاجية التي تعمل في سوق المنافسة الكاملة كما هو، كأمر مسلم به ولا يستطيع المشروع تغييره بمفرده. وهذا يعنى أن منحنى الطلب الذي يواجه المنتج الذي يعمل في ظروف المنافسة الكاملة لا نهائي المرونة (شكل ١٣-١- ب)، ومعنى ذلك أن كل منتج يتوقع أن يبيع أي كمية ينتجها من السلعة عند سعر السوق وتكون دالة مبيعاته المتوقعة خطاً أفقياً عند هذا السعر.

نلاحظ من الرسم (أ) أن السعر $ث_1$ تحدد بتقاطع منحنى طلب السوق $ط_1$ مع منحنى عرض السوق $ع_1$ ، وهذا السعر تقبله المشروعات كأمر مسلم به ، وعنده يكون المستهلكون على إستعداد لشراء الكمية $س_1$ التى يقوم بإنتاجها عدد كبير من المشروعات الإنتاجية ، وتعتبر هذه الكمية لا نهائية بالنسبة للمنتج الواحد ، أى أنه يتوقع أن يبيع أى كمية ينتجها من السلعة عند سعر السوق ولذلك تكون دالة مبيعاته المتوقعة $ط_1$ خطاً أفقيا كما فى الجزء (ب) من الرسم . وإذا زاد الطلب من $ط_1$ إلى $ط_2$ كما فى الجزء (أ) من الرسم يرتفع السعر إلى $ث_2$ ، وترتفع دالة المبيعات المتوقعة أو منحنى الطلب كما يراه المنتج إلى $ط_2$ كما هو فى الجزء (ب) من الرسم .



شكل (١-١٣)

توازن سوق المنافسة الكاملة ومنحنى الطلب الذي يواجه المنتج

١٣-٣ : سلوك دوال الإيرادات في ظروف المنافسة الكاملة

من أهم الأهداف التي تسعى المشروعات الإنتاجية إلى تحقيقها هدف تعظيم الربح ، وربح المشروع الإنتاجي (ر) هو عبارة عن الفرق بين الإيراد الكلى (أ ك) والتكاليف الكلية (ت ك) وهذا ما توضحه المعادلة التالية :

ر = أ ك – ت ك	(١٣-١)

وقد سبق في الفصل التاسع توضيح المقصود بالتكاليف الكلية التي تتحملها المشروعات الإنتاجية في سبيل إنتاج كمية معينة من السلعة، وفي هذا الفصل نوضح ما هي الإيرادات التي تحصل عليها المشروعات الإنتاجية من بيع كمية معينة من السلعة . ولذا يتعين علينا تعريف مفاهيم إيرادات المشروع ، وذلك على النحو التالي :

(١) **الإيراد الكلى Total Revenue**: وهو يشير إلى إجمالي المتحصلات النقدية التي يحققها المشروع من بيع كمية من منتجاته خلال فترة زمنية معينة ، ويتم الحصول على الإيراد الكلى (أ ك) من حاصل ضرب الكمية المباعة من السلعة (س) في سعر بيع الوحدة منها (ث) ، وهذا ما تبينه المعادلة التالية :

أ ك = س . ث	(١٣-٢)

وكما ذكرنا سابقاً أنه في سوق المنافسة الكاملة يكون سعر بيع الوحدة ثابتاً ويتغير الإيراد الكلى للمشروع بتغير كمية المبيعات فقط .

(٢) **الإيراد المتوسط Average Revenue** : وهو عبارة عن إيراد الوحدة الواحدة من المبيعات في المتوسط . ويتم الحصول على الإيراد المتوسط (أ م) بخارج قسمة الإيراد الكلى على كمية المبيعات ، وهذا ما توضحه المعادلة التالية :

$$\text{أ م} = \frac{\text{أ ك}}{\text{س}} = \frac{\text{س . ث}}{\text{س}} = \text{ث} \qquad (١٣-٣)$$

ويلاحظ من المعادلة السابقة أن الإيراد المتوسط هو السعر، ولما كان السعر ثابتاً في ظروف المنافسة الكاملة فإن الإيراد المتوسط للمشروع يكون هو الآخر ثابتاً .

(٣) **الإيراد الحدي Marginal Revenue** : ويتمثل في إيراد آخر وحدة من المبيعات . بمعنى آخر فإن الإيراد الحدي (أ ح) هو مقدار التغير في الإيراد الكلى (Δ أ ك) نتيجة تغير الكمية المباعة بوحدة واحدة . وهذا ما تشير إليه المعادلة التالية :

$$\text{أ ح} = \frac{\Delta \text{ أ ك}}{\Delta \text{ س}} \qquad (١٣-٤)$$

ونظراً لأن سعر بيع الوحدة ثابت في ظروف المنافسة الكاملة فإن

Δ أ ك = ث . Δ س أي أن :

$$\text{أ ح} = \frac{\text{ث} . \Delta \text{ س}}{\Delta \text{ س}} = \text{ث} \qquad (١٣-٥)$$

وتوضح المعادلة (١٣-٥) أن الإيراد الحدي يتساوى مع السعر، وهذا يعنى أن مقدار الزيادة في الإيراد الكلى المترتب على بيع وحدة إضافية من السلعة في ظروف المنافسة الكاملة يساوى سعر بيع هذه الوحدة. وبمساواة المعادلة (١٣-٣) مع المعادلة (١٣-٥) نجد أن:

$$\text{أ م} = \text{أ ح} = \text{ث} = \text{ثابت} \qquad (١٣-٦)$$

ويمكن توضيح العلاقة التي توضحها المعادلة (١٣-٦) من خلال المثال الافتراضي الموضح في جدول (١٣-١).

جدول (١-١٣)

الإيراد الكلى والمتوسط والحدي لمشروع يعمل في سوق المنافسة الكاملة

(١) الكمية المباعة (س)	(٢) سعر بيع الوحدة (ث)	(٣) الإيراد الكلى أ ك = س . ث	(٤) الإيراد المتوسط أ م = أ ك / س	(٥) الإيراد الحدي أ ح = Δ أ ك / Δ س
٠	١٠	٠	-	-
١	١٠	١٠	١٠	١٠
٢	١٠	٢٠	١٠	١٠
٣	١٠	٣٠	١٠	١٠
٤	١٠	٤٠	١٠	١٠
٥	١٠	٥٠	١٠	١٠
٦	١٠	٦٠	١٠	١٠
٧	١٠	٧٠	١٠	١٠
٨	١٠	٨٠	١٠	١٠
٩	١٠	٩٠	١٠	١٠
١٠	١٠	١٠٠	١٠	١٠

يلاحظ من جدول (١-١٣) ما يلي :

١ - يشير العمود الأول إلى أن كمية المبيعات متغيرة من صفر إلى ١٠ وحدات، ويتضح من العمود الثاني أن سعر بيع الوحدة ثابت عند ١٠ وحدات نقدية، وطالما أن سعر بيع الوحدة ثابت مهما تغيرت كمية المبيعات فهذا يعنى أن المشروع يعمل في ظروف المنافسة الكاملة .

٢ - يبين العمود الثالث الإيراد الكلى، وتم الحصول عليه بضرب كمية المبيعات في سعر بيع الوحدة، ويلاحظ أن التغير في الإيراد الكلى يرجع

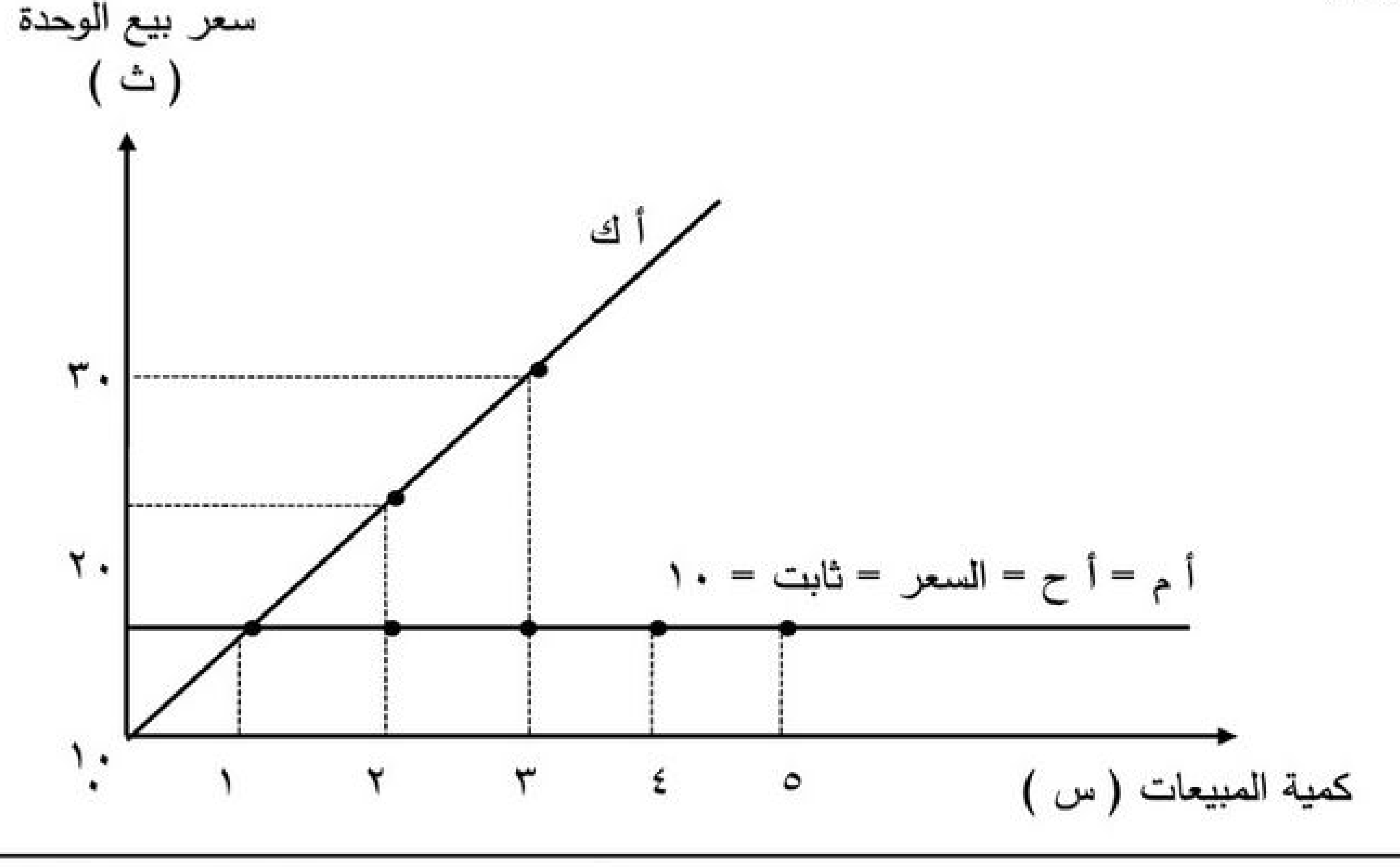
إلى تغير كمية المبيعات فقط نظراً لثبات سعر بيع الوحدة . ويوضح شكل (١٣-٢) أن دالة الإيراد الكلى متزايدة بمعدل ثابت .

٣ - يشير العمود الرابع إلى الإيراد المتوسط، وتم الحصول عليه بقسمة الإيراد الكلى على كمية المبيعات. ويصف العمود الخامس الإيراد الحدي، وقد تم الحصول عليه بقسمة التغير في الإيراد الكلى على التغير في كمية المبيعات . ويلاحظ من جدول (١٣-١) أن :

الإيراد المتوسط = الإيراد الحدي = السعر = ثابت .

ولذلك فإنه تنطبق دالة الإيراد المتوسط على دالة الإيراد الحدي وكل منهما يساوى السعر ويكون خطاً مستقيماً أفقياً كما يتضح ذلك من شكل (١٣-٢) .

نلاحظ من الرسم أن منحنى أ ك يبدأ من نقطة الأصل دلالة على أنه إذا كانت كمية المبيعات صفراً فإن الإيراد الكلى يساوى صفر ، ثم بعد ذلك يزيد بمعدل ثابت . كما يلاحظ من نفس الرسم أن منحنى الإيراد المتوسط خط مستقيم يوازى المحور الأفقى عند السعر ١٠ ، وينطبق عليه الإيراد الحدى ، لذا فكلاهما يكون ثابتاً مهما تغيرت كمية المبيعات .



شكل (٢-١٣) دوال الإيرادات في سوق المنافسة الكاملة

١٣-٤: مفهوم وشروط التوازن

يقصد بوضع التوازن ذلك الوضع الذي يحقق عنده المشروع أقصى ربح ممكن أو أقل خسارة ممكنة؛ أي أن وضع التوازن ينطوي على تعظيم الأرباح أو تدنية التكاليف. ويمكن الوصول إلى وضع التوازن باستخدام مدخلين، **أولهما المدخل الكلى** والذي يعتمد على الإيراد الكلى والتكاليف الكلية. **وثانيهما المدخل الحدي** والذي يعتمد على الإيراد الحدي والتكلفة الحدية.

ويتمثل ربح المشروع (ر) في الفرق بين الإيراد الكلى (أ ك) والتكاليف الكلية (ت ك) عند أي مستوى من مستويات الإنتاج ، والمعادلة التالية توضح دالة ربح المشروع وهى :

ر = أ ك – ت ك	(١٣-٧)

والمعادلة (١٣-٧) توضح مفهوم التوازن وفقاً للمدخل الكلى ؛ أي عن طريق مقارنة الإيراد الكلى مع التكاليف الكلية بحيث يكون الفرق بينهما أكبر ما يمكن في حالة الربح .

ومفهوم التوازن وفقاً للمدخل الحدي يتمثل في الحصول على ربح الوحدة الواحدة من مبيعات المشروع ، وذلك عن طريق مقارنة الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية . ولتعظيم الربح وفقاً للمدخل الحدي يتم إيجاد المشتقة الأولى لدالة الربح [المعادلة (١٣-٧)] ومساواتها بالصفر على النحو التالي :

$$\frac{\text{ء ر}}{\text{ء س}} = \frac{\text{ء أ ك}}{\text{ء س}} - \frac{\text{ء ت ك}}{\text{ء س}} = \text{صفر}$$

أي أن $\frac{\text{ء أ ك}}{\text{ء س}} = \frac{\text{ء ت ك}}{\text{ء س}}$

$$\therefore \quad أ ح = ت ح \qquad (١٣-٨)$$

وتمثل المعادلة (١٣-٨) الشرط الضروري لتعظيم الربح ، والذي يعنى تساوى الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية، إلا أن هذا الشرط لا يعتبر كافياً لتعظيم الربح ، ولكن لابد أن تكون ت ح متزايدة ، أي يكون معدل تغير الإيراد الحدي أقل من معدل تغير التكلفة الحدية ، ويعنى ذلك رياضياً أن تكون المشتقة الثانية لدالة الربح سالبة. أي تكون $\frac{ء^{٢} ر}{ء س^{٢}}$ > صفر أي أن:

$$\frac{ء^{٢} ر}{ء س^{٢}} = \frac{ء أ ح}{ء س} - \frac{ء ت ح}{ء س} > صفر$$

$$\therefore \quad \frac{ء أ ح}{ء س} > \frac{ء ت ح}{ء س} \qquad (١٣-٩)$$

وتعبر المعادلة (١٣-٩) عن الشرط الكافي لتوازن المشروع. وكما ذكرنا في الفصل السابق فإن الإيراد الحدي يكون خطاً أفقياً في ظروف المنافسة الكاملة أي أن معدل تغيره يكون صفراً، ولكي نضمن أن يكون معدل تغير الإيراد الحدي ($\frac{ء أ ح}{ء س}$) أقل من معدل تغير التكلفة الحدية ($\frac{ء ت ح}{ء س}$) فلابد أن يكون معدل تغير التكلفة الحدية موجباً ، أي تكون التكلفة الحدية متزايدة ، وهذا ما يتضمنه الشرط الكافي لتوازن المشروع . مما سبق يتضح أن شرطي تعظيم ربح المشروع الذي يعمل في ظل المنافسة الكاملة (وفي أي شكل من أشكال السوق كما سيتضح في الفصل التالي) هما:

الشرط الضروري :	أ ح = ت ح		
		}	(١٠-١٠)
الشرط الكافي :	تكون ت ح متزايدة		

والمعادلة (١٠-١٣) توضح شروط تعظيم الربح، والتي تضمن توازن المشروع إذا تحقق أقصى ربح ممكن أو أقل خسارة في الأجل القصير .

١٣-٥ : تحديد وضع التوازن باستخدام المدخل الكلى

وضع توازن المشروع هو الوضع الذي يحقق له أقصى ربح ممكن، ويتحدد هذا الوضع عندما يكون الفرق الموجب بين الإيراد الكلى والتكاليف الكلية أكبر ما يمكن . ويتم الوصول إلى وضع توازن المشروع باستخدام المدخل الكلى بيانياً عندما يتساوى ميل منحنى الإيراد الكلى مع ميل منحنى التكاليف الكلية وهى متزايدة بمعدل متزايد، ونستطيع أن نحدد ذلك الوضع برسم مماس لمنحنى التكاليف الكلية يوازى منحنى الإيراد الكلى ، وهذا ما يوضحه شكل (٣-١٣) .

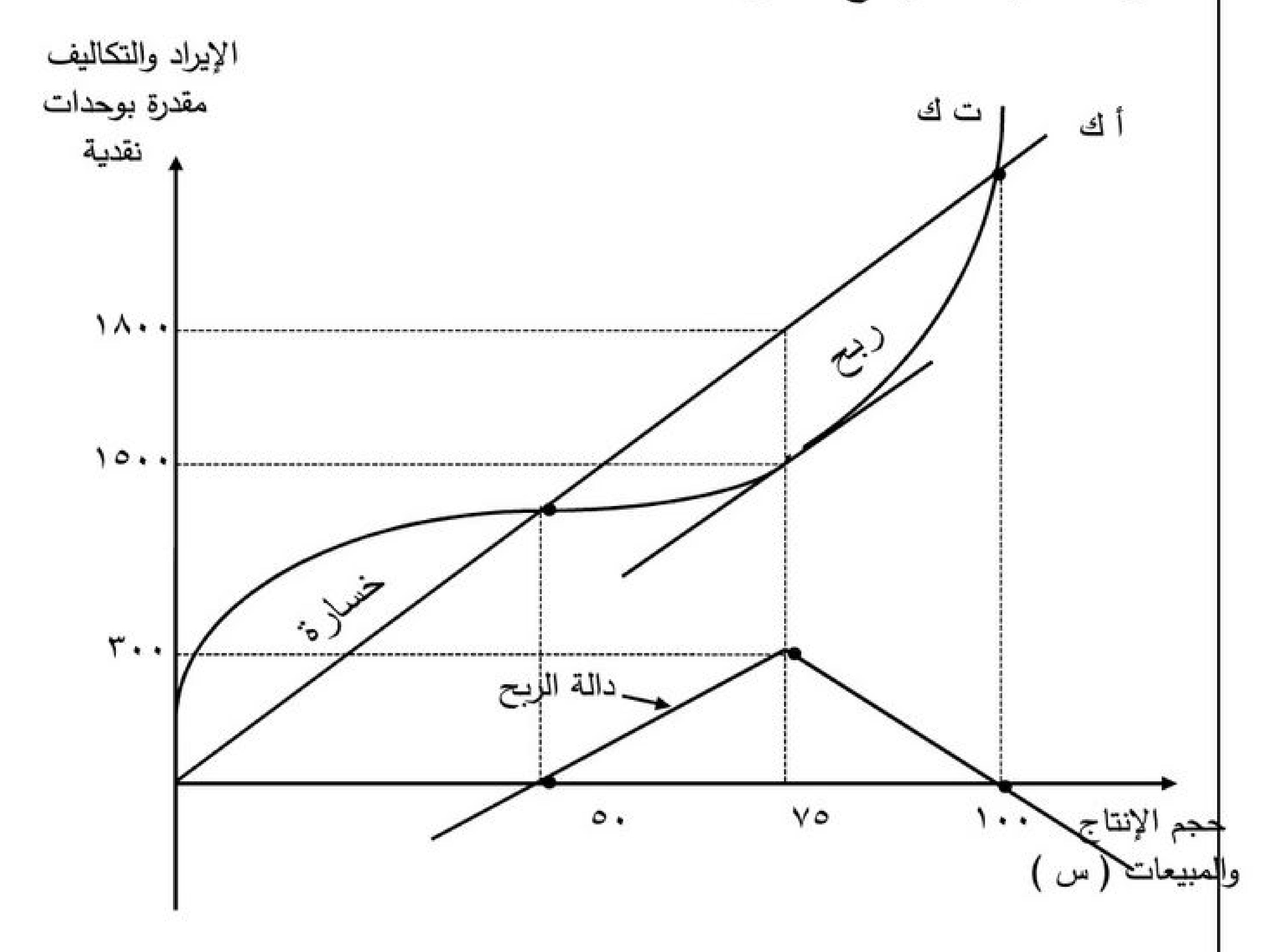
نلاحظ من الرسم ما يلى :

١ - إذا كان حجم الإنتاج أقل من ٥٠ وحدة أو أكبر من ١٠٠ وحدة يحقق المشروع خسارة حيث يقل الإيراد الكلى عن التكاليف الكلية .

٢ - إذا كان حجم الإنتاج يساوى ٥٠ وحدة أو ١٠٠ وحدة يكون ربح المشروع مساوى للصفر حيث يتعادل الإيراد الكلى مع التكاليف الكلية .

٣ - إذا كان حجم الإنتاج يتراوح ما بين ٥٠ ، ١٠٠ وحدة منتجة يحقق المشروع ربحاً ، ويتم تعظيم الربح عند إنتاج ٧٥ وحدة ويحقق المشروع أرباحاً قدرها ٣٠٠ وحدة نقدية، حيث يتساوى ميل منحنى التكاليف الكلية مع ميل منحنى الإيراد الكلى .

٤ - فى الجزء الأسفل من الرسم نجد أن دالة الربح تصل إلى أقصى حد لها وهو ٣٠٠ وحدة نقدية عند إنتاج ٧٥ وحدة .



شكل (٣-١٣)

وضع توازن المشروع في ظروف المنافسة الكاملة باستخدام المدخل الكلى

١٣-٦ : تحديد وضع التوازن باستخدام المدخل الحدي

يتحدد وضع توازن المشروع الذي يعمل في ظروف المنافسة الكاملة باستخدام المدخل الحدي عندما يتحقق شرطي التوازن التي بيناها في المعادلة (١٣-١٠)، أي عندما يتساوى الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية وهى متزايدة. ويتم الوصول إلى وضع التوازن بيانياً عندما يقطع منحنى التكلفة الحدية وهى متزايدة منحنى الإيراد الحدي . ويمكن التمييز بين أكثر من وضع لتوازن المشروع باستخدام المدخل الحدي ، فيتم التفرقة بين أوضاع التوازن في الأجل القصير، ووضع التوازن في الأجل الطويل على النحو التالي :

١٣-٦-١: أوضاع توازن المشروع الذي يعمل في ظروف المنافسة الكاملة في الفترة القصيرة باستخدام المدخل الحدي

في الفترة القصيرة قد يحقق المشروع ربحاً غير عادى[١] أو خسارة ، وهنا يتم التفرقة بين ثلاث حالات وهى :

١ - **الحالة الأولى** : تحقيق ربح غير عادى .

٢ - **الحالة الثانية** : تحقيق خسارة مع الاستمرار في الإنتاج .

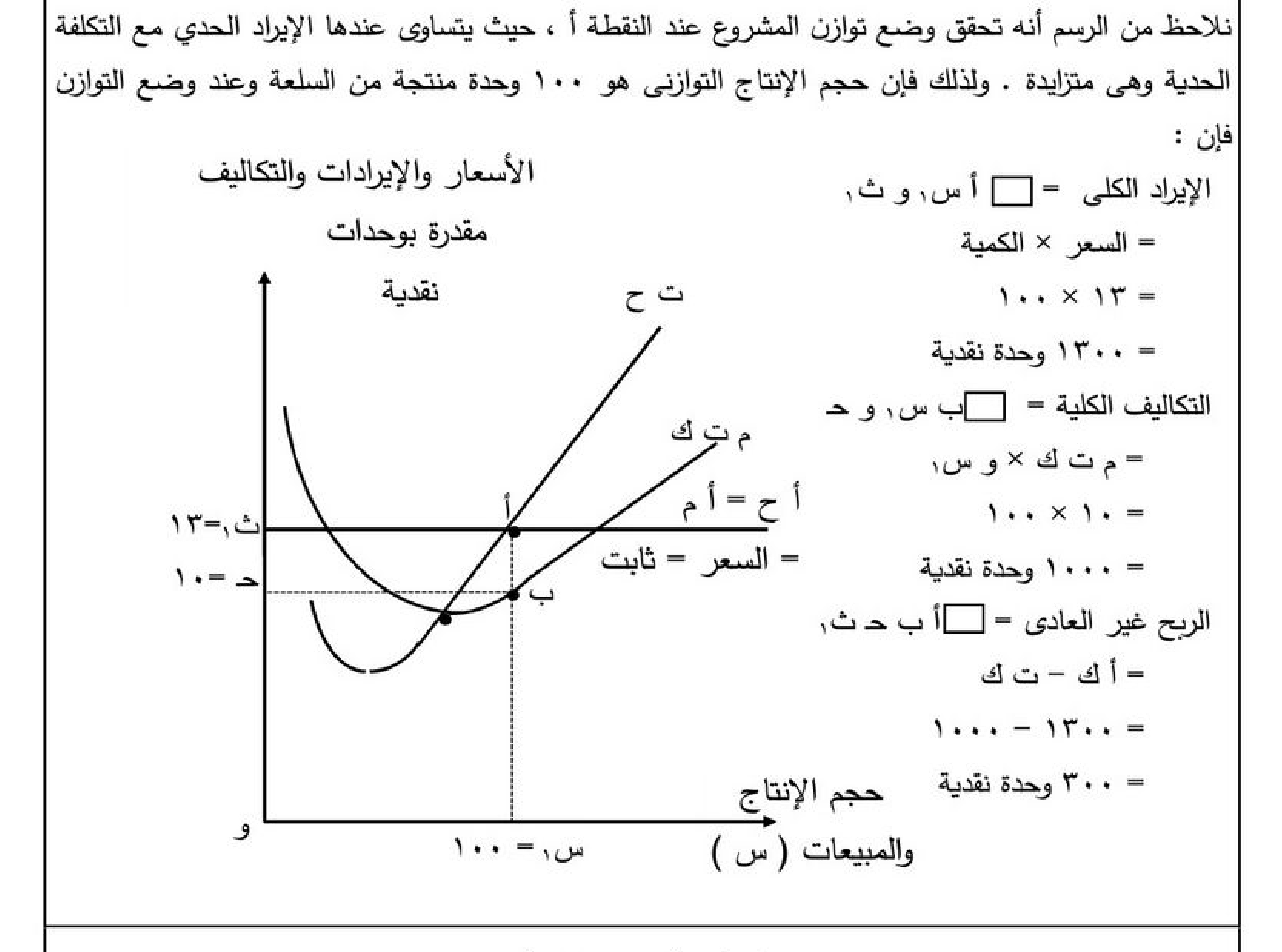
٣ - **الحالة الثالثة** : تحقيق خسارة مع التوقف عن الإنتاج .

---

[١] ويتمثل الربح غير العادى فى الربح الذى يزيد عن الربح العادى ، والربح العادى هو عائد عنصر التنظيم ويحتسب ضمن متوسط التكاليف الكلية ولا يظهر فى الرسم البيانى. أما الربح غير العادى فيرجع إلى ظروف غير عادية تؤدى إلى زيادة السعر عن الحد الأدنى لمتوسط التكلفة ، ولا يحتسب ضمن متوسط التكلفة الكلية ولذلك يظهر فى الرسم البيانى .

وفيما يلي توضيح هذه الحالات الثلاثة باستخدام الرسم البياني .

١ - **الحالة الأولى : تحقيق ربح غير عادى :** يحقق المشروع الذي يعمل في ظروف المنافسة الكاملة أرباحاً غير عادية في الفترة القصيرة إذا كان الإيراد المتوسط يفوق متوسط التكلفة الكلية عند وضع التوازن ، وهذا ما يبينه شكل (١٣-٤) .

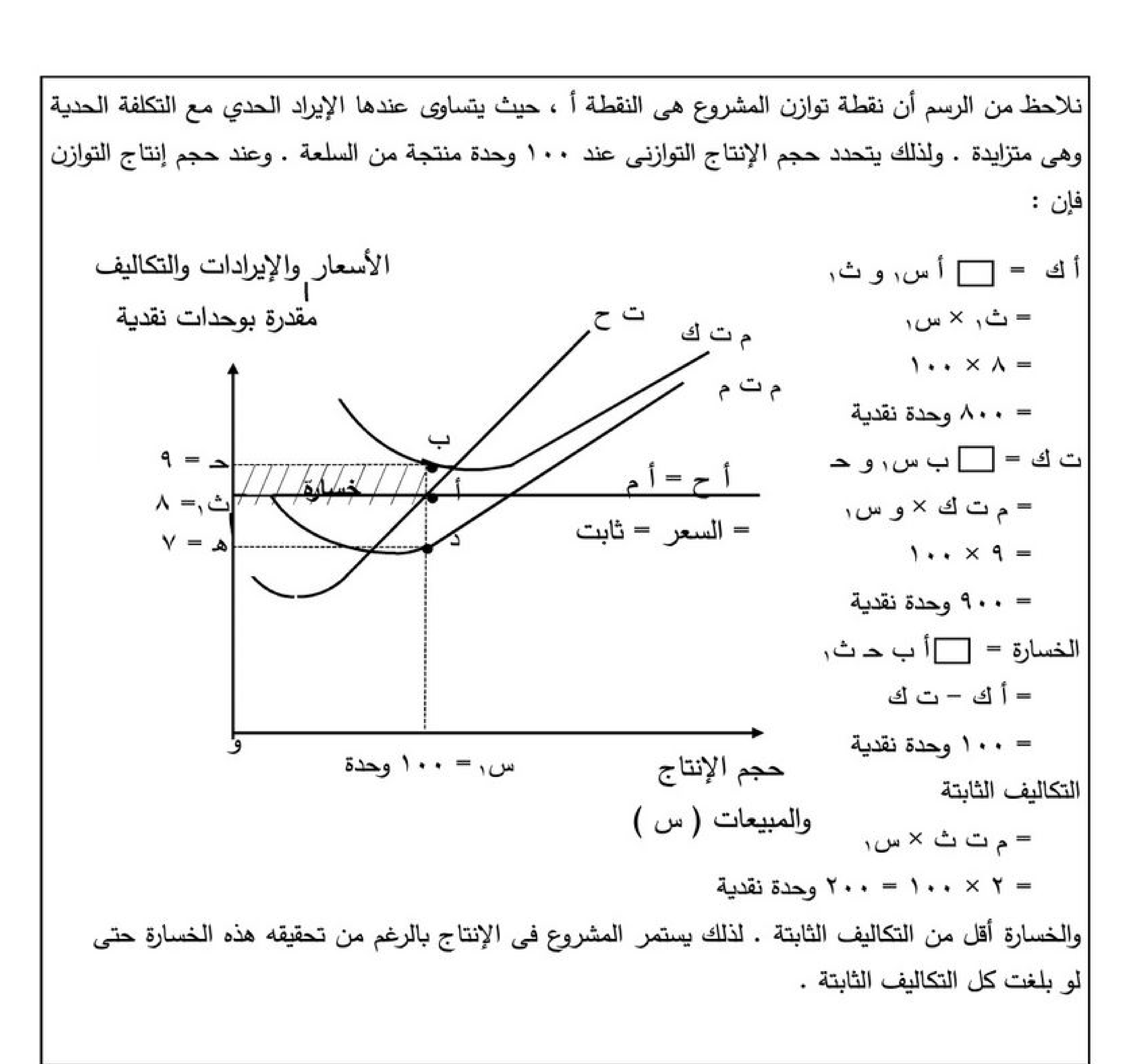


شكل (٤-١٣)

وضع توازن المشروع في ظروف المنافسة الكاملة في حالة تحقيق أرباح غير عادية

ونلاحظ من شكل (٤-١٣) أن المشروع يحقق أرباحاً غير عادية قدرها ٣٠٠ وحدة نقدية ، وهذا يعنى حصول المشروع على ربح يفوق نصيبه من العملية الإنتاجية عند حجم إنتاجه التوازني ١٠٠ وحدة من السلعة، وهذه الأرباح لا تستمر إلا لفترة قصيرة ، وسرعان ما تختفي مع دخول منتجين جدد إلى الصناعة .

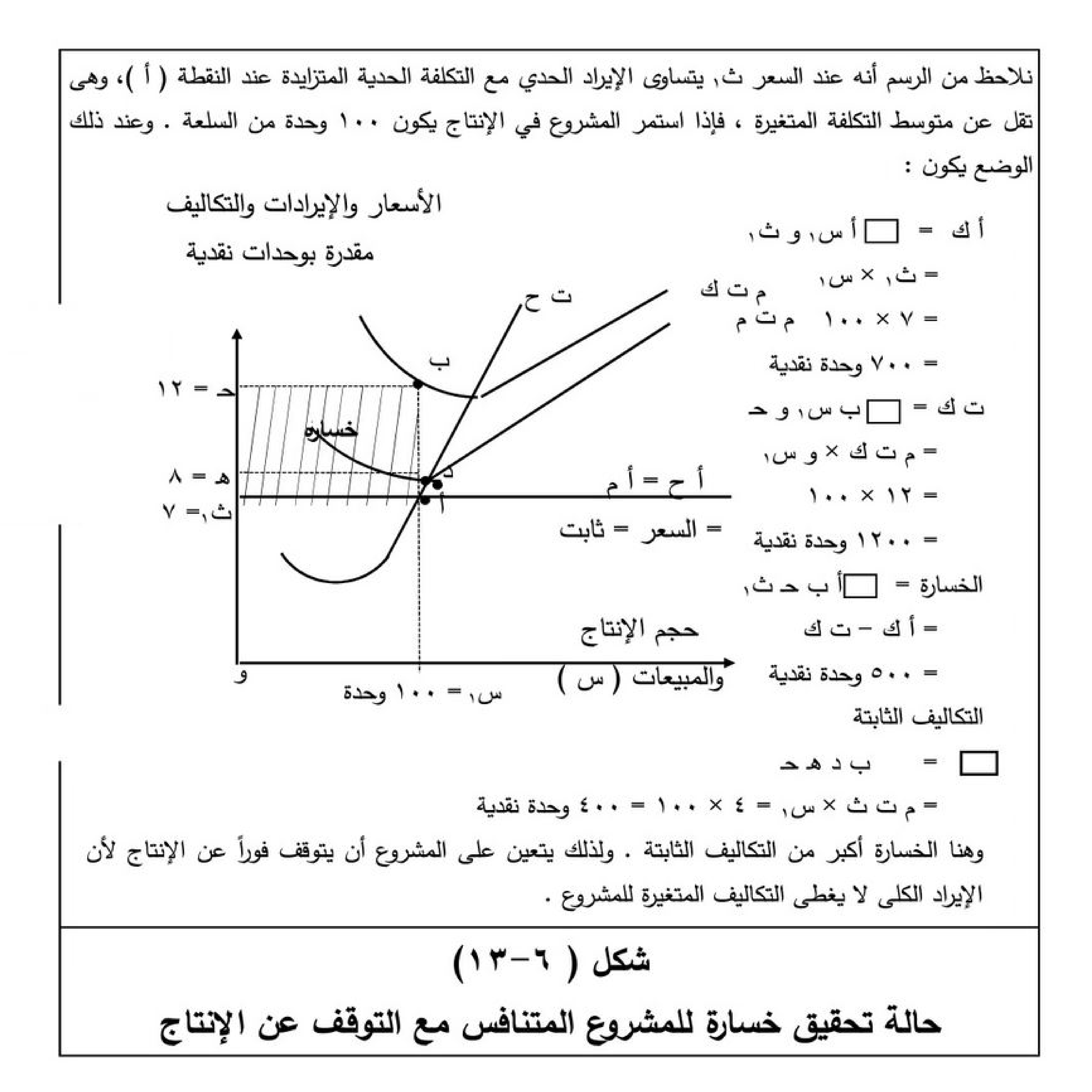
٢ - **الحالة الثانية : تحقيق خسارة مع الاستمرار في الإنتاج :** في بعض الظروف يواجه المشروع الذي يعمل في ظروف المنافسة الكاملة احتمال تحقيق خسارة ، ولكن من الممكن أن يستمر في الإنتاج على أمل تحسن ظروف الصناعة مستقبلاً . ويحدث ذلك إذا كان الإيراد الكلى يغطى التكاليف المتغيرة للمشروع وجزءاً من تكاليفه الثابتة ؛ أي إذا كان الإيراد المتوسط أقل من متوسط التكلفة الكلية وأكبر من متوسط التكلفة المتغيرة، ولذلك يكون من مصلحة المشروع أن يستمر في الإنتاج طالما أن هناك إمكانية لتغطية جزء من تكاليفه الثابتة بعد تغطية التكاليف المتغيرة ، وهذا يعنى أيضاً أن الخسارة التي يحققها المشروع تكون أقل من تكاليفه الثابتة . وهذا ما يوضحه شكل (١٣-٥) .



شكل (٥-١٣)

وضع توازن المشروع في ظروف المنافسة الكاملة في حالة تحقيق خسارة مع الاستمرار في الإنتاج

٣ – الحالة الثالثة : تحقيق خسارة مع التوقف عن الإنتاج : في بعض الظروف يواجه المشروع الذي يعمل في ظروف المنافسة الكاملة احتمال تحقيق خسارة تفوق تكليفه الثابتة ، ولذا يقرر التوقف كلية عن الإنتاج . ويتحقق ذلك إذا انخفض الإيراد المتوسط عند نقطة التوازن عن متوسط التكاليف المتغيرة كما هو مبين في شكل (٦-١٣).



شكل (٦-١٣)

حالة تحقيق خسارة للمشروع المتنافس مع التوقف عن الإنتاج

ويعنى ذلك أن الإيراد الكلى للمشروع لا يغطى تكاليفه المتغيرة ، ولذلك يكون من مصلحة المشروع في هذه الظروف أن يتوقف عن إنتاج هذه السلعة ؛ لأن خسارته في هذه الحالة ستفوق تكلفة الفرصة البديلة لموارده الذاتية .

وتسمى بحالة الانغلاق [١] ، حيث يتحمل المشروع خسارة تفوق الخسارة التي يتحملها عندما يتوقف عن الإنتاج تماماً .

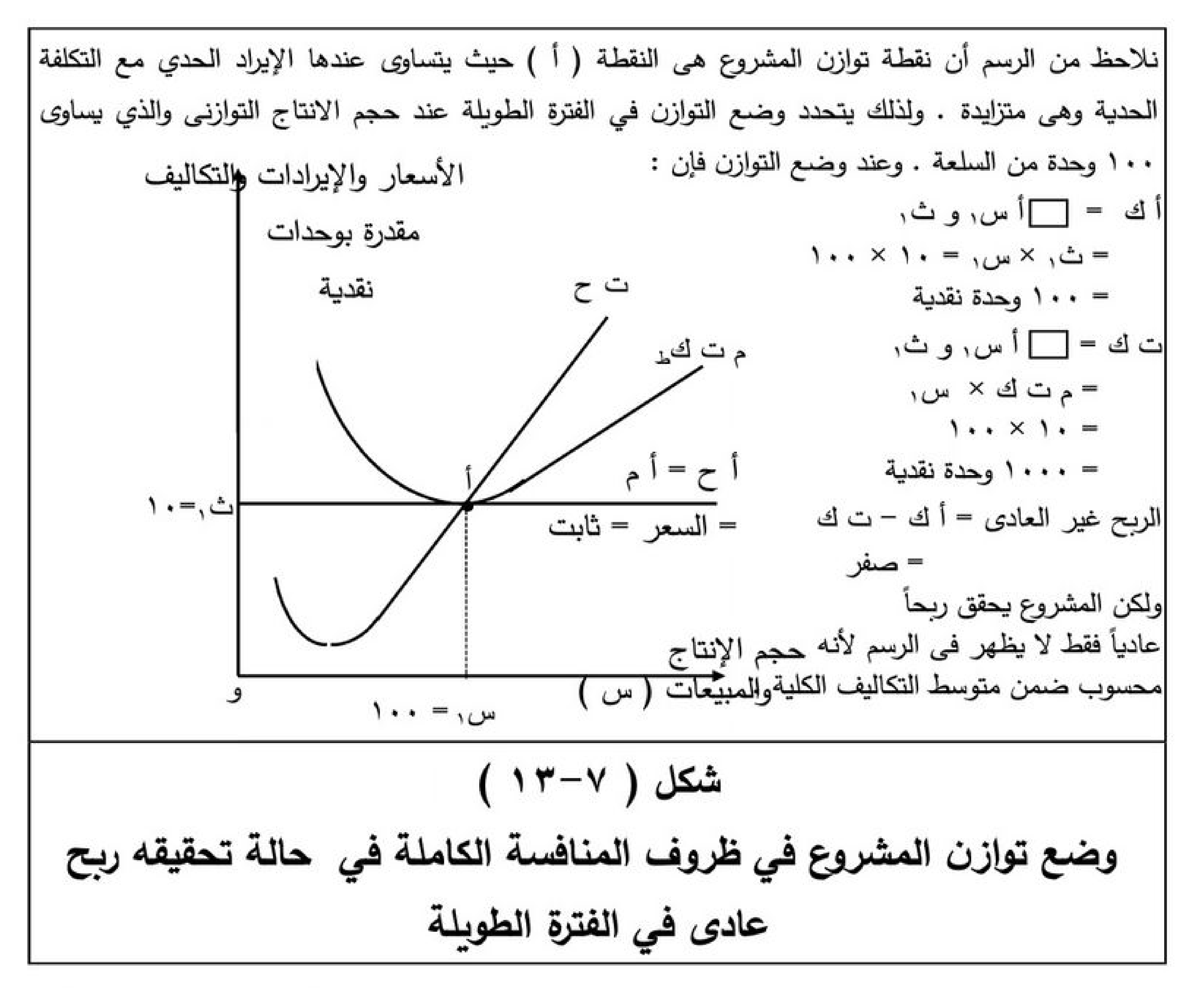
١٣-٦-٢ : وضع توازن المشروع الذي يعمل في ظروف المنافسة الكاملة في الفترة الطويلة

في الفترة الطويلة تختفي الأرباح غير العادية ، ويحقق المشروع ربحاً عادياً فقط ، إذا تساوى الإيراد المتوسط مع متوسط التكلفة الكلية ، ويسمى ذلك بوضع توازن المشروع في الأجل الطويل . فوجود الأرباح غير العادية في الفترة القصيرة يشجع دخول منتجين جدد إلى صناعة هذه السلعة التي تحقق أرباحاً غير عادية ، وذلك للاستفادة من هذه الأرباح ، وزيادة عدد المنتجين يؤدى إلى زيادة حجم إنتاج الصناعة ، وبالتالي زيادة عرض السلعة ، فينخفض سعر بيع الوحدة منها ، وينتقل منحنى الإيراد المتوسط ومنحنى الإيراد الحدي إلى أسفل . ومن ناحية أخرى تبدأ تكاليف الإنتاج في الارتفاع لتنافس المنتجين في الحصول على مستلزمات الإنتاج فترتفع أسعارها وتزيد تكاليف الإنتاج ، وبالتالي ينتقل منحنى متوسط التكلفة الكلية إلى أعلى حتى يتساوى مع منحنى الإيراد المتوسط عند وضع التوازن، وبالتالي تختفي الأرباح غير العادية وتظل الأرباح العادية فقط . وإذا وصلت الصناعة إلى هذا الوضع يتوقف دخول منتجين جدد إلى الصناعة والخروج منها ، ويكون ذلك بمثابة وضع توازن للصناعة في الفترة الطويلة . ويوضح شكل (٧-١٣) وضع توازن المشروع

---

[١] ونقطة الانغلاق هى النقطة التى يتساوى عندها السعر مع أدنى تكلفة متوسطه متغيرة ، حيث يحقق المشروع عند هذه النقطة خسارة مساوية لتكاليفه الثابتة وسيان عنده أن ينتج أو يتوقف عن الإنتاج. أما إذا انخفض السعر عن نقطة الانغلاق يكون من الأفضل للمشروع أن يتوقف عن الإنتاج .

الذي يعمل في ظروف المنافسة الكاملة في الفترة الطويلة ، والذي عنده يحقق المشروع أرباحاً عادية فقط . واختفاء الأرباح غير العادية ووصولها إلى الصفر لا يعنى أن المشروع لا يحقق أرباحاً ولكنه في هذه الحالة يحصل على أرباحه العادية كما سبق تعريفها والتي يتم احتسابها ضمن بنود التكاليف الضمنية .



شكل (٧-١٣)

وضع توازن المشروع في ظروف المنافسة الكاملة في حالة تحقيقه ربح عادى في الفترة الطويلة

ومن أوضاع التوازن السابقة في الفترة القصيرة أو الطويلة نجد أن المشروع الذي يعمل في ظروف المنافسة الكاملة يستمر في الإنتاج إذا كان سعر بيع الوحدة المنتجة :

أ – أكبر من متوسط التكلفة الكلية حالة تحقيق ربح غير عادى .

ب – يساوى متوسط التكلفة الكلية حالة تحقيق ربح عادى .

حـ - أقل من متوسط التكلفة الكلية وأكبر من متوسط التكلفة المتغيرة حالة تحقيق الخسارة .

د - يساوى متوسط التكلفة المتغيرة حالة تحقيق خسارة مساوية للتكاليف الثابتة .

بينما يتوقف المشروع عن الإنتاج فوراً إذا كان سعر بيع الوحدة المنتجة أقل من متوسط التكلفة المتغيرة .

١٣-٧ : اشتقاق منحنى عرض المشروع الذي يعمل في ظروف المنافسة الكاملة

يقصد بمنحنى عرض المشروع : الكميات التي يرغب المشروع في عرضها عند مستويات سعرية مختلفة من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة . وتمثل كل نقطة واقعة على منحنى عرض المشروع نقطة توازن للمشروع. ولذلك يمكن اشتقاق منحنى عرض المشروع الذي يعمل في ظروف المنافسة الكاملة من خلال تغير أوضاع توازن المشروع عند المستويات السعرية المختلفة.

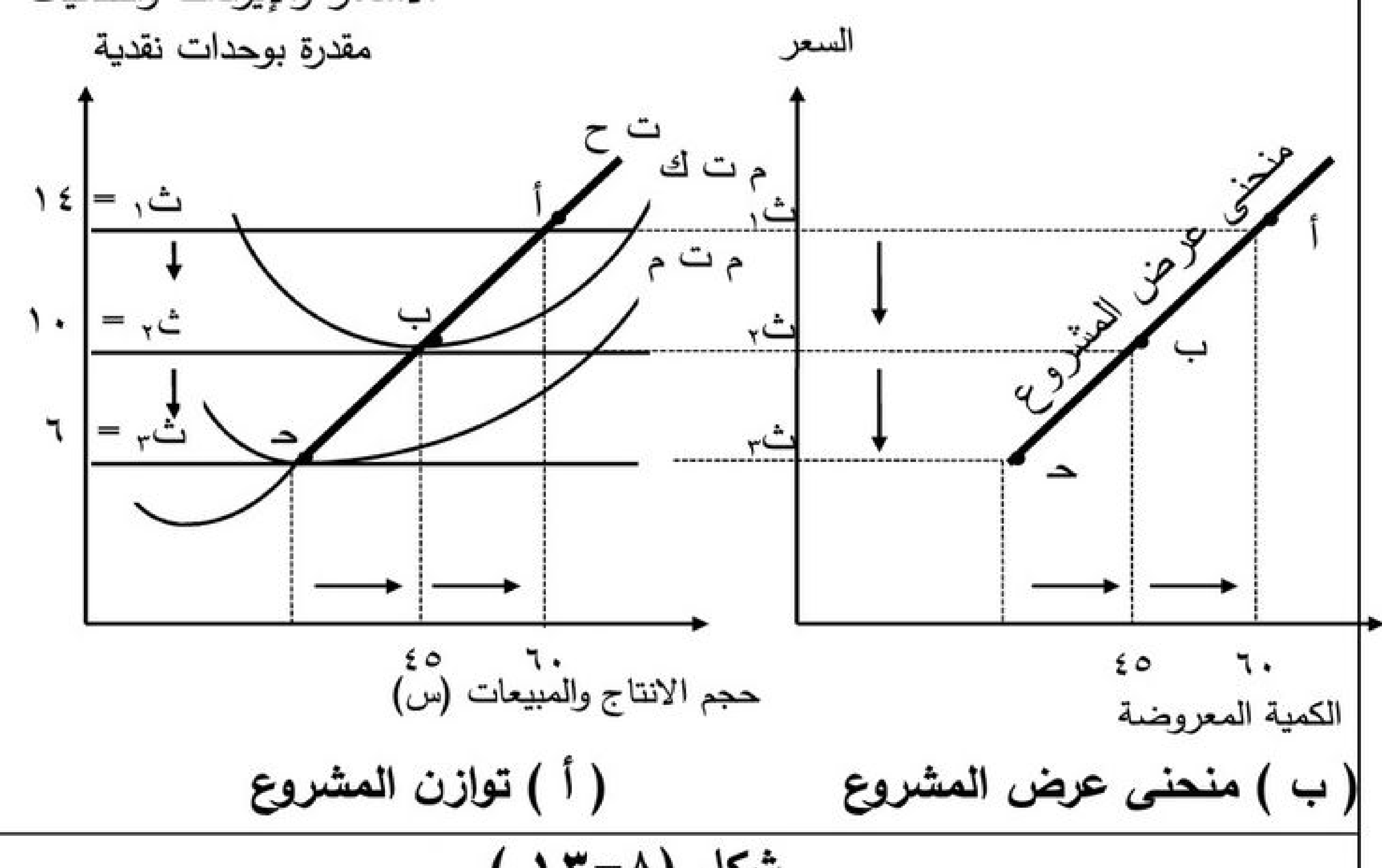
نلاحظ من الرسم ما يلى :

١ – عند السعر ١٤ يتحدد فى الجزء (أ) من الرسم وضع توازن المشروع عند النقطة (أ) ، حيث يقوم المشروع بعرض الكمية ٦٠ وحدة من السلعة ، لذلك تمثل النقطة (أ) نقطة على منحنى عرض المشروع .

٢ – عندما انخفض السعر إلى ١٠ وحدات نقدية تحدد وضع توازن المشروع عند النقطة (ب) ، حيث انخفضت الكمية المعروضة من ٦٠ إلى ٤٥ وحدة من السلعة ، ولذلك تمثل النقطة (ب) نقطة أخرى على منحنى عرض المشروع .

٣ – عندما انخفض مرة أخرى السعر إلى ٦ وحدات نقدية وهو أقل سعر يمكن للمشروع أن يقبله فى الفترة القصيرة يتحدد وضع توازن المشروع عند النقطة (حـ) حيث يقوم المشروع بعرض الكمية ٣٠ وحدة من السلعة ، ولذلك تمثل النقطة (حـ) نقطة على منحنى عرض المشروع .

٤ – بتوصيل النقاط أ ، ب ، حـ كما هو موضح فى الجزء (ب) من الرسم نحصل على منحنى عرض المشروع .



(ب) منحنى عرض المشروع **(أ) توازن المشروع**

شكل (٨–١٣)

اشتقاق منحنى عرض المشروع في ظروف المنافسة الكاملة في الفترة القصيرة

وفـي شـكل (٨–١٣) إذا بـدأنا مـن وضـع تـوازن لمشـروع معـين عنـد مستوى معين من الأسعار وليكن ١٤ وحدة نقدية وقمنا بتخفيض هذا السعر فيؤدى ذلك إلى تغيير أوضاع توازن المشروع وانتقال نقاط توازن المشروع من أ

إلى ب إلى جـ ، وعند كل وضع للتوازن يقوم المشروع بعرض كمية معينة من السلعة هي ٦٠ ، ٤٥ ، ٣٠ وحدة على التوالي ، بتوصيل نقاط التوازن السابقة نحصل على منحنى عرض المشروع . وهذا ما يبينه شكل (٨-١٣) السابق. ويلاحظ من هذا الشكل أن منحنى عرض المشروع الذي يعمل في ظروف المنافسة الكاملة في الفترة القصيرة يتمثل في **الجزء الصاعد من منحنى التكلفة الحدية بعد أن يقطع منحنى متوسط التكلفة المتغيرة في أدنى نقطة له .**

٨-١٣ : نماذج الأسئلة

السؤال الأول : أذكر دون أن تشرح

١ - الأشكال المختلفة للسوق .

٢ - شروط المنافسة الكاملة .

٣ - شروط توازن المشروع .

٤ - حالات توازن المشروع في المنافسة الكاملة في الفترة القصيرة .

السؤال الثاني : أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير

١ - يتحقق وضع توازن المشروع إذا تساوى الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية عند التوازن دون أية شروط إضافية .

٢ - يحقق المنتج أرباحه الغير عادية إذا تساوى إيراده المتوسط مع تكاليفه المتوسطة عند التوازن .

السؤال الثالث : وضح بالرسم البياني مع الشرح على الرسم

١ - دالة المبيعات المتوقعة للمنتج الذى يعمل فى سوق المنافسة الكاملة .

٢ - سلوك دوال الإيرادات فى سوق المنافسة الكاملة .

٣ – وضع التوازن لمشروع يعمل في ظروف المنافسة الكاملة معتمداً على منحنيات الإيراد الكلى والتكاليف الكلية .

٤ – وضع التوازن لمشروع يعمل في ظروف المنافسة الكاملة ويحقق خسائر تستدعى التوقف عن الإنتاج .

٥ – كيفية اشتقاق منحنى عرض المشروع الذي يعمل في ظروف المنافسة الكاملة في الفترة القصيرة .

٦ – وضع توازن المشروع الذي يعمل في ظروف المنافسة الكاملة في حالة تحقيق ربح عادى فقط .

السؤال الرابع : (مسائل)

١ – إذا توافرت لديك البيانات التالية عن التكاليف الكلية لأحد المشروعات :

حجم الإنتاج	٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
التكاليف الكلية بوحدة نقدية	٤٠	٦٠	٧٠	٩٥	١٣٠	١٨٠	٢٥٠	٣٥٠

فإذا بلغ السعر السائد في السوق للوحدة من السلعة ٧٠ وحدة نقدية .

المطلوب :

أ – ما هو حجم الإنتاج التوازني ؟ وما هو حجم الأرباح أو الخسائر؟

ب – إذا انخفض سعر بيع الوحدة إلى ٥٠ وحدة نقدية فما هو حجم التوازن الجديد ؟ وما هو مقدار التغير في الربح أو الخسارة ؟

حـ – اشتق منحنى عرض المشروع إذا انخفض السعر من ٧٠ إلى ٥٠ ثم إلى ٣٥ وحدة نقدية .

د – ما هي قيمة التكاليف الثابتة ؟

****

الفصل الرابع عشر*

أسواق المنافسة غير الكاملة

(الخصائص – التوازن)

١٤–١: مقدمة

تضم أسواق المنافسة غير الكاملة كلاً من سوق الاحتكار، وسوق المنافسة الاحتكارية، وسوق منافسة القلة. وسوف نركز في هذا الفصل علي دراسة سوقي الاحتكار والمنافسة الاحتكارية، علي أن يتم تأجيل دراسة توازن المشروع في سوق منافسة القلة إلى مرحلة متقدمة من الدراسة.

ومفهوم توازن المشروع واحد في أي شكل من أشكال السوق، ويتمثل في الوضع الذي يحقق للمشروع أقصى قدر ممكن من الأرباح الموجبة أو أدنى خسارة ممكنة. ويمكن الوصول إلى وضع توازن المشروع باستخدام أحد مدخلين، هما المدخل الكلى والمدخل الحدي. وشروط التوازن واحدة ولا تختلف من شكل إلى آخر من أشكال السوق سواء كان سوق المنافسة الكاملة أو أسواق المنافسة غير الكاملة.

*** كتب هذا الفصل أ.د.السيد محمد أحمد السريتي.**

**** تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل علي المراجع التالية:**

- د. السيد محمد السريتي: **مبادئ الاقتصاد الجزئي** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، الفصلين الثاني عشر والرابع عشر.
- د. السيد محمد السريتي، د. علي عبد الوهاب نجا: **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨، الفصلين العاشر والثاني عشر.
- Samuelson , P. & Nordhous , W. , Economics , 12 th. Ed. , Mcgrame - Will , New York , 1985 .
- Lipsey , R. G. & Courant , P. N. , Economics , 11 th. Ed. , New York : Harper Collins College Publishers , 1996 .

وفي هذا الفصل سوف نركز على دراسة في سوقي الاحتكار والمنافسة الاحتكارية من حيث شروطهما، وسلوك دوال الإيرادات، وتحديد توازن المشروع في ظروف الاحتكار أو المنافسة الاحتكارية باستخدام المدخل الكلى، وتحديد توازن المشروع المحتكر باستخدام المدخل الحدي، وتوضيح أهم الاختلافات بين توازن المشروع المحتكر والمشروع المتنافس، وسياسة التمييز الاحتكاري، وأخيراً تحديد توازن المشروع في ظروف المنافسة الاحتكارية باستخدام المدخل الحدي . وذلك على النحو التالي:

- ❖ شروط سوق الاحتكار.
- ❖ سلوك دوال الإيرادات في سوق الاحتكار.
- ❖ شروط سوق المنافسة الاحتكارية وسلوك دوال الإيرادات فيها.
- ❖ تحديد توازن المشروع في ظل ظروف كل من الاحتكار والمنافسة الاحتكارية باستخدام المدخل الكلى.
- ❖ تحديد توازن المشروع المحتكر باستخدام المدخل الحدي.
- ❖ الاختلافات بين وضع توازن المشروع المحتكر والمشروع المتنافس.
- ❖ سياسة التمييز الاحتكاري.
- ❖ تحديد توازن المشروع في ظل ظروف المنافسة الاحتكارية باستخدام المدخل الحدي.
- ❖ نماذج الأسئلة.

١٤–٢ : شروط سوق الاحتكار

يعرف الاحتكار التام بأنه الحالة التي يوجد فيها بائع واحد لسلعة ما لا يتوافر لها بدائل قريبة، كما يوجد فيها موانع قوية تحول دون دخول منافسين جدد إلى السوق . فالمحتكر هو المنتج الوحيد الذي يقوم بإنتاج سلعة معينة، لذلك فإن حجم مبيعاته يعتمد فقط على السعر الذي يحدده هو، أما الأسعار التي يحددها المنتجون الآخرون وتصرفاتهم لا يأخذها في اعتباره عند تحديد سعره ، كما أنهم لا يتأثرون بتصرفاته ، وهذا يعنى أن مرونة الطلب التقاطعية على سلعة المحتكر والسلع الأخرى تساوى صفر .

وبناء على ما سبق، يجب توافر ثلاثة شروط لتحقق سوق الاحتكار وهى :

(١) وجود منتج واحد للسلعة المنتجة، وهذا الشرط الأول هو تعريف الاحتكار.

(٢) عدم وجود صناعات أخرى تنتج سلعاً بديلة للسلعة التي ينتجها المحتكر، لذا تكون مرونة الطلب التقاطعية على سلعة المحتكر بالنسبة للسلع الأخرى مساوية للصفر .

(٣) وجود موانع قوية تحول دون دخول منافسين جدد للسوق .

والمشروع المحتكر يحدد سعره بناءاً على تقديراته الخاصة بالكميات التي يتوقع بيعها عند المستويات السعرية المختلفة. وتكون دالة مبيعاته المتوقعة أي منحنى الطلب كما يراه هو متماثلاً في شكله مع منحنى طلب السوق. وفي حالة ظروف التأكد التام تنطبق دالة المبيعات المتوقعة للمحتكر على منحنى طلب السوق الفعلي. ويستطيع المشروع المحتكر التحكم في الكمية التي ينتجها تاركاً تحديد السعر للسوق أو العكس، فإذا حدد هو سعره فيقرر المشترون الكمية التي يرغبون عند هذا السعر. وهذا

يعنى أن **المحتكر محدد للسعر أو محدد للكمية**، ولا يستطيع تحديد كل منهما في نفس الوقت. كذلك يستطيع المشروع المحتكر عن طريق الإعلان أن يؤثر في الطلب على سلعته، فزيادة الطلب تعنى أنه ينجح في زيادة مبيعاته دون الحاجة إلى تخفيض السعر .

١٤-٣ : سلوك دوال الإيرادات في ظل سوق الاحتكار

يمكن توضيح سلوك دوال الإيرادات للمشروع المحتكر بالاستعانة بجدول (١٤-١)الافتراضي. **ويلاحظ من هذا الجدول ما يلي :**

(١) يوضح العمود الأول أن كمية المبيعات متغيرة من صفر إلى ١١ وحدة ، ويشير العمود الثاني أن سعر بيع الوحدة متغير ومتناقص من ١١ وحدة نقدية إلى صفر ، وهذا يعنى أن أقصى سعر للسلعة هو ١١ وحدة نقدية عندما كانت الكمية المباعة صفراً ، وكلما انخفض سعر بيع الوحدة زادت كمية المبيعات إلى أن وصلت إلى ١١ وحدة مباعة ، أي أن أقصى كمية للمبيعات هي ١١ وحدة عندما أصبح السعر صفراً ، أي أصبحت السلعة حرة . وهذا يعنى أن المشروع يعمل في ظروف الاحتكار .

(٢) يبين العمود الثالث أن الإيراد الكلى كان صفراً عندما كانت كمية المبيعات صفراً ، وبعد ذلك يزيد الإيراد الكلى بمعدل متناقص حتى يصل إلى أقصاه عند بيع ٥ وحدات من السلعة ، ويظل ثابتاً ما بين الوحدتين الخامسة والسادسة، وبعد ذلك يتناقص الإيراد الكلى حتى يصل إلى الصفر عند بيع ١١ وحدة من السلعة عندما أصبح سعر السلعة صفراً . وهذا ما يوضحه شكل (١٤-١) .

جدول (١٤-١)

الإيراد الكلى والمتوسط والحدي لمشروع يعمل في سوق الاحتكار

(١) الكمية المباعة (س)	(٢) سعر بيع الوحدة (ث)	(٣) الإيراد الكلى أ ك = س . ث	(٤) الإيراد المتوسط أ م = $\frac{أ ك}{س}$	(٥) الإيراد الحدي أ ح = $\frac{\Delta أ ك}{\Delta س}$
٠	١١	٠	–	–
١	١٠	١٠	١٠	١٠
٢	٩	١٨	٩	٨
٣	٨	٢٤	٨	٦
٤	٧	٢٨	٧	٤
٥	٦	٣٠	٦	٢
٦	٥	٣٠	٥	٠
٧	٤	٢٨	٤	– ٢
٨	٣	٢٤	٣	– ٤
٩	٢	١٨	٢	– ٦
١٠	١	١٠	١	– ٨
١١	٠	٠	٠	– ١٠

(٣) يشير العمود الرابع إلى الإيراد المتوسط ، ويلاحظ أنه مساوٍ للسعر عند جميع مستويات الأسعار، وأن الإيراد المتوسط متغير ومتناقص حتى

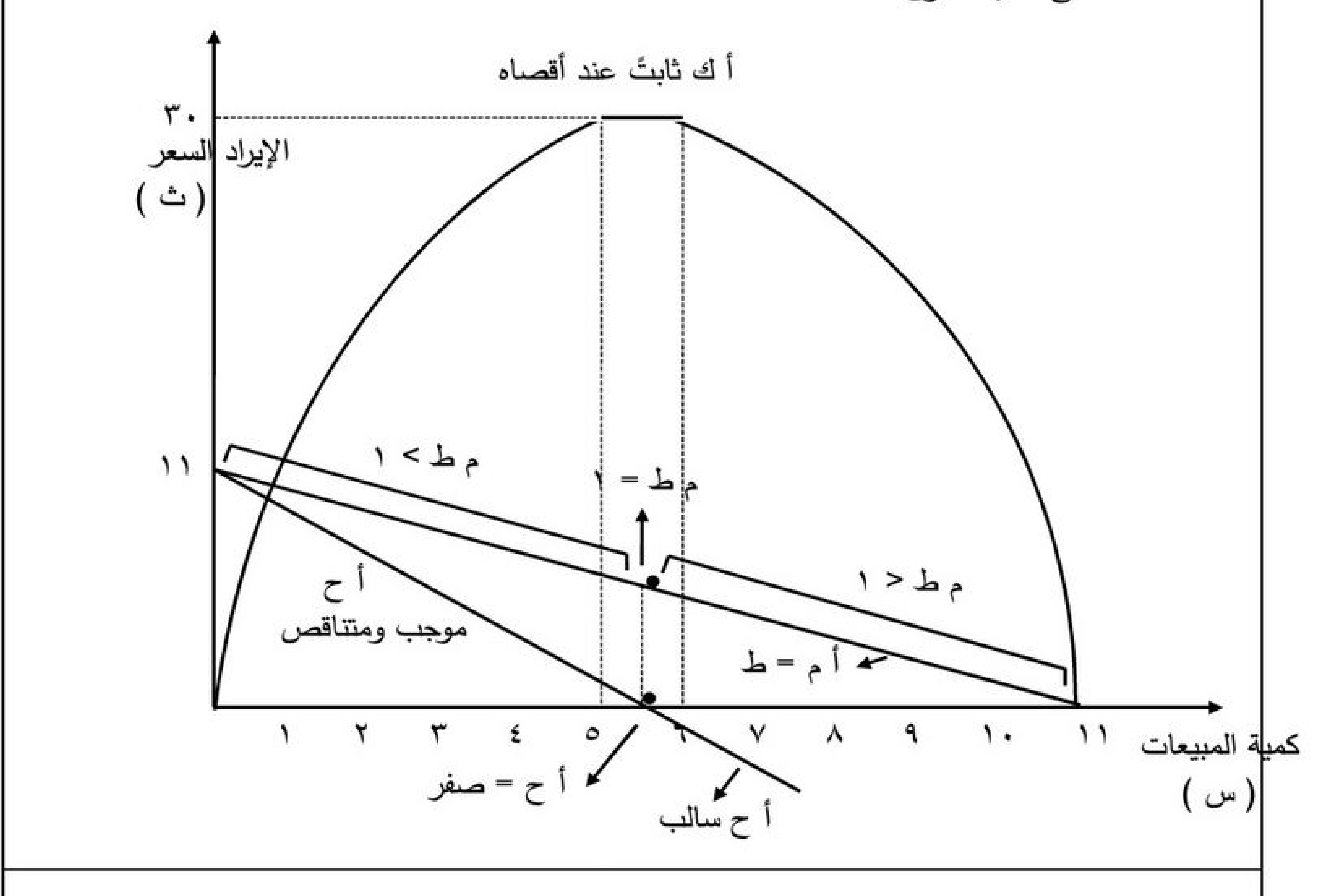
يصل إلى الصفر عند كمية المبيعات ١١ وحدة من السلعة، وهذا ما يبينه شكل (١-١٤). ومن الواضح أن منحنى الإيراد المتوسط هو منحنى الطلب الذي يواجه المشروع المحتكر، وهو نفسه يعبر عن منحنى طلب السوق ، وذلك في ظروف التأكد التام .

نلاحظ من الرسم ما يلى :

١ – أن منحنى الإيراد الكلى يبدأ من الصفر ثم بعد ذلك يتزايد بمعدل متناقص حتى يصل إلى أقصاه عند الوحدة الخامسة ويظل ثابتاً ما بين الوحدتين ٥ ، ٦ وبعد ذلك يتناقص الإيراد الكلى .

٢ – أن منحنى الإيراد الحدى موجب ومتناقص وذلك عندما يكون الطلب على السلعة مرناً حتى بيع ٥ وحدات من السلعة ، وبعد ذلك عندما يكون الطلب غير مرن فإن الإيراد الحدى يكون سالباً ، ويصل الإيراد الحدى إلى الصفر عندما تكون مرونة الطلب مساوية للوحدة .

٣ – أن منحنى الإيراد المتوسط متغير ومتناقص ويعكس دالة المبيعات المتوقعة للمحتكر وهو نفسه منحنى طلب السوق .



شكل (٣-١٤) دوال الإيرادات في سوق الاحتكار

(٤) يوضح العمود الخامس الإيراد الحدي ، ويلاحظ أنه متناقص مع تناقص السعر وأقل من السعر، ويزداد الفرق بينهما مع استمرار انخفاض السعر ،

ويرجع انخفاض الإيراد الحدي عن السعر إلى كون الانخفاض في السعر لا ينعكس فقط على إيراد الوحدة المضافة وإنما على إيراد كل الوحدات المباعة . كما يتضح من الجدول أن الإيراد الحدي موجباً ومتناقصاً حتى يصل إلى الصفر ما بين ٥ ، ٦ وحدات مباعة من السلعة ، وعلى وجه التحديد عند الكمية ٥.٥ وحدة، ثم بعد ذلك يكون الإيراد الحدي سالباً عند زيادة الكميات المباعة عن ٦ وحدات، وهذا ما يوضحه شكل (١-١٤).

١٤-٤: سوق المنافسة الاحتكارية

وهذا السوق كما يدل اسمه يجمع صفات تنافسية واحتكارية في نفس الوقت، وفي الواقع فإن هذا الشكل من الأسواق أكثر واقعية من سوقي المنافسة الكاملة والاحتكار. وفيما يلي توضيح شروط سوق المنافسة الاحتكارية وسلوك دوال الإيرادات في هذا السوق .

١٤-٤-١: شروط المنافسة الاحتكارية :

يمكن تلخيص الشروط التي إذا توافرت في سوق معينة يقال أنها سوق منافسة احتكارية فيما يلي :

١ - **وجود عدد كبير من البائعين أو المنتجين للسلعة** ولكن لا يصل إلى درجة كبر عدد البائعين في سوق المنافسة الكاملة مثل منتجي المنظفات الصناعية أو المياه الغازية .

٢ - **اختلاف السلع المنتجة** : يقوم المشروع الإنتاجي الذي يعمل في سوق المنافسة الاحتكارية بإنتاج سلع تختلف شكلياً عن السلع التي تنتجها المشروعات الأخرى في تلك السوق . وتنحصر أوجه الاختلاف بين السلع

في الشكل واللون والتعبئة والنوعية ، وتؤدى هذه السلع نفس الوظيفة أو المنفعة للمستهلك ، ولذا يوجد تشابه بين وحدات السلع المنتجة وليس تجانساً ، بمعنى أن السلع المنتجة تعتبر بدائل قريبة لبعضها البعض مثل المنظفات الصناعية بأنواعها المختلفة والنوعيات المختلفة للشاي.

٣ - **حرية الدخول إلى السوق والخروج منه بالنسبة لأي بائع أو مشترى** : أي لا توجد أي قيود تمنع دخول أو خروج أي بائع أو مشترى من هذا السوق ، حتى لا يتحول إلى سوق الاحتكار .

٤ - **القدرة على ترويج المبيعات** : فتحاول المشروعات الإنتاجية التي تعمل في سوق المنافسة الاحتكارية جذب مشترين جدد ، والحفاظ على حجم إنتاجها عند مستوى معين بالترويج لمبيعاتها بعمل إعلانات عن السلعة التي تنتجها. ومفهوم المنافسة في هذا السوق يتمثل في التنافس بين العديد من المنتجين على إحداث تغييرات شكلية في نوعية وطريقة تغليف السلع التي ينتجها المنتجون الآخرون ، إلا أنها تعد سلعاً بديلة لبعضها البعض .

١٤-٤-٢: سلوك دوال الإيرادات في ظروف المنافسة الاحتكارية

يتشابه سلوك دوال الإيرادات في سوق المنافسة الاحتكارية مع سلوك دوال الإيرادات في سوق الاحتكار، فمع زيادة كمية المبيعات يزيد الإيراد الكلى بمعدل متناقص حتى يصل إلى أقصاه ثم يتناقص بعد ذلك ، ويتناقص كل من منحنيي الإيراد الحدي والمتوسط . ويواجه المنتج الذي يعمل في ظروف المنافسة الاحتكارية منحنى طلب سالب الميل مثل منحنى الطلب الذي يواجه المحتكر، ولكن درجة مرونته تكون أكثر منه في حالة الاحتكار.

١٤-٥: تـوازن المشـروع فـي ظـل ظـروف كـل مـن الاحتكـار والمنافسة الاحتكارية باستخدام المدخل الكلى

يتشـابه إلـى حـد كبيـر وضـع تـوازن المشـروع المحتكـر مـع وضـع تـوازن المشروع الذي يعمل في ظروف المنافسة الاحتكارية باستخدام المدخل الكلى نظراً لتشابه دوال الإيرادات لكل منهما . ويتحدد وضع توازن المشروع باستخدام المدخل الكلى بيانياً عندما يكون الفرق الموجب بين الإيراد الكلى والتكاليف الكلية أكبر ما يمكن . ويتم التوصل إلى وضع التوازن عندما يتساوى ميل منحنى الإيراد الكلى مع ميل منحنى التكاليف الكلية وهى متزايدة بمعدل متزايد ، وهذا ما يوضحه شكل (١٤-٢) . **ويلاحظ من هذا الشكل ما يلي :**

(١) أن منحنـى الإيـراد الكلـى فـي ظـروف الاحتكـار أو المنافسـة الاحتكاريـة متزايـد بمعدل متناقص كلما زادت كمية المبيعات .

(٢) لا يختلف شكل منحنـى التكـاليف فـي ظـروف الاحتكـار أو المنافسـة الاحتكاريـة عن ظروف المنافسة الكاملة، لأننا افترضنا أن المشروع غير المتنافس يشترى خدمات عناصر الإنتاج من سوق منافسة كاملة بأسعار ثابتة ، كما افترضنا ثبات مستوى الفن الإنتاجي ، ولذلك يكون منحنى التكاليف الكلية متزايداً بمعدل متناقص في البداية وبعد ذلك يزيد بمعدل متزايد .

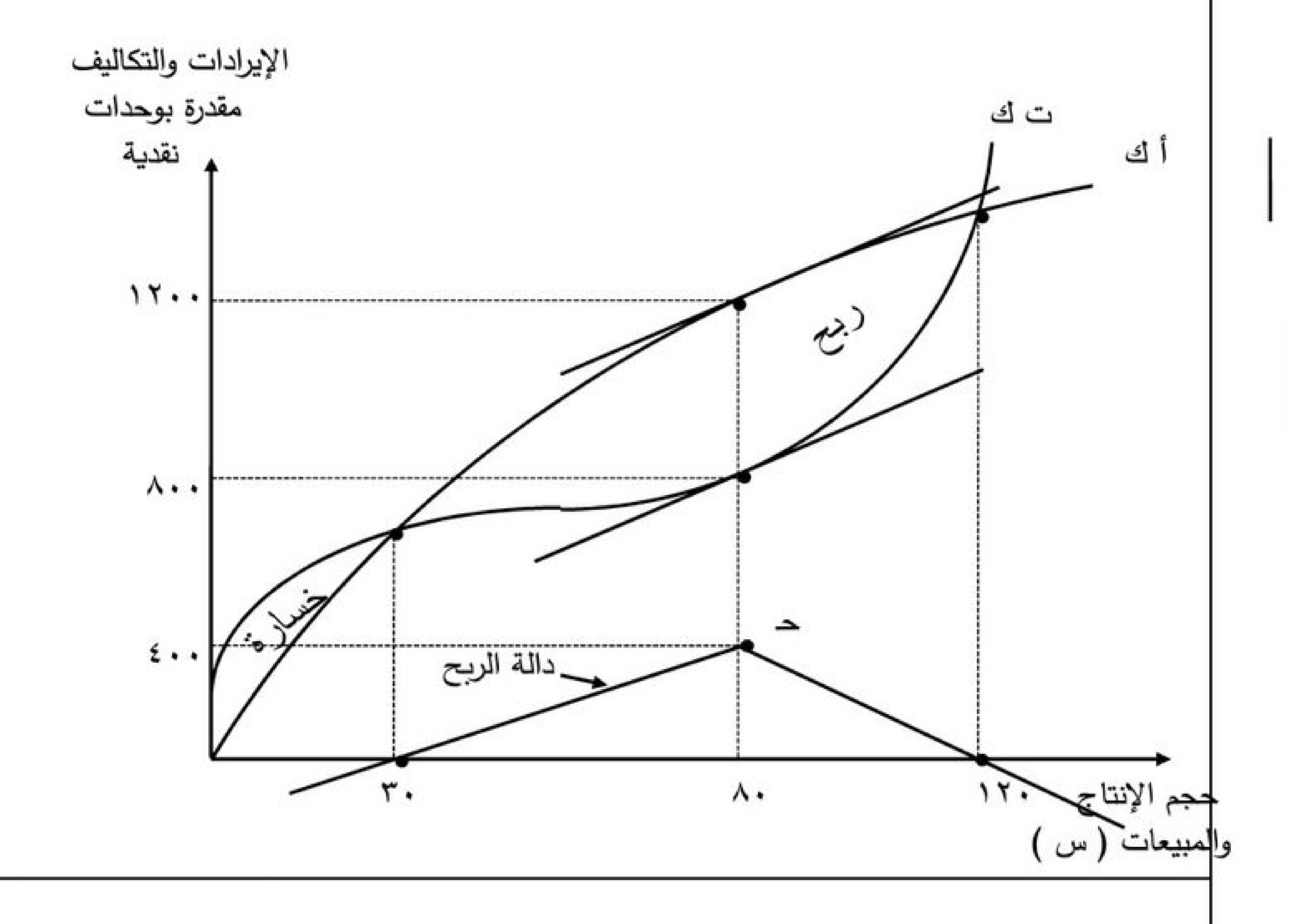
نلاحظ من الرسم ما يلى :

١ – إذا كان حجم الإنتاج أقل من ٣٠ وحدة وأكبر من ١٢٠ وحدة يحقق المشروع خسارة حيث يقل الإيراد الكلى عن التكاليف الكلية .

٢ – إذا كان حجم الإنتاج يساوى ٣٠ وحدة أو ١٢٠ وحدة يكون ربح المشروع مساوياً للصفر حيث يتعادل الإيراد الكلى مع التكاليف الكلية .

٣ – إذا كان حجم الإنتاج يتراوح ما بين ٣٠ ، ١٢٠ وحدة منتجة من السلعة يحقق المشروع ربحاً ، ويتم تعظيم الربح عند إنتاج ٨٠ وحدة ويحقق المشروع أرباحاً قدرها ٤٠٠ وحدة نقدية حيث يتساوى ميل منحنى الإيراد الكلى مع ميل منحني التكاليف الكلية .

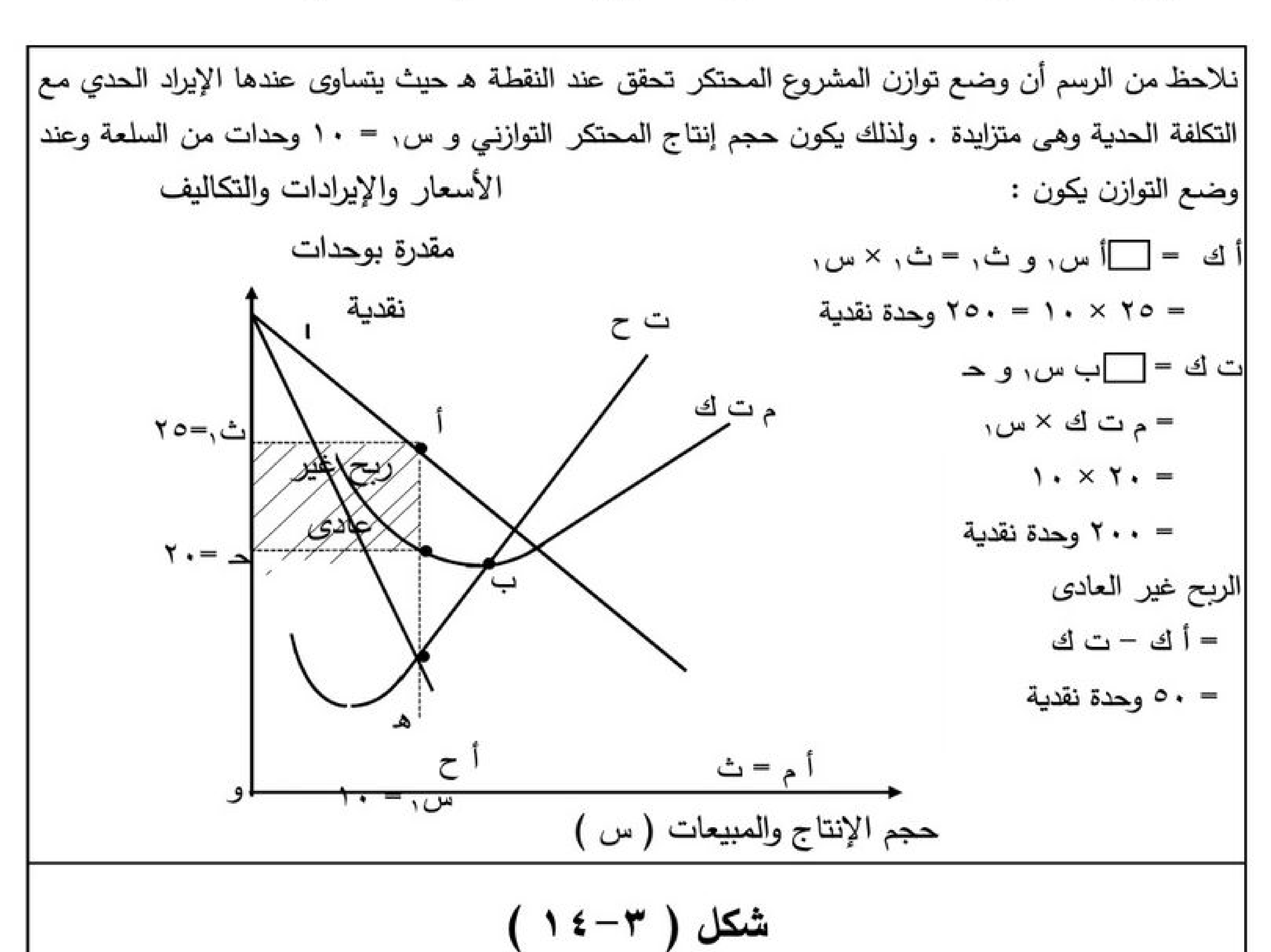
٤ – فى الجزء الأسفل من الرسم تصل دالة الربح إلى أقصاها عند النقطة حـ، وذلك عند إنتاج ٨٠ وحدة وتحقيق ربح قدره ٤٠٠ وحدة نقدية .



شكل (٢–١٤) : وضع توازن المشروع المحتكر أو المشروع الذي يعمل في ظروف المنافسة الاحتكارية باستخدام المدخل الكلى

١٤-٦ : تحديد وضع توازن المشروع المحتكر باستخدام المدخل الحدي

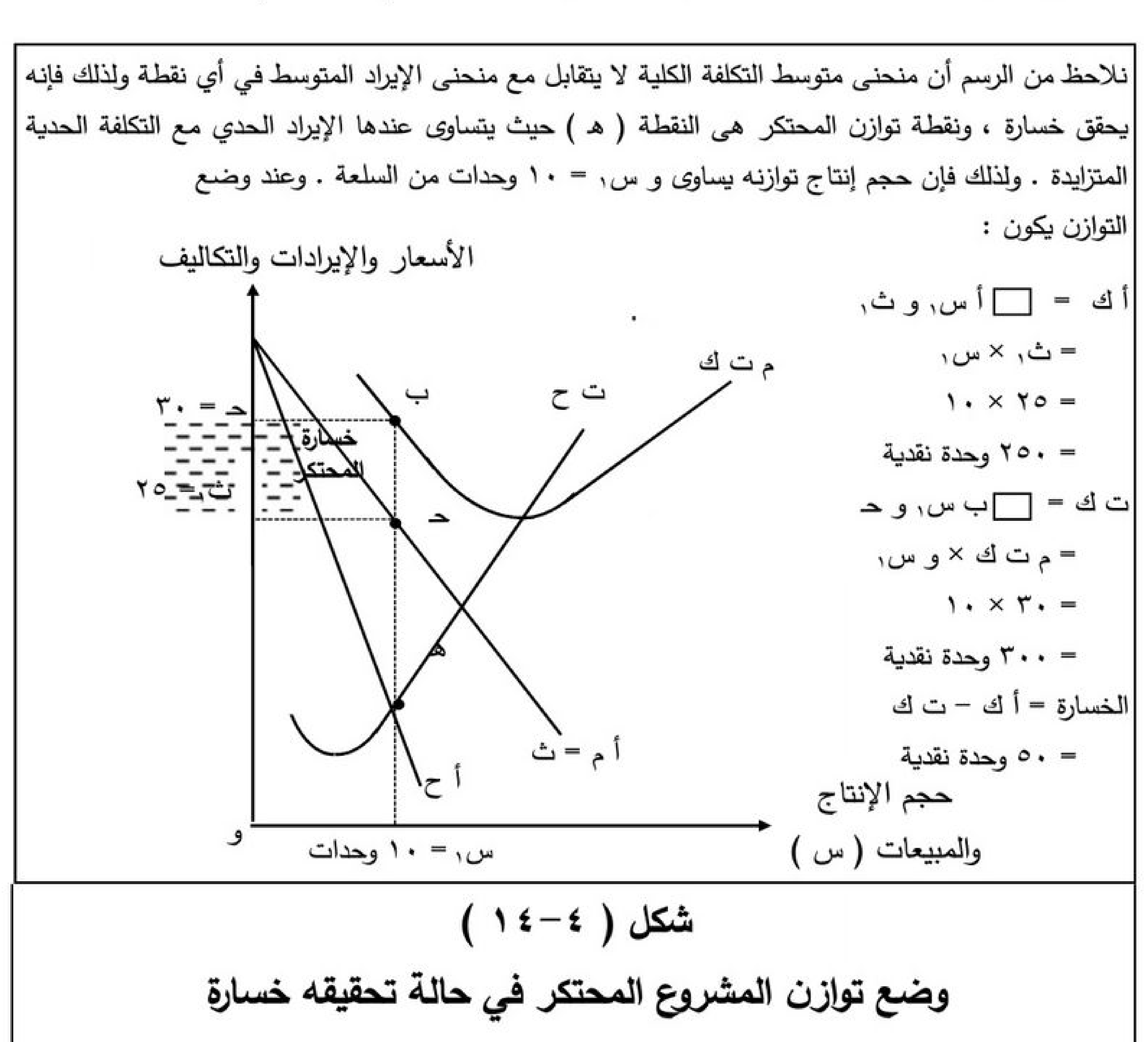
يتحقق وضع توازن المشروع المحتكر باستخدام المدخل الحدي عندما يصل إلى الوضع الذي يحقق عنده أقصى قدر ممكن من الأرباح ، ويتحقق ذلك عندما تتحقق شروط التوازن ، وهى تساوى الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية وهى متزايدة . وبصفة عامة فإن المشروع المحتكر عادة ما يحقق أرباحاً غير عادية تستمر معه لفترة طويلة، وذلك نظراً لأن سوق الاحتكار وفقاً لتعريفه يمنع دخول منتجين جدد لسوق هذه السلعة . وهذا ما يبينه شكل (٣-١٤) .



شكل (٣-١٤)

وضع توازن المشروع المحتكر في حالة تحقيق أرباح غير عادية

وفي بعض الحالات قد يحقق المشروع المحتكر خسارة إذا كان متوسط تكلفة الوحدة المنتجة يزيد عن سعر البيع أو ثمن الطلب الذي يحدده المستهلكون للسلعة ، ويحدث ذلك عادة في حالة شراء المحتكر براءة الاختراع لسلعة ما ثم يفاجأ بأن ظروف الطلب أقل مما كان متوقعاً ، وتنتج هذه الخسارة أيضاً في حالة حدوث انخفاض مفاجئ في ظروف الطلب بسبب تغير أذواق المستهلكين في غير صالح هذه السلعة ، ولذلك نجد أن منحنى الطلب أو الإيراد المتوسط يقع بكامله أسفل منحنى متوسط التكاليف الكلية ، وهذا ما يوضحه شكل (٤-١٤) .



شكل (٤-١٤)

وضع توازن المشروع المحتكر في حالة تحقيقه خسارة

يتضح من شكل (٣-١٤) ، شكل (٤-١٤) أن المشروع المحتكر ليس له منحنى عرض مثل المشروع المتنافس، وإنما له نقطة عرض وهى النقطة الواقعة رأسياً فوق نقطة التوازن على منحنى الإيراد المتوسط ، وهى النقطة (أ) في الشكلين .

١٤-٧: الاختلافات بين وضع توازن المشروع المحتكر والمشروع المتنافس

يمكن تلخيص أهم الاختلافات بينهما فيما يلى :

١ - تكون التكاليف الحدية أقل من السعر عند وضع التوازن في حالة الاحتكار، والسبب وراء ذلك هو الاختلاف في ظروف البيع في ظل الاحتكار عنها في ظل المنافسة الكاملة ، لأن التوازن في حالة المنافسة الكاملة يتحقق عندما أ ح = أ م = السعر = ت ح ، أما في حالة الاحتكار أ ح = ت ح وتكون دائماً أقل من السعر لأن الإيراد الحدي أقل من الإيراد المتوسط أو السعر .

٢ - لا يوجد أي اتجاه في ظل الاحتكار لأن تختفي الأرباح غير العادية وتؤول إلى الصفر ، ويرجع السبب في ذلك إلى أنه لا توجد حرية لدخول منتجين جدد إلى الصناعة .

٣ - يستطيع المحتكر أن يقوم ببيع سلعته في أكثر من سوق بأكثر من سعر في نفس الوقت ، وهذا ما يسمى بسياسة التمييز الاحتكاري ، أما في ظل المنافسة الكاملة يوجد سعر واحد فقط ولا يستطيع المشروع المتنافس أن يؤثر فيه ، بل يعتبر السعر كأمر مسلم به أي يكون المشروع المتنافس قابلاً للسعر .

٤ – حجم إنتاج المحتكر عند وضع توازنه لا يحقق أقصى كفاءة قومية ، حيث يكون حجم إنتاج المحتكر التوازني عندما يكون متوسط التكلفة الكلية متناقصاً ، وأقل من حجم الإنتاج المناظر للمشروع المتنافس .

١٤–٨: سياسة التمييز الاحتكاري

يقصد بها قيام المشروع المحتكر ببيع سلعته بأسعار مختلفة في أسواق مختلفة في نفس الوقت. ويهدف المشروع المحتكر من وراء هذا التمييز إلى زيادة إيراداته وأرباحه الكلية .

شروط نجاح سياسة التمييز الاحتكاري:

حتى ينجح المشروع المحتكر في عملية التمييز الاحتكاري يجب توافر الشروط التالية :

١ – اختلاف مرونة الطلب السعرية على السلعة بين الأسواق المختلفة ؛ بمعنى أن يكون الطلب مرناً على السلعة في سوق معينة ، وغير مرن في سوق أخرى .

٢ – عدم إمكانية إعادة بيع السلعة من السوق الأقل سعراً إلى السوق الأكبر سعراً ، وذلك – مثلاً– لوجود تكاليف نقل للسلعة تفوق الفرق بين السعرين .

وبافتراض قيام المشروع المحتكر ببيع سلعته في سوقين مختلفين ، فإنه يتحقق وضع توازنه في حالة التمييز الاحتكاري عندما يتساوى الإيراد الحدي في كل سوق مع التكلفة الحدية للإنتاج كله . أي يتحقق الشرط التالي:

$أ ح_{١} = أ ح_{٢} = أ ح_{٣} = ت ح$	(١–١٤)

كما يتطلب وجود شرط آخر هو أن يتم بيع الكمية المنتجة بالكامل في الأسواق المختلفة أي أن :

$ك_{٣} = ك_{١} + ك_{٢}$	(١٤-٢)

ويمكن توضيح سياسة التمييز الاحتكاري من خلال شكل (٥-١٢). والذي نفترض فيه قيام أحد المحتكرين ببيع سلعته في سوقين مختلفين، وأن السوق الأول أقل مرونة من السوق الثاني .

نلاحظ من الرسم أن الإيراد المتوسط (أ $م_{٣}$) هو عبارة عن التجميع الأفقى لمنحنيات أ $م_{١}$ ، أ $م_{٢}$ عند مستويات الأسعار المختلفة ، وبالمثل أ $ح_{٣}$. ويتحقق وضع التوازن عندما أ $ح_{١}$ = أ $ح_{٢}$ = أ $ح_{٣}$ = ت ح = ١٠ . وعند ذلك يتم تحديد كمية الإنتاج التوازنية وقدرها $ك_{٣}$ = ١٠٠ وحدة منتجة من السلعة يتم بيع الكمية $ك_{١}$ = ٤٠ وحدة في السوق الأول بسعر أعلى قدره ٢٠ وحدة نقدية ، وبيع الكمية $ك_{٢}$ = ٦٠ وحدة في السوق الثانى بسعر أقل قدره ١٥ وحدة نقدية .

الإيرادات والتكاليف
ت ح
أ $م_{٣}$
أ $ح_{٣}$
حجم الانتاج والمبيعات
$ك_{٣}$ = ١٠٠

الأسعار والإيرادات
$ث_{٢}$=١٥
أ $ح_{٢}$
أ $م_{٢}$
كمية المبيعات
$ك_{٢}$ = ٦٠

الأسعار والإيرادات
$ث_{١}$=٢٠
١٠
أ $ح_{١}$
أ $م_{١}$
كمية المبيعات
$ك_{١}$ = ٤٠

السوقين معاً **السوق الثانى** **السوق الأول**

شكل (٥-١٤) : سياسة التمييز الاحتكاري

وفي الواقع تظهر سياسة التمييز الاحتكاري في بعض خدمات الأطباء، حيث يتقاضى أثماناً مختلفة من مرضى مختلفين تبعاً للقدرة على

الدفع. وبالطبع تحدث سياسة التمييز الاحتكاري عندما تكون الأسواق منفصلة عن بعضها البعض من الناحية الجغرافية حيث يتطلب الانتقال من سوق لآخر مصاريف باهظة، أو من الناحية الفنية حيث لا يمكن إعادة بيع خدمة الأطباء.

١٤-٩: حديد توازن المشروع في ظروف المنافسة الاحتكارية باستخدام المدخل الحدي

لا يختلف شرط توازن المشروع الذي يعمل في ظروف المنافسة الاحتكارية عن شرط توازن المشروع المحتكر أو المشروع الذي يعمل في ظروف المنافسة الكاملة ، وعلى سبيل التكرار فإن شرط توازن المشروع هو تساوى الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية المتزايدة .

ويختلف وضع توازن المشروع الذي يعمل في ظروف المنافسة الاحتكارية في الفترة القصيرة عنه في الفترة الطويلة ، حيث يحقق المشروع في الفترة القصيرة أرباحاً غير عادية ، بينما تختفي هذه الأرباح غير العادية في الفترة الطويلة ، وشكل (٦-١٤) يوضح التوازن في الأجل القصير .

ويتميز سوق المنافسة الاحتكارية بحرية الدخول إلى والخروج من السوق تماماً مثل سوق المنافسة الكاملة، ونجد هنا أن تحقيق المشروع الأرباح غير العادية في الفترة القصيرة، سوف يشجع دخول منتجين جدد للصناعة وإنتاج نفس السلعة مما يؤدى إلى زيادة العرض منها فتنخفض أسعارها وتنخفض بالتالي الأرباح غير العادية، وباستمرار دخول منتجين جدد للصناعة تستمر الأرباح غير العادية في الانخفاض إلى أن تختفي تماماً في الفترة الطويلة ، مما يعنى الأرباح غير العادية في الفترة الطويلة تساوى الصفر مثل حالة المنافسة الكاملة تماماً .

نلاحظ من الرسم أنه تحقق وضع توازن المشروع الذي يعمل في ظروف المنافسة الاحتكارية عند النقطة هـ ، حيث يتساوى عندها الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية المتزايدة . ولذلك يكون حجم إنتاج التوازن و س١ = ٨٠ وحدة منتجة من السلعة . وعند وضع التوازن يكون :

أ ك = ▭ أ س١ و ث١ = ث١ × س١

= ٣٠ × ٨٠ = ٢٤٠ وحدة نقدية

ت ك = ▭ ب س١ و حـ

= م ت ك × س١

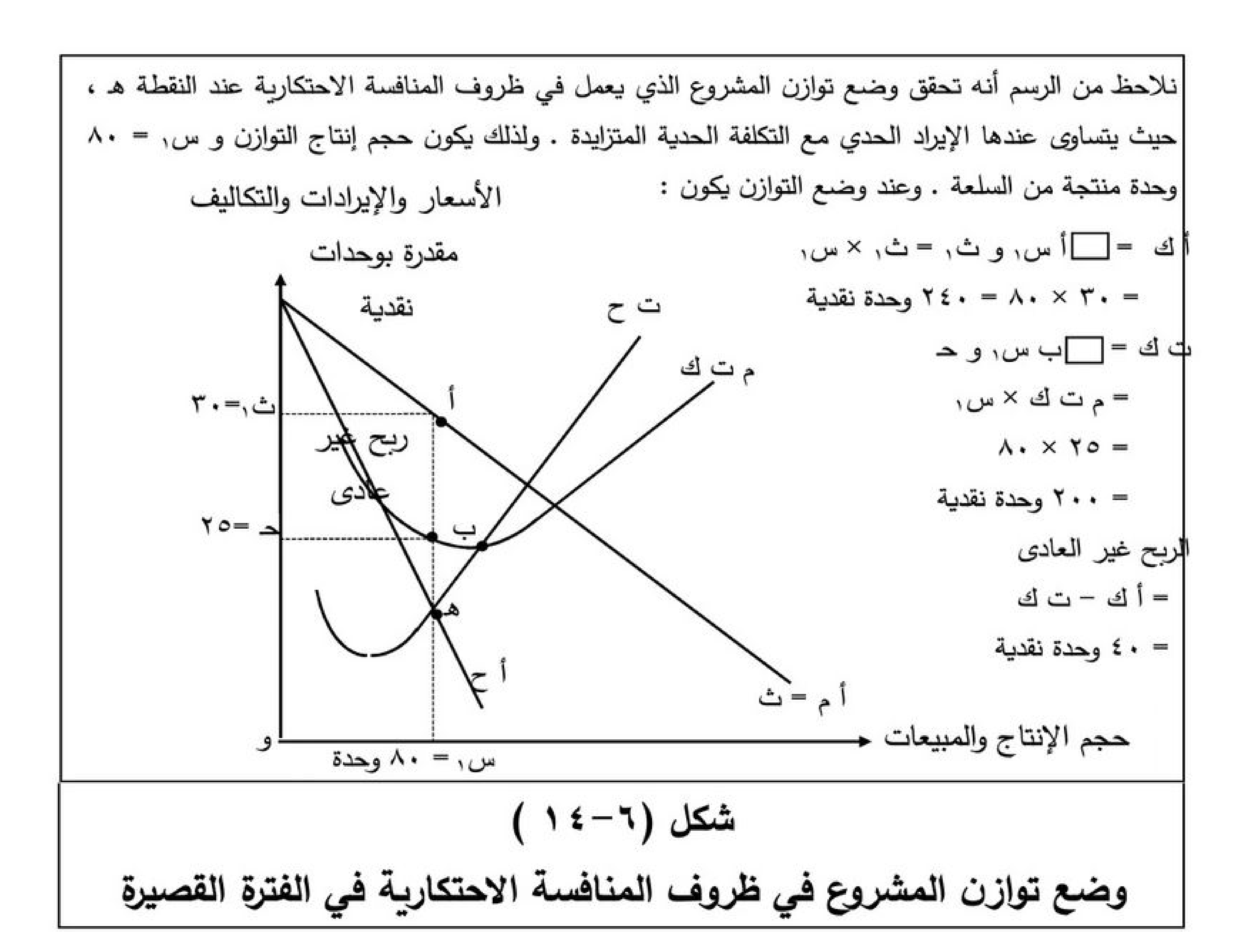
= ٢٥ × ٨٠

= ٢٠٠ وحدة نقدية

الربح غير العادى

= أ ك – ت ك

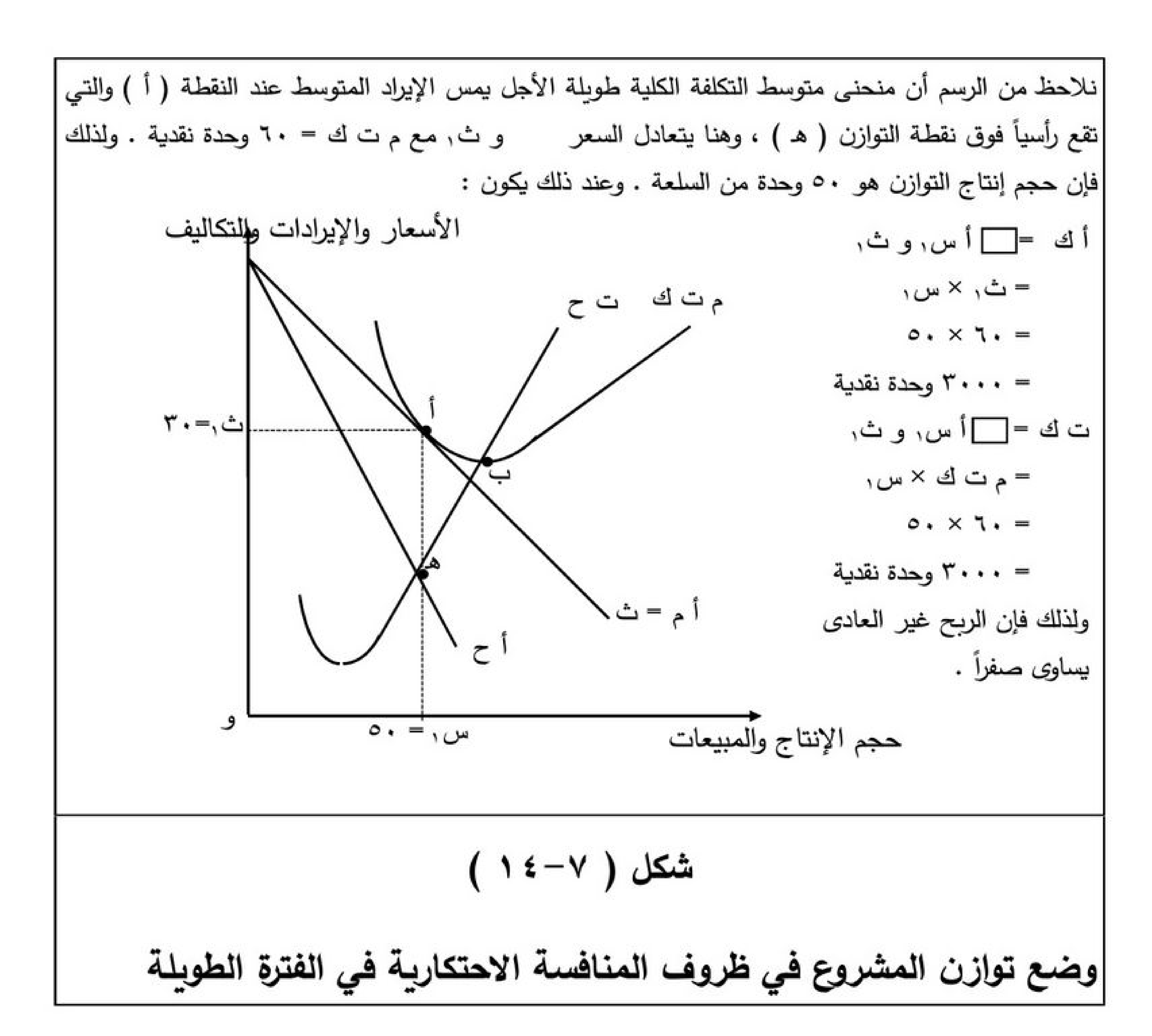
= ٤٠ وحدة نقدية



شكل (٦–١٤)

وضع توازن المشروع في ظروف المنافسة الاحتكارية في الفترة القصيرة

ويوضح شكل (٧–١٤) وضع توازن المشروع الذي يعمل في ظروف المنافسة الاحتكارية في الفترة الطويلة .



شكل (٧-١٤)

وضع توازن المشروع في ظروف المنافسة الاحتكارية في الفترة الطويلة

ويشير شكل (٧-١٤) إلى أن المشروع الذي يعمل في ظروف المنافسة الاحتكارية يحقق أرباحاً عادية فقط . ومن الملاحظ أن توازن المشروع في الفترة الطويلة في ظروف المنافسة الاحتكارية يتضمن وجود طاقات إنتاجية عاطلة ، بمعنى آخر فإن حجم إنتاج التوازن أقل من حجم الإنتاج الأمثل الذي يصل عنده متوسط التكلفة الكلية طويلة الأجل إلى حده الأدنى .

١٤-١٠: نماذج الأسئلة

السؤال الأول: أذكر دون أن تشرح

١ - شروط الاحتكار .

٢- الاختلافات بين وضع توازن المشروع المحتكر والمشروع المتنافس .

٣ - شروط نجاح سياسة التمييز الاحتكاري.

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير

١ - يتساوى الإيراد المتوسط دائماً مع سعر البيع بغض النظر عن نوع السوق الذي يبيع فيه المنتج إنتاجه.

٢ - منحنى الطلب الذي يواجه المنتج الذي يعمل في ظروف المنافسة الكاملة يكون أقل مرونة من ذلك الذي يواجه المحتكر.

٣ - يتزايد الإيراد الكلى بمعدل ثابت في ظروف كل من المنافسة الكاملة والمنافسة الاحتكارية.

٤ - المشروع المحتكر لابد أن يحقق أرباحاً غير عادية دائماً.

٥ - من الضروري أن تنجح سياسة التمييز الاحتكاري.

السؤال الثالث: وضح بالرسم البياني مع الشرح على الرسم

١ – سلوك دوال الإيرادات في سوق الاحتكار .

٢ – وضع التوازن للمشروع المحتكر باستخدام المدخل الكلى .

٣– سياسة التمييز الاحتكاري.

السؤال الرابع: (مسائل)

١ – إذا توافرت لديك البيانات التالية عن أحد المشروعات الإنتاجية :

سعر بيع الوحدة	١٠	١٨	١٦	١٤	١٢	١٠	٨
الكمية المباعة	١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠
التكاليف الكلية	٢٦٠	٣٦٠	٤٢٠	٥٠٠	٦٠٠	٧٢٠	٩٠٠

المطلوب:

أ – ما هو شكل السوق الذي يعمل فيه المشروع ؟ ولماذا ؟

ب – ما هو وضع توازن المشروع ؟ ولماذا ؟

حـ – ما هو حجم أرباحه أو خسائره عند وضع التوازن ؟

د – ما هو حجم إنتاج التعادل ؟ ولماذا ؟

هـ – وضح بالرسم البياني وضع توازن هذا المشروع .

****


www.comm.alexu.edu.eg E-mail: comr-dean@alexu.edu.eg
كلية التجارة - مجمع العلوم الإنسانية والإجتماعية - سوتير الشاطبى - الأسكندرية
Faculty of Commerce -Human & Social Sciences Complex - Soter - Alex.
Tel & Fax: 203-4865655 Postal: 21526
2019
www.comm.alexu.edu.eg E-mail: comr-dean@alexu.edu.eg
كليتك تتغير ... شارك في التغيير